سياسة بريطانيا في الخليج العربي

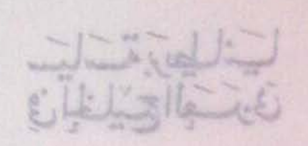
١٨٥٣ - ١٩١٤

الجزء الثاني

الدكتور فؤاد سعيد العابد







Twitter: @sarmed74 Sarmed- المهندس سرمد حاتم شكر السامرائي
Telegram: https://t.me/Tihama_books قناتنا على التليجرام: كتب التراث العربي والاسلامي

سياسة بريطانيا في الخليج العربي

١٨٥٣ - ١٩١٤

جامعة الملك فيصل
المكتبة / فرع الأحساء

الدكتور فؤاد سعيد العابد

الجزء الثاني



منشورات
ذات السلاسل
الكويت

Twitter: @sarmed74 Sarmed- المهندس سرمد حاتم شكر السامرائي
Telegram: https://t.me/Tihama_books قناتنا على التليجرام: كتب التراث العربي والاسلامي

247
A2
F8
V.2
C.1

جميع الحقوق محفوظة
لدار ذات السلاسل ـ الكويت

الطبعة الأولى
١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م

Twitter: @sarmed74 Sarmed- المهندس سرمد حاتم شكر السامرائي
Telegram: https://t.me/Tihama_books قناتنا على التليجرام: كتب التراث العربي والاسلامي

إهداء

إلى زوجتي العزيزة.

التي وقفت إلى جانبي.

تشدّ من عزيمتي وتدفعني إلى الأمام.

فؤاد

الطبعة الأولى
١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

المقدمة

إن الخليج العربي يمتاز بموقع استراتيجي هام بين قارات: آسيا وأوروبا وأفريقيا، مما جعله منذ القرن السادس عشر محط أنظار القوى الأوروبية التي كانت تطمع في الاستفادة من موقعه. وكان في مقدمة هذه الدول البرتغال، ثم تلتها هولندا وفرنسا وبريطانيا.

ومما يجدر ذكره أن الخليج كانت له مكانة خاصة في السياسة البريطانية، نظراً لكونه حلقة مواصلات برية وبحرية إلى الهند أثمن جوهرة في التاج البريطاني، فضلاً عن الأرباح التجارية الكبيرة التي تجنيها بريطانيا من خلال بسط نفوذها على منطقة الخليج العربي.

وعلى ذلك، فلم تدخر بريطانيا جهداً منذ وقت مبكر، في سبيل إبعاد أي نفوذ أجنبي عن هذه المنطقة، حتى تخلو لها الساحة وتستفرد بها. ومن أجل هذا الهدف، خاضت بريطانيا صراعاً شديداً مع القوى الأوروبية الأخرى، حتى تمكنت من إبعادها في أوائل القرن التاسع عشر. ومن ثم، راحت تعمل على تعزيز نفوذها في الخليج، فتفرغت للقضاء على المقاومة العربية التي برزت تتصدى لنفوذها حتى استطاعت إسكاتها، وفرضت على شيوخ الخليج عدة اتفاقات بحجة محاربة القرصنة ومنع تجارة الرقيق، وما إلى ذلك من حجج واهية، وقد توجت تلك الاتفاقات بمعاهدة السلام الدائم عام ١٨٥٣، تلك المعاهدة التي فتحت صفحة جديدة في تاريخ علاقات بريطانيا بالخليج، وهي صفحة اتسمت بتعزيز نفوذ بريطانيا وتوجيهها لمسار الأمور في هذه المنطقة.

وهكذا، فبعد أن تم لبريطانيا تعزيز نفوذها في أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر، أخذت تمهّد السبيل نحو فرض حمايتها على مشيخات الخليج. ولا شك أنها أرادت بذلك أن تحصد ما زرعت، إذ منذ أن وطئت أقدامها هذه المنطقة، وهي تعمل على تفتيتها وتجزئتها إلى وحدات صغيرة، مع زرع الشقاق بين هذه الوحدات، حتى تجعل منها مشيخات ضعيفة غير قادرة على التصدي للوجود البريطاني، وتبقى بحاجة للحماية البريطانية. على أن الظروف الدولية قد حالت دون استقرار الأمور كلّية لبريطانيا، إذ ما لبثت أن أخذت القوى الأخرى ترنو بنظرها إلى هذه المنطقة الهامة؛ وخاصة الدولة العثمانية التي كانت تربطها ببعض الشيوخ صلات قديمة، فعادت لتثير مطالبها في فرض سيادتها على الخليج، وقد تبلورت هذه المطالب بعد حملة الإحساء التي شنّتها عام ١٨٧١ ووصلت إلى سواحل الخليج، فأصبحت تهدّد الوجود البريطاني في الخليج، مما أثار المخاوف البريطانية، وزاد حذرها، فجعلها تعمل بكل جهد للحفاظ على نفوذها ومصالحها، ومنع النفوذ العثماني من التقدم نحو مواقعها.

كما وأن ألمانيا استغلت علاقاتها الودية بالعثمانيين في سبيل إيجاد موطىء قدم لها في هذه المنطقة، وكذلك روسيا القيصرية التي كانت تطمع في الوصول إلى مياه الخليج الدافئة، راحت هي الأخرى تنافس بريطانيا. وعلى ذلك، شهدت الشواطىء الفارسية للخليج تنافساً حاداً بينهما. ورغم فرض بريطانيا الحماية على المشيخات، فقد استمر التنافس قائمًا بين بريطانيا وتلك القوى المناوئة لها حتى نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، واستطاعت بريطانيا من خلال هذه الحرب توطيد نفوذها في الخليج والتخلّص من كل نفوذ آخر مناوىء لها.

ولقد سبق لي أن تناولت سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر في دراسة جامعية لدرجة الماجستير. ومن ثم، فقد كان طبيعياً أن أتناول في بحثي هذا سياسة بريطانيا في الخليج العربي من

١٨٥٣ ـ ١٩١٤، لاستكمال دراستي السابقة، حيث شهدت هذه الفترة سيطرة بريطانيا وفرض حمايتها على الخليج.

ولما شرعت في جمع المادة العلمية اللازمة لهذا البحث، لم أجد الأمر سهلاً ميسوراً، ولقلة المصادر العربية المتخصصة التي تساعد الباحث في تقصّي الحقائق. ولذا اتجهت إلى الوثائق البريطانية غير المنشورة بصورة خاصة، وحصلت على الكثير منها من دار المحفوظات العامة البريطانية (Public Record Office)، ومكتب شؤون الهند بلندن (India Office)، وكذلك الوثائق البريطانية المنشورة، إذ تمكنت من الحصول من مكتبة المتحف البريطاني على مختارات حكومة بومباي التي تحوي تقارير المعتمدين البريطانيين في الخليج؛ هذا بالإضافة إلى مجموعة سلدنها (Saldanha) من مكتبة شؤون الهند (India Office Library).

ولا حاجة للقول بأن الوثائق البريطانية المنشورة وغير المنشورة تحوي معلومات قيمة، إلّا أنها تحمل في طيّاتها وجهة النظر البريطانية في تفسير الأحداث التاريخية والدفاع عن السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي، وهذا ممّا يزيد من مصاعب الباحث، ويجعله يمعن النظر والبحث في كل وثيقة يستقي معلوماته منها، حتى يستطيع التوصل إلى الحقيقة المجرّدة، وهذا ما حاولت قدر استطاعتي السير عليه أثناء بحثي.

ولقد اعتمدت كذلك على المراجع العربية والأجنبية والمجلات والنشرات العلمية التي تتناول من قريب أو بعيد موضوع دراستي.

وهكذا، فقد قسمت البحث إلى تمهيد وستة فصول:

- □ **ففي التمهيد**: عالجت سياسة بريطانيا إزاء القضاء على المقاومة العربية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.
- □ **وفي الفصل الأول**: تناولت توطد النفوذ البريطاني في مسقط وتوابعها.
- □ **وفي الفصل الثاني**: تناولت بريطانيا وساحل عمان.
- □ **وفي الفصل الثالث**: تناولت الحماية البريطانية على البحرين وقطر.

□ وفي الفصل الرابع: تناولت الحماية البريطانية على الكويت.

□ وفي الفصل الخامس: تناولت النفوذ البريطاني على الساحل الفارسي.

□ وفي الفصل السادس: تناولت بريطانيا وإبعاد النفوذ العثماني عن الخليج.

وإني آمل أن أكون بهذا البحث المتواضع الذي يعتمد على مصادر أصلية في توضيح سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال الفترة من ١٨٥٣ ـ ١٩١٤ قد أضفت جديداً إلى المكتبة التاريخية العربية بصفة عامة والمكتبة التاريخية الخليجية بصفة خاصة.

وبهذه المناسبة يسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من مدّ لي يد المساعدة لإخراج هذا البحث على هذه الصورة، وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ أستاذ التاريخ الحديث بجامعة الكويت على توجيهاته السديدة لي أثناء وجودي في الكويت، إذ لم يضن عليّ بوقته رغم مشاغله الكثيرة.

وكذلك شكري وتقديري الكبير للأستاذ الفاضل/ محمود يعقوب باقر ـ الوكيل المساعد بوزارة الكهرباء والماء بدولة الكويت على ما لقيته منه من تشجيع ومعونة صادقة حيث أنه رغم مشاغله ومسؤولياته الكبيرة لم يتوان عن مساعدتي في البحث عن المراجع التي لها علاقة ببحثي.

ولا يسعني أولاً وأخيراً إلاّ أن أقدم شكري الجزيل وعرفاني بالجميل إلى أستاذي الفاضل المرحوم الدكتور/ السيد رجب حراز أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة، الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، كما كان قد أشرف على بحثي للماجستير، لما لقيته منه طيلة عملي تحت إشراف سيادته من حسن رعاية وإرشاد كانا خير منار لطريقي حتى تمكنت من إنجاز هذا البحث، إذ لم يدخر جهداً في سبيل توجيهي إلى الطريق السليم الذي كان عليّ أن أتبعه. وما هذا العمل إلاّ ثمرةً من ثمار زرعه.

والله ولي التوفيق.

فؤاد سعيد العابد

تمهيد

سياسة بريطانيا

إزاء القضاء على المقاومة العربية في الخليج

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر

لقد تخلصت بريطانيا في أوائل القرن التاسع عشر من منافسة القوى الأوروبية لنفوذها في الخليج، وذلك بعد أن خاضت صراعاً عنيفاً مع تلك القوى، إذ أنها كانت قد صممت على إبعاد أي نفوذ أجنبي عن الخليج العربي حتى يبقى بحيرة مغلقة لها. على أن ذلك لم يحقق الأحلام البريطانية، إذ هبت القوى المحلية المتمثلة في القواسم بصورة رئيسية، تجابه المستعمرين الانجليز، وتتصدى لأسطولهم، فقاموا بعدة عمليات ضد هذا الأسطول، وأسروا خلالها كثيراً من السفن البريطانية وقتلوا من كانوا عليها من الانجليز واستولوا على بضائعها. فأدركت بريطانيا مدى الخطر الذي أخذ يعصف بمركزها في الخليج. ورأت أنه لا بد من كسر شوكة القوى العربية المناهضة لها قبل أن يستفحل خطرها.

وفي هذا السبيل، جردت بريطانيا حملتين عسكريتين ضد القواسم في عامي ١٨٠٦ و ١٨٠٩. ورغم قوة الأسطول البريطاني، فإن القواسم بإمكاناتهم المتواضعة، وبإيمانهم القوي بحقوقهم وتصميمهم على حماية هذه الحقوق، استطاعوا الصمود ومجابهة الأسطول البريطاني، مما أدى إلى فشل هاتين الحملتين في تحقيق أغراضهما في القضاء على المقاومة العربية.

وعلى ذلك، لم يكد يمضي وقت طويل على حملة عام ١٨٠٩، حتى عاد القواسم إلى التصدي للسفن البريطانية، وعندئذ قررت السلطات البريطانية

وضع حد لهذه القوة التي باتت تفرض نفسها بوضوح وتشل حركة الأسطول البريطاني، فاتجهت سلطات الهند البريطانية إلى التحالف مع سلطان مسقط السيد سعيد بن سلطان الذي وجدت فيه خير حليف مستعد لتقديم المساعدة التي تطلبها منه بريطانيا، واتفقت معه على تجهيز حملة مشتركة توجهها ضد القواسم لتدمير رأس الخيمة والتحصينات والسفن القواسمية.

ومما هو جدير بالذكر أن الوهابيين قد لعبوا دوراً هاماً في تعزيز موقف القواسم وتشجيعهم على المضي في مناوءة الوجود البريطاني، مما أقلق بال الساسة البريطانيين، إذ أن السعوديين بعد أن أخضعوا الدرعية والمناطق الداخلية لنجد، اتجهوا إلى رأس الخيمة وتمكنوا من إخضاعها بالقوة، ثم ما لبث القواسم أن تحولوا للدعوة الوهابية واعتنقوها بإخلاص. وعلى ذلك، فقد وجدت السلطات البريطانية في حملة إبراهيم باشا على الدرعية عاصمة الوهابيين وتدميرها عام ١٨١٨، خير فرصة تنتهزها لضرب القواسم، إذ أن تدمير الدرعية قد أزاح أكبر نصير للقواسم كانت بريطانيا تتجنب الاحتكاك به. وهذا ما جعل بريطانيا ترحب بحملة إبراهيم باشا وتعرب عن استعدادها لتقديم المساعدة لها.

وهكذا جردت بريطانيا والسيد سعيد بن سلطان حملة عسكرية مشتركة على القواسم في عام ١٨١٩ بقيادة الجنرال وليام جرانت كير (W. G. Keir) وتمكنت هذه الحملة من تدمير رأس الخيمة، التي كانت تشكل المعقل الرئيسي للقواسم، رغم استبسال هؤلاء في الدفاع عن مواقعهم، كما وقد تابع الانجليز تدمير تحصينات القواسم الأخرى، مما نجم عنه إنهاء قوة القواسم التي طالما أرهقت الأسطول البريطاني في الخليج، وفرضت بريطانيا بالتالي المعاهدة العامة عام ١٨٢٠ على مشايخ الساحل العماني، وبموجب هذه المعاهدة أصبح لبريطانيا حق معاقبة كل من يعمل فيما أسمته بالقرصنة بعقوبات صارمة تصل إلى الموت.

وبعد أن فرغت بريطانيا من القواسم، أخذت تعمل على تثبيت نفوذها. وفي هذا السبيل، وجدت في تجارة الرقيق التي كانت قائمة في الخليج فرصة

للتدخل، فبدأت في فرض المعاهدات على مسقط والساحل العماني، وذلك بحجة منع هذه التجارة على حين كانت تلك المعاهدات في حقيقتها معاهدات تفرض السلطة البريطانية على عرب الخليج، وبالتالي تنتفي الصفة الإنسانية التي أدعت بريطانيا أنها الدافع لمحاربة هذه التجارة.

وعلى أية حال، فقد فرضت بريطانيا معاهدة عام ١٨٢٢ على مسقط، ومعاهدة عام ١٨٣٩ على شيوخ الساحل المهادن ومسقط، ومعاهدة عام ١٨٤٥ على مسقط ومعاهدة عام ١٨٤٧ على شيوخ الساحل المهادن، وقد حصلت بريطانيا بموجب المعاهدة الأخيرة على حق تفتيش السفن والقبض على التي تعمل منها بتجارة الرقيق.

ومن ثم، أخذت بريطانيا تعمل على مد نفوذها إلى الساحل الفارسي، فتذرعت بأن تجارة الرقيق النشطة في الموانيء الفارسية تجعل من العرب يجدون منفذاً لهم في القيام بأعمال تجارة الرقيق في تلك الموانىء تفادياً لملاحقة السلطات البريطانية لهم، وبقيت بريطانيا تعمل على ذلك حتى حققت هدفها بإبرام معاهدة مع شاه فارس عام ١٨٥٢، حصلت بريطانيا بموجبها على حق تفتيش السفن التي يشك في أنها تعمل في تجارة الرقيق في الموانىء الفارسية لمدة أحد عشر عاماً.

كما وأن النزاعات بين القبائل العربية البحرية أثناء موسم صيد اللؤلؤ، كانت تشكل مصدر قلق للسلطات البريطانية، لما قد ينتج عنها من القيام بأعمال قرصنة قد تمتد إلى السفن البريطانية، فسارعت إلى فرض نظام المهادنة البحرية على مشايخ الساحل المهادن ومسقط، فعقدت هدنتين بحريتين بينهم في عامي ١٨٣٥ و١٨٤٣، ومن ثم راحت السلطات البريطانية تمهد الطريق أمام إقامة معاهدة دائمة حتى تمكنت من ذلك، وفرضت على المشايخ معاهدة السلام الدائم عام ١٨٥٣[١]. والتي أصبحت بريطانيا بموجبها المشرفة الفعلية على شؤون مسقط والساحل المهادن.

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه المعاهدة، أنظر الدكتور/ فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

الفصل الأول

توطد النفوذ البريطاني في مسقط وتوابعها

- عُمان في السنوات الأخيرة من حكم السيد سعيد.
- تقسيم السلطنة وموقف بريطانيا منه.
- تحكيم اللورد كانتج بين مسقط وزنجبار.
- التقسيم النهائي للسلطنة عام ١٨٦٢.
- بريطانيا والخطوط البرقية.
- التهديد الوهابي لمسقط وأثره على المصالح البريطانية.
- الصراع على السلطنة في مسقط بعد مقتل ثويني والخطر الفارسي.
- استيلاء تركي على الحكم وتوطد النفوذ البريطاني في مسقط.
- معاهدة الصداقة والملاحة عام ١٨٩١ بين مسقط وبريطانيا.
- تجدد الصراع الفرنسي ـ البريطاني في مسقط.

الفصل الأول

توطد النفوذ البريطاني في مسقط

عُمان في السنوات الأخيرة من حكم السيد سعيد:

لقد بقيت عُمان في منأى عن خطر التدخل السعودي في شؤونها لبضع سنين بعد أن تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بشأن الزكاة في عام ١٨٥٣، غير أن ذلك لم يكن الخطر الوحيد الذي يهدد وحدة أراضي السلطنة، بل كانت هناك أيضاً الاضطرابات في ممتلكاتها في أعالي البحار، وبصورة خاصة في بندر عباس وزنجبار. أضف إلى ذلك سوء الأحوال الداخلية الناجمة عن التنافس بين أفراد أسرة آل بو سعيد.

ومما زاد الطين بلّه، أن السيد سعيد قد حول اهتمامه عن مسقط إلى زنجبار في السنوات الأخيرة من حياته، إذ أخذ يفضل الإقامة في الأخيرة، وترك شؤون الحكم في مسقط إلى ولده ثويني الذي لم يكن على قدرٍ كافٍ من الدّراية في شؤون الحكم وقوة الشخصية اللازمة للسير بهذه الجهات إلى بر الأمان؛ كما وأن الظروف لم تساعده في تسيير دفة الأمور بشكل مُرضٍ، فكلما حاول تركيز ودعم سلطته، برز له التدخل الخارجي من القوى المحيطة به، فيحبط محاولاته، وبالتالي يفشل في تنظيم الأمور. ومن ذلك ما قامت به فارس في مطلع عام ١٨٥٤، إذ قررت استغلال ظروف مسقط، بأن طالبت بإنهاء تأجير بندر عباس لسلطان مسقط، وإعادة الإدارة الفارسية المباشرة عليها، دون أن تكلف نفسها مشاورة السيد سعيد قبل اتخاذ القرار، ومن ثم، فقد ارتاب ثويني

نوايا فارس، ووجد نفسه عاجزاً عن التصدي لها، فسارع إلى طلب العون من المقيم البريطاني في الخليج أرنولد كمبول (A. Kemball) وذلك للوقوف أمام أية محاولات فارسية لاستعادة بندر عباس بالقوة. ولا شك أن السيد ثويني قد لجأ إلى المقيم البريطاني، لما كان يربط مسقط ببريطانيا من تحالف يعود إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث كانت مسقط خير حليف لها في عملياتها ضد عرب الخليج الآخرين، الذين كانت تتهمهم بالقرصنة وتجارة الرقيق. وقد بقيت مسقط مستقلة في ظل ذلك التحالف، إذ كان لها معاهدات منفصلة مع كل من أميركا وفرنسا وهولندا، دون أن يؤثر ذلك في العلاقات الطيبة التي تربط مسقط ببريطانيا التي ما فتئت تقدم للأولى العون عند الحاجة، ولكن دون ضمان الحماية.

وكتعبير من سلطان مسقط السيد سعيد عن تقديره للصداقة البريطانية، فقد تنازل عن جزر كوريا موريا ذات التربة الزراعية الخصبة، للتاج البريطاني، حيث بدا واضحاً آنذاك أن بريطانيا تنظر بشغف لامتلاك هذه الجزر التي حاول الفرنسيون أيضاً امتلاكها، وأعربت بريطانيا عن رغبتها في استعمالها كمحطة للفحم. وعلى ذلك، أرسلت الكابتن فريمنتل (Fremantle) إلى السيد سعيد يحمل طلباً بهذا الشأن، فاستجاب الأخير لهذا الطلب، وتنازل عن الجزر في ١٤ يوليو ١٨٥٤، كما وأنه أجاب فريمنتل مبدياً استعداده للتنازل عن أملاكه كلها لبريطانيا إذا طلبت ذلك. ولاشك أن موقف السيد سعيد هذا ليدعو إلى الاستغراب، إذ أنه جاء في الوقت الذي كانت تمر فيه العلاقات البريطانية المسقطية بشيء من الفتور، كما سيتضح فيما بعد. وإزاء ذلك، لا نستبعد أن السيد سعيد كان يحاول عن هذا الطريق التودد لبريطانيا حتى تبقى إلى جانبه بصلابة.

وعلى أية حال، فإن ثويني قد ناشد أيضاً الشيخ سعيد بن طحنون حاكم أبو ظبي، أن يمده بالسفن والرجال للدفاع عن بندر عباس، وفي الوقت نفسه أخذ يجهز القوة في مسقط لهذا الغرض. وقد استجاب شيخ أبو ظبي في الحال لنداء ثويني، وأبحر في حوالي أواخر فبراير على رأس سفنه الحربية إلى بندر

عباس؛ فبادر وكيل المقيمية البريطانية في الشارقة باطلاع كمبول على تحركات شيخ أبو ظبي. وما أن وصلت هذه الأنباء إلى كمبول، حتى وجه تحذيراً للشيخ عن طريق قائد الأسطول البريطاني في الخليج، يحذره من مغبة المشاركة في المنازعات، إذ أن إبحاره إلى الساحل الفارسي ـ كما قال كمبول ـ يعتبر خرقاً لاتفاقية السلام الدائم التي عقدها في عام ١٨٥٣. ويبدو أن كمبول قد اتخذ هذا الموقف، خشية أن يؤدي انضمام بني ياس إلى جانب سلطان مسقط في هذا الصراع إلى إعطاء المبرر لمنافسيهم الرئيسيين القواسم للانضمام إلى السلطات الفارسية، مما قد يجر المنطقة إلى حرب بحرية على نطاق واسع.

على أن هذا التحذير لم يصل إلى الشيخ سعيد قبل إبحاره، بل وصله في ٨ مارس، بعد أن كان على مقربة من بندر عباس. وفي ذلك اليوم، هاجمت الميناء قوة برية فارسية، واستولت عليه بعد مقاومة لا تذكر.

هـذا وقد ترك التحذير البريطاني لشيخ أبو ظبي انطباعاً لدى ثويني بأن السلطات البريطانية منحازة إلى الحكومة الفارسية، بدليل أنه لم يتصل بعد ذلك بالمقيم البريطاني بشأن الميناء المذكور، بل قام بناء على تعليمات من والده بتجهيز حملة في مسقط لاستعادته. وأبحرت الحملة في أواخر يوليو إلى بندر عباس، وتمكنت من إخراج الحامية الفارسية منه في ٧ أغسطس، مما دفع بالحكومة الفارسية إلى أن تطلب من القائم بالأعمال البريطاني في طهران وليم تيلر تومسون (W.T. Thomson) أن يتدخل في النزاع بين فارس ومسقط، وذلك بأن يطلب من حكومة مسقط إرسال مندوب من قبلها للبحث في الاتفاق على صيغة تأجير جديدة للميناء، فرحب تومسون بهذا العرض، وأرسل للسيد سعيد عن طريق المقيم البريطاني في الخليج يخبره بهذا الاقتراح. غير أن السيد سعيد رفض إرسال مندوب إلى طهران لهذا الهدف، وأعرب عن موافقته على الوساطة البريطانية شريطة أن لا تؤدي هذه الوساطة إلى تغيير مركزه في الميناء أو زيادة قيمته الإيجارية، وقد بدا من لهجة السيد سعيد في رده أنه غير مستعجل أو مهتم كثيراً بموضوع المباحثات بهذا الشأن.

وبما يجدر ذكره أن فارس كانت في الوقت الذي تطلب فيه تدخل السلطات البريطانية لتسوية النزاع مع مسقط، كانت تعد العدة في شيراز من أجل احتلال بندر عباس.

وعلى ذلك، فقد تحركت قواتها إلى الميناء في ٢٩ نوفمبر واستولت عليه ثانية، وعملت قتلاً وتنكيلاً في الحامية المسقطية، فاستشاط السيد سعيد غضباً، وغادر زنجبار إلى مسقط ليكون على مقربة من ساحة الأحداث، وليقوم بالبحث فيما يمكن عمله لاستعادة الميناء. وعلى حين أنه كان ما زال غير راغب في الوساطة البريطانية في هذه المسألة. فقد كان كذلك موقف السلطات البريطانية، إذ كان كمبول قد قضى الشهور الأولى من عام ١٨٥٥ يرقب شيوخ الساحل المهادن، خشية أن يشتركوا في النزاع القائم. وفي ظل هذه الظروف، لم يجد السيد سعيد بُداً من إجراء مفاوضات مع الحكومة الفارسية للتوصل إلى حل بعيد عن التدخل البريطاني.

وفي هذا السبيل، لجأ إلى شيخ القواسم سلطان بن صقر، كي تتم المفاوضات من خلاله. وحتى يدفع السيد سعيد بهذه المفاوضات إلى الأمام، قام بتحصين جزيرة قشم، وضرب حصاراً حول بندر عباس. غير أن هذه الأعمال لم تؤثر في الموقف الفارسي المتشدد، إذ بقيت السلطات الفارسية مصرة على أنه إذا رغب السلطان في تجديد استئجار الميناء، فلابد من موافقته على زيادة القيمة الإيجارية.

وهكذا، فلم تثمر تلك المداولات، مما اضطر السيد سعيد إلى التراجع مؤقتاً، ليعود في نوفمبر يطلب من الوزير البريطاني في طهران موري (C. Murray) التوسط في تسوية هذه المسألة التي عجز عن إيجاد حل مُرض لها. بيد أن هذا الطلب جاء متأخراً، إذ أنه جاء في الوقت الذي كانت تمر فيه العلاقات البريطانية الفارسية بأزمة دبلوماسية حادة، أدت إلى قطع العلاقات بين البلدين.

ومما يستلفت النظر أن السيد سعيد لم يكن أصلاً معتمداً اعتماداً كلياً على الوساطة البريطانية، بل أنه في الوقت الذي طلب فيه هذه الوساطة، أرسل وفداً إلى شيراز لإجراء مباحثات مباشرة مع أمير إقليم فارس. وقد مُنيت هذه المباحثات بالفشل، مما جعل السيد سعيد يقرر في أوائل عام ١٨٥٦ أن يعمل على استعادة الميناء بالقوة، كما أنه فشل في ذلك أيضاً، إذ أنه لم يتمكن من الحصول على أية مساعدة من شيوخ الساحل المهادن الذين كان يعلق عليهم الآمال، حيث أن الكابتن جونز (Jones) المقيم البريطاني الجديد في الخليج منعهم من المشاركة في هذا المعترك.

والواقع أن السلطات البريطانية ما كان بإمكانها أن تتخلى كلية عن السيد سعيد، إذ أنها بذلك تتخلى عن مصالحها. وعلى ذلك، فإن الكابتن جونز قد وعد السيد سعيد بأن تعمل بريطانيا على حل المسألة بما يرضيه، ونصحه بالتحلي بالصبر. وبالفعل، أدرجت بريطانيا هذا الموضوع على جدول أعمال المحادثات التي جرت في الآستانة بين بريطانيا وفارس في أبريل ١٨٥٦ لتسوية الخلافات بين البلدين.

غير أن السيد سعيد لم يأخذ بالنصيحة، حيث أنه لم يكن مطمئناً لصدق النوايا البريطانية، وبالتالي فإن المرض الذي أنهكه، جعله يرضخ لتسوية فرضتها عليه فارس في ٣٠ مايو ١٨٥٦، أُعيدت بموجبها بندر عباس وتوابعها له مقابل أجرة مضاعفة عما كانت عليه في الماضي. وأما بالنسبة لجزيرتي قشم وهرمز اللتين كان ورثهما عن والده سلطان بن أحمد الذي كان قد احتلهما في عام ١٧٩٨، فقد عادتا للإدارة الفارسية. وقد اشترطت الاتفاقية كذلك أن لا يجري إقامة تحصينات جديدة في بندر عباس، وأن يتم ردم الأخدود الذي يحمي المدنية من ناحية البر، ويرفع العلم الفارسي على القلعة في الاحتفالات التي تقام بمناسبة عيد ميلاد الشاه. كما نصّت الاتفاقية على تعهد السيد سعيد، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن خلفائه من بعده، بأنه إذا طلب أمير إقليم فارس عزل حاكم بندر عباس لأي سبب من الأسباب، فسيتم ذلك دون تأخير

وتعيين بدل منه، وكذلك لا يسمح السيد سعيد للوكلاء الأجانب بالعمل هناك، أو يؤجر أي جزء من هذه الجهات لأي أجنبي، وهو مسؤول عن الدفاع عنها، ومدة عقد التأجير عشرين عاماً تعود بعدها هذه المنطقة للحكومة الفارسية.

وبعد أن خلص السيد سعيد من تلك المسألة، غادر مسقط لآخر مرة إلى زنجبار في ١٥ سبتمبر ١٨٥٦، حيث لم يمهله القدر طويلاً، بل توفي في ١٩ أكتوبر، فأثار نبأ موته حزناً عميقاً في أنحاء مسقط.

تقسيم السلطنة وموقف بريطانيا منه:

لقد ترك السيد سعيد لأولاده مملكة مترامية الأطراف. وكان إثنان من أولاده في مسقط، وهما ثويني وتركي، وإثنان في زنجبار، وهما ماجد وبرغش. ولم يكن هؤلاء جميعاً في وفاق معاً، بل كان الحسد والغيرة تحكم علاقة كل منهم بالآخر. وعلى ذلك، فقد كتم ثويني ـ نائب السلطان في مسقط ـ خبر موت أبيه عن إخوته حتى يضمن ولاء قادة القوات العسكرية له، كي يطمئن على خلافته لأبيه في السلطنة.

أما في زنجبار، فقد حاول برغش السيطرة على الحكم فيها في نفس الليلة التي دفن فيها والده، غير أن تدخل القنصل البريطاني هامرتون (A. Hamerton) في اليوم التالي قد حال دون تحقيق برغش لأهدافه، وتسلم ماجد مقاليد الحكم في البلاد. وبهذا تكون رغبة السيد سعيد بهذا الشأن قد تحققت، إذ كان قد كتب لوزير الخارجية البريطاني أبردين (Aberdeen) في عام ١٨٤٤ يخبره بأنه قد اختار ابنه خالد ليتولى حكم ممتلكاته الأفريقية بعد وفاته، وكذلك ابنه ثويني لحكم عمان وتوابعها في الخليج العربي. وعندما توفي خالد في عام ١٨٥٤، اختار السيد سعيد ابنه ماجد ليكون حاكماً لزنجبار والممتلكات الأفريقية الأخرى.

وعلى أية حال، فلما كانت زنجبار تشكل مصدر الثروة لمسقط، فقد تم

الاتفاق بين ثويني وماجد في أوائل عام ١٨٥٧، على أن يقدم الأخير لمسقط مبلغاً يقدر بحوالي (٤٠) ألف ريال، وفي المقابل يشارك أخاه في خيول عُمان. على أنه لم يقدر لهذا الاتفاق أن يوضع موضع التنفيذ، إذ أن ماجد قد نقضه في العام التالي، حيث لم يقدم أي مبلغ لمسقط، على حين بعث مندوباً من قبله إلى مسقط ليتسلم حصته من الخيول.

وعلى ذلك، قرر ثويني في أواخر ذلك العام وضع حد لهذا الأمر بشكل قاطع، وذلك بتجريد حملة عسكرية برية وبحرية إلى زنجبار.

وما أن وصلت أخبار استعدادات ثويني إلى حكومة بومباي، حتى سارعت في إرسال تعليماتها إلى المقيم البريطاني في الخليج الكابتن جونز بالتوجه فوراً إلى مسقط كي يعمل على ثني السيد ثويني عن تنفيذ تهديداته، كما وأنها بعثت طراداً حربياً إلى زنجبار في مطلع فبراير ١٨٥٩ لتعضيد ماجد، ولتوفير الحماية للقنصل البريطاني ورعايا بريطانيا من الهنود هناك.

على أن التعليمات وصلت جونز متأخرة، إذ كان ثويني قد تحرك على رأس قوات كبيرة في العاشر من فبراير متجهاً إلى زنجبار؛ فرأى حاكم بومباي اللورد الفينستون (Elphinstone) أنه لابد من التصرف بسرعة لمجابهة الموقف قبل أن يقع الصدام. وبالفعل، قام في الحال بإرسال سكرتيره العسكري الكولونيل راسل (Russel) على ظهر سفينة حربية في اليوم التالي ليعترض تقدم ثويني ويسلّمه رسالة يدعوه فيها إلى إيقاف الحملة ورفع أمر النزاع مع ماجد إلى وساطة حاكم عام الهند.

وهكذا قابل راسل السيد ثويني على مقربة من صور وسلمه رسالة الحاكم، فوافق ثويني على وساطة الأخير، وأعرب عن استعداده للعودة إلى مسقط.

وقد رحب ماجد بموقف ثويني هذا، نظراً لما كانت تعانيه زنجبار في الأشهر الأولى من ذلك العام من فوضى داخلية، فضلاً عن كثرة الأعداء الذين كانوا ينتظرون تحرك ثويني ضدها حتى ينضموا إليه. ولقد كان التهديد الأكبر

لماجد يكمن في تحرك أخيه الآخر برغش، والقبيلة العربية الرئيسية في الجزيرة، وهي قبيلة الحارث، حتى أن الكابتن رجبي (Capt. C.P. Rigby) القنصل البريطاني الذي خلف هامرتون بعد وفاته في يوليو ١٨٥٧، وصف رجال هذه القبيلة بأنهم من أسوأ من عرف بطبعهم الشرير وموت أحاسيسهم الإنسانية. وفي الواقع أن هذه القبيلة كانت تطمع في القضاء على حكم آل بوسعيد في زنجبار. ويعود موقفها هذا إلى أيام السيد سعيد الذي كانوا يأخذون عليه إذعانه لبريطانيا في وقف تجارة الرقيق، وبالتالي فالخوف كان يساورهم من أن يذهب ماجد في خضوعه لبريطانيا إلى أبعد ما وصل إليه والده، حتى يضمن وقوفها إلى جانبه. وعلى هذا، فبعد أن تم دفن السيد سعيد، ذهب زعيم القبيلة عبد الله بن سالم إلى هامرتون وسأله عمّا عليهم أن يفعلوه بعد أن أصبحت زنجبار بدون حاكم.

ويبدو أن هامرتون قد ساوره الشك فيما يجول بخاطر عبد الله من أطماع في الاستيلاء على حكم الجزيرة، إذ أنه رد عليه محذراً إياه بشدة من مغبة القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تعكير صفو السلم في المنطقة، وأضاف قائلاً بأنه في مثل هذه الحالة سيقطع رأسه خلال أربع وعشرين ساعة. وهكذا أيقن عبد الله أن بريطانيا لن تسمح له بالوصول إلى الحكم، فلجأ إلى أسلوب آخر غير مباشر حتى يصل إلى هدفه، وذلك بأن أخذ يعمل على توطيد علاقاته مع برغش في محاولة لتأليبه ضد أخيه حتى ينشأ بينهما صراع قد يؤدي في النهاية إلى إنهاكهما معاً، مما سيتيح له المجال ويمهد له الطريق للوصول إلى سدة الحكم.

ومما زاد في صعوبة الوضع في زنجبار، أن وصلتها سفينتان حربيتان فرنسيتان في الأسبوع الأخير من مارس ١٨٥٩، جاءتا لتعزيز موقف القنصل الفرنسي هناك الذي كان يطالب ماجد بالسماح بشحن الرقيق إلى المزارع الفرنسية في جزيرة رينيون (Rèunion)، وهذا ما يخالف الاتفاقية البريطانية المسقطية المعقودة في عام ١٨٤٥ الخاصة بوقف تجارة الرقيق. ولم يكد يمض يومان على وصول قائد الأسطول الفرنسي إلى زنجبار حتى انضم إلى قنصل بلاده في الضغط على ما جد بشأن تجارة الرقيق وضرورة تسوية الأمور بينه وبين

برغش وقبيلة الحارث، ولم يجد ماجد أمامه غير أن يلجأ لرجبي كي يخلصه مما يتعرض له من ضغوط فرنسية لا يستطيع الوقوف أمامها وحيداً. ولما كان تحت تصرف رجبي أسطول لا بأس به، فقد قبل تحدي الفرنسيين.

وعلى ذلك، فعندما أخبره القنصل الفرنسي كوشيه (Cochet) في ١٠ أبريل أن برغش يتمتع بالحماية الفرنسية، لم يجبه بشيء في ذلك اليوم، بل أرجأ الأمر لليوم التالي، حيث التقى بالقنصل وقائد الأسطول الفرنسيين والقنصل الأميركي على ظهر إحدى السفن الفرنسية، فطرح الموضوع في هذا اللقاء، وبين لهم أسباب الخلاف على خلافة السيد سعيد، وأن ثويني قد قبل وساطة حاكم عام الهند، مما جعل قائد الأسطول الفرنسي يقتنع بوجهة نظر رجبي، ويعرب عن استعداده لسحب الحماية عن برغش في الحال، وأضاف مؤكداً أنه لم يعد راغباً في التدخل في النزاع على الخلافة، فصعق كوشيه لدى سماعه لهذا الموقف الذي اتخذه قائد أسطول بلاده، واحتج عليه قائلاً أن لديه تعليمات من حكومته بأن لا يعترف بأية وساطة بهذا الشأن لا تكون بلاده طرفاً فيها، واستطرد قائلاً أن لبلاده اتفاقات سابقة مع الإمام السابق، وهذا ما يعطيها الحق في احترام رأيها في كل ما يجري في هذه المنطقة.

غير أن القنصل الأميركي وقف إلى جانب رجبي يؤيده في موقفه، كما أن قائد الأسطول الفرنسي رفض التراجع عن موقفه الذي اتخذه وأعلنه في بداية الاجتماع، مما اضطر كوشيه إلى الرضوخ والموافقة على مضض بأن يمتنع عن التدخل في النزاع القائم على الحكم في زنجبار، شريطة أن يلتزم رجبي بموقف مشابه. ولم تمض بضعة أيام حتى غادر الأسطول الفرنسي زنجبار، وبذلك تخلص رجبي من هذه المشكلة التي شغلت حيزاً كبيراً من تفكيره.

وما أن انتهت مشكلة المحاولات الفرنسية للتدخل في أمور زنجبار، حتى تفرغ رجبي لمعالجة النزاع بين ثويني وماجد. وكان ثويني قد اشترط عند موافقته على وساطة حاكم عام الهند، أن تؤدي تلك الوساطة إلى إعادة وحدة أراضي السلطنة كما كانت قائمة أيام والده، وذلك بأن تبقى زنجبار مرتبطة بمسقط، وتقدم لها (٤٠) ألف ريال سنوياً. هذا بالإضافة إلى وقوف الجانبين موقفاً

واحداً من أية عداوات قد تتعرض لها السلطنة. وبالنسبة لأملاك إخوتهم القصر التي هي تحت يد ماجد، توضع تحت إشراف طرف ثالث يكون موثوقاً به. وكذلك على ماجد أن يدفع تعويضاً عما تكلفته الحملة التي كان ثويني قد قام بتجهيزها في أوائل ذلك العام.

وهكذا أثارت شروط ثويني هذه جدلاً واسعاً في أوساط حكومة الهند، في محاولة للتوصل إلى الأسس التي ترتكز عليها مطالب ثويني، فيما إذا كانت تلك الأسس تعود إلى رغبة السيد سعيد في حياته، أم أنها تعود إلى عادات عربية فقط. وفي إطار تقييم هذه الأمور، كان يبدو لسلطات الهند البريطانية أنه إذا كانت زنجبار تابعة لمسقط منذ الأزمنة القديمة، فلا يحق حتى للسيد سعيد أن يفصلها بعد وفاته. ولكن إذا كان السيد سعيد قد استولى على زنجبار عن طريق الاحتلال أو البيع، ففي هذه الحالة يكون له الحق في التصرف بها كما يشاء.

ومن ثم، تطرق البحث إلى معرفة مقدرة زنجبار على الإيفاء بالمبلغ المطلوب منها دفعة لمسقط سنوياً. وبالمقابل إمكانية مسقط في فرض ذلك بالقوة، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية زنجبار التجارية وأهمية موقع مسقط الاستراتيجي، مما يجعلها تتفوق على زنجبار من الناحية العسكرية. كل هذه الأمور تم بحثها من قبل سلطات الهند البريطانية، خشية أن تتفاقم المشكلة إلى درجة تؤدي معها إلى صدام بين الطرفين يجعل من بريطانيا في موقف حرج.

وحتى تصل حكومة الهند البريطانية إلى وضوح أكثر حول هذه الأمور، أوعزت لرجبي في فبراير أن يتقصى إجابات صحيحة للاستفسارات المطروحة. فتولى رجبي هذه المهمة، وراح يبحث ويتقصى حتى جمع معلومات بعث بها إلى حكومة الهند في أبريل، فقال إنه تأكد أن السيد سعيد لم يترك أية رغبة محددة من بعده، كما وأنه بالنسبة لحقه في تقسيم أملاكه لا جدال فيه، وقد عزز رأيه هذا مستشهداً بأن هناك سوابق كثيرة في التقسيم في تاريخ آل بو سعيد، ومن أبرزها ما فعله السلطان أحمد بن سعيد من تقسيم عمان بين أبنائه، وأضاف قائلاً بأن تعيين السيد سعيد لماجد كي يخلفه في زنجبار، وثويني في مسقط،

يدلل على أنه كان ينوي أن يكون كل منهما مستقلاً عن الآخر، ولعله كان بذلك يأمل أن يبعد عن أبنائه الصراع على الخلافة من بعده كما يحدث عادة بين أبناء الحاكم المتوفي. وقد استنتج رجبي من نقاش أجراه مع السيد هلال بن سلطان أخ السيد سعيد، أن الأخير قد استولى على زنجبار بالقوة ولم يرثها عن أبيه، وبالتالي فإن الإعانة السنوية التي ستدفعها زنجبار لمسقط ليست شيئاً واجباً، بل هي اختيارية، كما وأن ماجد قد أخبره بأن ثويني بعث له مندوباً بعد وفاة والده يطلب منه أن يقدم مساعدة مالية لمسقط على غرار ما كان يفعل والده، نظراً لأن دخل زنجبار يفوق كثيراً دخل مسقط الذي لا يكفي احتياجاتها. وأخيراً خلص رجبي إلى القول أنه بغض النظر عن كل ما يحيط بهذا الأمر، فليس بإمكان ماجد أن يدفع شيئاً لثويني، حيث أنه مفلس ومدين للمزارعين وتجار بومباي نتيجة للتجهيزات التي قام بها لمجابهة تهديدات ثويني.

ويتضح من تقرير رجبي هذا أنه كان ميالاً لتقسيم السلطنة، وأنه على ما يبدو قد وجد ماجد أكثر تساهلاً من ثويني في رضوخه للمطالب والسيطرة البريطانية. وهذا ما سيسهل مهمة رجبي في هذا المجال، ظناً منه أنه في حالة فصل زنجبار عن مسقط، سيصبح ماجد أداةً طيعةً في يده بعيداً عن تأثير ثويني ودون أن يحسب ماجد حساباً لما سيكون عليه موقف ثويني، وبالتالي ينفرد رجبي في شؤون زنجبار. ومن ثم، يسهل عليه تطويع ثويني في الاتجاه الذي يخدم المصالح البريطانية. كما وأنه لم ينس لماجد موقفه من فرنسا. حين رفض السماح للقنصل الفرنسي بشحن الرقيق من زنجبار إلى المزارع الفرنسية. فقد وجد رجبي في هذا الموقف ما يجعله يعتمد عليه في إبعاد أي تدخل أجنبي غير بريطانيا في بلاده، وكان هذا مؤشراً له مدلولات هامة لدى رجبي، خاصة وأنه كان يشك في نوايا ثويني، إذ أن الأخير كان قد بعث مندوباً إلى ماجد في أبريل للتفاوض، وكان هذا العمل مناقضاً لموافقته على وساطة حاكم عام الهند.

وهكذا، فإنه يبدو واضحاً أن رجبي كان يتصيد الأخطاء لثويني، على حين يغفرها لماجد، وإلا ما معنى سكوته على الأعمال العدائية التي كان يحركها ماجد؟

فقد جاء في رسالة من جونز إلى أندرسون (Anderson)، أن سفينة تجارية فرنسية قد وصلت إلى صحار في مايو، تحمل أسلحة وأموالاً بعث بها ماجد إلى أخيه تركي حتى يقوم بأعمال مناهضة لثويني، وأن تركي نفسه قد كتب لجونز يخبره بنيته في شن هجوم على ثويني، ومن ثم يعود إلى زنجبار لبحث الموقف مع ماجد فيما يمكن اتخاذه من إجراءات تالية.

وعلى أية حال، فإنه يبدو أن كلاً من ثويني وماجد لم يكن مستعداً لأن ينتظر نتائج تحكيم حاكم عام الهند حتى تضع حداً لنزاعهما. فثويني لم يكن منذ البداية يعلق آمالاً كبيرة على هذا التحكيم، حيث أن تقارير رجبي كلها كانت تركز على دسائس ثويني ضد ماجد، وكانت تلقى قبولاً لدى الحاكم العام اللورد كانتج(*) (Canning) دون نقاش، إذ عبر عن قناعته بتلك المعلومات عندما أطلع حكومة بومباي في يوليو أنه يرفض أن يكون حكماً في النزاع بين الأخوين طالما يبدي أحدهما (ويعني به ثويني) منذ البداية عدم استعداده للتقيد بهذا التحكيم. بل وذهب بعيداً في موقفه هذا حين أعلن أنه لن يعترف بأي حال من الأحوال بسيادة ثويني على ماجد، وبالتالي فقد أعرب عن رغبته في أنه يفضل أن يتوصلا إلى تسوية فيما بينهما على أن يفرض عليهما تسوية معينة في ظل الظروف القائمة. وفي هذا السبيل، اقترح أن يجري استطلاع رأي ماجد فيما إذا كان لديه استعداد لدفع إعانة سنوية لمسقط قدرها (٤٠) ألف ريال، مقابل تخلصه من إزعاج ثويني له. على أن يكون واضحاً أن هذه المعونة المالية ليست جزية تقدم من حكومة تابعة لحكومة أخرى، بل هي منحة حرة من ماجد. وإذا ما فشلت هذه الاقتراحات، وكان لا بد من التحكيم، فقد اشترط كانتج لذلك أن يتعهد الأخوان بالامتناع عن إثارة أية عداوات فيما بينهما طيلة فترة التحضير للتحكيم، كما وأن عليهما بالإضافة إلى ذلك أن يتعهدا بقبول نتيجة التحكيم بصورة نهائية والتقيد بها.

(*) كان اللورد كانتج أول حاكم عام للهند تعينه حكومة لندن بعد أن تم نقل حكم الهند من شركة الهند الشرقية الانجليزية إلى حكومة لندن في الأول من نوفمبر ١٨٥٧. انظر: أمين سعيد: الخليج العربي، ص٤٣.

تحكيم اللورد كانتج بين مسقط وزنجبار:

لقد توصلت أخيراً حكومة بومباي إلى قرار البدء في إجراءات التحكيم. وعلى ذلك، أوفدت الضابط البحري كروتندن (C.J. Cruttenden) إلى مسقط في سبتمبر ١٨٥٩ ليطلع السيد ثويني على موقف الحاكم العام ويقف على رأيه بهذا الشأن. فجرت محادثات بين الطرفين استمرت أسبوعاً دون أن يتوصلا لنتائج محددة، إذ أن ثويني لم يبد اهتماماً يذكر بالتحكيم، بل أعرب عن عدم ارتياحه لموقف الحاكم العام، والذي وصفه بالتحامل عليه ومناصرة ماجد. غير أن ذلك لم يثن السلطات البريطانية عن متابعة السير لمعالجة الموضوع، لما في ذلك من تأثير مباشر على مصالحها وخشيتها من تدخل القوى الأوروبية الأخرى، مما سيزيد في حراجة موقفها.

وبناء على ذلك، شكل حاكم بومباي الفينستون (Elphinstone) في مطلع مارس ١٨٦٠ لجنة برئاسة المقيم السياسي البريطاني في عدن البريجدير كوجلان (Coghlan)، أنيطت بها مهمة دراسة النزاع القائم بين مسقط وزنجبار، وصدر قرار بأن يساعد كوجلان في رئاسة هذه اللجنة المستشرق بادجر (Badger). فبدأ كوجلان بدراسة المراسلات المتعلقة بالموضوع، والوقوف على رأي سلطات الهند البريطانية بشأن مطالب ثويني، فبين له الفينستون بأن من مصلحة بريطانيا إيجاد حل لهذا النزاع، وهذا يتطلب منه أن يتحرى الحق والعدل، وفي هذا الصدد عليه أن يبحث في كل الإدعاءات المطروحة ومدى عدالتها، وبالتالي يعمل على التوفيق بين وجهتي نظر الطرفين على ضوء ما يتوصل إليه من معلومات على الطبيعة.

وعلى ذلك، باشرت اللجنة مهمتها في تقصي الحقائق في مسقط في الأسبوع الثاني من يونيو ١٨٦٠، وأمضى كوجلان بضعة أيام في مناقشات مع ثويني حول الأوضاع. وفي هذه لمناقشات، أكد ثويني أن زنجبار تابعة لمسقط وليست مستقلة عنها. وأن ماجد ليس إلا حاكماً لزنجبار، ونفي نفياً قاطعاً أن يكون هناك أي حق في تقسيم السلطنة. وفي الوقت نفسه كان بادجر يقوم

بدراسة تاريخية لهذا الموضوع، وتوصل نتيجة لدراسته هذه إلى أن ما ذهب إليه ثويني في تفسيره للموقف صحيحاً، كما وأن كوجلان اقتنع برأي ثويني، وجعله يعتقد أن تركي أيضاً ليس إلا والياً على صحار، ولا يحق له الانفصال عن السلطنة، على عكس ما كان يعتقد به رجبي في أن السيد سعيد قد قسم السلطنة بين ثويني وماجد وتركي، وبذلك خلص كوجلان إلى أن اقتراح رجبي بتبني اتفاقية بين ثويني وماجد وفق الشروط سالفة الذكر يعتبر خاطئاً، ولا يجوز الأخذ به. وعاد كوجلان إلى بومباي في يوليو، وقدم تقريراً عن استطلاعه في مسقط.

وبعد أن أتم كوجلان مهمته في مسقط، ورفع نتيجة هذه المهمة لحكومة بومباي، أبحر إلى زنجبار في سبتمبر كي يكمل الجزء الثاني من المهمة. وهناك التقى بماجد، وبحث معه في مبررات ادعاءاته في الاستقلال، فوجد كوجلان أن كل المبررات التي طرحها ماجد واهية ولا ترتكز على أسس قانونية، كما أنه أدان تزويد ماجد لتركي بالأسلحة كي يقف ضد أخيهم ثويني. وبالتالي خرج كوجلان من مهمته بنتيجة مؤداها أن لثويني الحق في السلطنة دون التقسيم. وقد أوصى حكومته بأن تتخذ جانب الحيطة والحذر في معالجة هذا المسألة، وإذا رأت أن تنهي النزاع دون الحفاظ على وحدة السلطنة تحت زعامة ثويني، فعليها اتخاذ ما يلي:

١ ــ تثبيت ماجد كحاكم مستقل لزنجبار وتوابعها الأفريقية.

٢ ــ وضع حد لتدخل مسقط وقبائل عمان في أمور الوراثة في زنجبار.

٣ ــ على ماجد أن يدفع لثويني جزية سنوية قدرها (٤٠) ألف ريال مقابل تخلي ثويني عن ادعاءاته في زنجبار، وعليه أن يدفع المتأخر عليه منذ عام ١٨٥٨.

٤ ــ يجب أن تكون الجزية دائمة، يتم دفعها من قبل حاكم زنجبار لحاكم مسقط وعمان.

٥ ــ لا يجوز إيقاف الجزية لأي سبب غير أن يقوم حاكم مسقط بالاعتداء على زنجبار.

٦ ـ وفي حالة قيام حاكم مسقط بعدوان على زنجبار أو تقاعس حاكم زنجبار عن دفع الجزية، فعلى الطرف المتضرر أن يقدم شكوى لحكومة الهند قبل أن يلجأ لاستعمال القوة.

وأضاف كوجلان إلى ذلك مقترحاً أن يتم عقد اتفاقات تجارية ولمكافحة تجارة الرقيق مع كل من مسقط وزنجبار، وتعيين وكيل سياسي بريطاني في مسقط، وأن يعود السيد برغش الذي كان قد أجبره ماجد على الهرب إلى بومباي ـ إلى زنجبار ويكون تحت ملاحظة القنصل البريطاني. وهنا يتضح التناقض في الموقف البريطاني الذي جانب الحق، إذ أن هذا الحق يتعارض ومصالح بريطانيا.

وقد وافق حاكم بومباي الجديد السير جورج كلارك (Clark) على مقترحات كوجلان هذه، وأثنى على الطريقة التي اتبعها في القيام بمهمته التي اعتبرها ناجحة. وبناء عليه، ففي الثاني من أبريل ١٨٦١ أعلن الحاكم العام قراره الذي يحوي مقترحات كوجلان بشأن تسوية النزاع بين ثويني وماجد، وكتب لكل منهما رسالة بهذا المعنى، وأضاف مبيناً بأنه يجب أن لا تعتبر الجزية السنوية المذكورة على أنها اعتراف بتبعية زنجار لمسقط، أو على أنها محصورة بين ماجد وأخيه وتنتهي بانتهائهما، بل أنها تمتد إلى ورثتهما من بعدهما، وتكون بذلك هذه الترتيبات ترتيبات دائمة لتحول دون تجدد مطالب حاكم مسقط بأية حقوق في زنجبار، وإنهاء حالة النزاع بين البلدين. فوافق الأخوان على قرار التحكيم وأعربا عن استعدادهما للتقيد به كما جاء في ردهما على الحاكم العام.

التقسيم النهائي للسلطنة عام ١٨٦٢:

لقد اتخذت الخطوة النهائية في تقسيم السلطنة في باريس في ١٠ مارس ١٨٦٢، حين صدر البيان الفرنسي البريطاني المشترك باحترام استقلال كل من مسقط وزنجبار.

ومما دفع بهذا البيان إلى الظهور، تلك الظروف التي أحاطت بزنجبار في صيف وخريف عام ١٨٦٠، حين برز النشاط الفرنسي هناك، فأثار بذلك

المخاوف البريطانية، مما جعل وزير الخارجية البريطاني راسل (Russel) يوعز لسفيره في باريس كاولي (Cowley) في يونيو ١٨٦١ بأن يوضح للحكومة الفرنسية أن بريطانيا لن تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي حادث قد يهدد استقلال زنجبار. وعلى ذلك قام كاولي بمقابلة وزير الخارجية الفرنسي وأطلعه على موقف بلاده بهذا الشأن، فردّ الوزير الفرنسي على ذلك في أكتوبر مؤكداً أن شكوك راسل لا أساس لها، وليس هناك ما يبررها، وأعرب عن استعداد حكومته مشاركة بريطانيا في تصريح مشترك تعلنان فيه استقلال السلطنة. فوافقت بريطانيا على هذا الأمر، إذ أنها لم تكن مطمئنة للنشاط الفرنسي، ووجدت في هذا التصريح فرصة لتجميد هذا النشاط، وفي نهاية ذلك العام أُضيفت مسقط لهذا التصريح الذي تمّ إعلانه في عام ١٨٦٢ كما ذكرنا.

ومما يجدر ذكره، أنه أثناء محادثات كاولي مع وزير الخارجية الفرنسي، برزت مسألة الضمانات اللازمة للحفاظ على وحدة أراضي كل من مسقط وزنجبار. وبناء على تعليمات من راسل، بيّن كاولي للوزير الفرنسي أن بريطانيا لا ترى ضرورة لمثل هذه الضمانات، وبرر ذلك بأنه قد تتعرض أراضي أي منهما لتهديدات أو غزوات من جيرانهما، وبالتالي فليست الحكومة البريطاني مستعدة لحمل عبء حماية هذه البلاد.

وإزاء هذا الموقف البريطاني لا بُدّ لنا أن نتساءل عن السر الذي يكمن وراءه، وللإجابة على ذلك نجد لزاماً علينا أن نستعرض تطور الأحداث التي قادت إلى هذا الوضع:

فكاننج عندما أعلن قراره في التحكيم لم يُبد أي ميل لربط حكومة الهند بأية ضمانات للحفاظ على وحدة أراضي أي من مسقط أو زنجبار، على حين طرق موضوع الضمانات الخاصة بمسقط فقط حين طرح أمر التحكيم، وذلك كتعويض لها عن انفصال زنجبار عنها، إذ أنه طلب من كوجلان آنذاك إبداء الرأي بهذا الشأن. غير أن كوجلان لم يأت على هذا الموضوع في تقريره النهائي، وكذلك الأمر بالنسبة لكلارك، حيث أنه هو الآخر لم يقترح شيئاً بهذا الخصوص

في تقريره للحاكم العام، دون أن يثير الحاكم العام هذا الموضوع ثانية. وهذا ما يوضح لنا تجاهل رجال السياسة البريطانيون لموضوع الضمانات هذه. وفي اعتقادنا أن ذلك لم يكن إلّا نابعاً من السياسة البريطانية التي رسم خطوطها رجال الاستعمار، تلك السياسة التي كانت ترمي إلى إبعاد كل سبل القوة عن المنطقة لتبقى مفككة ضعيفة لا تقوى على الوقوف يوماً في وجه الأطماع البريطانية، وتبقى بالتالي تابعة دون إرادة للنفوذ البريطاني تستجدي حقوقها، وتفرض بريطانيا شروطها القاسية الجائزة على حكام هذه الجهات، الذين لم يكونوا في ظل هذه الظروف في حال يسمح لهم بامتلاك زمام أمور بلادهم والسير بها في طريق التقدم والحضارة.

وعلى أية حال، فلم يكن أمام ثويني غير مجابهة الظروف المحيطة به، «وخلع شوكه بيده»، حتى يستطيع الحفاظ على وحدة أراضي سلطته، وقد رأى أن الخطر الأول الذي يهدده يكمن في صحار، إذ كان يخشى أن ينضوي تركي تحت قيادة ماجد، ويعلن استقلاله فيها. فبادر إلى تجريد حملة على صحار في يونيو ١٨٦١. وقد ساعده في ذلك الوكيل السياسي البريطاني الجديد في مسقط اللفتنانت بنجلي (Pengelly)، حيث وَجّه إنذاراً لتركي، جاء فيه أن الحاكم العام لن يكون راضياً عن أية محاولة لفصل صحار عن السلطنة. وفي الوقت نفسه، عرض وساطته بين الأخوين. فلقي هذا العرض ترحيباً من الطرفين، وتم الاتفاق على الاجتماع في سب (Sib) بعد أن وافق ثويني على منح تركي الأمان. غير أن الأخير غيرّ رأيه بعد أن وصل إلى سب في الأسبوع الأول من يوليو، وأعلن أنه لم يعد راغباً في لقاء ثويني، فسحب بنجلي الأمان الذي كان قد مُنح لتركي.

وما كان من ثويني إلّا أن قام بإلقاء القبض على أخيه وسجنه في قلعة جلالي بمسقط، ومن ثم استولت قواته على صحار دون مقاومة في ١٥ يوليو، وعين ابنه سالم والياً عليها.

ولكن الأمور لم تستقر له بتخلصه من هذا الخطر، إذ أن الظروف قد حالت دون أن يتمكن من الاستمرار في تعزيز موقفه، فما أن استولى على صحار

حتى اشتعلت الثورة في الباطنة، واستولى المتمردون على خابوره وسويق، كما أن سيد قيس بن عزان زعيم الأباضية الذي كان يعيش في الرستاق منذ طردت أسرته من صحار في عام ١٨٥١، قد انضم إلى المتمردين على أمل أن يتمكنوا من طرد ثويني وإعادة الإمامة إلى مسقط، إلا أنه فشل في ذلك، بل ودفع حياته ثمناً لهذا الأمل.

ولم ينه ذلك الأخطار المحدقة بثويني، والتي كانت تحيط به من كل جانب، بل أحس بحراجة موقفه، وتدهور أوضاعه الأمنية، مما جعله يلجأ إلى طلب المساعدة من شيوخ الساحل المهادن في دبي وأبـوظبي للقضاء على المتمردين. وقد عزز الوكيل السياسي البريطاني في مسقط طلبه هذا، فحث الشيخين على سرعة إمداد ثويني بالمساعدات العسكرية، وكتب للمتمردين باسم حكومته طالباً منهم تسليم خابور وسويق في الحال، وحذرهم من التباطؤ في هذا الأمر الذي من شأنه أن يعرضهم للعقاب.

ويبدو أن بنجلي كان متحمساً للوقوف إلى جانب ثويني بصورة شخصية، ولم يكن ذلك نابعاً من سياسة حكومة الهند، إذ أنها استاءت من تصرفاته واندفاعه في تعضيد ثويني، واعتبرت ذلك خروجاً على الصلاحيات المخولة له، وأوشكت على عزله من منصبه، لولا تدخل بعض رجال الحكومة الهندية الذين أقنعوا حاكم بومباي بغض النظر عن ذلك، مبررين تصرفاته تلك بقلة خبرته وصغر سنه، ولهذا اكتفت حكومة بومباي بإصدار تعليمات مشددة لبنجلي تنص على أن يمتنع عن التدخل في السياسة الداخلية لعمان بأي شكل من الأشكال، ومهما كانت الأسباب، وأن عليه إذا ما طلب منه ثويني المساعدة، أن يعتذر عن ذلك بكل وضوح، مع إسداء النصح له بضرورة تسوية الأمور مع جيرانه بالعقل والحكمة، حتى لا تضطر حكومة الهند إلى سحب وكيلها من مسقط. فامتثل بنجلي لهذه التعليمات، مما أوقع السيد ثويني في حيرة، وهو يحاول معرفة سرّ تحول الاهتمام البريطاني عنه، على عكس ما كان في الماضي.

والواقع أن ثويني كان يجهل أهداف السلطات البريطانية الرامية إلى إبقائه

في قلق واضطراب حتى لا يتفرغ إلى إعادة توحيد السلطنة، وهي لا تريد هذه الوحدة التي ستشكل خطراً على نفوذها.

ومهما يكن من أمر، فإن حاكم عام الهند لم يكتف بما اتخذه حاكم بومباي من إجراءات، بل أصدر أوامر صارمة في نهاية عام ١٨٦١ تقضي بسحب بنجلي من مسقط، وأن يقوم السيد ثويني بإخلاء سبيل تركي، ويتخلى عن أية فكرة لإبعاده عن عمان، بل عليه أن يقدم له مساعدات مالية طالما بقي محافظاً على حسن سيره وسلوكه. وبالتالي فلم يكن أمام ثويني غير أن يلتزم بهذه الأوامر، إذ أين المفرّ؟ فأخلى سبيل تركي في فبراير ١٨٦٢، وفي نفس الشهر تم سحب بنجلي من مسقط، وتعيين الميجر مالكولم جرين (M. Green) بدلاً منه.

بريطانيا والخطوط البرقية:

إن الخطوط البرقية بين انجلترا والهند، قد استحوذت على اهتمام سلطات الهند البريطانية في أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فتم تحديد خط كيبل بحري عبر البحر الأحمر إلى عدن في عام ١٨٥٩/ ١٨٦٠، ومن هناك إلى جزر كوريا موريا ومسقط وإلى كراتشي. غير أن هذا الخط البحري لم يقدر له النجاح لقلة الخبرة في تمديد وتشغيل الكيبلات البحرية آنذاك، مما دفع بالسلطات البريطانية إلى البحث عن مسار بديل، بحيث يكون مساراً برياً في معظمه، ولم تجد تلك السلطات في بحثها هذا غير أن يمر الخط عبر تركيا والعراق إلى رأس الخليج، ومن هناك يجري تمديد كيبل بحري أو أرضي إلى كراتشي، فالحكومة التركية كانت قد أنشأت خطاً إلى الموصل، وكان من المتوقع أن يمتد هذا الخط إلى بغداد مع نهاية عام ١٨٦٠.

وهكذا صدرت تعليمات من لندن إلى الهند في النصف الأخير من ذلك العام للبحث عن أفضل مسار ممكن للخط من البصرة إلى كراتشي. وما أن وصلت هذه التعليمات حتى طلبت حكومة بومباي من بيرس بادجر أن يبدي رأيه فيما يمكن أن تكون هناك مصاعب سياسة قد تقف في طريق الخط الأرضي من البصرة إلى كراتشي، فأجاب بادجر بأنه لا يعتقد أن هناك أية مصاعب ذات

أهمية قد تبرز في هذا السبيل، وأعرب عن اعتقاده أيضاً بأن حكومة فارس لن تمانع في مرور هذا الخط بين بوشهر وبندر عباس، ومن ثم فإن الأراضي التي سيمر بها الخط من هناك إلى رأس جاسك، كلها تحت سلطة سلطان مسقط الذي ولاشك سيقدم كل مساعدة ممكنة لإنشاء هذا الخط. وبالتالي فلم يبق غير الجزء الذي سيمتد بين رأس جوادر إلى كراتشي، والذي يبلغ طوله حوالي ٦٠٠ ميل، فهذا الجزء كان في معظمه تحت سلطة خان كلات (Kalat) فاقترح بلاجر أن يقوم الوكلاء السياسيون في كلات ومسقط والمقيم في الخليج بالبحث والتقصي حول كل ما يتعلق بهذا الجزء من أمور سياسية وجغرافية وغير ذلك من أمور، ورفع نتائج أبحاثهم إلى بومباي.

وقد وافقت حكومة الهند على هذا الاقتراح وأصدرت تعليماتها إلى المعنيين كي يبدأوا في البحث، وبالفعل باشروا مهماتهم وتوصلوا إلى نتائج إيجابية في مارس ١٨٦٢. غير أنه بعد أن أتمت سلطات الهند البريطانية استعداداتها لهذا المشروع، وصلت أنباء من طهران تفيد بأن السلطات الفارسية قد رفضت السماح بإنشاء خط جوادور ـ بندر عباس، وبندر عباس ـ بوشهر. وقد ساد اعتقاد لدى سلطات الهند البريطانية أن الرفض الفارسي ناجم عن الخطط الفارسية الرامية إلى مد السيادة إلى مكران، والمخاوف الفارسية من أن يؤدي مدّ هذه الخطوط إلى التعارض مع الخطط الفارسية في هذا المجال.

أما بالنسبة للخط عبر أراضي الامبراطورية العثمانية إلى بغداد، فقد تم افتتاحه في يونيو ١٨٦١، وتوقف عند هذا الحدّ. ودارت بعد ذلك مباحثات مطولة بين الحكومتين العثمانية والبريطانية حول امتداد هذا الخط استمرت حتى ربيع عام ١٨٦٣، حين تم الاتفاق على أن يكون الخط هوائياً، ويمتد من بغداد إلى الحلّة، ومن هناك يسير مع الضفة اليسرى لنهر الفرات إلى القرنة حتى يكون بمنأى عن خطر القبائل القاطنة على الجانب الأيمن من النهر. وقد تم توقيع اتفاقية بهذا الشأن بين الحكومتين في ٢٠ أكتوبر ١٨٦٣. ولم يكد يمض شهر على توقيع هذه الاتفاقية حتى بوشر بإنشاء الخط، وتم الانتهاء من العمل عند الفاو على مدخل شط العرب في يناير ١٨٦٥. وفي هذه الأثناء كان شاه فارس قد قرر

إنشاء خط تلغرافي خاص ببلاده من طهران إلى أصفهان وشيراز وبوشهر، حيث كان قد تم عقد اتفاق برقي بين فارس وبريطانيا في ديسمبر ١٨٦٢، وتم التصديق عليه في فبراير ١٨٦٣، وقد تضمن ذلك الاتفاق استعداد بريطانيا بيع فارس المواد اللازمة للخط، وأن يكون تشغيله تحت إشراف مهندس انجليزي.

ومما يجدر ملاحظته، أن السلطات الفارسية لم تكن لتتساهل أو تتغاضى عن أي عمل من شأنه أن يعيق تقدمها في مكران، وقد اتضح ذلك منذ عام ١٨٦٣، عندما وجه حاكم بامبور (Bampur) تحذَيراً للسيد ثويني من الاتجاه نحو شهبار ما لم يمنع إنشاء خط برقي بالقرب من جوادور، مؤكداً في تحذيره هذا أن شهبار كانت من ممتلكات فارس المعارة لمسقط. وبناء على نصيحة من الوكيل السياسي البريطاني في مسقط الكابتن هربرت ديسبرو (H. Disbrowe)، لم يجب ثويني على هذا التحذير، على حين أحال ديسبرو الموضوع إلى السلطات البريطانية في كراتشي وبومباي وإلى البعثة البريطانية في طهران. فوجد المفوض البريطاني في السند أن ذلك التهديد يشكل عائقاً لإرسال قوات بريطانية إلى جوادور لحماية الخط البرقي، حيث كان السيد ثويني قد كتب لواليه هناك يطلب منه السماح للقوات البريطانية بالنزول في تلك الجهات إذا قامت بريطانيا بإرسالها.

وأما القائم بالأعمال البريطاني في طهران تومسون (R.F. Thomson)، فقد ناقش الأمر مع وزير الخارجية الفارسي وبين له أنه لا يحق لحاكم بامبور القيام بمثل هذا العمل ولا بُدّ من إصدار تعليمات له بأن لا يتدخل في أمور جوادور بدون أوامر محددة من طهران. فأجاب الوزير بأن على بريطانيا أن تدرك أن جوادور وشهبار من الممتلكات الفارسية، وبالتالي فإن طلب السماح بمرور الخط عبر هذه الجهات يجب أن يقدم للحكومة الفارسية، واستدرك قائلاً بأنه انطلاقاً من حرص حكومته على الصداقة الفارسية البريطانية، فإنه يرغب في الموافقة على امتداد الخط من جوادور إلى شهبار، شريطة أن لا يؤثر هذا الأمر على حقوق فارس في هذه المناطق.

وعلى ذلك، جرى تدارس الموقف في أوساط سلطات الهند البريطانية على ضوء هذه المعلومات، وتقرر في ضوء هذه الدراسة رفع توصية إلى وزارة الخارجية البريطانية في مايو ١٨٦٣، بأن يتم توجيه احتجاج شديد اللهجة إلى حكومة طهران على تصرف حاكم بامبور، وأن يطلب من تلك الحكومة الامتناع عن اتخاذ أي إجراء بشأن مكران من شأنه أن يؤثر على العلاقات الفارسية البريطانية.

وبالفعل تم تقديم هذا الاحتجاج للحكومة الفارسية من قبل الوزير البريطاني المفوض في طهران اليسون (Alison)، فأجاب وزير الخارجية الفارسي على ذلك مستفسراً عن مدى صحة ما يشاع بأن سلطان مسقط سيؤجر شهبار وجوادور لبريطانيا، وأضاف قائلاً بأنه إذا كان هذا الخبر صحيحاً، فإن الحكومة الفارسية تعتبر هذا التأجير باطلاً، إذ أن هذه المناطق من الممتلكات الفارسية والتي لا يحق لسلطان مسقط التصرف فيها، حيث أنها تحت سلطته بصورة مؤقتة كما هو الحال في بندر عباس. وفوق ذلك كله، فإن اتفاقية عام ١٨٥٦ تمنع سلطان مسقط من السماح لوكلاء أجانب بدخول أية منطقة مؤجرة له من قبل فارس. كما وأن الوزير الفارسي المفوض في لندن قد قدم في ديسمبر شكوى مماثلة لوزارة الخارجية البريطانية مبيناً فيها موقف بلاده. غير أن السلطات البريطانية لم تعط هذه الشكاوي أي اهتمام، بل تجاهلتها، وردت على ذلك بدحضها للمطالب الفارسية، إذ ادعت أن شهبار وجوادور ليست مؤجرة تأجيراً لسلطان مسقط كبندر عباس، وإنما سقطت الأولى في يد السلطان بالاحتلال، والأخرى كانت قد منحت له هدية من خان كلات.

والملاحظ أن موقف بريطانيا هذا، لم يكن في واقع الأمر دفاعاً عن حق مسقط، وإنما دفاعاً عن مصالحها ونفوذها المتنامي هناك، على حين لم يكن لها ذلك النفوذ آنذاك في فارس، ويدلنا على ذلك مواقفها المتعددة المتناقضة التي كانت تتسم بالغموض، والتي ما كانت تفتقد الوسائل والتبريرات للتغطية على تلك المواقف.

التهديد الوهابي لمسقط
وأثره على المصالح البريطانية:

لقد قضى السيد ثويني سنوات حكمه الأخيرة يكافح من أجل الحفاظ على سلطته في عمان، حيث كان محاطاً بالأعداء من كل صوب. وقد كان من أشد خصومه السيد عزان بن قيس الذي حاول ثويني القضاء عليه في أواخر عام ١٨٦٤، ولكنه فشل في ذلك، نظراً للدعم الذي حصل عليه عزان من الوالي الوهابي في واحة البريمي، حيث وجه الوالي تحذيراً لثويني بأن عزان تحت حمايته، وبالتالي فإن أي تعرض له سيجابه بالقوات الوهابية التي في هذه الحالة ستتقدم نحو مسقط، مما أثار مخاوف ثويني وجعله يتقدم بشكوى للأمير فيصل، ويقترح أن يُحال أمر الخلاف بينه وبين عزان إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج كي يتوسط فيه.

كما أنه كتب لحاكم بومباي السير فرير (Frere) مبيناً أن الصعوبات التي يجابهها من القبائل والوهابيين، ليست إلا نتيجة مباشرة لفقدانه زنجبار، ويطلب تزويده بقوات تمكنه من الوقوف أمام الطامعين في بلاده، وأضاف قائلاً أنه قد استعد لمحاصرة موانىء الوهابيين على ساحل الاحساء إذا رفض فيصل الوساطة البريطانية التي كان قد اقترحها، ويود أن يعرف موقف الحاكم فيما إذا كان سيصدر تعليماته للمقيم بأن لا يتدخل في أمر الحصار أو ليمنع شيوخ الساحل المهادن من المشاركة فيه.

فأجاب فرير بأن السلطات البريطانية لا نيّة لديها بالتدخل في الخلافات بين القوى القائمة على شواطىء الخليج، أو الوقوف مع واحدة ضد أخرى. وقد جاء هذا الرد مخيباً لآمال ثويني رغم أن الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، كان قد عزز مطالب ثويني برسالة بعث بها إلى فرير. ومما يستلفت النظر أن المقيم السياسي في الخليج الكولونيل بيلي (Pelly) لم يحرك هو الآخر ساكناً بهذا الشأن، بل أيد فرير في موقفه.

ويقودنا هذا الوضع إلى التساؤل عن سر هذا الموقف البريطاني من ثويني في نزاعه مع الوهابيين، فكيف لا تقف بريطانيا إلى جانبه وهو الموالي لها، وتتركه

يقف وحيداً أمام قوة الوهابيين الأعداء الحقيقيين لها؟ وللإجابة على ذلك ينبغي النظر إلى سياسة بريطانيا في الخليج كسياسة مرسومة بعيدة عن الارتجال، تلك السياسة التي كانت ترى في الخلافات الداخلية في المنطقة من عناصر تقوية نفوذها وإضعاف القوى المحلية، مما يجعل هذه القوى تتجه بكل تفكيرها وتحركاتها في مجابهة بعضها، وتنسى بذلك القوة المسيطرة على مقدراتها وأمورها وهي طبعاً بريطانيا. وبالتالي يمكننا القول أن بريطانيا درجت على عدم التدخل في مثل هذه الأمور إلّا بالقدر الذي يمس مصالحها.

ومهما يكن من أمر، فإن بيلي ما لبث أن غير رأيه، بعد أن وصله تقرير من الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية، يحوي معلومات مستقاة من رحلة قام بها الرحالة بالجريف (W. G. Pelgrave) إلى أواسط وشرق الجزيرة العربية في عام ١٨٦٢/١٨٦٣. فقد قرر بيلي التقرب من الأمير فيصل، وعقد العزم على القيام بزيارة للرياض، وكان يرى أنه من خلال هذه الزيارة قد يحصل على معلومات جغرافية عن المناطق الداخلية في تلك الجهات والتي قد تكون مفيدة للجمعية الجغرافية، كما وأنه ربما يتوصل إلى نتائج سياسية قيمة مع الأمير فيصل، بالإضافة إلى أنها ستكون فرصة لعقد أواصر الصداقة مع الأمير، وفض الخلافات القائمة بين سلطان مسقط والوهابيين، مما يكسب بريطانيا مكانه كبيرة في الخليج.

ويبدو أن بيلي كان متحمساً للقيام بهذه الزيارة، حتى أنه كتب لحكومة الهند بذلك بعد مغادرته بوشهر ووصوله الكويت، كما وأنه لم يكتب للأمير فيصل بنيته زيارة الرياض، إذ كان يريد أن تكون زيارته مفاجئة. ولكنه عند وصوله إلى الكويت، حذره الشيخ صباح بن جابر من مغبة القيام بهذه الرحلة دون إبلاغ الأمير الذي قال عنه الشيخ أنه لن يتهاون مع من يدخل ممتلكاته دون إذنه، مما جعل بيلي يكتب للأمير يخبره، وقد جاء رد الأمير بعد ما يزيد على شهر، وكان الرد بارداً خالياً من الترحيب، واكتفى الأمير بالقول أن بيلي حر في القدوم إلى الرياض إذا رغب في ذلك. وما يهمنا هنا أن نبين أن بيلي في رغبته بتسوية الأمور مع الوهابيين، لم يكن يدفعه إلى ذلك حرصه على توفير الاستقرار

لمسقط، بل ترسية دعائم صداقة مع الوهابيين كانت تراوده، تجعل بريطانيا تتخلص عن طريقها من خطر خصم عنيد يصعب نزاله عسكرياً.

وحالما عاد بيلي من رحلته ووصل بوشهر، أبرق إلى حكومة بومباي قائلاً أنه قد تبين له أن العلاقات المسقطية الوهابية تتطلب حرصاً واهتماماً سريعاً، وإذا كانت حكومته ما زالت راغبة في أن يتولى هذه المهمة، فإنه يقترح أن يتم تخويله بالتحرك إلى مسقط ومن ثم إلى بومباي. فوافقت حكومة بومباي على اقتراحه ومنحته الصلاحية التي طلبها، فغادر بوشهر إلى مسقط في أواخر مارس ١٨٦٥، ومكث هناك بعض الوقت، ومن ثم تابع سفره إلى بومباي، حيث قدم لسلطات بومباي تقريراً بين فيه رأيه في طبيعة العلاقات بين نجد ومسقط، كما لمسها من زيارته للرياض، جاء فيه أن الأمير فيصل يحمل حقداً كبيراً على السيد ثويني، وأنه مصمم على القضاء عليه، مما جعله يضع عزان بن قيس تحت حمايته، ويطالب بزيادة مبلغ الزكاة الذي تدفعه مسقط للرياض. وخلص بيلي إلى ضرورة مجابهة هذا الأمر بتعزيز موقف سلطان مسقط ومساعدته اعتماداً على اتفاقية عام ١٧٩٨(*)، وعلى البيان البريطاني الفرنسي المشترك عام ١٨٦٢ الخاص بالحفاظ على استقلال كل من مسقط وزنجبار ووحدة أراضي كل منهما، وبين أنه في هذا السبيل لا بد من السماح لثويني بمحاصرة ساحل الاحساء، أو بقيام سلطات الهند بالاحتجاج على فيصل إما مباشرة أو عن طريق الحكومة العثمانية. وأكد أنه رغم أن قيام ثويني بعملية الحصار قد يؤدي إلى تعكير صفو السلم في الخليج. إلاّ أنه مهما كانت الظروف فلا بد من مناصرة حقه في تعزيز حدوده البرية.

ومن الواضح من رسالة بيلي هذه أنه عاد من رحلته إلى الرياض وكله حقد على الأمير فيصل الذي أهمله ولم يحفل بقدومه. وهذا ما جعله يوصي

(*) للاطلاع على تفاصيل اتفاقية عام ١٧٩٨ انظر: الدكتور فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. (منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٨١).

حكومة بومباي بالوقوف إلى جانب ثويني ضد الوهابيين. وفي هذا الوقت فقط تذكر اتفاقية عام ١٧٩٨ مع مسقط، والبيان البريطاني الفرنسي عام ١٨٦٢، على حين كان أجدى به أن يذكر هذه الأمور من قبل حين أيد فرير في موقفه الذي رفض فيه التدخل في النزاعات الداخلية كما أسلفنا. ولكنها المصالح الاستعمارية والعنجهية هي التي كانت تملي مواقف الساسة البريطانيين وليس غيرها.

وعلى أية حال، فإن كل ما قام به بيلي، لم يمنع الأمير الوهابي من إرسال وكيل له إلى مسقط في أغسطس ١٨٦٥ ليطالب بزيادة الزكاة التي تدفعها للرياض إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه. ومع أن ثويني رفض هذا الطلب، إلا أنه ما لبث أن اعتذر عن رفضه، حين قام الوهابيون باحتلال صور. كما وإن فرير بقي على موقفه السابق، وأحجم عن إصدار أوامر بمجابهة الوهابيين بالقوة، حتى لا يفسر ثويني هذا الأمر بأنه استعداد بريطاني للمحاربة عنه، بالإضافة إلى خشيته من التورط في صراع مكشوف مع الوهابيين، وهذا ما كانت تتجنبه بريطانيا. وعلى ذلك، كان يرى أن معالجة هذا الوضع لا يكون بزيادة مقدار الزكاة، بل أن يقوم ثويني ببذل كل جهد ممكن لطرد الوهابيين من عمان، وهذا ما جعله يعرب عن استعداده لإقراض ثويني أموالاً، وإعارته قوات وسفن حتى يستطيع القيام بهذا العمل دون تدخل مباشر من بريطانيا في هذا الصراع.

وعندما عاد بيلي من إجازته في أكتوبر ١٨٦٥، أبلغه فرير أن الحاكم العام السير جون لورنس (J. Lawrence) قد وافق على تقديم المساعدة لثويني ضد الوهابيين. وقد صدرت تعليمات لرئيس البحرية في بومباي بأن يبعث بكل ما يمكنه من السفن إلى الخليج بأسرع ما يمكن، وأن لبيلي صلاحية استعمالها بالشكل الذي يراه مؤثراً في الصراع بين ثويني وفيصل، ولكن دون التدخل في العمليات البرية.

وهكذا، غادر بيلي بومباي في الأسبوع الثالث من نوفمبر، وقد رسم في ذهنه خطة العمليات قبل أن يلتقي بثويني في برقة على ساحل الباطنة في

٢٨ نوفمبر، حيث كتب لفرير في ٢٥ نوفمبر مبيناً هذه الخطة التي اعتملت في خاطره، وقد جاء فيها توصية بمنح ثويني قرضاً قدره لكين من الروبيات(*)، وكمية من البنادق، وأضاف قائلاً بأنه سيرافق ثويني بنفسه حتى البريمي كتشجيع له ولرفع معنوياته.

على أن لورنس لم يوافق على القرض، واكتفى بالموافقة على إرسال البنادق. وفي هذه الأثناء كانت قد وصلت بيلي رسالة من الأمير فيصل رداً على الاحتجاج البريطاني على الاعتداءات الوهابية على رعايا الهند البريطانية في صور، وقد جاء في هذا الرد أنه قد أصدر تعليماته إلى نائبه في البريمي بإطلاق سراح الأسرى وإعادة الأملاك المغتصبة، ولم يأت لذكر التعويض عن الضحايا. فأحال بيلي هذه الإجابة إلى لورنس عبر القنوات الرسمية، فرأى لورنس أنه من غير المناسب مطالبة الأمير بدفع التعويض، وكل ما هنالك، أنه لا بد من توضيح موقف بريطانيا الذي يقوم على أن إمام مسقط صديق لبريطانيا، وبالتالي فإن الحكومة البريطانية في الوقت الذي تأمل أن تتم تسوية الأمور بينه وبين الوهابيين بالطرق السليمة، فإنها لن تسمح بأي اعتداء على ممتلكاته.

وعلى ذلك، قام بيلي بمقابلة ثويني في مسقط في أوائل ديسمبر، ووجد أنه يجهز أسطولاً لمحاصرة القطيف والعقير، وأطلعه ثويني أنه قد تلقى عرضاً بالتعاون من الشيخ محمد بن خليفة حاكم البحرين، الذي كان قد عرج على مسقط في طريقه إلى مكة. وقد تم الترتيب بأن يقوم تركي أخ السيد ثويني بالتحرك على رأس الأسطول إلى القطيف، على حين يبقى ثويني في مسقط كي يجهز للهجوم على حصن الوهابيين في البريمي. وقرر بيلي أن يرافق أسطول مسقط المتجه إلى البحرين، وعرج في طريقه على الساحل المهادن ليخبر شيوخه بأنه لا مانع من انضمامهم إلى ثويني في هجومه على البريمي. وفي ٢٢ ديسمبر غادرت بومباي إلى مسقط سفينة بريطانية تحمل البنادق لثويني، غير أنه ما أن وصل الأسطول المسقطي وبيلي إلى البحرين، حتى وجدوا أن الشيخ محمد بن

(*) اللك = ١٠٠ ألف روبية، والروبية = أربع شلنات إنجليزية.

خليفة قد تراجع عن موقفه السابق في استعداده للمساعدة في حصار موانىء الاحساء، فأصيب تركي بخيبة أمل جعلته يعود بالأسطول إلى مسقط، وعاد معه بيلي.

وفي هذه الأثناء كانت قد وصلت صحار السفينة البريطانية التي تحمل البنادق وأفرغت حمولتها هناك في أواخر ديسمبر، وذهب إليها بيلي في ٦ يناير ١٨٦٦، وعلم آنذاك أن الوهابيين قد شنوا هجوماً على ساهام، فقرر اتخاذ إجراءات أقوى في تعضيد ثويني، ومطالبته الأمير فيصل بالتعويض عن الجرحى الهنود في ساهام وصور، وعلى ذلك، طلب في اليوم التالي من وصوله من الكابتن بزلي (Pasley) قبطان السفينة البريطانية أن يحمل رسالة بهذا المعنى إلى الأمير فيصل، وقد أدان فيها قيام الأمير بمهاجمة الأراضي العمانية ورفضه الوساطة البريطانية، وطالبه بتقديم اعتذار مكتوب عما قام به من هجوم، مع دفع التعويضات والتعهد بعدم القيام بمثل هذه الأعمال مستقبلاً وأضاف محذراً الأمير بأنه إذا لم يمتثل لهذه الطلبات، فإن الأسطول البريطاني سيدمر الحصون الوهابية. فغادر بزلي صحار في ذلك اليوم ووصل البحرين في ١٣ يناير، ومن هناك أرسل الرسالة إلى الأمير مع قارب محلي إلى القطيف، وأبحر هو إلى أبو ظبي ليرقب الموقف عبر الساحل المهادن.

ورغم أن نبأ موت الأمير فيصل قد وصل إلى بيلي في ٨ يناير، فإنه بقي سائراً في مخططه. وعندما قابل بزلي في ٢٣ يناير، طلب منه الاستمرار في الترتيبات التي كان قد تم وضعها. فأبحر بزلي في ٢٨ يناير إلى القطيف التي وصلها بعد يومين، ولم يجد هناك رداً على رسالة بيلي، بل أخبره حاكم القطيف بأن ينتظر إثني عشر يوماً آخر حتى يحصل على الجواب، غير أن بزلي رفض ذلك، وأرسل في ٢ فبراير قوارب سفينته الحربية إلى ميناء القطيف، وقامت بتدمير داو(*) وقلعة صغيرة، وحاول في اليوم التالي القيام بتدمير قلعة الدمام،

(*) الداو (Dhow): هو المركب ذو الشراع الواحد المثلث الشكل الذي يعمل في المحيط الهندي والخليج العربي.

ولكنه فشل في ذلك، وقد استقبل بيلي هذا النبأ بغيظ كبير جعله يقرر الانتقام من الوهابيين، فوجه السفينة الحربية إلى صور في ١١ فبراير ودمر حصونها. وفي ١٩ فبراير علم بمقتل ثويني على يد ابنه سالم في صحار، فتبادر لذهن بيلي أن هذه الجريمة قد تمت بمساعدة وتحريض من الوهابيين الذين كانوا يعملون على التخلص من ثويني الذي كان يناصبهم العداء، ومما أكد تصوراته تلك، أنه استلم رسالة من سالم يخبره فيها بأنه تولى السلطنة واعتقل عمه تركي في قلعة صحار.

فسارع بيلي في الإبحار إلى صحار، وعندما وصلها وجد أن سالم قد غادرها إلى مسقط، فطلب بيلي من والي صحار إطلاق سراح تركي، فلبى الوالي هذا الطلب، ومن ثم غادر بيلي إلى مسقط ومعه تركي، وما أن وصلها حتى وجد أنه قد تم تعزيز دفاعاتها بقوات عزان بن قيس والقبائل الأخرى الموالية للوهابيين، فأدرك بيلي مدى الخطر الذي يحيق بالنفوذ البريطاني بتقدم النفوذ الوهابي إلى هذه المنطقة، مما جعله يخلي المسيحيين من هناك خشية تعرض أنصار الوهابيين لهم بالأذى، وحملهم معه على سفينته واتجه إلى بوشهر، ومن هناك أبرق لحكومة بومباي يوصي بأن تتجنب سلطات الهند البريطانية التدخل فيما يجري في مسقط حتى تستقر الأمور هناك وتتضح جوانبها التي يكتنفها الغموض.

ومما يجدر ذكره أن نائب الملكة في الهند قد وجه اللوم لبيلي على فشله في تسوية الأمور، إذ اعتبره قد تسرع ولم ينتظر رد الأمير الوهابي الجديد عبد الله بن فيصل، وبالتالي، فإن ما حصل في مسقط من ضياع لهيبة بريطانيا ليس إلا نتيجة لسوء تصرف بيلي الذي وصفه بالبعد عن الحكمة. بيد أن بيلي لم يرض بهذا اللوم، فسافر إلى بومباي كي يطلع فرير شخصياً على مجرى الأحداث منذ نوفمبر، حتى يمكنه الدفاع عن موقفه وتبرير ما اتخذه من إجراءات، فاقتنع فرير بما طرحه بيلي من مبررات، وكتب للورنس مدافعاً عن بيلي، وبين أنه كان محقاً في عدم ذهابه إلى الدمام، وفي تحديده موعداً لرد الأمير على الاحتجاج البريطاني، وأضاف مؤكداً على ما قاله بيلي بشأن اتفاقية عام ١٧٩٨ مع مسقط وتجديدها في عام ١٨٣٤، وأن الظروف قد تغيرت منذ ذلك

العام، خاصة وأن التجارة البريطانية قد اتسعت مع الخليج، وأصبحت بريطانيا معنية بصورة مباشرة بشؤون المنطقة العربية، مما يجعلها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي أمام التحركات الوهابية تجاه عمان، وأمام النشاط الفرنسي في المنطقة، الذي بات يهدد المصالح والتجارة البريطانية.

هذا، وقد عاد بيلي إلى بوشهر في إبريل ليقابل المبعوث الذي كان الأمير عبد الله بن فيصل قد وعد بإرساله، ووصل هذا المبعوث في ٢١ ابريل، وسلم بيلي تصريحاً مكتوباً بإسم الأمير، جاء فيه أنه لن يقوم بأي اعتداء أو هجوم على أراضي القبائل العربية الصديقة لبريطانيا وخاصة مسقط، ولن يتدخل في شؤونها أكثر من الحصول على الزكاة المعتاد دفعها منذ القدم، كما وتضمن التصريح طلباً من بيلي بأن يتولى الوساطة لإقامة صداقة بين الأمير والحكومة البريطانية التي من شأنها أن تجعل الأمير يعطي ضمانات الأمان للرعايا البريطانيين المقيمين في ممتلكاته.

فأبرق بيلي إلى حكومة الهند يطلعها على هذا التصريح ويطلب رأيها فيه، فجاء الرد بالموافقة عليه، مع تخويله صلاحية تسوية الأمور بين مسقط والرياض، على أن لا يتم توقيع أية اتفاقية بينهما قبل عرضها على الحكومة الهندية والحصول على موافقتها. فقام بيلي باطلاع المبعوث الوهابي على رأي حكومة الهند في الأول من مايو، وسلمه رسالة للأمير عبد الله يبلغه فيها بموقف سلطات الهند البريطانية بشأن دفع الزكاة من قبل مسقط، وبين أنه إذا نشأ خلاف بين الأمير وسلطان مسقط حول هذا الأمر، فإن بريطانيا لن تتدخل، إذ أنها تعتبر الأمر يخص الطرفين المعنيين.

على أن بريطانيا لا تمانع في أن يبذل بيلي جهده في الترتيب لعقد اتفاقية بينهما.

الصراع على السلطة في مسقط بعد مقتل ثويني والخطر الفارسي.

كان على السلطات البريطانية، بعد أن فرغت إلى حد ما من مشكلة الوهابيين، أن تعالج موضوع الاعتراف بسالم بن ثويني كسلطان على مسقط،

حيث كان قد طلب هذا الاعتراف. وكان فرير يعارض ذلك نظراً للظروف التي كانت تحيط بسالم في الداخل والخارج، والتي كانت في مجملها ضد الوجود البريطاني في المنطقة. وكان لورنس يشارك فرير في موقفه هذا، غير أنه كان في الوقت نفسه يرى أنه إذا ثبت سالم نفسه في السلطنة، فلا بد من الاعتراف به.

وعلى أية حال، فلم يمض طويل وقت حتى برزت ظروف زادت من تعقيد العلاقات بين بريطانيا وسالم، وكان من ذلك، ما أعلنه سلطان زنجبار السيد ماجد في أغسطس ١٨٦٦ من أنه لن يدفع المعونة السنوية التي كانت مقررة لمسقط وفق تحكيم كاننج. وكذلك أدلى حاكم إقليم فارس بتصريح في أواخر ذلك العام، جاء فيه أن السيد سالم لا يستطيع قانونياً الاستمرار في استئجار بندر عباس.

وفي ظل الوضع السائد آنذاك، لم يكن بمقدور بريطانيا التدخل في إيجاد حلول لهذه المشكلات التي جابهت سالم. غير أن الظروف تتغير، وتعترف بريطانيا بسالم في سبتمبر ١٨٦٧، وهذا ما جعلها تتدخل في إقناع السيد ماجد بدفع المعونة لمسقط من خلال المقيمية البريطانية.

ولكن المشكلة الأخرى كانت أكثر تعقيداً، فكل ما كان باستطاعة بيلي عمله بشأن حلها، هو المراسلة والمقابلات مع أمير شيراز في صيف عام ١٨٦٧، دون أن يتمكن من الوصول إلى أكثر من الموافقة على تمديد مدة التأجير مع رفع القيمة الإيجارية، في الوقت الذي كان فيه سالم مكرساً كل وقته في البحث عن سبيل للتخلص من تركي الذي كان منذ أن أنقذه بيلي في صحار عام ١٨٦٦، قد أخذ يتنقل بين بوشهر وبندر عباس والساحل المهادن، يجمع الأموال والقوات اللازمة لمهاجمة سالم؛ وفي صيف عام ١٨٦٧، استقر على الشاطىء الجنوبي الشرقي لعمان، وراح يجري اتصالاته بقبائل جعلان بعد أن أصبح بني بو حسن إلى جانبه.

ولما كانت السلطات البريطانية قد اعترفت بسالم، أصبح لزاماً عليها دعم استقراره حفاظاً على وجودها. وعلى ذلك، فإن الوكيل السياسي البريطاني في مسقط الكابتن جورج أتكنسون (George Atkinson)، أبرق لحكومة بومباي في

أوائل أغسطس يوصي بأن يتم توجيه تحذير رسمي لتركي من مغبة مهاجمة أي من الموانىء العمانية، وقد وافقت الحكومة على هذه التوصية. وبالتالي فعندما وصل صالح بن علي والزعماء الآخرين لقبيلة الحارث إلى مسقط في الأسبوع الثاني من أغسطس، حذرهم أتكنسون من دعم تركي، إذ أنهم كانوا قد جاؤوا يتوسطون لتركي مع سالم.

على أن بيلي الذي كان آنذاك في شيراز يبحث مع أميرها موضوع بندر عباس، لم يقر أتكنسون في تصرفه، بل اعتبره مخطئاً، قائماً على التسرع وقصر النظر، حيث أن تركي كان في نظر بيلي أفضل من سالم في حكم عمان.

ومهما يكن من أمر، فإن تركي لم يكن يبني آمالاً كثيرة على وساطة صالح بن علي، إذ أنه أصبح في أواخر أغسطس على مقربة من مسقط ومعه قوة لا يستهان بها، مما أخاف سالم من تحركات تركي الذي كانت قوته تزداد يوماً بعد يوم، فقبائل الهناوية كانت تقف معه، على حين كانت الغافرية إلى جانب سالم. ولما كان تركي واثقاً من قوته، فإنه لم يؤثر فيه إنذار أتكنسون، ولم يجعله يتراجع عمّا هو سائر فيه؛ بل أجاب عليه بلطف ولكن بحزم، قائلاً أن الضرورة تجبره على أن يتصرف ضد رغبات الحكومة البريطانية. وهكذا، فاجأ مطرح مساء ٣٠ أغسطس واستولى عليها، ومن ثم تقدم نحو ممرات مسقط واستولى عليها أيضاً في الرابع من سبتمبر. وفي اليوم التالي وصل بيلي قادماً من بوشهر، وكان لا بدّ له أن يتقيد بسياسة حكومته، فوجّه في مساء ذلك اليوم إنذاراً لتركي بالاستسلام، وإلّا فإن بريطانيا ستقاومه بالقوة. فلم يجد تركي بُداً من الاستسلام أمام هذا التهديد الذي لا قدرة له على التصدّي له، وعلى ذلك، حضر في اليوم التالي إلى بيلي وسلّم نفسه.

وفي ١٠ سبتمبر وضع بيلي صيغة وثيقة تُلزم تركي بالإقامة خارج السلطنة، وأن يدفع له سالم ٦٠٠ ريال سنوياً، وذلك عندما تدفع زنجبار المعونة لمسقط، ويستمر هذا الدفع طالما بقي تركي في الهند أو أينما تقرّر الحكومة البريطانية، وقد وقع تلك الوثيقة كل من تركي وسالم في نفس اليوم، وبعد ذلك غادر تركي إلى بومباي ليستقر فيها.

ويبدو أن بيلي كان مضطراً لهذا التصرف الذي يتناقض مع تقييمه للوضع في مسقط، كما رأينا، حيث كان يعتقد أن سالم واقع تحت تأثير الوهابين.

وكذلك فإن فرير الذي أصبح عضواً في مجلس الهند بعد أن تقاعد من حكم بومباي، كان يرى أن هناك تخبطاً في سياسة بريطانيا تجاه مسقط، خاصة وأنه ما كاد بيلي يسوي الأمر بين سالم وتركي حتى طلب سالم من بيلي أن يمنع الرعايا البريطانيين في مسقط من التدخين وبيع التبغ الذي يعتبر محرماً حسب معتقداته التي كانت متأثرة بالمعتقدات الوهابية. وجدير بالذكر أن بيلي رفض هذا الطلب رفضاً قاطعاً، غير أن هذا الحادث قد أعطى مؤشرات خطرة لبريطانيا، مما جعل ساستها يفكرون في صيف عام ١٨٦٨ في إعادة تقييم السياسة البريطانية في هذه المنطقة.

ومما هو جدير بالملاحظة، أن سالم بن ثويني قد شعر في ربيع عام ١٨٦٨ أنه في وضع يجعله قادراً على الوقوف بحزم أمام فارس في موضوع بندر عباس. وعلى ذلك، قام بمحاصرته، فرد الشاه على هذا العمل بأن طلب من الوزير البريطاني في طهران تشارلز أليسون (Charles Alison) الحماية البحرية البريطانية، واقترح أن تتوسط حكومة الهند في النزاع. غير أن بريطانيا لم تكن مستعدة للتدخل في هذا النزاع، حتى لا تتورط في الوقت الذي ما زالت تعاني فيه من عدة مشاكل مع فارس وبدأت في حل بعضها، كما وأن هذا التدخل من شأنه أن يثير إدعاءات فارسية أخرى في أماكن أخرى، وسيفقد بريطانيا تجارتها النشطة في بندر عباس.

على أن هذا الموقف البريطاني لم يستمر طويلاً، إذ ما لبث حاكم عام الهند أن بعث بتعليماته إلى بيلي في يونيو ١٨٦٨، بأن يذهب إلى شيراز ويحاول الحصول على موافقة السلطات الفارسية على تجديد تأجير بندر عباس لمسقط وفق شروط مقبولة لمسقط، وإذا فشلت وساطته هذه، عليه أن ينسحب كلية من هذا النزاع، مع توجيه تحذير للطرفين بتجنب جر نزاعاتهم إلى البحر. فباشر بيلي مهمته، وبدأ بعرض الأمر على سالم الذي وافق على وساطته، ومن ثم غادر بيلي على رأس وفد إلى شيراز في يوليو، وقد وصلوا بصورة سرية عندما أعلنت

الحكومة الفارسية أنها لم تعد راغبة في الوساطة البريطانية. وقد جاء هذا التغيرّ في الموقف الفارسي، كما قال أليسون، نظراً لقيام بريطانيا بنقل محطة التلغراف إلى جزيرة هنجام، مما جعل الحكومة الفارسية ترتاب في نوايا بريطانيا، وقد بذل أليسون وبيلي جهوداً جبارة حتى استطاعا تخفيف هذه الشكوك، ومهّدا بذلك الطريق أمام بيلي حتى توصل إلى عقد اتفاقية بين الطرفين المتنازعين في ٤ أغسطس، تم بموجبها تأجير بندر عباس وتوابعها لسالم وأتباعه من بعده لمدة ٨ سنوات مقابل (٣٠) ألف تومان سنوياً(*).

وقد أثار هذا الوضع جدلاً في صفوف دهاقنة السياسة البريطانية، إذ جعلهم يحسون بالخطر يهدد التجارة والنفوذ البريطاني في الخليج، فراحوا يتداولون في أنجع السبل لإبعاد هذا الخطر، وقد أجمعوا على ضرورة إيجاد قوة بحرية بريطانية في الخليج، تكون تحت إمرة حاكم عام الهند، وإن حكومة الهند شاركت في تلك المداولات، وأكدت على أن كل ما حصل من نزاع بين مسقط وفارس وغيرهما، ما كان ليحصل لولا غياب القوة البحرية البريطانية، وبالتالي، فلن يستقر الأمن والسلم في الخليج، وتزدهر التجارة، ما لم يكن تحت تصرف المقيم في بوشهر قوة بحرية رادعة، يمكنه من خلالها فرض احترام معاهدة السلم البحري. وبالفعل تم في صيف عام ١٨٦٩ إنشاء بحرية مستقلة للخليج تابعة لسلطات الهند البريطانية.

وعلى أية حال، فلم يكد يمضي طويل وقت على عقد الاتفاقية بين مسقط وفارس حتى تحرك عزان بن قيس في سبتمبر ١٨٦٨ ضد سالم، وفي ٢٩ منه احتلت قوات عزان مطرح والممرات إلى مسقط، وبعد يومين تقدمت هذه القوات إلى العاصمة، فهرب سالم إلى قلعة ميرانه. فسارع بيلي إلى مجابهة الموقف، ووصل إلى مطرح في ٣ أكتوبر، وفي ٦ منه تحرك نحو مسقط واستولى على بعض القوارب الخاصة بأتباع عزان، على حين لم يكن الوكيل السياسي البريطاني في مسقط يؤيد بيلي في عمله هذا. غير أن بيلي لم يتمكن من حسم

(*) التومان: عمله فارسية قيمته تعادل حوالي شلنين انجليزي.

الموقف لصالح سالم الذي اضطر إلى عقد الصلح مع عزان في ٨ أكتوبر، وغادر إلى بندر عباس في ١٢ منه، وأبحر بيلي إلى بومباي ليبحث الموقف ويبينّ لحكومة الهند ما جرى في مسقط، وما اتخذه من إجراءات، وكان يأمل أن يقنع حاكم بومباي بالموافقة على منحه صلاحية التصدي لعزان، ولكنه فشل في ذلك.

وفي هذه الأثناء كان قد تم إعلان عزان إماماً على عمان، فأثار هذا الإعلان مشكلة المعونة التي تدفعها زنجبار لمسقط، إذ امتنع ماجد عن دفعها لمن أسماه مغتصباً للسلطنة، وقد أيدت السلطات البريطانية ماجد في موقفه هذا، حيث أنها وجدت في ذلك فرصتها كي تجبره على عقد اتفاقية لوقف تجارة الرقيق مقابل عدم دفعه الجزية، على اعتبار أن المبالغ التي كان يدفعها سنوياً يمكنها أن تعوض خسائره الناجمة عن وقف هذه التجارة. وهذا ما حصل عندما أرسل ماجد وفداً إلى لندن للحصول على دعم الحكومة البريطانية لموقفه، وفي هذا السبيل كان ماجد على علم باهتمامات حكومة لندن، وعلى ذلك، عرض وفده على وزير الخارجية البريطاني كلاريندون (Clarendon) أن يتم وقف تجارة الرقيق في بلاده مقابل وقف دفع الجزية السنوية لمسقط، فرحب كلاريندون بذلك وهو المتبني لهذه السياسة. غير أن حاكم عام الهند مايو (Mayo) الذي خلف لورنس في يناير ١٨٦٩، لم يكن مُلمّاً بتعقيدات مسألة مسقط وزنجبار، مما جعله يختلف عن كلاريندون في نظرته لمعالجة هذه المسألة، وقد كتب لوزير الدولة لشؤون الهند الدوق آرجل (Argyll) مبيّناً أن حكومة الهند ترى ضرورة الحفاظ على علاقات وثيقة مع مسقط، وبالتالي فلا بد من استمرار زنجبار في دفع المعونة السنوية لمسقط، حيث أن تحكيم كاننج كان قد وضع هذا الحل بصورة دائمة، وليس بصورة مؤقتة ينتهي بانتهاء تلك الظروف التي كانت قائمة آنذاك، بالإضافة إلى أن دخل حكومة الهند لا يكفي لدفع مساعدات لمسقط كي تغطي النقص الذي يترتب على وقف تلك الجزية.

ويبدو أن عدم إلمام مايو فعلاً بالوضع، قد جعله يسلك هذا المسلك خشية أن تتورط حكومة الهند في بداية حكمه في أمور لا يستطيع التكهن بنتائجها، رغم أن بيلي وأتكنسون لم يكونا يثقان في عزان، وما فتئا يقدمان

النصائح ويحثان حكومة الهند على عدم مناصرته، ويطالبان بمساعدة تركي بن سعيد في العودة إلى حكم مسقط، كحل لمشكلة الجزية، على اعتبار أنها واجبة لأبناء سعيد حسب تحكيم كانتج، وأن تركي موالي لبريطانيا.

ومما هو جدير بالذكر أن الكولونيل ديسبرو الذي عاد وكيلاً سياسياً في مسقط بدلاً من أتكنسون في أوائل أبريل ١٨٦٩، كان معجباً بعزان في بداية الأمر، ولكنه ما لبث أن غيّر رأيه بعد مضي حوالي أسبوعين، وذلك عندما حاول ناصر، أحد أبناء ثويني، أن يستولي على مسقط مبتدئاً بجوادور على ساحل مكران، وأخذ عزان يستعد لملاقاته والتصدّي له، فتدخل ديسبرو ومنعه من ذلك بالتهديد بالقوة.

وتنتهي تلك المشكلة لتبدأ مشكلة أخرى، إذ أن عزان قرر الاستيلاء على البريمي، وبينما كان يتقدم نحوها، حاول سالم بن ثويني استغلال هذه الفرصة، فتحرك من دبي نحو عمان الداخل ليستعيد حكمه في مسقط، وعمل على استمالة القبائل المعادية لعزان علّها تقف إلى جانبه، غير أنه فشل في ذلك، كما وأن عزان لم يكن بغافل عن تحركات سالم، بل كان يرقب ذلك بحذر، مما جعله يتحرك من مسقط مع صالح بن علي في أوائل سبتمبر ويتجهان إلى وسط وجنوب البلاد كي يقفا على مدى ولاء هذه المناطق لعزان وتعزيز هذا الولاء، وقد أحرزا نجاحاً في هذا المضمار. فأثار هذا العمل حقد وغيظ ديسبرو الذي كان يرى ضرورة التخلص من عزان، بيد أن بيلي أخذ يميل إلى ضرورة الاعتراف بعزان في ظل تقييمه الجديد لوضع عزان وقوته. وعلى ذلك، فقد انتهز فرصة زيارته لبومباي في الأول من أكتوبر كي يبحث الأمر مع حاكم بومباي فيتز جيرالد (Fitzgerald) بصورة شخصية، غير أن الحاكم لم يقتنع برأي بيلي، بل قال أن الشيء الوحيد الذي ثبّت عزان في الحكم هو منع السلطات البريطانية للأعمال الحربية البحرية، ولو أن هذه السلطات لم تقف ضد تلك الأعمال، لكان من السهل على سالم أو تركي طرده من السلطة. أما مايو، فقد كان حائراً في تحديد موقف نهائي مما يجري، نظراً لتضارب التقارير التي كانت تصله بهذا الشأن، مما جعله يقترح على حاكم بومباي تغيير ديسبرو بضابط

آخر، إذ أنه كان يعتقد أن سوء العلاقات بين ديسبرو وعزان من شأنها أن تنعكس على تقارير الأول، وتبعده عن توخي الدقة والتجرد في تقييمه للأوضاع هناك، وأضاف مقترحاً أن يعود بيلي من بومباي إلى مسقط كي يحاول الحصول على معلومات صحيحة قدر الإمكان عن وضع عزان وإمكانية بقائه في السلطة، وأن تكون هذه المعلومات بعيدة عن أية مؤثرات شخصية أو غيرها.

على أنه قبل أن يغادر بيلي بومباي، وصلت أنباء من مسقط، تفيد أن هناك توتراً خطيراً بين ديسبرو وحكومة عزان، ذلك أن الأول قد علم في الأسبوع الثاني من أكتوبر بمحاولة ناصر بن ثويني الذي كان يسيطر على جوادور، التقدم لمهاجمة مسقط بقوات بحرية لطرد عزان منها. ولما كان لدى الوكيل السياسي تعليمات بمنع العداوات البحرية، فقد طلب من قائد القارب الحربي «كلايد» (Clyde) بأن يرابط في قاربه بالقرب من قلعة جلالي ليمنع أي اعتداء بحري قد يقوم به ناصر، ونفذ القائد البحري التعليمات صباح يوم ١٥ أكتوبر، فأطلقت عليه حامية القلعة النار. فثارت ثائرة ديسبرو وأرسل لسعيد بن خلفان الخليلي، الذي كان قد تركه عزان في مسقط والياً عليها أثناء غيابه، يطلب منه تفسيراً لهذا الاعتداء، فجاءه الرد بأن الحامية لم تكن تعرف أن القارب بريطاني. غير أن ديسبرو رفض هذا التفسير الذي لا يتفق مع الحقيقة في نظره، حيث كما قال، كان العلم البريطاني واضحاً على القارب في الوقت الذي أُطلق عليه النار من بُعد حوالي ٤٠٠ يارده، واستمر لحوالي نصف ساعة. وعلى ذلك، فقد أبرق ديسبرو إلى بومباي في ذلك اليوم مبّيناً ما جرى، وطالباً إرسال سفينة حربية لتعزيز موقفه.

فأحالت سلطات بومباي هذه الرسالة إلى الحاكم العام، واقترحت أن يطلب بيلي من حكومة مسقط، عندما يصلها، إعتذاراً على ما حدث، وإذا لم يحصل على الاعتذار، يقوم بإجلاء الرعايا البريطانيين وأموالهم من هناك، ويمكن إرسال سفينة حربية معه كناحية احتياطية لتعزيز موقفه.

وقد وافق مايو على هذه المقترحات، وأضاف إليها أن بإمكان بيلي أن يسحب الوكالة السياسية من مسقط بصورة مؤقتة إذا وجد ذلك ضرورياً، وإذا

وجد أن ديسبرو مخطئاً، فعليه أن يغيّره ولكن فيتز جيرالد لم يحبذ فكرة إعطاء بيلي صلاحية إقصاء ديسبرو، لأنه كان يعتقد أن هناك سوء تفاهم قائم بينهما، مما سيجعل بيلي يتصرف في هذا الصدد دون البحث عن الحقيقة بناء على مزاجه الشخصي، وما يحمله من ضغينةٍ على ديسبرو. وعليه، فقد اقترح فيتزجيرالد على الحاكم العام بأن يترك أمر ديسبرو لحكومة بومباي، تتصرف به على ضوء التقارير التي تصلها بشأنه، فوافقه الحاكم العام على ذلك.

وهكذا، غادر بيلي إلى مسقط التي وصلها في أواخر أكتوبر، وحصل على اعتذار مكتوب من عزان نفسه، ورضي بيلي بهذا الاعتذار. ومن ثم اقتنعت حكومة بومباي بضرورة نقل ديسبرو من مسقط، وتم ذلك في ٢٠ نوفمبر، وحلّ محلّه الميجركتن وي (Cotton Way) الذي باشر مهام عمله في ٨ يناير ١٨٧٠. وفي الواقع أن بيلي لم يكن على وفاق مع ديسبرو، حيث كان الأخير كثيراً ما يتجاهل أنه تحت إمرة الأول، ويتراسل مع بومباي مباشرة، مما كان يثير حنق بيلي، ويتحين الفرصة المناسبة للتخلص منه، ويتضح ذلك من التعليمات التي صدرت لوي، والتي تنص على أن يضع في اعتباره أنه مسؤول أمام بيلي، وأن تراسله مع بومباي يجب أن يكون بواسطة بيلي. إذ لا شك أن الخلافات بين ديسبرو وبيلي قد تركت آثاراً سلبية على سياسة بريطانيا تجاه هذه المنطقة، وجعلتها سياسة تقوم على التخبّط والبعد عن الحكمة في نظر حكومة بومباي، إذ أنهما شُغلا في خلافاتهما عما يجري في مسقط، وتضاربت تقاريرهما بهذا الشأن. وهذا مّما دفع سلطات بومباي إلى العمل على تصحيح الأوضاع، خشية أن يؤدي استمرارها على هذا النحو إلى ضياع هيبة بريطانيا، وبالتالي الإضرار بمصالحها الحيوية وتجارتها النشطة.

وعلى أية حال، فقد كان بيلي رفع تقارير في نوفمبر وديسمبر ١٨٦٩ إلى حاكم بومباي تفيد أن وضع عزان يبدو آمناً مستقراً، تؤيده وتدعمه غالبية القبائل الرئيسية في المنطقة، وبذلك أوصى بالاعتراف به في ظل هذه الظروف المحيطة به.

ورغم ذلك كله، فقد كان مايو ما زال حائراً فيما عليه أن يتّخذه من

قرارات بشأن مسقط، حيث أوضح لحاكم بومباي، أن المعلومات المتوفرة لديه من تقارير بيلي غير كافية لاتخاذ القرار النهائي، وأنه لا بدّ من قيام المقيم بزيارة أخرى لمسقط، يستطلع الأمور بكل دقة وحرص. وإذا ما وجد أن عزان فعلاً مستقراً، ولا تظهر في الأفق أية أخطار قد تؤدي إلى طرده، فإن الحاكم العام سيعلن اعترافه به كسلطان.

والواقع أن طبيعة علاقة عزان بالوهابيين لم تكن واضحة لدى سلطات بومباي، فقد كانت تلك السلطات تشك فيما سيفعله الأمير عبد الله بن فيصل تجاه عزان، على أنه لم يمض طويل وقت على مهاجمة عزان للبريمي حتى بعث له عبد الله رسالة بدأها قائلاً: «من عبد الله بن فيصل إمام المسلمين إلى عزان بن قيس إمام اللصوص» وتابع مهدداً ومتوعداً بأشد انتقام. وقد راجت شائعة في أواخر عام ١٨٦٩، أن الهجوم الوهابي على عُمان قد بات وشيكاً، غير أن ذلك لم يحصل، نظراً للظروف الداخلية التي كانت سائدة آنذاك في نجد، حيث كان الأمير سعود بن فيصل يعمل للاستيلاء على السلطة من أخيه الأمير عبد الله، مما جعل الأخير يكرس كل جهده لمعالجة الأمور الداخلية، ويرجىء التفكير في المشاكل الخارجية إلى حين، وعلى ذلك، عاد عبد الله يفكر ثانية بغزو مسقط بعد أن غادر سعود نجد إلى البريمي.

هذا، وقد كتب الميجر وي لسلطات بومباي تفصيلات عن هذه الأوضاع في أواخر يناير ١٨٧٠، وعلق أتشيسون (C.U. Aitchison)، وزير خارجية حكومة الهند، على تلك التفصيلات قائلاً أنه لا يرى أن الأوضاع القائمة بين نجد ومسقط تستدعي التدخل البريطاني، حيث أن كليهما غير مرتبطين بمعاهدة السلام البحري، واستطرد قائلاً أن المبرر القانوني الوحيد لبريطانيا للتدخل كي تمنع الهجوم الوهابي، هو أن يقوم الأمير الوهابي بنقل قواته بحراً من قطر أو الاحساء إلى الساحل المهادن، ولما كان الساحل المهادن داخل في معاهدة السلام البحري، فإن بإمكان بريطانيا التدخل. وعليه، أبرق لبومباي في ٧ فبراير طالباً مزيداً من المعلومات عن التحركات والنوايا الوهابية حتى يمكن اتخاذ القرار المناسب.

وقد جاء الرد مشجعاً على التدخل، انطلاقاً من سياسة بريطانيا في منع العمليات البحرية في الخليج، على غرار ما قامت به من قبل في حالات كثيرة، منها ما تدخلت فيها مباشرة، ومنها ما ساعدت فيه سلطان مسقط بالعتاد والأموال.

وهكذا، أصبحت لدى حاكم عام الهند قناعة بضرورة الاعتراف بعزان، وما يستتبع ذلك من دفع زنجبار للمعونة السنوية لمسقط، والوقوف بحزم أمام أية نزاعات بحرية في الخليج. غير أن هذه القناعة كانت تصطدم بمعارضة الخارجية البريطانية. ولكن رغم ذلك كله فقد استمر [illegible] في التمهيد [illegible] أفكاره، مما أطلق تحرك تركي لاستعادة مسقط في أكتوبر ١٨٧٠، حيث [illegible] [illegible] من نقل تعزيزات من قواته بحراً لمواجهة [illegible] على تركي [illegible] اليأس إلى نفسه بل بقي [illegible] على [illegible] وأعادت الكرة في يناير ١٨٧١، حيث حرك قواته من صور في الأسبوع الأول منه، وقد جعل تلك القوات في فريقين، أحدهما بحراً والآخر براً، واستطاعت هذه القوات بصمودها أن تحقق نصراً في الأسبوع الثالث منه، حيث حاصرت مسقط، مما دفع بعزان إلى إبلاغ الميجروي في ٢٢ يناير، أنه ينوي إرسال تعزيزات بحرية إلى مطرح، ولكن وي منعه من ذلك، وحذره من مغبة هذا العمل، استناداً إلى التعليمات الصادرة له من حاكم بومباي بشأن النزاعات البحرية، غير أن عزان لم يمتثل لهذا التحذير عندما أحس بحراجة موقف قواته أمام قوات تركي، فطلب إرسال تعزيزات من مسقط، فغادر مسقط داوا محملاً بالتموين إلى مطرح، وفي الطريق تصدت له سفينة بحرية بريطانية وأغرقته.

عندئذ أيقن عزان أن لا أمل يرتجى في البقاء في مطرح، فبعث للخليلي، واليه في مسقط، يعلمه بعزمه على العودة إلى مسقط، ورد عليه الوالي مصراً على ضرورة الاحتفاظ بمطرح وعدم مغادرتها. وبالتالي، فلم يجد عزان بداً من الصمود هناك حتى دفع حياته ثمناً لهذا الصمود، كما وأن قائد قوات تركي سيف بن سليمان قتل هو الآخر بعد أن استولى على الموقع في ٣٠ يناير، وتقدمت بقية القوات إلى مسقط ودخلتها. وعندما وصلها بيلي في ٣ فبراير،

وجد أن المدينة في أيدي أتباع تركي، على حين اعتصم الخليلي في القلاع الرئيسية، فقرر بيلي إجبار الخليلي على الاستسلام، وعمل على ذلك حتى تمكن منه في ١٣ فبراير، حيث وافق الخليلي على تسليم نفسه لتركي شريطة أن لا يصيبه بأذى.

على أنه، ما أن غادر بيلي مسقط حتى أقدم تركي على اعتقال الخليلي وإيداعه السجن في قلعة جلالي مع ابنه والشيخ ناصر بن راشد زعيم قبيلة الحارث، ثم ما لبث أن أخبر الوكيل السياسي البريطاني في ١٧ فبراير أن الخليلي قد توفي، وفي اليوم التالي ابنه، دون أن يبين سبب وفاتهما، ولم يثر ذلك أي صدى في نفس بيلي أو يحاول الاستفسار عن سر موتهما الغامض. والواقع أن بيلي كان مؤيداً قوياً لتركي. وهذا مما يجعلنا نعتقد أنه كان مستعداً للتغاضي عن أخطائه، والنظر إلى إيجابياته فقط. فقد انتظر بيلي هذه اللحظة التي يستعيد فيها تركي حكم مسقط. وبالتالي فليس الوقت وقت محاسبة على الأخطاء التي تصدر عن تركي... فكم وقف مدافعاً عنه أمام حاكم بومباي، ومقللاً من شأن عزان، معارضاً الاعتراف به، والأمل يحدوه بالخلاص منه!

استيلاء تركي على حكم مسقط وتوطد النفوذ البريطاني فيها:

استقبلت سلطات بومباي أنباء الخلاص من عزان بارتياح، وأصدر حاكم بومباي تعليمات إلى بيلي بإعلان الاعتراف بتركي كسلطان على مسقط. ومما يجدر ذكره أن الأمر لم يكن ليمر دون معارضة ونقد في أوساط سلطات الهند لما قام به بيلي أثناء الصراع بين عزان وتركي وما نتج عنه، بل أن أحد أعضاء مجلس الهند، وهو جورج تكر (G. Tucker) قد انتقد بيلي بشدة لتدخله في استسلام الخليلي، الذي قال عنه أنه ما كان ليستسلم لولا أنه اعتمد على الضمان البريطاني، وبالتالي خذله بيلي، وتركه يجابه مصيره وحيداً أمام بطش تركي. كما وأن مايو أدان تصرفات بيلي في مسقط، ولام فيتزجيرالد على إصداره تعليمات للميجر وي في ٩ يناير بمنع عزان من نقل التعزيزات لقواته بحراً، دون أن يستشير حكومة الهند، وقد أعرب مايو عن غضبه لتصرفات حاكم

بومباي التي اعتبرها خروجاً على السياسة المرسومة لحكومة الهند، وتصرفاً فردياً ما كان يجب أن يقدم عليه الحاكم، وأضاف مايو قائلاً أن تعليمات فيتزجيرالد تتناقض مع الأوامر الصادرة عن حكومة الهند في ٤ أغسطس ١٨٦٩، بعد سوء التفاهم الذي حصل بين عزان وديسبرو في مايو من ذلك العام، حيث أوضحت تلك الأوامر بما لا يقبل الغموض أو التأويل بأن منع النزاعات البحرية في الخليج لا تنطبق على نقل المقاتلين ومعدات الحرب بالبحر في مياه مسقط الإقليمية الممتدة من شاطىء صحار في الشمال إلى الحد في الجنوب.

وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على التخبط الذي كان يسود السلطات البريطانية في سياستها تجاه مسقط، وأساليب معالجتها للأحداث التي كانت تجري هناك، نتيجة لتضارب آراء رجال الساسة البريطانيين، وأن كلاً منهم كان يتصرف وفق رؤيته الخاصة ودون التقيد بسياسة ثابتة، فإذا نجح ذلك الفرد في الحفاظ على المصالح البريطانية، لقي التأييد من حكومته. وفي اعتقادنا أن ما كان يوجه له من نقد في مثل هذه الحالة، لا يتعدى الحسد الشخصي، خشية أن ينال الحظوة على حساب الآخرين. إذ أنه في الواقع لم تكن تلك التصرفات كلها إلا بدافع الخوف على النفوذ البريطاني، ومهما اختلفت الآراء، فإن اختلافها لم يكن إلا ضمن إطار النظر إلى أنجع السبل للحفاظ على الهيبة والمصالح الحيوية البريطانية في هذه المنطقة.

ومهما يكن من أمر، فإن مايو كان يرى ضرورة وضع حد للتخبط في سياسة حكومة الهند البريطانية تجاه مسقط وزنجبار، وفي هذا السبيل، كتب لوزير الدولة في حكومة لندن في ٣ أبريل ١٨٧١، يطلب منه إبداء الرأي في السياسة التي ترى الحكومة البريطانية من الواجب اتباعها في هذه المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار موضوع الإعانة السنوية من زنجبار لمسقط، وكيفية معالجة النزاعات التي قد تحدث بينهما، مؤكداً أن سياسة بريطانيا بشأن مسقط ومركز بريطانيا في بحر عمان تتطلب حرصاً شديداً وحكمة متناهية حتى يمكن للوجود البريطاني الاستمرار بقوة في هذه الجهات.

وقد رد آرجل (Argyll) على مايو مقترحاً إرسال وفد إلى كل من حاكم مسقط وزنجبار، للوقوف على رأي كل منهما بشأن الإعانة السنوية. حتى يمكن إنهاء الخلاف بينهما، وإحالة أي نزاع قد يحدث فيما بعد إلى الوساطة البريطانية التي من شأنها أن توقف الاحتكاك قبل وقوعه. وخلص إلى القول أن سياسة بريطانيا في هذه المنطقة يجب أن تقوم على الحرية في الاعتراف بأي حاكم يقبل به شعبه. ويبدو من هذا الرد أن بريطانيا كانت عازفة عن التورط في مشاكل هذه المنطقة، مكتفية بدور الآمر الناهي، حتى يمكنها الحفاظ على نفوذها دون أن يكلفها ذلك كثيراً.

وعلى أية حال، فإن الكابتن روس (E. Ross) الوكيل السياسي في جوادور الذي تم نقله إلى مسقط في الأول من مايو ليحل محل الميجروي، أفاد لدى وصوله أن البلاد كلها على حافة الإنفجار، فابراهيم بن قيس شقيق عزان، استولى على صحار وشمال الباطنة، ويعد العدة لمنازلة تركي، وقبائل الهناوية والغافرية تتأهب للقتال، وقوات وهابية من نجد قد استولت على القلعة الرئيسية في واحة البريمي، وهذه القوات بقيادة محبوب بن جوهر، السكرتير الشخصي السابق للأمير فيصل، والذي هو الآن يعمل في خدمة سعود بن فيصل الذي طرد أخاه عبد الله وتم إعلانه أميراً، ولدى وصول محبوب إلى البريمي، رحب به الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي، لما تربطه من علاقات جيدة مع سعود منذ مغادرته نجد وقدومه إلى شمال عمان أثناء خلافه مع أخيه عام ١٨٧٠. وفوق هذا كله، فإن الخطر الأكبر الذي كان يحيط بتركي يكمن في المناهضين له من آل بو سعيد في مسقط الذين قال أنهم يطمعون في السلطة في ظل عدم اعتراف بريطانيا بتركي كسلطان. وخلص من ذلك إلى ضرورة الإسراع في الاعتراف بتركي تجنباً لمزيد من المشاكل الداخلية.

وهكذا درست حكومة بومباي تقرير روس وتوصياته، فوافقت عليها وأحالتها إلى مايو، الذي أبرق بدوره إلى حكومة لندن يطلب موافقتها على الاعتراف بتركي. ولم يجد صعوبة في موافقة لندن على ذلك ومن ثم بعثت حكومة بومباي بتعليماتها إلى روس في ١٦ يونيو بأن يبلغ تركي باعتراف

الحكومة البريطانية به كسلطان على مسقط، ورغبتها في الحفاظ على علاقات ودية معه، على غرار العلاقات التي كانت قائمة مع والده. غير أن تركي لم يكن آنذاك في مسقط. بل كان قد غادرها إلى صحار لاستعادتها من ابراهيم بن قيس، ولكنه فشل في ذلك، رغم مساعدة كثير من القبائل وشيخ دبي له، وعاد إلى مسقط في ٦ أغسطس، فأبلغه روس بالقرار البريطاني.

على أن تركي، لم يكن ذا شخصية قوية تساعدة على استغلال فرصة اعتراف بريطانيا به كسلطان لتطوير بلاده وتقوية سلطته، بل على العكس من ذلك، فقد بدّد الأموال التي استلمها في عام ١٨٧٣ من متأخرات المعونة السنوية التي دفعتها زنجبار، دون أن تعود بفائدة تذكر في هذا المجال، وفي ذلك العام فرضت عليه بريطانيا، كما فرضت على سلطان زنجبار، توقيع معاهدة لمنع تجارة الرقيق في سلطنتيهما. ومنذ ذلك الحين أصبحت بريطانيا تدفع راتباً سنوياً لسلطان مسقط، وأعفت سلطان زنجبار من دفع المعونة السنوية لمسقط تعويضاً له عن خسارته الناجمة عن وقف تجارة الرقيق.

وقد كان لهذا الراتب الذي تدفعه بريطانيا لتركي، بالإضافة إلى ضعف شخصيته، أثر كبير في زيادة التدخل البريطاني في شؤون مسقط في شتى المجالات، وبشكل لم يعد له أية سلطة حقيقية. كما وأن الطامعين في بلاده من القبائل المجاورة وجدوا فيه فرصتهم لتحقيق أطماعهم، ففي يناير ١٨٧٤، قام صالح بن علي زعيم قبيلة الحارث بمهاجمة واحتلال مطرح، وكذلك استطاع ابراهيم بن قيس تحريض الباطنة ضد تركي في مارس. وهكذا، أخذت أحوال تركي تسوء يوماً بعد يوم، مما جعله يزيد من اعتماده على السلطات البريطانية لإنقاذه مما يحيط به من أخطار من كل صوب.

وأخيراً، وفي ظل تلك الظروف، وجد تركي نفسه عاجزاً عن الاستمرار في الحكم، فأطلع الوكيل السياسي البريطاني الميجر صمويل مايلز (S. Miles) في مارس ١٨٧٤ على رغبته في اعتزال الحكم والتقاعد في جوادور، معزياً ذلك إلى سوء حالته الصحية والمصاعب المادية واستمرار القبائل في مناهضته.

غير أن مايلز نصحه بأن لا يتخذ هذه الخطوة، ويعين وزيراً يساعده في شؤون الحكم، فأخذ تركي بهذه النصيحة، وأبلغ مايلز في الشهر التالي أنه قرر أن يستدعي أخاه عبد العزيز ليتخذ منه مستشاراً. وقد فاجأ مايلز بهذا القرار، حيث أن عبد العزيز كان منفياً في كراتشي منذ حاول السيطرة على جوادور وإعلان نفسه حاكماً عليها. كما وأن المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل روس، عندما علم بهذا الأمر، ساوره الشك في صدقه، فقام بالسفر إلى مسقط كي يقف بنفسه على حقيقة الموضوع. ولدى مقابلة تركي، تأكد من صحة ذلك، إذ أجابه تركي بالإيجاب وأضاف يطلب من حكومة الهند أن تضمن حسن تصرف عبد العزيز بعد عودته لمسقط.

ورغم أن روس كمايلز لم يكن مرتاحاً لعودة عبد العزيز، فإنه بعد تفكير في أوضاع مسقط المتردية، وجد أنه مهما يكن من أمر، فلن تصبح الحالة في هذه البلاد أسوأ مما هي عليه. وعلى ذلك، غادر روس إلى كراتشي في الأسبوع الأول من مايو، وعرض على عبد العزيز العودة وفق تعهدات يقطعها على نفسه بأن لا يثير مشاكل مع تركي. أو يحاول انتزاع السلطة، ويلتزم بنصائح بريطانيا، فوافق عبد العزيز، وعاد مع روس إلى مسقط في الأسبوع الثاني.

ومما هو جدير بالذكر، أن تركي في محاولاته الرامية لتثبيت حكمه قد اتبع أساليب زادت الأمور تعقيداً بدلاً من تهدئتها. فعلى حين كانت قبائل الغافرية تسانده، كانت قبائل الهناوية تقف إلى جانب صالح بن علي ضده، وحتى يأمن شر هذه القبائل، حاول استمالة زعمائها بإغداق الأموال عليهم، ونسي أولئك الذين يقفون إلى جانبه، مما أشعل نار الحقد بين الغافرية والهناوية، ونشبت الصراعات بينهما. وعلى ذلك، فما كاد يحل عام ١٨٧٥، حتى كانت أحوال تركي قد وصلت إلى درجة كبيرة من السوء لدرجة جعلته يخبر مايلز مرة أخرى في مايو من ذلك العام، بأنه لم يعد راغباً في الاستمرار في الحكم، وأنه يفكر في التنحي والسفر إلى كراتشي والاستقرار فيها، ويترك الحكم لأخيه. وبالطبع لم تكن بريطانيا لتضيع فرصة تردي أوضاع مسقط في ظل حاكم ضعيف، بل استغلتها في الحصول على مزيد من الامتيازات الجمركية.

وعلى أية حال، فإن مايلز إزاء إصرار تركي على التنحي عن الحكم، اضطر إلى رفع الأمر عبر القنوات الرسمية إلى حاكم عام الهند. الذي وجد أن لا مناص من الموافقة على طلبه إذا بقي على موقفه. ولكن تركي تراجع في هذا الوقت، وثار نزاع بينه وبين أخيه بشأن حاميات قلعتي ميرانه وجلالي. ومن ثم، أخبر تركي الوكيل السياسي البريطاني في ١٣ أغسطس أنه ينوي الذهاب إلى جوادور لبعض الوقت للراحة، ويتولى عبد العزيز أمور مسقط لحين عودته. ويبدو أن عبد العزيز حاول استغلال الفرصة كي ينتزع السلطة بصورة نهائية من أخيه، فعمل على استمالة القبائل إلى جانبه، وعندما أحس الوكيل السياسي البريطاني بما يجري، وفي الوقت الذي كانت لديه تعليمات من حكومته بعدم التدخل بين الأخوين، قرر مغادرة مسقط إلى صحار في منتصف نوفمبر، ومن هناك إلى واحة البريمي، عله يرتاح في البعد عن الأحداث المتلاحقة. كما وأن سالم بن ثويني، بقي هو الآخر يعمل من أجل العودة إلى السلطة في مسقط حتى توفي في ديسمبر ١٨٧٦.

ومهما يكن من أمر، فإن تركي غادر جوادور عائداً إلى مسقط في ٨ ديسمبر ١٩٧٥، فأخذ عبد العزيز يستعد للخلاص منه، فانسحب إلى الداخل، وعندما اقترب السلطان من مسقط، فإن حامية بني بوحسن رفضت أن تفتح له الأبواب، فاضطر رجال تركي إلى احتلال مرتفعات مسقط في ١٩ ديسمبر، واستعدوا لمهاجمة المدينة، وتحت إلحاح مايلز أجلوا هجومهم حتى ينسحب الرعايا الهنود من المدينة، وفي ٢١ ديسمبر استسلمت حامية مسقط لتركي. وعلى ذلك انسحب عبد العزيز إلى الشرقية، ومن هناك كتب لمايلز في فبراير ١٨٧٦ يطلب منه الموافقة على التقاعد في الهند. وفي ذلك العام رأت سلطات الهند البريطانية أن توحي لتركي بأنه في دائرة اهتمامها، فدعته لحضور احتفال تتويج الملكة فيكتوريا الذي أقيم في دلهي. ويبدو أن بريطانيا كانت ترمي من وراء مثل هذه الأمور إلى تمهيد الطريق لفرض الحماية على مسقط، إذ أنها بقيت تعمل على ذلك تدريجياً بعقد اتفاقات متعددة لمعالجة موضوعات جزئية في طريقها إلى الهدف الرئيسي. وهكذا عقدت مع السيد تركي اتفاقية في

يناير ١٨٨٠ تم بموجبها إقامة حامية عسكرية في مقر وكالتها في بلاده، وبذلك أصبح تركي لا يستطيع أن يحرك ساكناً إلا بما تمليه عليه بريطانيا حتى توفي في عام ١٨٨٨.

معاهدة الصداقة والملاحة عام ١٨٩١ بين مسقط وبريطانيا:

بوفاة تركي، نشب خلاف على السلطنة بين ولديه محمود وفيصل. واستطاع فيصل كسب الجولة لصالحه، وأقصى بذلك أخاه الأكبر محمود الذي كان في عرف الوراثة أحق بالسلطنة. غير أن فوز فيصل لم يضع حداً نهائياً للصراع على الحكم، بل بقي محمود يثير له القلاقل، مما دفع بفيصل إلى البحث عن دعم لحكمه، ولم يكن أمامه آنذاك غير الارتماء في أحضان بريطانيا التي لم تعلن اعترافها به حال توليه الحكم، بل أرجأت ذلك حتى عام ١٨٩٠، بعد أن جعلت منه أداة طيعة في يدها وقد وجدت بريطانيا في هذه الأوضاع فرصتها لزيادة هيمنتها وسيطرتها على مسقط. وكان هذا السلطان صورة مكملة لوالده، مما أتاح المجال أمام بريطانيا لتستمر في السير نحو أهدافها. وعلى ذلك، فرضت عليه معاهدة صداقة وملاحة في ١٩ مارس ١٨٩١، تعهد بموجبها بعدم التنازل أو تأجير أو رهن أي جزء من أملاكه إلا بموافقة مسبقة من الحكومة البريطانية، واعتبار الهنود رعايا بريطانيين في الشؤون القضائية، مع التأكيد على الامتيازات الاقتصادية وغيرها التي حصلت عليها بريطانيا بموجب الاتفاقات السابقة.

ومما يستلفت النظر أن بريطانيا قد حاولت الإبقاء على سرية هذه المعاهدة، خشية أن تثور فرنسا ضدها، نظراً لما تحويه من أمور تتعارض والتصريح البريطاني الفرنسي لعام ١٨٦٢ الخاص باستقلال كل من مسقط وزنجبار، كما وأن بريطانيا قد حرصت على أن لا تتعرض للمعاهدات المعقودة بين مسقط وكل من فرنسا والولايات المتحدة الأميركية حتى تتجنب التورط في نزاع مع هذه القوى، هي في غنى عنه. وعلى ذلك، فعندما عينت فرنسا نائب قنصل لها في مسقط في عام ١٨٩٢، لم تتدخل بريطانيا بهذا الشأن.

على أن اللورد كيرزون (Curzon)، لم يكن على ما يبدو راضياً بالرضوخ للرغبات الفرنسية وغيرها، بل كان بصفته أحد دعاة بناء الامبراطورية يصر على ضرورة إيضاح دور بريطانيا في مسقط، ولا يجد حرجاً في التصريح بأن معاهدة عام ١٨٩١ ليست إلا مقدمة لإعلان الحماية البريطانية على مسقط.

تجدد الصراع الفرنسي ـ البريطاني في مسقط:

يبدو أن فرنسا كانت مكتفية بما توصلت إليه في مسقط نتيجة لتصريح عام ١٨٦٢، دون أن تحاول توطيد نفوذها هناك. غير أن الظروف قد تهيأت لها لزيادة نشاطها في هذه الجهات عام ١٨٩٥، حين اشتعلت شرارة الثورة الشعبية في مسقط بقيادة قبائل الهناوية، وتأججت نيرانها حتى اضطرت فيصل إلى اللجوء للقلعة يحتمي بها، إذ أنه لم يتلق أي عون من بريطانيا ينقذه من ورطته، على حين كانت تلك الثورة نتيجة لإحساس شعبي عارم بمدى ما وصلت إليه الأمور في البلاد من تردي من جرّاء السيطرة البريطانية على مقدراتها والاستهانة بمشاعر شعبها، كما وأن الممثل الفرنسي أوتافي (Ottavi) الذي اشتهر بدهائه السياسي، قد استغل هذه الظروف لمناوءة النفوذ البريطاني، فلعب دوراً هاماً في تأليب الثوار. على أن بريطانيا لم تستمر طويلاً في موقفها السلبي من فيصل، بل هبت لنجدته وتداركته في اللحظات الأخيرة وهو على وشك السقوط نهائياً، مما كان سيؤدي إلى بعث الإمامة على يد الهناوية.

وفي الواقع أن فشل الثوار في تحقيق أهدافهم لا يعود إلى التدخل البريطاني فحسب، بل أن السبب الرئيسي يعود إلى عدم الوفاق التام بين الهناوية والغافرية، ذلك أن بعض الغافرية قد وقفوا إلى جانب السلطان.

ويبدو أن السلطان قد ساءه تخاذل بريطانيا عن نجدته مبكراً، ولما لم يكن في حالة تسمح له بالمجاهرة بهذا الغضب، فقد كمنه في نفسه وراح يتقرب من أوتافي الذي رفعه السلطان في عام ١٨٩٨ إلى درجة قنصل. ومما ساعد في تعزيز العلاقات بين السلطان والممثل الفرنسي، أن الشيخ عبد العزيز الذي كان كاتم سر السلطان، كان في الوقت نفسه مترجماً للممثل الفرنسي. وعلى ذلك لعب

دوراً هاماً من خلال هذه الإزدواجية في العمل، في توثيق أواصر الصداقة المسقطية الفرنسية، وذلك بتشكيك السلطان في النوايا البريطانية، ففتح بذلك الباب أمام فرنسا لتعزيز موقعها في مسقط، وكان في ذلك فرصتها لإعادة اهتماماتها بهذه المنطقة، فتمكنت من الحصول على موافقة السلطان على منحها موقعاً لإقامة مستودع للفحم في بلاده، وكان الموقع هو بندر الجصة. غير أن هذه الموافقة قد جاءت في الوقت الذي أصبح فيه اللورد كيرزون نائباً للملكة في الهند، وبالتالي فلم يقف متفرجاً إزاء ما يجري من تطور للنفوذ الفرنسي، بل تصدى له بقوة، فأرسل سفينة حربية مع الكلولونيل ميد (Meade) إلى السلطان يحمل إنذاراً بإلغاء الامتيازات التي منحها لفرنسا، فرضخ السلطان لهذا التهديد، كما أنه تعهد بالانتقام ممن كانوا سبباً في إساءة العلاقات بينه وبين بريطانيا.

على أن فرنسا لم تتراجع أمام التحركات البريطانية ولم تقبل بـرضوخ السلطان للتهديد البريطاني، بل أصرت على حقها في الامتياز الذي حصلت عليه، مستندة إلى تصريح عام ١٨٦٢. ولما كانت بريطانيا تعاني من مشاكل أخرى، وخاصة أزمة فاشوده في مصر فقد اضطرت إلى التخلي عن الصلابة في معالجة الموقف، واقترحت حكومة لندن أن تتم تسوية الموضوع بصورة ودية، وذلك بمنح فرنسا موقعاً بعيداً عن الخليج، حتى لا يكون هناك تهديد مباشر للنفوذ البريطاني، وقد تم الاتفاق بين ممثلي الدولتين في أغسطس ١٩٠٠ على أن يكون الموقع في المكلا على ساحل حضرموت.

ومما يجدر ذكره، أن اللورد كيرزون، لم يكن راضياً في قرارة نفسه عن تلك التسوية، وبالتالي، فقد قرر تعيين قنصل بريطاني جديد يتسم بالحزم والصلابة في معالجة الأمور في مسقط، ووقع اختياره على بيرسي كوكس (Percy Cox) الذي باشر عمله في أكتوبر ١٨٩٩، وبدأ العمل على أعادة الثقة بين سلطان مسقط والحكومة البريطانية، فأغدق عليه المال، ووقف إلى جانبه بحزم ضد كل من يحاول التمرد على سلطته، واستطاع التخلص من الشيخ عبد العزيز بإقناعه باعتزال السياسة والعمل بالتجارة.

ومهما يكن من أمر، فإنه لم يكن من السهل تسوية التنافس البريطاني الفرنسي في مسقط تسوية نهائية، ذلك أن له جذوراً يصعب استئصالها، فهناك مسألة حمل السفن العمانية للعلم الفرنسي، ومشكلة تجارة الأسلحة. إذ أن نظام الامتيازات كان يعطي الدول الأوروبية حق منح حمايتها لبعض الرعايا. وعلى ذلك، فقد منحت فرنسا كثيراً من السفن العمانية جنسيتها، مما جعلها تتمتع بامتيازات كثيرة وأخرجتها من إطار سلطة بريطانيا، بل وحتى سلطة السلطان، وهذا مما دفع بريطانيا إلى الاحتجاج على فرنسا، ومطالبتها بإسقاط جنسيتها عن رعايا عمان وسفنها. وقد تصدت بريطانيا لهذا الأمر منذ عام ١٨٩٦، وأخذت تعمل على تأليب السلطان ليقف هو الآخر نفس الموقف.

وبالفعل قام السلطان بزيارة صور التي كان معظم أهلها يتمتعون بالجنسية الفرنسية، وسحب الجنسيات من بعض السفن التي وجدها هناك، فأثار هذا العمل حنق القنصل الفرنسي الذي طلب من حكومته التدخل لدى حكومة لندن، فقام السفير الفرنسي في لندن بمقابلة وزير الخارجية البريطاني اللورد سولسبوري(Salisbury) في يونيو ١٩٠٠، وبين له أن حكومته لا تقبل بسحب أوراق الجنسية من مواطني صور أو غيرهم من العمانيين، وتصر على إعادة تلك الأوراق لأصحابها. فوعد وزير الخارجية بالنظر في الأمر، بيد أن وزير الهند اللورد هاملتون (Hamelton) نبه اللورد سولسبوري إلى الأخطار التي ستتعرض لها السياسة البريطانية في المنطقة إذا ما سايرت بريطانيا الحكومة الفرنسية فيما ترمي إليه من إعادة الجنسيات للرعايا العمانيين، إذ أن هذا الأمر، كما قال، من شأنه أن يتيح المجال لأولئك الرعايا بالعمل في تجارة الرقيق دون أن تكون بريطانيا قادرة على منعهم. وعليه، فإن الحكومة البريطانية لم توافق على الطلب الفرنسي، مما دفع فرنسا إلى اللجوء لاستعمال التهديد بالقوة لإجبار السلطان على الرضوخ لمطالبها، ولكن ذلك لم يجد نفعاً، إذ أن السلطان رفض التهديد، ولجأ إلى طلب العون من بريطانيا، فأفسد بذلك الخطة الفرنسية.

غير أن انشغال بريطانيا بعد ذلك في حرب البوير، قد حال دون متابعتها لذلك الموضوع، وبقي الأمر كذلك حتى انتهت تلك الحرب في عام ١٩٠٣،

وعندها تفرغت بريطانيا لمعالجة هذه المسألة، ففرضت على السلطان أن يلقي القبض على أي فرد من رعاياه يحمل الجنسية الفرنسية، فأثار ذلك المخاوف الفرنسية، مما جعل فرنسا تبعث بسفينة حربية إلى مسقط في أوائل عام ١٩٠٤، كي تتولى حماية الرعايا الحاملين للجنسية الفرنسية، وكادت تصطدم بالسفن الحربية البريطانية التي كانت ترابط هناك. على أن الحكومتين تداركتا الموقف، وتجنبتا الاحتكاك، حيث بدت بوادر انفراج الأزمة في ظل المحاولات البريطانية الفرنسية لإيجاد وفاق بينهما في شتى مواقع النزاع، وتم في ذلك العام توقيع الاتفاق الودي بين الحكومتين. وبموجب هذا الاتفاق، أحيل الخلاف بينهما بهذا الشأن إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي التي أصدرت حكمها في يونيو ١٩٠٥، وجاء الحكم في غالبه مؤيداً لوجهة النظر البريطانية، حيث جاء في حيثيات الحكم: الإبقاء على رفع العلم الفرنسي على السفن التي حملت هذا العلم قبل عام ١٨٩٢ فقط، ويسقط هذا الحق بعد هذا التاريخ، كما أنه لا يحق نقل العمل الفرنسي من سفينة إلى أخرى بالوراثة.

وبعد أن صدر حكم المحكمة الدولية، تم الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على تحديد السفن التي ترفع العلم الفرنسي، وقد تم تحديدها في عام ١٩٠٨، وتبين أنها ثلاث وعشرون سفينة فقط.

وأما تجارة الأسلحة، فقد كانت هي الأخرى مشكلة قائمة بين فرنسا وبريطانيا، حيث كانت مسقط تشكل مستودعاً لبيع الأسلحة، مما أتاح الفرصة للشركات الأوروبية التي لا تخضع للرقابة بالعمل في هذه التجارة، دون أن يستطيع سلطان مسقط منعها من ذلك، لأنها تتمتع بحقها بموجب نظام الامتيازات على أن بريطانيا لم تكن مستعدة للتسليم بهذا الحق بسهولة، طالما أنه يهدد نفوذها، فأصرت على حق السلطان في منع هذه التجارة في بلاده. ولم يكن هذا الموقف طبعاً نابعاً من الحرص على حقوق السلطان، بل لأن تجارة الأسلحة كانت تهدد حدود الهند، حيث أن الأسلحة كانت توزع من مسقط على مختلف إمارات الخليج وأفغانستان وفارس، مما جعلها تخطو الخطوة الأولى في عام ١٩٠٠، وذلك بأن أعلنت منع تصدير الأسلحة إلى الخليج عبر موانىء الهند،

واتبعت ذلك بعقد اتفاقات مع أمراء الخليج لمنع تجارة الأسلحة في إماراتهم؛ كما وأنها حثت شاه فارس على إصدار إعلان بمنع هذه التجارة في بلاده، وفي هذا السبيل بينت له أن انتشار الأسلحة من شأنه أن يؤدي إلى قيام القبائل ضد سلطته المركزية.

وهكذا بقيت بريطانيا تعمل بكل جهد للقضاء على تجارة الأسلحة في مسقط. ولهذا الغرض، دعت إلى مؤتمر دولي عقد في بروكسل عام ١٩٠٩، غير أنها لم تنجح في خروج هذا المؤتمر بقرارات تتناسب مع طموحاتها بهذا الشأن، نظراً لمعارضة فرنسا في إصدار مثل تلك القرارات. كما أن فرنسا رفضت إحالة هذه القضية إلى التحكيم، وذلك نتيجة لضغوط الشركات الفرنسية العاملة في مسقط على الحكومة الفرنسية حتى لا تساير بريطانيا فيما تريده بهذا الشأن. وقد تبادلت الحكومتان مراسلات عدة بهذا الخصوص ما بين عامي ١٩١٢ و١٩١٣ دون أن يتوصلا إلى أية نتائج إيجابية.

على أن المتغيرات الدولية والظروف الموضوعية، لم تجعل فرنسا قادرة على المضي في موقفها المناهض لبريطانيا، بالإضافة إلى أنها لم تكن تملك قوة في الخليج تستطيع الوقوف أمام القوة البريطانية هناك، مما اضطرها أخيراً إلى الموافقة على وقف تجارة الأسلحة في عام ١٩١٤. وقد شهد ذلك العام انتهاء المصالح الفرنسية في مسقط.

ومما يجدر ذكره أن السلطان فيصل كان سعيداً بما تقوم به بريطانيا من أجل وقف تجارة الأسلحة ومنعها، ذلك أن هذا المنع من شأنه أن يقلص قوة أعدائه في الداخل. على أن المناوئين لحكمه، أحسوا بالخطر الذي بات يتهددهم نتيجة لتناقص الأسلحة وازدياد النفوذ البريطاني في بلادهم، واستغلال بريطانيا لثرواتها نتيجة للامتيازات التي حصلت عليها من السلطان، بالإضافة إلى السماح للبعثات التبشيرية بالعمل في عمان. كل هذه الأمور أشعلت شرارة الثورة في عام ١٩١٣، وفي هذه الثورة اتفق الهناوية والغافرية وساروا معاً للتخلص من السلطان، وكان الهناوية بزعامة الشيخ عيسى بن صالح الحارثي والغافرية بزعامة الشيخ حمير بن ناصر النبهاني؛ ولقد كان في اتفاقهم قوة كبيرة

هزت عرش السلطان، فأحست بريطانيا بالخطر يقترب من مصالحها، فهبت لمساندة السلطان بقوات أرسلتها حكومة الهند البريطانية. غير أن الثوار بوحدتهم وتصميمهم وعقدهم العزم على تخليص البلاد من الاستعمار وعملائه، استطاعوا الصمود والتصدي لمحاولات القمع البريطانية، وقد حققوا نجاحات متتالية وتقدماً ملحوظاً بلغ أوجه في أغسطس من ذلك العام.. وفي أكتوبر توفي فيصل وخلفه ابنه تيمور الذي حاول تسوية الأمور مع الثوار سلمياً، ولكنه لم ينجح في ذلك، وسيطر الثوار على عمان الداخل وأقاموا فيه الإمامة.

وبنشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ يزداد انشغال بريطانيا في هذه الحرب، فيعطي بذلك فرصة ذهبية للثوار لتعزيز مواقعهم، وتبقى الأمور معلقة بين السلطان والإمامة في عمان الداخل حتى عام ١٩٢٠ عندما تتفرغ لها بريطانيا، وتعمل على معالجتها بعقد معاهدة السيب بين السلطنة والإمامة، وتعترف بريطانيا باستقلال عمان الداخل تحت سلطة الإمام.

□ □ □

على أن المتغيرات الدولية والظروف الموضوعية [illegible]
في موقفها المتحفظ لبريطانيا، بالإضافة إلى أنها لم تكن [illegible]
تستطيع الوقوف أمام القوة البريطانية هناك، مما اضطرها أخيراً إلى الموافقة على
وقف تجارة الأسلحة في عام ١٩١٤. وقد شهد ذلك العام انتهاء المصالح
الفرنسية في مسقط.

ومما يجدر ذكره أن السلطان فيصل كان سعيداً مما تقوم به بريطانيا من
أجل وقف تجارة الأسلحة ومنعها، ذلك أن هذا الشيء من شأنه أن يضعف قوة
أعدائه في الداخل. على أن المناوئين لحكمه، أحسوا بالخطر الذي بات يهددهم
نتيجة لتناقص الأسلحة وازدياد النفوذ البريطاني في بلادهم، [illegible]
البريطانيا نتيجة للامتيازات التي حصلت عليها من السلطان، [illegible]
السماح للبعثات التبشيرية بالعمل في عمان. كل هذه الأمور [illegible]
الثورة في عام ١٩١٣، وفي هذه الثورة [illegible]
[illegible] من السلطان، وقاد الإمامة [illegible]
[illegible] الشيخ [illegible]

الفصل الثاني

بريطانيا وساحل عمان

- إتفاقيتا عام ١٨٥٦ و ١٨٦٤.
- تدخل بريطانيا المبكر في الشؤون الداخلية لمشيخات ساحل عمان.
- التنافس العثماني ـ البريطاني في الساحل العماني.
- معاهدة عام ١٨٩٢ بين بريطانيا ومشيخات ساحل عمان.
- محاولات بريطانيا توطيد نفوذها في الساحل بعد المعاهدة.
- المنازعات بين شيوخ ساحل عمان ودور بريطانيا فيها.
- التنافس الألماني ـ البريطاني على ساحل عمان.
- الأطماع الفارسية وموقف بريطانيا منها.
- بريطانيا وإبعاد النفوذ السعودي عن الساحل.

الفصل الثاني

بريطانيا وساحل عمان

لقد شهد ساحل عمان الذي عُرف فيما بعد بالساحل المهادن[١]، طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر صراعاً مريراً مع السلطات البريطانية التي كانت تحاول فرض سيطرتها على هذا الساحل، إذ لقيت مقاومة عنيدة من القواسم الذين لم تجد بريطانيا حرجاً في وصفهم بالقراصنة لتبرير اعتداءاتها المتكررة عليهم. وأخيراً وجدت بريطانيا في النزاعات القبلية التي كانت تغذيها، فرصتها للتدخل كَحَكَم في هذه النزاعات حتى استطاعت فرض معاهدة السلام الدائم في عام ١٨٥٣ على إمارات الساحل وهي المعاهدة التي أعطت السلطات البريطانية نفسها بموجبها حق اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقييد الشيوخ ببنود المعاهدة[٢] فأصبح لها اليد الطولى في تسيير الأمور في هذه الامارات.

اتفاقيتا عام ١٨٥٦ و ١٨٦٤:

رأت بريطانيا أن معاهدة عام ١٨٥٣ غير كافية لإرضاء أطماعها، إذ أنها وجدت فيها ما ينظم العلاقات بين الامارات تحت إشرافها، دون أن تعيد إلى الأذهان حقها في تفتيش السفن. وعلى ذلك، فرضت على الشيخ سلطان بن

---

(١) كان الأوروبيون يطلقون عليه إسم ساحل القرصنة (Pirate Coast)، وبقي هذا الإسم حتى عام ١٨٥٣ حين تم عقد معاهدة السلام البحري الدائم، فأطلقوا عليه إسم الساحل المهادن أو ساحل الصلح البحري.

(٢) للاطلاع على بنود المعاهدة، أنظر: فؤاد سعيد العابد (الدكتور): سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الفصل الثالث.

صقر، حاكم رأس الخيمة والشارقة، عقد اتفاقية إضافية تختص بالقضاء التام على تجارة الرقيق، وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مايو ١٨٥٦، وتبعه بعد ذلك بعدة أيام شيوخ أم القيوين ودبي وعجمان وأبو ظبي. وقد جاء في مقدمة هذه الاتفاقية أن المقيم البريطاني في الخليج الكابتن جونز (Jones)، أبلغ الشيخ سلطان أن الاتفاقية البحرية لعام ١٨٤٧ قد تم إبرامها مع شيوخ الساحل المهادن دون أن تحتوي على مادة بشأن تجارة الرقيق، وبالتالي فلابد من عقد اتفاقية إضافية بهذا الشأن. وقد نصت هذه الاتفاقية على أن يلتزم الشيوخ الموقعون عليها بالتحفظ على الرقيق الذي يصل إلى بلادهم وتسليمهم للسفن البريطانية، مع فرض الحصار على القارب الذي يعمل بتجارة الرقيق حتى تصل تعليمات بشأن العاملين بهذه التجارة من المقيم البريطاني في بوشهر.

ولم تكن هذه الاتفاقية في اعتقادنا لسد ثغرة في الاتفاقية البحرية السابقة كما جاء على لسان جونز، بل كانت لزيادة السيطرة والهيمنة البريطانية على هذه المنطقة، وإلاّ كيف غاب عن بال السلطات البريطانية سد هذه الثغرة كل هذه المدة التي تقارب العشر سنوات!!

ومهما يكن من أمر، فإن السلطات البريطانية قد أصبحت الحكم في أي نزاع بحري. وعلى ذلك، فعندما تعرضت سفن أبو ظبي لسفينة بحرينية كانت قد اضطرت إلى الالتجاء لخور العديد نتيجة للأحوال الجوية السيئة، وقامت تلك السفن بنهب ما عليها من بضائع، وقتل أحد ملاحيها، تدخل المقيم البريطاني وأجبر شيخ أبوظبي على دفع التعويضات عن الخسائر التي حلت بالسفينة البحرينية. وكذلك الأمر، كان يحدث في مجابهة أية أعمال مشابهة.

وهكذا، فإن بريطانيا قد دأبت على تأكيد سيطرتها بين حين وآخر بفرض اتفاقات متتالية على شيوخ هذه الجهات، حتى تجدد بذلك قيودها عليهم. إذ لم تكد تمض بضع سنوات على هذه الاتفاقية حتى فرضت اتفاقية جديدة في عام ١٨٦٤ بشأن حماية الخطوط التلغرافية، فتعهد بموجبها شيوخ الساحل المهادن بعدم التدخل في العمليات التلغرافية التي قد تقوم بها بريطانيا في أراضيهم أو بالقرب منها لما في ذلك من أثر على ازدهار التجارة في هذه المنطقة، وأعربوا

عن استعدادهم لمعاقبة أي فرد من رعاياهم يقوم بأي عمل من شأنه تعريض خطوط ومحطات التلغراف للخطر، تلك الخطوط التي ستتيح المجال للرعايا بإرسال برقياتهم من خلالها.

ومن هذا، يتبين لنا كيف أن السلطات البريطانية كانت توحي للشيوخ أن ما تقوم به ليس إلا لمصلحتهم ومصلحة رعاياهم، على حين كان الأمر في واقعه لخدمة الأهداف البريطانية ومصالحها المتنامية في المنطقة. فبعد ثورة الهند في عام ١٨٥٧، أدركت بريطانيا أهمية نقل أنباء ما يجري في هذه المنطقة إلى انجلترا بأسرع ما يمكن، وهذا مما جعلها تفكر في إنشاء خطوط تلغرافية بين الهند وأوروبا عبر الخليج العربي. هذا بالإضافة إلى ما ستقدمه هذه الخطوط من خدمات للتجارة البريطانية.

وعلى هذا النحو أصبحت بريطانيا هي المتصرف الوحيد في شؤون الساحل المهادن وعينت وكيلاً لها في الشارقة يتبع المقيم البريطاني في بوشهر، وكانت مهمته الاطلاع عن كثب على مجرى الأمور في هذه الجهات. وعندما تحالف شيخ أبو ظبي زايد بن خليفة مع شيخ البحرين محمد بن خليفة في عام ١٨٦٨، وشنّا هجوماً مشتركاً على قطر، ونهبا عدداً من قراها، تدخلت السلطات البريطانية، وفرضت عليه غرامة قدرها ٢٥ ألف دولار، يدفع منها تسعة آلاف، والباقي على قسطين، ثم ما لبث المقيم البريطاني بيلي (Pelly) أن تنازل عن القسطين في محاولة للتقرب من شيخ أبو ظبي. وزيادة في تقربه هذا، عرض عليه ضم خور العديد الذي يقع على مقربة من قطر إلى أملاكه. غير أن رفض سكان العديد ومقاومتهم لهذا الضم بالإضافة إلى أمور أخرى، سنفصّلها في موقع آخر من هذا الفصل، قد حالت دون تحقيق ذلك، في الوقت الذي لم يكن بيلي في وضع يساعده على استعمال القوة لفرض ما يريد بهذا الشأن.

ولكن لماذا بدأت سلطات الهند البريطانية تتبع سياسة استمالة شيوخ الساحل في هذا الوقت؟ وللإجابة على ذلك، نقول أن السلطات البريطانية قد باتت تدرك مغزى التحركات العثمانية التي ترمي إلى إبعاد النفوذ البريطاني عن هذه المنطقة، وجعلها منطقة تابعة للسيادة العثمانية. عندئذ خشيت بريطانيا أن

تستغل الدولة العثمانية أي تذمر من جانب الشيوخ لصالحها، فتستطيع من خلال ذلك التأثير في مواقفهم وجذبهم لدائرة نفوذها، في محاولة منهم للتخلص من الغرامات المفروضة عليهم. وبالتالي، فقد لجأت السلطات البريطانية إلى أسلوب جديد في تعاملها مع الشيوخ، وهو أسلوب يوحي بالتساهل معهم والعمل من أجل مصالحهم، وبهذا تطمئن إلى وقوفهم بجانبها ضد أية محاولات عثمانية لمناوءة النفوذ البريطاني.

وفي ظل هذه الظروف، كان الشيخ سلطان بن صقر، يدرك على ما يبدو حراجة موقف بريطانيا، فعمل على استغلال هذه الفرصة، إذ بين للمقيم البريطاني الكابتن كمبول أن التعويضات التي تفرضها بريطانيا على من يخل باتفاقية السلام من رعاياه، تجعله في موقف حرج، إذ أن دوره في هذا المجال لا يتعدى دور الجابي دون مقابل، فهو في الوقت الذي يقوم فيه بالتحفظ على أولئك الخارجين على الاتفاقية والمقترفين لأعمال الشغب، وتحصيل الغرامات منهم، وتسليمها للمقيمية البريطانية، لا يحصل على أي نصب منها. وبالتالي، فلابّد من إعادة النظر في هذا الأمر، وذلك لمنحه نسبة معينة مما يقوم بتحصيله. وقد لقي اقتراحه هذا تجاوباً من المقيم البريطاني الذي رفع توصية بهذا الشأن لحكومة بومباي التي أقرته بدورها.

ومما يستلفت النظر أن بريطانيا في سياستها الرامية إلى إقامة جسور من الودّ بينها وبين شيوخ الساحل المهادن، قد تخلت عن إطلاق تسمية القرصنة على أعمال «الشغب» البحرية، وأصبحت تطلق عليها «الاضطرابات البحرية ـ Maritime Irregularities». وفي الواقع أن هذه التسمية أقرب إلى الحقيقة من القرصنة، وفي هذه الفترة بالذات، إذ أن القوة البحرية القواسمية التي كانت تشكل العمود الفقري لقوة الساحل المهادن البحرية، قد تضعضعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نتيجة لبيع القواسم لكثير من سفنهم للهنود وغيرهم للتخلص من الضغط البريطاني المتواصل، فأراحوا بذلك السلطات البريطانية من خطرهم، وبالتالي، فلم تعد هناك عمليات بحرية مخلّة بالأمن البحري ذات أهمية تذكر.

ومما هو جدير بالذكر أن بريطانيا قد أولت العمليات البحرية والأمن البحري اهتمامها، دون أن تتدخل فيما يجري من منازعات برية بين إمارات الساحل، تلك المنازعات التي لاشك، كانت ترى فيها إضعافاً لهذه الامارات دون أن تؤثر في المصالح البريطانية، بل على العكس من ذلك، كانت تعطي لبريطانيا فرصة ذهبية في الإبقاء على ضعف وتفكك هذه الامارات، مما يخدم بريطانيا ويجعلها في منأى عن قيام قوة خليجية قادرة على التصدي للمخططات الاستعمارية الرامية إلى السيطرة على مقدّرات هذه المنطقة وإخضاعها لنفوذها. وهذا ما يدحض كل ادعاء بريطاني بأن ما تقوم به بريطانيا من محافظة على الأمن ليس إلاّ لمصلحة المنطقة وتقدمها ورخائها، إذ لو كان الأمر كذلك لوضعت حداً لجميع النزاعات بكافة أشكالها.

تدخل بريطانيا المبكر في الشؤون الداخلية لمشيخات ساحل عمان:

رأينا كيف أن بريطانيا قد أعطت نفسها بموجب معاهدة السلام الدائم عام ١٨٥٣ الحق في التدخل في النزاعات المحلية. على أن دورها لم ينحصر في هذا المجال، بل راحت تتدخل في الشؤون الداخلية للمشيخات، من تنصيب شيخ أو عزله من وراء ستار. وقد اتضح هذا الدور في عام ١٨٥٥ عندما تعرض شيخ أبو ظبي سعيد بن طحنون إلى مشاكل داخلية تتعلق بأمور السلطة ثارت بينه وبين أفراد عشيرته المناوئين له. ومما زاد في متاعبه، وقفة الشعب ضده. ولما لم تكن بريطانيا ترغب في دعم وتثبيت كرسي حاكم مهزوز أمام شعبه، خشية أن يؤدي مثل هذا الأمر إلى مزيد من التعقيد لوضعها، فقد غضت النظر عما يجري هناك، حتى تم طرد الشيخ سعيد، وتولي الشيخ زايد بن خليفة الحكم. ومما لا شك فيه، أن السلطات البريطانية لو كانت تبغي للشيخ سعيد البقاء لعززت موقفه ولما تزعزع عن سدّة الحُكم.

وعلى أية حال، فلم يكد يمض عام على خروج الشيخ سعيد من أبو ظبي، حتى حاول استعادة سلطته بمساعدة قدّمها له حاكم الشارقة، إلاّ أن محاولته هذه باءت بالفشل، على أن بريطانيا التي ساءها أن يقدم شيخ الشارقة

العون للشيخ سعيد، لأنها لم تكن ترغب في توليه الحكم، أنّبت شيخ الشارقة على هذا العمل، وفرضت عليه غرامة كبيرة. وقد كان موقف بريطانيا هذا مؤشراً شجّع الشيخ زايد بن خليفة على الانتقام بنفسه من شيخ الشارقة سلطان بن صقر، فاتفق في عام ١٨٥٧ مع شيخ دبي على تجريد حملة مشتركة ضد الشارقة، وقاما بضربها والانتقام منها دون أن يحرك المقيم البريطاني ساكناً، مما يدل على أن السلطات البريطانية لم تكن تتدخل إلاّ فيما يعنيها ويمس مصالحها فقط.

وعلى العموم، فقد اكتفى شيخ أبو ظبي بالحملة الانتقامية التي قام بها. وشهدت المنطقة هدوء حتى عام ١٨٦٨، حيث أعاد الشيخ زايد الكرة بمهاجمة الشارقة، ومن ثم تحالف مع شيخ البحرين في هجوم مشترك على قطر. مما أثار حنق السلطات البريطانية على الحادثة الأخيرة، وفرضت عليه غرامة كبيرة، كما أسلفنا، ويبدو أن بريطانيا قد اتخذت هذا الموقف خشية أن يؤدي سكوتها إلى مزيد من تحرك شيخ أبو ظبي خارج حدوده، فتزداد سلطته قوة، مما قد يشكل خطراً على النفوذ البريطاني.

ومما يستلفت النظر أن الشيخ زايد، لم يتأثر بموقف المقيم البريطاني منه، ويتخذ جانب الحذر والابتعاد عنه، بل على العكس من ذلك، راح يتقرّب من المقيم، ولعل الشيخ زايد أحس بخطورة تحدي السلطات البريطانية، وأيقن أن رضاءها عنه، من شأنه أن يدعم مركزه ويقوي نفوذه في بلاده وخارجها، بما يتفق وطموحاته. وبالفعل فقد استطاع الشيخ زايد أن يبني لنفسه مركزاً قوياً في الساحل طيلة فترة حكمه الطويلة التي امتدت حتى عام ١٩٠٨، وقد أعطاه هذا المركز هيبة جعلت منه حَكَمًا في كثير من النزاعات بين مشيخات الساحل. غير أن ظروف هذه النزاعات ما لبثت أن ورطته فيها بعد عام ١٨٧٥ نتيجة لصراع القبائل الموالية لدبي مع تلك الموالية لأبي ظبي، مما نقل هذا الصراع إلى دبي وأبو ظبي واستمرت حتى عام ١٨٧٩ حين ساءت الأحوال الاقتصادية وأصبحت جميع الأطراف تنشد السلام، علّها تتغلب على الأزمات التي باتت تتفاقم شيئاً فشيئاً.

وفي ظل هذه الظروف، وجدت بريطانيا فرصتها للتدخل، فتدخلت وطلبت من جميع شيوخ الساحل المهادن عقد اتفاقية بينهم صاغها المقيم البريطاني، وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في يونيو ١٨٧٩، كان من أهم بنودها أن يلتزم كل شيخ بعدم السماح لأي من رعايا الآخرين باللجوء إلى بلاده هرباً من الديون التي عليه إيفاءها. وقد وضعت هذه الاتفاقية حداً للنزاعات الكبيرة بين المشيخات لبضع سنين، إذ هدأت الأحوال حتى عام ١٨٨٧، حيث عاد النزاع في هذا العام بين بني ياس والظواهر في البريمي. ولما كان الشيخ زايد يرنو بنظره إلى البريمي للسيطرة عليها، فقد تدخل في هذا النزاع المسلح إلى جانب بني ياس، مما عزز موقفهم، وزاد من نفوذ الشيخ زايد في هذه المنطقة وجعله يستولي على قرية العين وغيرها من القرى الهامة في عام ١٨٩١.

على أن التدخل البريطاني لم يقتصر على هذه المشيخات، بل شمل جميع مشيخات الساحل المهادن. ومما ساعد بريطانيا في ذلك بشكل رئيسي، تلك النزاعات والنزعات الانفصالية التي كانت تغذيها السلطات البريطانية نفسها، كما حصل بين رأس الخيمة والشارقة في عام ١٨٥٩، حيث شهد هذا العام محاولات لفصل رأس الخيمة عن الشارقة، واستمرت تلك المحاولات حتى نجح حميد بن عبد الله في الاستقلال برأس الخيمة في عام ١٨٦٩. وعندما حاول شيخ الشارقة استعادة تبعيتها لسلطته، لقي معارضة من المقيم البريطاني وصلت إلى حد التهديد باستعمال القوة، مما اضطره إلى التراجع. غير أن حاكم الشارقة الجديد الشيخ صقر بن خالد الذي تولى الحكم في عام ١٨٧٣، استطاع في أواخر عهده إعادة رأس الخيمة إلى حظيرة الشارقة بعزله للشيخ حميد بن عبد الله وتعيين ابنه خالد بن صقر بدلاً منه.

التنافس العثماني ـ البريطاني في الساحل العماني:

لقد برز التنافس العثماني البريطاني في الساحل المهادن بعد حملة الاحساء عام ١٨٧١، وقد كان لمشكلة خور العديد دور رئيسي في إثارة هذا التنافس. حيث كان خور العديد قد سكنته قبيلة القبيسات في عام ١٨٣٥ بعد أن انشقت

عن بني ياس في أبو ظبي في عهد الشيخ خليفة بن شخبوط، ولم تتدخل بريطانيا آنذاك إلا ضمن إطار مصالحها. وعلى ذلك، فقد أجبرت زعيم القبيلة خادم بن نهيان على التعهد بمحاربة القرصنة في منطقته وعدم السماح بأية أعمال شغب بحرية قد تؤدي إلى تعكير صفو الأمن البحري، ولضمان تنفيذ هذا التعهد حصلت منه على كفالة مالية، إذ كانت تخشى أن تتحول العديد إلى قاعدة لضرب السفن البريطانية من قبل من كانت تسميهم بالقراصنة.

بيد أن موقف بريطانيا هذا لم يطل، إذ شعرت بأن تشجيعها لقبيلة القبيسات أو على الأقل سكوتها عنها، من شأنه أن ينعكس سلباً على علاقات بريطانيا بشيخ أبوظبي الذي سيفقد الأمل في الدعم البريطاني، ويجعله يشك في النوايا البريطانية، مما قد يدفع به إلى البحث عن دعم عثماني لموقفه، وهذا مما جعل السلطات البريطانية تعيد تقييم سياستها بهذا الشأن، وتقرر السماح لشيخ أبو ظبي باستعادة سلطته على تلك القبيلة، مما جعله يستعيدها بالقوة، غير أن سوء المعاملة التي لقيها رجال القبيسات على أيدي حاكم أبو ظبي جعلهم ينشقون مرة أخرى في عام ١٨٦٩ ويعودون لخور العديد.

وعلى أية حال، فإن الاهتمام البريطاني بهذه المنطقة قد اتخذ طابعاً مميزاً بعد وصول حملة الاحساء العثمانية إلى سواحل قطر، ومحاولات حاكم العديد بطي بن خادم ربط بلاده بقطر، مما أثار المخاوف البريطانية من أن يؤدي ذلك إلى تغلغل النفوذ العثماني عبر العديد إلى الساحل المهادن، فسارعت السلطات البريطانية إلى مجابهة الموقف، وذلك بأن اتصل بيلي بالشيخ زايد بن خليفة وأبلغه بأن بريطانيا تؤيد حقه في العديد، وفي الوقت نفسه أبلغ حاكم العديد بأنه ورعاياه يتبعون أبو ظبي، وعليهم أن يعلنوا ذلك، حتى لا يضطروا شيخ أبو ظبي إلى تحقيق ذلك بالقوة، حيث أنه عرض الأمر على المقيمية البريطانية وحصل على موافقتها على ذلك.

وانتظر بيلي بضعة شهور دون أن يرى أية دلائل على قبول القبيسات بما أبلغهم به وطلب منهم عمله، فبعث بمساعده الميجر سميث (S. Smith) إلى العديد في يوليو ١٨٧١ كي يوجه للقبيسات تحذيراً شديداً، فوجد سميث أنهم

مصممون على عدم الرضوخ لسلطة الشيخ زايد، بل ويعتبرون أنفسهم مستقلين.

والواقع أن حملة الاحساء العثمانية قد تركت أثراً كبيراً على تفكير رجال السياسة البريطانيين الذين رأوا فيها وصلت إليه الحملة بوادر خطر يهدد الوجود البريطاني على ساحل عمان وقطر والبحرين.

وعلى ذلك، لم يترك البريطانيون فرصة دون انتهازها في تنبيه السلطات العثمانية إلى الاتفاقات المبرمة بين بريطانيا وهذه الامارات، وحرص بريطانيا على منع أي نفوذ أجنبي من التقدم نحوها. ورغم ذلك كله، فلم يكن الساسة البريطانيون ليطمئنوا لنوايا العثمانيين، بل بقي الشك يخالج نفوسهم رغم التطمينات العثمانية. وفي هذا الصدد، كان جرانت (Grant) مساعد المقيم البريطاني الذي كان في مهمة استطلاعية في الساحل المهادن(*)، يميل إلى الاعتقاد بأن حاكم أبو ظبي الشيخ زايد بن خليفة قد يلبي الدعوة لزيارة الإحساء، لما كان يعاني منه في نزاعه مع آل النعيم في البريمي، وقبيلة القبيسات في العديد، وإحساسه بأن بريطانيا تخلت عنه في معالجة هذه المسائل. وقد رفع جرانت تقريراً بما حصل عليه من معلومات للمقيم البريطاني روس (Ross) الذي استنتج من هذا التقرير أن الظروف التي تحيط بالشيخ زايد قد تؤدي به إلى الوقوع في دائرة النفوذ العثماني، خاصة وأن السلطات العثمانية تعتبر أبو ظبي والبريمي من ممتلكات حاكم نجد، مما يجعلها تعمل على انتهاز أية فرصة مواتية لتحقيق هذه الإدعاءات. فرفع روس برأيه إلى حكومة الهند مبيناً أن خور العديد من ممتلكات شيخ أبو ظبي، معتمداً في ذلك على ما كان قد وصل إليه بيلي في بحثه الذي أجراه في عام ١٨٧١ حول تبعية خور العديد لحاكم أبو ظبي، وذلك بناء على طلب الأخير موافقة المقيم بيلي على قيامه بإجبار القبيسات على العودة إلى أبو ظبي، حيث قرر بيلي آنذاك أن العديد من ممتلكات الحاكم المذكور.

(*) انظر الفصل السادس.

وطلب الشيخ زايد بن خليفة مرة أخرى موافقة المقيم البريطاني على أن يقوم بتجريد حملة بحرية على القبيسات في يوليو ١٨٧٣ . وللإجابة على هذا الطلب، كان لابد من أخذ موافقة حكومة الهند. وعلى ذلك، رفع روس الأمر لها، مبيناً أنه لابد من أخذ بعض الأمور بعين الاعتبار حتى تقرر ما تراه مناسباً على ضوء هذه المعطيات، كالوجود العثماني في الدوحة، ومحاولات العثمانيين الأخيرة التقرّب من الشيخ زايد. وقد تصادف أن كان بيلي في زيارة لسملا عند وصول تقرير روس، فطلب منه ايتشيسون (Aitchison) وزير الخارجية الهندية، إبداء الرأي بهذا الشأن، فأجاب بيلي مؤكداً على رأيه السابق بأن لشيخ أبو ظبي الحق في خور العديد، وأضاف قائلاً، أنه رغم ذلك، يميل إلى الاعتقاد بأن التطمينات العثمانية بعدم التدخل في الساحل العماني يمكن الوثوق بها إلى حدّ ما، وبالتالي فلا داعي لأي تحرك ضد العديد ما لم تتحرك السلطات العثمانية بهذا الاتجاه وتتناسى تطميناتها.

وهكذا جاء رأي بيلي متفقاً مع رأي أيتشيسون مما جعل الأخير يبعث بتعليماته إلى روس في الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٨٧٣، بأن يبلغ الشيخ زايد بمعارضة السلطات البريطانية لأي تحرك بحري مضاد للعديد، مما اضطر الشيخ زايد إلى تناسي الأمر إلى حين.

ففي عام ١٨٧٦ توترت الأمور بين أبو ظبي والعديد، حيث رسا مركبان لأبو ظبي في خور العديد في أغسطس، فهاجمهما رجال القبيسات وسلبوهما وقتلوا أحد ملاحيهما، مما أثار مشكلة لسلطات الهند البريطانية. وقد وقفت هذه حائرة فيما عليها أن تتبعه من أسلوب لمعالجة هذه المسألة التي أثارت حنق الشيخ زايد. وكان الأخير قد وجد نفسه عاجزاً عن التصدي لها في ظل التعليمات البريطانية التي كانت تمنعه من القيام بأية عمليات بحرية ضد القبيسات. وكانت السلطات البريطانية تخشى أن يؤدي سماحها للشيخ زايد بالتصرف إلى أن يضطر شيخ العديد إلى طلب الحماية العثمانية، كما أنها لا يمكنها تجاهل غضب الشيخ زايد. وأخيراً رَأت السلطات البريطانية أن أفضل السبل لمعالجة الموقف هو محاولة التوصل إلى تفاهم مع السلطات العثمانية للحصول على

اعترافها بالسيادة البريطانية على الساحل العربي، مما سيطلق يد بريطانيا في التصرف لإيقاف ما أسمته بالقرصنة التي عادت بعض القبائل العربية لممارستها. وفي هذا السبيل، قام القائم بأعمال المقيم البريطاني في الخليج الكابتن بريدوكس (W. Prideaux) بإرسال قائد البحرية البريطانية في الخليج الكابتن جوثري (W. Guthrie) إلى الدوحة والعديد في مهمة استطلاعية حول مدى تغلغل النفوذ العثماني في هذه المناطق. وعلى أثر ذلك، رفع المقيم البريطاني بالوكالة تقريراً لحكومة الهند في فبراير ١٨٧٧ أوصى فيه بأن تعطي المقيمية صلاحية العمل على إيجاد تسوية بين القبيسات والشيخ زايد من خلال وساطة يقوم بها وكيل المقيمية في الشارقة، وإذا فشلت هذه الوساطة، لابد من مساعدة الشيخ زايد لاستعادة سلطته على القبيسات. وقد وافق حاكم عام الهند ليتون (Lytton) على توصيات بريدوكس في مايو ١٨٧٧، ومنح المقيمية البريطانية في الخليج الصلاحيات اللازمة لحل المشكلة.

وفي مايو ١٨٧٨، وصلت الصدر الأعظم باستانبول برقية من والي البصرة يخبره فيها بأن الشيخ زايد قد شن هجوماً على العديد، فأطلع الصدر الأعظم السفير البريطاني في الآستانة على هذه البرقية وأعرب له عن احتجاج حكومته على هذا العمل. غير أن الشيخ زايد كان قد سارع في عملياته الحربية، حتى استطاع دخول العديد، مما اضطر سكانها إلى اللجوء لمنطقة البدع في قطر تحت حماية الشيخ جاسم بن ثاني الذي وفر لهم الحماية ورحب بقدومهم بوحي من طموحه الذي كان قائماً منذ زمن في أن تمتد سيادته إلى هذه القبيلة. وفي هذا الصدد، أوضح السيد جاسم أهدافه حين كتب للمقيم البريطاني في عام ١٨٨٠ مبيناً نيته في الهجوم على العديد لإعادة قبيلة القبيسات للسكن فيها تحت سيادته، وأعرب عن استعداده لمحاربة القرصنة في هذه المنطقة، على أن تتولى السلطات البريطانية منع شيخ أبو ظبي من الاعتداء على أتباعه. بيد أن المقيم البريطاني رد عليه في مايو ١٨٨١ برفض مطالبه مؤكداً أن العديد تابعة لأبو ظبي. حيث كانت سلطات الهند البريطانية قد بحثت وضع العديد في أعقاب هجوم الشيخ زايد عليها في عام ١٨٧٨، وفي بحثها هذا ناقشت رغبة

شيخ العديد في الاستقلال تحت الحماية البريطانية على غرار مشيخات الساحل المهادن الأخرى، وادعاءات حاكم أبو ظبي في تبعية العديد وسكانها لسلطانه، وتوصلت آنذاك إلى الاعتراف بمطالب حاكم أبو ظبي، حتى تبعد النفوذ العثماني عن هذه المنطقة، إذ كان شيخ أبو ظبي قد أبلغ المقيم البريطاني الكولونيل روس في عام ١٨٧٤ أن السلطات العثمانية في قطر قد طلبت منه عدم التدخل في شؤون العديد على اعتبار أنها تابعة عثمانية. وبالتالي، فقد قررت السلطات البريطانية الوقوف أمام أية محاولات عثمانية لمد السيطرة إلى هذه الجهات، إذ أن هذه المحاولات من شأنها تهديد النفوذ البريطاني في الساحل المهادن.

وعلى أية حال، فإن الشيخ جاسم لم يتراجع عن العمل من أجل تحقيق أهدافه في العديد أمام الرد البريطاني، بل اضطر إلى التوقف عن ذلك إلى حين، نظراً لفتور علاقاته مع العثمانيين. وبالتالي، فلم يتوان عن انتهاز أية فرصة مواتية في هذا السبيل حتى حانت هذه الفرصة في عام ١٨٨٧، حين علم بتغيب شيخ العديد عنها، فقام بمهاجمتها واحتلالها بمعاونة حصل عليها من سفينة عثمانية، مما زاد في المخاوف البريطانية، إذ أيقنت بريطانيا أن العثمانيين يقفون وراء تحركات شيخ قطر، فاحتجت بشدة لدى السلطات العثمانية التي أنكرت أن لها ضلعاً فيما جرى، وتأكيداً لهذا الإنكار وجه والي البصرة تأنيباً لقبطان السفينة العثمانية التي شاركت في الهجوم على العديد. على أن السلطات البريطانية لم تكتف بالاحتجاج، بل أن المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل مايلز (Miles) هدد باستعمال القوة لإعادة العديد لشيخ أبو ظبي، مما اضطر الشيخ جاسم إلى الانسحاب من العديد.

هذا وقد شهد العام التالي صراعاً رهيباً بين أبو ظبي وقطر، إذ قرر شيخ أبو ظبي الانتقام من قطر رداً على ما قام به شيخها من عمل عدائي ضد العديد، فأرسل حملة كبيرة بقيادة ولده خليفة بن زايد إلى الدوحة في مايو ١٨٨٨. وتمكنت هذه الحملة من إنزال هزيمة ساحقة بالقوات القطرية، مما أثار حنق الشيخ جاسم، وجعله يقرر رد اعتباره بأي ثمن. وعلى ذلك، راح يجري اتصالاته مع القوى الطامعة في الساحل المهادن والمناوئة لشيخ أبو ظبي، كآل

الرشيد والدولة العثمانية. وفي هذا السبيل، كتب للحكومة العثمانية يطلب منها العون حتى يقوم بتجريد حملة باسم الباب العالي ضد شيخ أبوظبي، معرباً عن استعداده لإزاحة حجر العثرة من أمام تقدم النفوذ العثماني في تلك المنطقة، وهو المتمثل في الشيخ زايد الذي قال عنه أنه يعتمد على بريطانيا في مناوءة العثمانيين. ولا شك أن العثمانيين كانوا في سعيهم الدؤوب لإبعاد النفوذ البريطاني عن الساحل المهادن ومد نفوذهم إلى هذه الجهات، قد وجدوا في هذا العرض فرصتهم، فقدموا له العون والمساعدة في هجومه على أبو ظبي الذي شنه في يناير ١٨٨٩، ودارت بين الطرفين معركة طاحنة في موقعة سميت «خنورة» نسبة إلى قلعة أبو ظبي، وقد مُنيت أبو ظبي بخسائر فادحة، وبذلك حقق شيخ قطر ما كان يصبو إليه من كسر شوكة شيخ أبو ظبي، كما وأنه أعطى الأمل للعثمانيين في السيطرة على ساحل عمان.

ولكن، ماذا عن موقف بريطانيا؟... لقد أحس وكيل المقيمية في الشارقة بالخطر العثماني يتقدم نحو بقية الساحل المهادن، فسارع في الكتابة لمساعد المقيم البريطاني في البحرين، يحذره من المد العثماني، ويوصي بسرعة التحرك لمجابهة الموقف، مما جعل السلطات البريطانية تحس بحراجة الموقف الذي بات في غير صالحها، بل ويهدد مصالحها ونفوذها، وبالتالي، فلم تجد بُداً من تقديم مساعدات كبيرة للشيخ زايد، حتى يستطيع التصدي للنفوذ العثماني، وفي الوقت نفسه، وجهت تحذيراً لشيخ قطر من التمادي في تقدمه. وكان لهذا التحرك البريطاني نتائجه الإيجابية في وقت تقدم قوات الشيخ جاسم.

وهكذا، فقد ساورت الشيخ جاسم الشكوك فيما سيسفر عنه التحرك البريطاني الجاد إلى جانب الشيخ زايد، وما قد يؤدي إليه ذلك من تطور ينتج عنه توجيه ضربة انتقامية لبلاده. وعلى ذلك، أطلع السلطات العثمانية على مخاوفه هذه، مما جعلها تسارع في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتحصين الدوحة وحمايتها من أي هجوم مرتقب. غير أن ذلك لم يرض الشيخ جاسم تماماً، بل كان يطمع إلى دعم أوسع؛ فأبرق للباب العالي يحثه على تقديم مزيد من العون للحفاظ على قطر كمقاطعة عثمانية، وفي هذا السبيل، بين أن السلطات

البريطانية تمد شيخ أبو ظبي بكل المساعدات اللازمة لتشجيعه على اجتياح قطر وإبعاد السيادة العثمانية عنها. ويبدو أن الشيخ جاسم قد أصاب في أسلوب تحريك الباب العالي لتقديم مزيد من الدعم له، إذ أن الباب العالي أصدر تعليماته لوالي البصرة بتقديم كل عون ممكن لشيخ قطر لمجابهة أي تحرك قد يقوم به شيخ أبو ظبي.

وفي ظل هذه الظروف، أدركت السلطات البريطانية مخاطر الصدام مع العثمانيين، فعملت على إيجاد تسوية سلمية بين شيخي أبو ظبي وقطر، علّها تستطيع من خلال هذه المصالحة استمالة شيخ قطر وإقناعه بالابتعاد عن الولاء للعثمانيين والانضواء تحت السيادة البريطانية، غير أنها فشلت في ذلك، واستمرت المناوشات بين الطرفين تثور بين حين وآخر حتى أواخر عام ١٨٩٠، حيث اكتفى الطرفان منذ ذلك العام بأسلوب الاحتجاجات الذي اتبعه العثمانيون والبريطانيون، إذ لا شك أن هذا الصراع، كان صراعاً عثمانياً بريطانياً، استعملت فيه قطر وأبو ظبي كأدوات في الصراع الدّامي، الذي دفعتا ثمنه من دماء أبنائهما دون مبرر، بل خدمة لأغراض أجنبية كانت تستتر وراء إثارة الأحقاد بين الأخوة.

وعلى ذلك، يمكننا القول أن اكتفاء أبو ظبي وقطر أخيراً بالاحتجاجات البريطانية والعثمانية، لم يكن اكتفاءً ذاتياً، بل إكتفاءٌ أملته القوّتان المتصارعتان اللّتان وصلتا إلى هذا الطريق بعد أن أنهكتا أدواتهما.

وعلى أية حال، فقد عملت السلطات العثمانية على إنشاء مخافر عسكرية في العديد في عام ١٨٩٦، فاحتجّت بريطانيا على ذلك، إذ اعتبرته تعدٍّ على حقوق شيخ أبو ظبي، مما جعل العثمانيين يتراجعون عن هذا العمل أمام إصرار بريطانيا على عدم الاعتراف به. غير أنهم أعادوا الكرّة في عام ١٩٠٢ بمحاولة ضم العديد إلى قطر، وفشلوا في ذلك مرة أخرى أمام الاعتراض البريطاني. عندئذ أدركت بريطانيا أنه لا بد من تأكيد حق شيخ أبو ظبي في العديد، فأعلنت عام ١٩٠٥ أن العديد من ممتلكاتٰ أبو ظبي، ولا يحق لأية قوة الاعتداء على هذا الحق. بيد أن ذلك لم يضع حداً لهذه المشكلة بشكل نهائي،

إذ أن السلطات العثمانية لم تعترف بهذا الإعلان، بل بقيت تعمل على تقويض النفوذ البريطاني، حتى تمكنت من السيطرة على العديد في عام ١٩١٠؛ فاحتجت بريطانيا بشدة على ما قام به العثمانيون، دون أن يغيرّ ذلك من الوضع القائم شيئاً. بل بقي الأمر كذلك حتى عام ١٩١٣، حين تمّ وضع مشروع الاتفاقية العثمانية البريطاني، والذي وافقت الحكومة العثمانية بموجبه على الانسحاب من العديد. وجاءت الحرب العالمية الأولى قبل أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية غير أن الحرب أعطت بريطانيا الفرصة لطرد كل أثر للنفوذ العثماني من المنطقة.

معاهدة عام ١٨٩٢
بين بريطانيا ومشيخات ساحل عمان:

لقد أدركت بريطانيا أبعاد الخطر العثماني على نفوذها في الساحل المهادن بعد حملة الاحساء ومشكلة خور العديد، مما جعلها تتجه في تفكيرها إلى زيادة القيود على شيوخ الساحل المهادن، علها بذلك تبعد هذا الخطر الذي بات يقترب منها. وفي الواقع أن هذا الأسلوب في السياسة البريطانية ليس جديداً، فقد اتّبعته بريطانيا منذ وطئت أقدامها منطقة الخليج، وأعطت نفسها بموجبه حق التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للمشيخات العربية، ولقد ساعدها في ذلك التفكّك الذي خلقته في المنطقة، وتشجيعها للنزاعات القبلية، فأذكت بذلك مشاعر الخوف في نفوس الشيوخ من بعضهم بعضاً، ولم تترك لهم الفرصة حتى يتفرغوا للتفكير في الخطر الحقيقي وهو الوجود البريطاني، بل واستطاعت إقناعهم بأن كلاً منهم مدين ببقائه في مركزه للدعم البريطاني الذي يبعد عن كل منهم أطماع الآخرين من جيرانه والقوى الأخرى، وبصورة خاصة الدولة السعودية الثانية التي كانت بالفعل تطمح إلى مدّ نفوذها إلى ساحل عمان.

وفي حقيقة الأمر، يمكننا القول أن الذي حرّك هذه الطموحات هو الوجود البريطاني في المنطقة؛ إذ كان الأمراء السعوديون ينظرون إلى النفوذ البريطاني في الخليج العربي نظرة عدائية، إحساساً منهم بالخطر الأجنبي الذي بات يهدّد الوجود العربي الإسلامي في هذه المنطقة. وبالتالي، فلا أعتقد أننا

نجانب الصواب إذا قلنا أنه ما كان للسعوديين أن يتدخلوا في أمور الساحل المهادن أو غيره من الامارات العربية لو لم يكن هناك وجود بريطاني، وحتى ولو كان هناك تدخل، ما كان سيصل إلى درجة فرض السيادة بقدر ما كان يمكن أن يكون في إطار نشر الدعوة الوهابية في هذه الجهات، مّما لا يشكل أي خطر أو استغلال لمقدّرات البلاد.

وعلى العموم، فقد درجت بريطانيا على تقييد شيوخ ساحل عمان بين حين وآخر باتفاقات بحجة معالجة قضايا معينة، على حين كانت في واقع الأمر تنفذ سياسة مرسومة لتأكيد سيادتها على هذه المنطقة. ففي عام ١٨٧٣ فرضت على شيوخ الساحل تجديد معاهدة محاربة تجارة الرقيق، بحجة أنه نما لعلمها أن تجارة الرقيق ما زالت قائمة في الساحل المهادن.

ولم يمض طويل وقت على ذلك، حتى أحسّت السلطات البريطانية بأن الاضطرابات التي تسود الساحل بسبب هروب بعض رعايا أحد الشيوخ إلى مشيخة أخرى وخاصة أولئك المدينين نتيجة للعمل في صيد اللؤلؤ، وما كان يؤدي إليه ذلك من صراع بين المشيخات، أحست بريطانيا أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى التأثير على تجارتها، فوضعت حداً لذلك في عام ١٨٧٩، كما أسلفنا، وذلك بأن أعطت نفسها الحق في التدخل في كل ما من شأنه تعكير صفو الأمن البحري عن طريق المقيم البريطاني.

ولقد بقيت السلطات البريطانية تمهد لفرض الحماية على الساحل المهادن حتى كان لها ذلك في مارس عام ١٨٩٢، بعد أن ازداد النشاط العثماني والفارسي. ففي عام ١٨٨٧، دأب حاكم بوشهر الفارسي على التردّد على أبو ظبي ودبي في محاولة لتوثيق علاقات بلاده بهذه الامارات، حتى يستطيع إقامة قاعدة فارسية هناك، فأثار بذلك الريبة في نفوس رجال السياسة البريطانيين الذين أيقنوا أن فارس هي الأخرى تعمل على مناوءة النفوذ البريطاني في هذه الجهات، مما دفع السلطات البريطانية إلى توجيه احتجاج للحكومة الفارسية على تلك التحركات.

وما كادت بريطانيا تتخلص من تلك المشكلة، حتى ظهرت لها مشكلة أخرى، وهي ظهور فرنسيينْ على الساحل المهادن واتصالهما بمشايخه، في محاولة لإقامة علاقات فرنسية مع أولئك الشيوخ؛ فزاد هذا التحرك من المخاوف البريطانية، خاصة وأن فرنسا كانت متحالفة مع روسيا التي كان نفوذها في فارس يهدّد الوجود البريطاني في الخليج. ممّا دفع بالمقيم البريطاني الميجر تالبوت (Talbot) إلى حث حكومته على فرض الحماية البريطانية على ساحل عمان لمجابهة الأخطار المحدقة بالوجود البريطاني؛ فوافقت السلطات البريطانية على ذلك، وتم توقيع شيوخ الساحل المهادن على المعاهدة في أيام مختلفة من شهر مارس ١٨٩٢، تعهد بموجبها كل منهم عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه بما يلي:

أولاً: أن لا يدخل في أية اتفاقات أو مراسلات مع أية قوة أخرى غير الحكومة البريطانية.

ثانياً: أن لا يسمح لأي وكيل لأية دولة غير بريطانيا بالإقامة في ممتلكاته بدون موافقة الحكومة البريطانية.

ثالثاً: أن لا يؤجر أو يبيع أو يرهن أو يسمح باحتلال أي جزء من ممتلكاته إلّا للحكومة البريطانية.

وقد وقّع هذه المعاهدة الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي في ٥ مارس، وكذلك وقّعها حاكم الشارقة الشيخ صقر بن خالد، والشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي والشيخ حميد بن راشد حاكم عجمان في ٧ مارس، والشيخ أحمد بن عبد الله حاكم أم القيوين، والشيخ حميد بن عبد الله بن سلطان حاكم رأس الخيمة في ٨ مارس.

وبتوقيع هذه المعاهدة التي سميت بالمعاهدة المانعة (Exclusive Agreement) انتقلت العلاقات البريطانية بالساحل المهادن إلى مرحلة جديدة؛ إذ فقدت أمارات هذا الساحل كل مقوّمات الاستقلال، وأصبحت خاضعة كليةً للسيطرة البريطانية، وبقيت على هذا الوضع حتى خروج بريطانيا من المنطقة عام

١٩٧١. وهذا الواقع لا يستطيع المدافعون عن السياسة البريطانية إخفاءه، رغم وصف بعضهم لامارات الساحل المهادن بأنها أمارات مستقلة مرتبطة بعلاقات صداقة وحماية مع بريطانيا، ورغم أن بعض الساسة البريطانيين قد ذهبوا إلى تبرير ما قامت به بريطانيا بأنه لا يتعارض والوضع القانوني للمشيخات، بل أنه ضرورة للأخذ بيدها إلى الاستقرار والأمن.

ولكن ما معنى الاستقلال في ظل هيمنة أجنبية، وسيطرة كاملة على الشؤون الخارجية وحتى الداخلية؟... فلم يكن في وسع الحاكم أن يقوم بأي عمل أو اتصال مع أية جهة دون أن يأخذ إذناً بذلك من المقيم البريطاني، فإذا سمح له بذلك كان به، وإلا فليس أمامه غير التراجع عما ينوي القيام به، كما وأنه كان لا بد من اعتراف بريطانيا بالحاكم الجديد، على حين لا يتم هذا الاعتراف إلا بعد أن يعلن التزامه بالمعاهدات المعقودة مع بريطانيا، وبالتالي، فمنذ اللحظات الأولى لاستلام الحكم، يعلم الشيخ أن بقاءه في سدة الحكم مرهون بمدى إطاعته للتعليمات البريطانية. ونخلص إلى القول أن الاستقلال المزعوم لم يكن في حقيقته غير استقلال إسمي.

محاولات بريطانيا توطيد نفوذها في الساحل بعد المعاهدة:

إن معاهدة عام ١٨٩٢ كان لها أثر كبير في الحد من الاضطرابات البحرية في ساحل عمان، وأصبح لبريطانيا ممثلة في مقيمها في الخليج اليد الطولى في تسيير دفة الأمور في هذه المنطقة؛ ولم تجد حرجاً في إعلان سيطرتها هذه، حتى يكون معلوماً لدى الدول الأخرى وخاصة الدولة العثمانية بالوضع البريطاني الذي أصبح قائماً. ولا شك أن بريطانيا كانت تبغي من ذلك إعطاء نفسها الحق في التعامل مع أية قوة بإسم إمارات الساحل، وتضفي على هذا الحق صفة رسمية، وقد تحقق لها ذلك بالفعل، إذ أصبحت أية دولة تحصل لها مشكلة مع أحدى الامارات، ترفع الأمر للسلطات البريطانية لمعالجته.

ولقد كانت تلك المعاهدة فاتحة عهد جديد بالنسبة للسياسة البريطانية في هذه الجهات. ومن ثم، راحت بريطانيا تعمل على توطيد نفوذها، وتتصدى

لأية بوادر خطر قد يهدد هذا النفوذ. وفي هذا الصّدد، لم تغفل أعينها عن كل ما يدور حولها، فعندما أحسّت بأن تجارة الأسلحة قد انتشرت بشكل كبير في مطلع القرن العشرين لدرجة باتت هذه التجارة تشكل خطراً على المصالح البريطانية، سارعت للعمل على إيقافها، ففرضت على شيوخ الساحل اتفاقيات في عام ١٩٠٢، تعهّدوا بموجبها بمنع تجارة الأسلحة في مشيخاتهم. وبالتالي فقد وضعت حداً لانتشار الأسلحة في أيدي القبائل العربية، وظهرت أمام القوى الأجنبية بمظهر القادر على ضبط الأمور في هذه المنطقة المضطربة.

وليس أدلّ على مدى ما وصلت إليه السيطرة والهيمنة البريطانية على الساحل المهادن، من قيام اللورد كيرزون بزيارة الساحل في نوفمبر عام ١٩٠٣، حيث التقى بالشيوخ على ظهر السفينة البريطانية «أرجونت» (Argont)، وألقى فيهم خطاباً عبّر فيه عن وجهة نظره الاستعمارية، إذ راح يعدّد المآثر البريطانية وأفضالها في حفظ الأمن وتخليص هذه المنطقة من الفوضى والاضطرابات. ولم ينس في خطابه أن يوّجه تحذيراً للدول الأخرى التي كانت تنظر بعين الحسد للمركز البريطاني في الخليج، كروسيا وفرنسا وألمانيا، من مغبة محاولة منافسة بريطانيا أو وضع العراقيل أمام خططها الرامية إلى تعزيز نفوذها في منطقة الخليج بأسره، مؤكداً أن الفضل في كل ما وصلت إليه المنطقة من هدوء ونظام يعود لبريطانيا التي كافحت طويلاً من أجل هذا الهدف؛ وبالتالي فإن بريطانيا لن تسمح بأي شكل من الأشكال لأية قوة أخرى، أن توجد موطىء قدم لها في هذه الجهات في الوقت الذي لن تتعرض فيه بريطانيا للتجارة الدولية في هذه المياه. وقد يكون من المناسب أن نورد هنا جزء من خطابه إذ قال: (. . . لقد أنقذناكم من أن تهلكوا بأيدي جيرانكم، وفتحنا هذه البحار لسفن جميع الدول، ومكنّا لأعلامها من أن ترفرف في سلام، ولم نأخذ أراضيكم، ولم نحاول القضاء على استقلالكم، بل عملنا على حماية هذا الاستقلال، وبالتالي، فلن نفرط الآن بما حققناه من نصر كبير طيلة قرن من العمل الدؤوب، كما ولن نقوم بمحو هذه الصفحة الرائعة من سجل التاريخ، ونحن مصمّمون على أن يدوم سلام هذه المياه، وأن استقلالكم سيظل مكفولاً،

ولتعلموا بأن كلمة الحكومة البريطانية هي العليا، ونفوذها هو الباقي في هذه المنطقة، ولن نتهاون أمام أي خطر قد يهدد هذا النفوذ. . .).

ومما يستلفت النظر أن المعلق السياسي البريطاني المعاصر جيمس موريس (J. Morris) الذي اقتبسنا عنه هذا الجزء من خطاب كيرزون، وهو الذي أعرب في كتابه (Sultan In Oman) عن تعاطفه مع القضية العمانية، لم يتعاطف مع شعب الساحل المهادن، بل اتخذ موقفاً مناقضاً لما اتخذه حيال قضية عمان، إذ أنه يؤيد كيرزون فيما ذهب إليه من أن بريطانيا صاحبة الفضل في المحافظة على استقلال مشيخات الساحل ضد أطماع السعودية وفارس، وأطماع المشيخات بعضها ببعض، فهو يقول: «. . . إن وجودنا في الخليج وسيطرتنا عليه قد حال دون أن تسيطر إيران على البحرين، ودون أن تسيطر أبو ظبي على الشارقة، والسعودية على عمان، وروسيا على المنطقة كلها. . .».

وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن الكُتّاب والمعلقين البريطانيين حتى المعتدلين منهم، لم يتخذوا موقفاً مناقضاً للسياسة الاستعمارية التي اتبعتها بلادهم، بل راحوا يدافعون عن هذه السياسة، ولكن بمنطق مهزوز، مما يوحي بأن أمثال هؤلاء غير مقتنعين في قرارة أنفسهم بهذه السياسة البغيضة.

ومهما يكن من أمر، فإن زيارة كيرزون هذه لم تمرّ دون إثارة ضجة حولها، بل أن روسيا التي كانت ترقب التحركات البريطانية بحذر، قد ساءتها هذه الزيارة، فشنّت صحفها هجوماً عنيفاً عليها، وفي معرض هجومها هذا، بيّنت أن روسيا لن تسمح لبريطانيا أو غيرها أن تستأثر بالنفوذ في الخليج العربي. وقد ردت عليها صحيفة «التايمز» البريطانية مبينة أن بريطانيا كانت قد أعلنت حتى قبل زيارة اللورد كيرزون، أنها لن تتهاون أمام أي عمل من شأنه أن يؤثر في نفوذها في هذه المنطقة، وأضافت قائلة أن هذه الزيارة قد جاءت لتؤكد ما كانت أعلنته الحكومة البريطانية عن حرصها على توطيد نفوذها في الخليج، ذلك النفوذ الذي عملت من أجله قرابة قرن من الزمن حتى أثمر هذا العمل، وبالتالي فليس من حق أية قوة أن تشكك في حق بريطانيا بالبقاء في هذه المنطقة أبد الدهر.

وهكذا، نستطيع أن نتبينّ من رد صحيفة «التايمز» اللندنية أبعاد السياسة البريطانية الرامية إلى تكريس نفوذها، وفرض سيطرتها على هذه المنطقة أبد الدهر، دون أن يكون هناك أي تفكير في حق أصحاب المنطقة في أن يعيشوا أحراراً يمتلكون مقدّرات بلادهم بأيديهم دون تدخل أجنبي.

المنازعات بين شيوخ ساحل عمان ودور بريطانيا فيها:

بعد أن تم توقيع معاهدة عام ١٨٩٢، رأينا كيف أن بريطانيا أصبح لها دور كبير في توجيه الأمور في مشيخات الساحل العماني، ولم يكن ذلك بخافٍ عن الشيوخ. وعلى ذلك، فلم يكن باستطاعة أي منهم القيام بأي تحرك دون موافقة المقيم البريطاني في الخليج.

وهكذا، فإن شيخ أبو ظبي زايد بن خليفة، عندما أخذ يرنو بنظره إلى منطقة زورا التي وجد في موقعها الاستراتيجي الهام ما يساعده في تثبيت سلطانه على قبائل البدو المتمردة على الساحل، وقرر الاستيلاء عليها، طلب موافقة المقيم البريطاني على ذلك، واستطاع الحصول على هذه الموافقة في عام ١٨٩٥؛ وشرع في تنفيذ مخططه. غير أن شيوخ الساحل الآخرين وقفوا له بالمرصاد، وحالوا دون تمكّنه من تحقيق أهدافه، وأعربوا عن رغبتهم في أن تكون هذه المنطقة منطقة مشتركة. بيد أن بريطانيا إنطلاقاً من سياستها الرامية إلى إبقاء التفكك والتنافر سائداً بين المشيخات، منحت قبيلة سويدان بزعامة سلطان بن ناصر إذناً بالإقامة في زورا عام ١٨٩٧، وفي الوقت نفسه سمحت لشيخ أبو ظبي بتقديم العون لهذه القبيلة التي تربطه بها صلة نسب، مما أثار مخاوف وحسد الشيوخ الآخرين، وخاصة حاكم عجمان الشيخ حميد بن راشد الذي وجد في هذا العمل خطراً يهدّد إمارته، فعمل على تحصين بلاده لدرء الخطر المتوقع من زورا القريبة. كما وأن حاكم الشارقة الشيخ صقر بن خالد قدم احتجاجاً للمقيم البريطاني في عام ١٩٠٠ على ما يجري بشأن هذه المنطقة، وما تم من ترتيبات لها بموافقة المقيمية البريطانية، إذ اعتبر تعدياً على حق القواسم فيها.

غير أن المقيم البريطاني لم يعر هذا الاحتجاج في بادىء الأمر أي اهتمام، ولكنه ما لبث أن شعر بحراجة الموقف الذي قد يؤدي إلى اضطرابات بين إمارات الساحل لا تحمد عقباها. مما أضطره إلى إلغاء التصريح الممنوح لقبيلة سويدان وشيخ أبو ظبي، ومن ثم قام بزيارة لتلك المنطقة في ١٩٠٥، وأعلن على أثر ذلك أنه لن يسمح لأية إمارة باستغلال منطقة زورا دون اتفاق بقية الإمارات على ذلك.

على أن أسباب النزاع بين شيوخ الساحل المهادن لم تكن قاصرة على منطقة زورا، بل كانت هناك مناطق أخرى، ومنها وادي حتا الذي يمتد بين دبي وشناص على ساحل الباطنة. فقد كانت على جانبي الوادي قريتان، أدى النزاع بينهما إلى نزاع بين مشايخ الساحل المهادن، إذ لجأت كل قرية إلى طرف لتعزيز موقفها. وكانت قبيلة بني قتب من أقوى القبائل التي تحصنت في الوادي واحتلت إحدى القرى في عام ١٩٠٥ بمعونة من شيخ أم القيوين راشد بن أحمد، مما دفع بزعيم القرية إلى طلب المساعدة من شيخ أبو ظبي الذي وجد، على ما يبدو، أن مساعدته لزعيم القرية من شأنها أن تزيد الأمور تعقيداً، وسيكون مثل هذا العمل غير محسوب النتائج، في الوقت الذي كانت فيه السلطات البريطانية تقف موقف المتفرج على ما يجري، وكأن الأمر لا يعنيها في شيء. والواقع أنه لم يكن يعنيها، لأنه يتفق وسياستها في إضعاف القوى المحلية، وإشغالها في منازعاتها البرية.

وعلى ذلك، قرر شيخ أبو ظبي معالجة الوضع بدعوة شيوخ الساحل إلى اجتماع يعقد في دبي لتدارس الموقف والاتفاق على حل يرضي جميع الأطراف، وقد كان له ذلك في سبتمبر ١٩٠٥، وتم الاتفاق على تجنب الصراعات المحلية، وامتناع شيخ أم القيوين عن تقديم أية معونات عسكرية لقبيلة بني قتب. على أنه لم يمض طويل وقت على هذا الاتفاق حتى أخل به شيخ أم القيوين الذي عاد لتحريض بني قتب للاستمرار في احتلالهم لقرية مصفوت التي كانت سبباً لتفاقم النزاع، وقد دفع هذا التحريض بني قتب إلى القيام بمزيد من أعمال الشغب هنا وهناك. ومن ذلك، ما قاموا به من اعتداء على

البلوش المقيمين معهم في قرية مازم في منطقة الأفلاج بالظاهرة، وعملوا بهم قتلاً، مما اضطرهم إلى طلب النجدة من الشيخ زايد بن خليفة الذي بذل كل جهد ممكن لوقف مثل هذه الأعمال بالطرق السلمية دون جدوى.

وهكذا، فقد رأى الشيخ زايد أنه لا بد من وضع حد لأعمال بني قتب بالقوة، فجرد عليهم حملة عسكرية في عام ١٩٠٦، في محاولة منه لتأديبهم. عندئذ، لم يجد بنو قتب أمامهم لمجابهة هذه القوات غير طلب العون من شيخ أم القيوين الذي أبدى استعداده للوقوف إلى جانبهم، وبذلك، أصبح الصدام بين قوات أبوظبي وقوات أم القيوين وشيكاً. ولكن رغبة الطرفين في تجنب هذا الصدام، قد أنقذت الموقف، وجعلتهما يتفقان على إيجاد حل سلمي للنزاع يبعد عن المنطقة شبح حروب لا نهاية لها.

وقد تم اجتماع شيوخ الساحل المهادن في دبي في أبريل ١٩٠٦ للبحث في أسباب النزاع، وتمخض ذلك الاجتماع عن نتائج إيجابية، وذلك بأن تم تحديد الحدود القبلية لكل من أبو ظبي وأم القيوين، وتقرر دفع تعويضات للبلوش على ما أصابهم من خسائر على أيدي بني قتب.

ولكن، هل وضع مؤتمر دبي نهاية للشغب والمنازعات في الساحل المهادن؟ في الواقع أنه رغم القرارات الإيجابية التي صدرت عنه، فإنه لم ينه النزاع بين أبو ظبي وأم القيوين، حيث أن هذا المؤتمر قد رفع من منزلة شيخ أم القيوين أمام القبائل، إذ اعتبرته نداً لند أمام شيخ أبو ظبي الذي كان له المنزلة العليا، مما أثار حسد الشيخ زايد لما وصل إليه شيخ أم القيوين، فقرر الأول إخضاع الثاني وكسر شوكته. وعلى ذلك، أجرى الشيخ زايد اتصالات مع شيخي الشارقة ودبي حتى يضمن وقوفهما إلى جانبه ضد شيخ أم القيوين، ونجح في اتصالاته، فراح يعد العدة لشن هجوم على أم القيوين. بيد أن شيخها كان يرقب الوضع، فعلم بما يعده شيخ أبو ظبي، مما جعله يسارع في طلب معونات عسكرية من المقيم البريطاني حتى يكون قادراً على التصدي للهجوم المرتقب. غير أن المقيم البريطاني رفض تقديم العون، ووجه تحذيراً للطرفين من مغبة القيام بعمليات عسكرية، ودعاهما إلى تسوية الأمور بينهما بالطرق السلمية دون

اللجوء إلى القوة. فأحس الطرفان بجدية التحذير، مما جعلهما يتراجعان عما يسيران فيه، وتم بالفعل إقامة صلح بينهما في عام ١٩٠٧.

ومن ثم، قرر الشيخ راشد تعزيز علاقات المودة بينه وبين الشيخ زايد، وقام بزيارة أبوظبي، وقد لقي خلالها ترحيباً وحفاوة بالغين، وعندما أنهى زيارته وقرر العودة لبلاده، أصدر الشيخ زايد تعليماته باعتقاله. ولدى وصول هذا الخبر للمقيم البريطاني، خشي أن يؤدي هذا العمل إلى تهديد السلام البحري، إذ رأى فيه مقدمة لصراع بحري بين الامارتين، وقد لا تكون الامارات الأخرى بمنأى عنه. وعلى ذلك، بادر إلى العمل للإفراج عن الشيخ المعتقل، فأرسل سفينة حربية إلى أبوظبي، تحمل أمراً منه بإطلاق سراحه. ويبدو أنه لم يكتف بهذه الإجراءات، بل قام بنفسه بالإبحار إلى أبوظبي حتى ينهي الموضوع قبل أن يتفاقم خطره، وقد صدقت هواجسه، إذ علم وهو في طريقه إلى أبوظبي أن شيوخ الشارقة وعجمان ودبي وأبوظبي قد اجتمعوا على مقربة من الشارقة واتفقوا على عدم إطلاق سراح الشيخ راشد، وفي الوقت نفسه علم بتحرك أنصار الشيخ راشد في قارب متوجهين إلى أبوظبي للإفراج عن الشيخ بالقوة.

عندئذ أيقن المقيم البريطاني أنه كان مصيباً فيما اتخذه من إجراءات، إذ أن سرعة العمل وحدها القادرة على تثبيت الأمن في الساحل المهادن. وعليه، فحالما وصل أبوظبي راح يستعمل كافة الضغوط الممكنة على شيخها حتى اضطر للموافقة على إطلاق سراح الشيخ راشد وقد عجلت هذه الحادثة في تدخل بريطانيا لتسوية الأمور المعلقة بين شيوخ الساحل المهادن في اتفاقية مكتوبة.

ولا يفوتنا أن نستعرض المنازعات بين دبي والشارقة ورأس الخيمة، وكذلك بين شيخ الفجيرة والقواسم. فقبيلة آل مرة هاجرت من دبي إلى الشارقة وأصبحت مصدر إزعاج لدبي، وعلى ذلك، شن شيخ دبي راشد بن مكتوم هجوماً على الشارقة ورأس الخيمة في نوفمبر ١٨٩٣، غير أن هجومه مني بالفشل، إذ تصدت له قوات الشارقة ورأس الخيمة وعجمان، مما جعله يتراجع

جاراً أذيال الهزيمة. ورغم ذلك، فإن اليأس لم يجد طريقاً إلى نفسه، بل بقي مصمماً على الانتقام، ونفذ ذلك بهجوم جديد في العام التالي، ولكنه لم يتمكن من حسم الأمور.

ومما يجدر ذكره أن شيخ أبو ظبي كان عازفاً عن الاستمرار في الاقتتال، ويرى فيه مصدر خطر وإزعاج للمنطقة كلها. وعلى ذلك، ففي ظل الصراع الدائر والمعارك المحتدمة بين الجانبين، قام الشيخ زايد بمساع حميدة لإيقاف القتال وإقامة الصلح، وقد تكللت جهوده بالنجاح إلى حد ما، غير أنه لم يتمكن من إيجاد تسوية شاملة تنهي المشكلة الأساسية وهي موضوع إقامة قبيلة آل مرة عندئذ شعرت السلطات البريطانية أن استمرار الصراع على الساحل المهادن قد يؤدي إلى مزيد من التدهور في الأحوال الأمنية، ينسحب أثره على المصالح البريطانية، فقرر المقيم البريطاني في الخليج التدخل لإنهاء النزاع، وبالفعل، استطاع بما له من ثقل ونفوذ في المنطقة فرض صلح بين الأطراف المتنازعة، وقد بنى ذلك الصلح على أساس عودة قبيلة آل مرة إلى دبي.

على أن تلك التسوية التي فرضها المقيم البريطاني بين دبي والشارقة ورأس الخيمة، لم تكن لتضع حداً للصراعات على الساحل المهادن بصورة نهائية، بل ما لبثت أن عادت، فقد شهد الساحل صراعات متتالية، ففي يناير ١٨٩٥ دار صراع بين بدو المناصر وآل مرة من جهة وبني قتب من جهة أخرى، استمر هذا الصراع لسنوات بين هجمات وأخرى مضادة.

كما وأن حاكم الفجيرة الشيخ حمد بن عبد الله، كان يستغل ظروف الاضطرابات في الساحل وانشغال القواسم فيها، حتى يعمل على تثبيت سلطته في بلاده، بعيداً عن نفوذ القواسم. وعلى ذلك، فبعد أن أصبح الشيخ صقر بن خالد حاكماً للشارقة ورأس الخيمة في عام ١٩٠٠، قرر التفرغ لمشكلة الفجيرة حتى يضمها لسلطاته بصورة نهائية، وقد وجد في إحدى عمليات السرقة التي قامت بها قبائل العوامر وبنو قتب الذين كانوا تحت سلطة الشيخ حمد، مبرراً للتدخل، إذ طلب الشيخ صقر من الشيخ حمد دفع التعويضات عن السرقة المذكورة، غير أن الشيخ حمد، وجد هو الآخر في هذا الطلب دافعاً للتخلص

من الارتباط بالقواسم. وفي هذا السبيل، طلب العون من شيخ أبو ظبي حتى يعزز موقفه، الأمر الذي زاد في تعقيد الأمور بين الطرفين المتنازعين، إذ أخذ الشيخ صقر يعد العدة لغزو الفجيرة، وأصبحت الحملة جاهزة في عام ١٩٠٢، فتحرك بقواته باتجاه الفجيرة، بيد أنه فوجىء بقوات كبيرة تتصدى لقواته، حيث كان الشيخ حمد قد استطاع التحالف مع شيخي دبي وعجمان، وبذلك تمكنت القوات المتحالفة من صد قوات القواسم التي أوشكت على الهزيمة لولا تدارك المقيم البريطاني للموقف، حيث سارع إلى التدخل وإيقاف القتال، ودعا جميع الأطراف للاجتماع في الشارقة للبحث في إيجاد حل للخلافات. غير أن الشيخ حمد وافق على ذلك بعد عدة ضغوط من المقيم البريطاني، ولكنه رفض الخضوع للشيخ صقر على عكس ما كانت تريد السلطات البريطانية. فرأت بريطانيا أن لا بد من توجيه ضربة لهذا الشيخ، حتى تلقنه درساً لا ينساه، وعليه، فقد أعلن المقيم البريطاني تخلّيه عن دور الوساطة.

وهكذا، أصبح الشيخ صقر في موقف القوة أمام الضغط البريطاني على شيوخ دبي وعجمان للتخلي عن الشيخ حمد الذي أصبح وحيداً في الميدان. وقد انتهز الشيخ صقر هذه الظروف وجرد حملة كبيرة على الفجيرة في العام التالي، فأحرز نصراً كبيراً في حملته هذه، مما اضطر الشيخ حمد إلى إعلان تبعيته للشيخ صقر، ومن ثم، أعلنت بريطانيا اعترافها بهذه التبعية.

على أنه لم يكد يمض عامان على إعلان تلك التبعية، حتى عاد الشيخ حمد إلى محاولاته الانفصالية، فاستولى على عدد من المناطق المجاورة في عام ١٩٠٥، مما أفقد الشيخ صقر القدرة على إعادة سلطته على هذه الجهات. غير أن الشيخ حمد لم يتمكن بهذا العمل تثبيت استقلاله، إذ ظهر له خطر آخر، ذلك أن شيخ أبو ظبي، كان هو الآخر يرنو بنظره إلى الفجيرة، وبالتالي، فلم يترك هذه الفرصة تضيع من يده في ظل هذه الظروف القائمة، بل اعتبر حاكم الفجيرة تابعاً له في اتفاقه مع شيخ أم القيوين، دون أن يحرك الشيخ صقر ساكناً، إذ يبدو أنه رضخ للأمر الواقع في انفصال الفجيرة عن القواسم في ظل مباركة بريطانيا لهذا الانفصال الذي كانت فيما مضى تقف ضده. وهذا ما يدلنا على التقلب في السياسة البريطانية وفق الظروف والمتغيرات.

التنافس الألماني ـ البريطاني على ساحل عمان:

إن ألمانيا نشطت في مطلع القرن العشرين في توجهاتها الشرقية التي أسمتها بالانفتاح على الشرق. وفي هذا المجال، وجهت أنظارها إلى الخليج العربي، ولكنها لم تتسرع في ذلك، بل اتبعت أسلوباً هادئاً في تحركاتها في هذا الاتجاه، حتى لا تثير زوبعة حولها، وتحقق ما تريد بأقل معارضة ممكنة، فاتخذت من التجارة ستاراً لتقدمها. وقد نجحت في أسلوبها هذا، إذ حققت تقدماً ملحوظاً في الساحل المهادن عن طريق الشركة الألمانية (ونكهاوس ـ Wonckhouse) حيث حصلت هذه الشركة على امتيازات تجارية لا بأس بها في لنجة.

وهكذا، فتحت تلك الامتيازات التي فازت بها الشركة الألمانية الطريق أمام تحرك أوسع، إذ راح الألمان يعملون على شراء الأراضي، مما أثار المخاوف البريطانية من نتائج مثل هذه الأعمال، حيث أن اللورد كيرزون كان يرقب التحركات بحذر بالغ، وهو الداهية السياسي، ما كان يمكنه أن يسلم بظواهر الأمور، ويأخذ بما يجري على أنه نشاطات تجارية، بل كان يدرك أنها أطماع سياسية تختبىء وراء المظاهر التجارية.

والواقع أن ألمانيا في سعيها للوصول إلى هذه الجهات، وإيجاد موطىء قدم لها فيها، لم تدخر جهداً في استغلال كل ما من شأنه تسهيل وصولها لهذا الهدف. وعلى ذلك، فقد عملت على استغلال علاقاتها الودية بالدولة العثمانية، وما لهذه الدولة من سيادة إسمية على بعض إمارات الساحل، في محاولة للحصول على تسهيلات تفتح لها الطريق نحو تعزيز نفوذها في هذه المنطقة. وبالفعل، فقد حققت عن هذا الطريق مكاسب كبيرة، حتى أنها أصبحت تنافس بريطانيا، كما حدث في عام ١٩٠٧ حين جرى تنافس بينها وبين بريطانيا على موضوع التنقيب عن الحديد في جزيرة أبو موسى الواقعة إلى الشمال الشرقي من الشارقة، حيث أن شركة ونكهاوس لجأت إلى أسلوب الخداع في هذا المضمار، إذ أنها استطاعت إقناع عناصر عربية بالحصول على امتياز التنقيب هذا من شيخ الشارقة، ومن ثم اشترت منهم حق الامتياز.

بيد أن السلطات البريطانية قد كشفت هذه الخدعة، ولم تقف إزاء هذا العمل موقف المتفرج، بل سارعت إلى مجابهته، بأن وجهت إنذاراً لشيخ الشارقة متهمة إياه بالإخلال بمعاهدة عام ١٨٩٢، مما اضطر الشيخ إلى إلغاء الامتياز وطرد العمال الذين كانوا يقومون بأعمال التنقيب لصالح الألمان، فأثار هذا العمل غضب الحكومة الألمانية التي قدمت احتجاجاً للحكومة البريطانية على تدخلها في هذا الأمر الذي كانت قد اعتبرته ألمانيا منتهياً. ومن ثم جرت مداولات ومراسلات مطولة بين الحكومتين لإيجاد حل لهذا الوضع، وبقي الموضوع معلقاً حتى نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤.

وهكذا، استطاعت بريطانيا بيقظتها وحرصها على مصالحها ونفوذها في الخليج، وإبعاد أي نفوذ أجنبي عنه، استطاعت أن تركز نفوذها وتنجح في توطيده وتحقيق أهدافها على حساب المصالح الوطنية لشعب الخليج العربي.

الأطماع الفارسية وموقف بريطانيا منها:

إن أنظار السلطات الفارسية كانت تتجه نحو الجزر التي كانت تحت سيطرة القواسم، وهي لنجه وصيري وطنب الصغرى وطنب الكبرى وأبوموسى، حيث كانت تلك السلطات تطمع في الاستيلاء على هذه الجزر لأهميتها الاستراتيجية والتجارية. فجزيرة لنجة كانت ميناء هاماً يستخدمه القواسم على الساحل الشمالي، وقد كان هؤلاء القواسم القاطنين في هذه الجزيرة مستقلين عن قواسم الشارقة ورأس الخيمة إلى حد ما، غير أنهم كانوا يقدمون العون لبعضهم بعضاً عند الحاجة.

وعلى أية حال، فإن السلطات الفارسية قد استغلت هذه الأوضاع واحتلت الجزيرة عام ١٨٨٧ وبقيت تحت السيادة الفارسية حتى عام ١٨٩٧ حين تمكن أحد أبناء الأسرة القواسمية التي كانت تحكم الجزيرة سابقاً، وهو محمد بن خليفة، من استعادة الجزيرة بالقوة. على أن بقاءه فيها لم يطل أمده، إذ قامت السلطات الفارسية باحتلالها مرة أخرى عن طريق الخدعة، حيث أوحت للمقيم البريطاني بأنها لن تقوم بأي عمل عدائي ضد الجزيرة، على حين كانت سائرة في طريق احتلالها، وقد تم لها ذلك بالفعل، دون أن

تحرك السلطات البريطانية ساكناً، بل اكتفت بتعهد الحاكم الفارسي بالحفاظ على الأمن في هذه الجزيرة. وبذلك حالت دون أن يقوم القواسم باستعادتها في الوقت الذي كان بإمكانهم تحقيق ذلك عام ١٩٠٢، حيث أنها اعترفت بالأمر الواقع.

ومما يستلفت النظر أن السلطات الفارسية كانت تدرك طبيعة العلاقات القائمة بين شيخ أبوظبي والقواسم وما يسودها من فتور، فعملت على الاستفادة من هذا الوضع، بمحاولتها مدّ جسور من الودّ بينها وبين شيخ أبوظبي، علّها بذلك تضعف من موقف القواسم.

والواقع أن الباحث يقف مشدوهاً أمام موقف بريطانيا هذا، ولا يستطيع أن يجد تفسيراً منطقياً له، إذ كيف تقف بريطانيا مع فارس وتتخلى عن حلفائها، في الوقت الذي كانت تعاني فيه بريطانيا من تدهور نفوذها في فارس وتقدم النفوذ الروسي هناك!! وبالتالي، فلا نجد تفسيراً لذلك غير أن بريطانيا. كانت قد أخضعت الساحل المهادن وضمنت رضوخ شيوخه لسيطرتها، وراحت تحاول استمالة الحكومة الفارسية وتتجنب الصدام معها، علها تكسب من وراء هذا الأسلوب شيئاً من التعزيز لنفوذها المتداعي هناك. ويدلنا على ذلك، موقف السلطات البريطانية من الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبي حين أحست أن علاقاته مع السلطات الفارسية قد تطورت إلى درجة بات يخشى معها أن تؤدي هذه العلاقات إلى فتح الباب على الساحل المهادن أمام تقدم النفوذ الروسي، حيث سارعت بريطانيا آنذاك إلى تحذير الشيخ زايد من مغبة أعماله، وطلبت منه قطع علاقاته مع فارس فوراً، مما اضطره إلى الامتثال لهذا الطلب. كما وأنها أبلغت الحكومة الفارسية بالمعاهدة القائمة بينها وبين شيوخ الساحل المهادن والتي لا يحق بموجبها لأولئك الشيوخ الدخول في مقاوضات أو مراسلات مع أية جهة دون موافقة الحكومة البريطانية، وبالتالي فلا يحق لفارس بناء علاقات مع أي من شيوخ الساحل عن غير طريق المقيم البريطاني في الخليج.

وكانت فارس كما سبقت الإشارة تطمع في الاستيلاء على بقية الجزر. وكان مصير جزيرة صيري كمصير جزيرة لنجه، إذ احتلتها السلطات الفارسية

في عام ١٨٨٧، فأثار ذلك احتجاج شيخ الشارقة الذي أيدته السلطات البريطانية في ذلك، وأجرت مباحثات بهذا الشأن مع حكومة طهران، في محاولة لثنيها عما هي سائرة فيه، ولكن دون جدوى، رغم أن المقيم البريطاني روس قد أكد أن هذه الجزيرة تابعة للقواسم، بل وأنهم نقلوا إليها عاداتهم وتقاليدهم ونظم حكمهم، وأضاف مبيناً أن الرعايا الفرس الذين كانوا يقيمون هناك يشكلون أقلية لا يمكن أن تعطى فارس أي حق في هذه الجزيرة. على حين كانت الحكومة الفارسية تدعى أن حكام لنجه الذين كانوا يحكمون صيري، وإن كانوا من القواسم، فإنهم كانوا خاضعين لفارس، وبالتالي فقد أصرت الحكومة الفارسية على أن هذه الجزيرة جزيرة فارسية. وقد أخذ وضع هذه الجزيرة كثيراً من الجدل والمداولات بين بريطانيا وفارس، فعلى حين بقيت السلطات البريطانية مصرة على تبعية الجزيرة للقواسم كانت الحكومة الفارسية تصر على تبعيتها لها متخذة من تبعية حكامها القواسم لفارس مبرراً لهذا الإدعاء.

وهكذا بقي الجدل قائماً حتى عام ١٩٠٣، حيث تراجعت آنذاك بريطانيا عن موقفها ووافقت على إبقاء الجزيرة مرتبطة بالجمارك الفارسية والاعتراف بتبعيتها للحكومة الفارسية، مقابل تخلي فارس عن مطالبتها بجزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، وشريطة أن لا تصبح الجزيرة ميناءً لأية قوة أجنبية أخرى(*).

ومن هنا نرى مدى التناقض في الموقف البريطاني، وكذلك ضعف الحجج الفارسية التي تعتمد على أن القواسم الحاكمين في الجزر كانوا يجمعون الضرائب للحكومة الفارسية، ونسيت بذلك ارتباط هؤلاء القواسم ببني جلدتهم في

(*) (India Office) R.L. P.S. 20, C 248: A telegram dated 15 July 1904, from the British Minister in Tehran to the political Resident in the Persian Gulf.

نقلاً عن زهدي سمور: الوضع السياسي في ساحل الصلح البحري (١٨٥٦ ـ ١٩١٤)، رسالة دكتوراه غير منشورة.

الشارقة ورأس الخيمة الذين هم في واقع الأمر أولى وأحق بالجزيرة، ولكنها لغة القوة والمصالح الاستعمارية هي التي فرضت هذا الواقع.

ومهما يكن من أمر، فقد كان للتخاذل البريطاني في دعم القواسم أثره، إذ أيقن الشيوخ أن لا أمل يرتجى من الاعتماد على بريطانيا، وثارت مخاوفهم من أن يؤدي هذا الوضع إلى مزيد من الأطماع الفارسية في بقية الجزر، وقد أحس المقيم البريطاني في الخليج بمدى ما وصلت إليه الأمور من عدم ثقة شيوخ الساحل المهادن ببريطانيا، مما دفعه إلى الطلب من حكومته أن يتولى سفيرها في طهران معالجة الموقف بوضع حد للمطامع الفارسية.

ورغم كل ذلك، فقد استمرت السلطات الفارسية في غيها ورفعت العلم الفارسي على جزيرتي طنب في عام ١٩٠٤، متجاهلة محادثات السفير البريطاني في طهران، فأثار هذا العمل حنق السلطات البريطانية التي أدركت أبعاد وخطورة التحرك الفارسي على الوجود البريطاني في الساحل المهادن، فأحتجت بشدة على هذا العمل وأصرت على إنزال العلم الفارسي، وأمام هذا الاصرار لم تجد السلطات الفارسية بداً من إنزاله في نفس العام.

بيد أن الحكومة الفارسية، لجأت إلى أسلوب اختلاق التبريرات والحجج حتى تتذرع بها أمام الحكومة البريطانية كي تحول دون سيطرة القواسم سيطرة تامة على هاتين الجزيرتين. ففي العام التالي، احتجت الحكومة الفارسية لدى بريطانيا مدعية أن شيخ الشارقة يقوم ببناء تحصينات في الجزيرتين، غير أن بريطانيا رفضت هذا الاحتجاج الذي اعتبرته مبنياً على أسس مجافية للحقيقة، وبقيت بريطانيا على موقفها المتمثل في دعم مطالب القواسم في الجزيرتين، وتأكيداً لموقفها هذا، وحتى تضفي على حق القواسم شيئاً من الشرعية، طلبت من الشيخ صقر بن خالد حاكم الشارقة ورأس الخيمة في عام ١٩١٢ السماح لها بإنشاء منارة في طنب الصغرى، ووافق الشيخ صقر على ذلك في ١٣ أكتوبر، وحصل على تعهد من السلطات البريطانية بضمان تبعية جزيرتي طنب الصغرى والكبرى له. فاحتجت الحكومة الفارسية على هذا العمل، على أن

بريطانيا لم تعر هذا الاحتجاج أي اهتمام، بل أكد المقيم البريطاني بيرسي كوكس (P. Cox) مرة أخرى أن ملكية القواسم للجزيرتين لا نقاش فيه.

أما بالنسبة لجزيرة أبو موسى، فقد ازدهرت بعد احتلال فارس لجزيرة لنجه، حيث لقي التجار في لنجه كثيراً من الضغط من قبل رجال الجمارك في هذه الجزيرة، مما اضطرهم إلى تحويل تجارتهم إلى دبي وجزيرة أبو موسى. عندئذ خشيت بريطانيا أن تثير هذه الأوضاع حسد السلطات الفارسية، فتعمل على مد سيادتها إلى جزيرة أبو موسى، فأوعزت السلطات البريطانية إلى القواسم برفع علمهم عليها، فنفذ القواسم ذلك في عام ١٩٠٣. وبالفعل قامت السلطات الفارسية بالتحرك في هذا الاتجاه في العام التالي، حيث قام أحد موظفي الجمارك الفارسية برفع العلم الفارسي على الجزيرة.

ومما هو جدير بالذكر أن موظف الجمارك الفارسي الذي أقدم على رفع العلم، لم يكن فارسياً بل بلجيكياً، مما يدل على أن الأطماع المادية هي التي كانت وراء المطالب والإدعاءات الفارسية، يحركها رجال المال، إذ أن موظف الجمارك هذا الذي قام برفع العلم، لا يمكن أن يكون مدفوعاً للعمل من أجل مصلحة فارس، بل من أجل مصلحته ومصلحة أمثاله الذين كانوا يجنون أرباحاً طائلة من عملهم في الجمارك الفارسية، وعلى ذلك، فعندما وجدوا أن التجارة قد تحولت عن لنجه إلى جزيرة أبو موسى، قاموا بمحاولة ضم الأخيرة للسيادة الفارسية حتى تبقى مصالحهم في أمان.

واحتجت بريطانيا بشدة على ما قام به الموظف البلجيكي، وقدمت احتجاجها لحكومة طهران التي نفت علمها بما حدث وأنكرت أن يكون لها أية صلة به، وللإعراب عن حسن نواياها، أصدرت تعليماتها بإنزال العلم الفارسي عن الجزيرة، ولكنها بينت أن ملكية هذه الجزيرة كما هو الحال في جزيرتي طنب ما زالت غير محددة لأحد. وهذا يعني أن الحكومة الفارسية رغم إنزالها علمها عن الجزيرة، لم تقر بحق القواسم في رفع علمهم على هذه الجزر، وهكذا استمرت تثير مطالبها بالبحث في ملكية الجزر بين حين وآخر، دون أن

تجد تجاوباً لدى السلطات البريطانية التي أصرت على حق القواسم في جزر أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى.

ولا بد لنا هنا أن نتساءل عن مدى عدالة الإدعـاءات الفارسية في هذه الجزر، وللإجابة على هذا التساؤل لا بد من البحث في أساس هذه الإدعـاءات، وهذا البحث يقودنا إلى معرفة الأسس التي تقوم على أن الخرائط البريطانية الصادرة عام ١٨٧٠ تضع هذه الجزر ضمن الممتلكات الفارسية. وبذلك تتناسى السلطات الفارسية أن بريطانيا لم تعترف بهذه الخرائط، بل وأكدت في أكثر من مرة على حق القواسم فيها، كما وأنه لا يغيب عن الباحث، أن بريطانيا، كما هو معروف عنها، كان من السهل عليها أن تعطي الحق لمن لا حق له، وتبعده عن صاحبه. إذا كان ذلك يخدم مصالحها، ولا تلبث أن تسحب هذا الحق عندما تتغير الظروف. وبالتالي يمكننا القول أن هذا السبب لا يشكل أساساً صحيحاً لعدالة الإدعاءات الفارسية.

وهناك مبرر آخر كانت تتخذ منه فارس أساساً لادعاءاتها تلك، ذلك أنها كانت قد استولت على جزيرتي لنجه وصيري، من منطلق أن حكامها الذين كانوا من القواسم، كانوا من أتباع فارس، وأدعت أن جزر أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى ينطبق عليها ما ينطبق على هاتين الجزيرتين. ومن هنا، يتضح لنا البعد عن الحقيقة، إذ كيف يمكن اعتبار الأرض التي يحكمها حكام عرب أرضاً فارسية لمجرد فرض فارس سلطتها على أولئك الحكام؟ وإذا سلمنا بهذا المنطق، لحق لبريطانيا وروسيا وغيرهما من الدول أن تدعي ملكيتها لكثير من بقاع العالم التي كان حكامها يخضعون لسيطرة تلك الدول. كما وأن جزر أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى، لم تكن تابعة لحكام لنجه. بل كانت تابعة لقواسم الشارقة ورأس الخيمة، وهذا ما يدحض حتى الإدعاء بأن ما ينطبق على لنجه وصيري ينطبق على الجزر الأخرى. وبالتالي، فلا أعتقد أننا نجانب الحقيقة والحق أذا قررنا أن هذه الجزر ليست إلا جزراً عربية ولا حق لفارس فيها بأي شكل من الأشكال.

بريطانيا وإبعاد النفوذ السعودي عن الساحل:

كان السعوديين يتطلعون إلى ساحل عمان منذ أوائل القرن التاسع عشر، ويعلمون لمد نفوذهم ونشر دعوتهم في الخليج. وفي هذا السبيل، كان لا بد لهم من البدء بساحل عمان، الذي يمكنهم من خلاله التقدم نحو بقية الامارات. غير أن بريطانيا في سعيها الدؤوب لإبعاد أي خطر قد يهدد نفوذها، بذلت كل جهدها في سبيل إحباط جميع المحاولات الوهابية، ولم تجد حرجاً في تشجيع العثمانين على التصدي للحركة الوهابية. وبالتالي، فقد سرها تقدم القوات المصرية عام ١٨٣٨ نحو شبه الجزيرة العربية وقضائها على الدولة السعودية الأولى. وأعربت بريطانيا آنذاك عن استعدادها لتقديم العون لتلك القوات.

على أن حلم السعوديين في الوصول إلى الساحل المهادن لم يتلاش مع ما تعرضوا له على أيدي قوات محمد علي باشا، بل بقي الحلم يراودهم. وعلى ذلك، فقد عمل الأمير فيصل بن تركي على توثيق علاقاته بشيوخ الساحل، عله من خلال هذه العلاقات يستطيع تحقيق أهدافه. غير أن بريطانيا كانت ترقب الوضع بحذر، إذ أنها لم تكن ترغب في الصدام المباشر مع السعوديين، بل لجأت إلى التحذير والاحتجاج على أي تحرك سعودي في هذا السبيل، خاصة وأن الأمير السعودي كان يعتمد على واليه في واحة البريمي في تحقيق ما يرمي إليه في الساحل المهادن. وقد أدركت السلطات البريطانية نقطة القوة هذه في مخططات السعوديين، مما جعلها تلجأ إلى منع عمليات تموين القوات السعودية في البريمي عن طريق البحر، إذ ادّعت السلطات البريطانية أن ذلك من شأنه أن يعيد عمليات القرصنة البحرية، الأمر الذي جعل القوات السعودية هناك في موقف حرج، دفع بقائدها إلى الاستسلام لشيخ أبوظبي، فأفقد هذا العمل الذي قامت به بريطانيا، الأمير السعودي نقطة الانطلاق الرئيسية التي كان يعتمد عليها.

كما أن بريطانيا استطاعت إقناع شيوخ الساحل المهادن بالوقوف صفاً واحداً أمام الطموحات السعودية. غير أن كل ذلك، لم يثن الأمير فيصل عن تنفيذ مخططاته، بل بقي يتحين الفرصة المناسبة لاستعادة البريمي. وعلى ذلك،

فعندما نشبت الخلافات بين القواسم وبني ياس، وجد فيها فرصته، فأرسل حملة إلى البريمي بقيادة ابن عبد الله الذي استقبله سكان الساحل المهادن بحفاوة بالغة، وحقق أهدافه في استعادة البريمي. وبعد أن هدأت له الأمور هناك، عين أحمد السديري والياً عليها وعاد إلى الرياض، وما أن تركها حتى عادت إليها الاضطرابات، مما جعل السديري يقوم بالقبض على زعماء القبائل فيها ويبعث بهم إلى الرياض لتسوية خلافاتهم بناء على تعليمات من الأمير عبد الله.

ومما يجدر ذكره أن السديري قد تحلى بالحكمة في علاقاته مع مختلف شيوخ الساحل المهادن، فلم يحاول إرضاء أحدهم على حساب الآخرين، بل اتخذ لنفسه سياسة متوازنة في هذا المجال، مما جعل منه شخصاً محبوباً لدى الجميع، فأثار بذلك حفيظة السلطات البريطانية التي ساءها أن ترى الأمور تستقر للسعوديين في هذه المنطقة، خشية أن يمتد نفوذهم إلى امارات الساحل المهادن، وبالتالي، فلم تكن بريطانيا تترك فرصة إلا وتعمل على انتهازها في تحذير السعوديين من مغبة هذا العمل. فعندما حاول الأمير السعودي التحرك نحو البحرين، وجدت في ذلك مناسبة للتدخل فاحتجت بشدة على هذا العمل. وتذرعت بأن ذلك من شأنه أن يهدد الساحل الذي يرتبط معها بمعاهدات. غير أن الأمير فيصل رفض هذا الاحتجاج الذي اعتبره تدخلاً في شؤونه الخاصة، عندئذ أيقن المقيم البريطاني بيلي أن أسلوب الشدة لن يجدي نفعاً مع الأمير السعودي، مما جعله يلجأ إلى أسلوب المهادنة مع الأمير السعودي.

بيد أن وفاة الأمير فيصل عام ١٨٦٥، وما تبع ذلك من منازعات نشبت بين ولديه عبد الله وسعود، أدت إلى ضياع البريمي من أيدي السعوديين وسقوطها في أيدي شيخ أبو ظبي زايد بن خليفة وحليفه عزان بن قيس الذي كان قد استولى على السلطة في مسقط بعد أن طرد حاكمها(*). غير أن الأمير عبد الله لم يسلم بهذا الواقع، ولم يغض الطرف عن البريمي، بل يبدو أنها كانت تشغل حيزاً كبيراً من تفكيره، إذ راح في أوائل عام ١٨٧٠ يعد العدة ويجمع

(*) أنظر الفصل الأول.

الأنصار لاستعادتها، على حين أخذ عزان يستعد هو الآخر لمجابهة الموقف. وفي إطار استعداده هذا، أجرى اتصالاته مع المقيم البريطاني في الخليج كي يحصل على دعمه إذا ما حصلت المجابهة.

غير أن الظروف الداخلية لم تساعد الأمير عبد الله على تحقيق أهدافه، إذ ما لبث أن تراجع عن هذا التحرك ليتفرغ للأمور الداخلية التي باتت تؤرقه وتهدد بقاءه في السلطة، وذلك نتيجة لتحرك أخيه سعود للاستيلاء على مقاليد الأمور في الرياض.

ومما يستلفت النظر أن شيوخ الساحل المهادن كافة كانوا يؤيدون الأمير السعودي فيما عدا شيخ أبو ظبي الذي لم يستمر طويلاً في مهادنته للسعوديين، بل ما لبث أن عاد لتوثيق علاقاته مع عزان. والواقع أن الخلافات التي كانت قائمة بين القواسم وبني ياس، كان لها الأثر الأكبر في موقف شيخ أبو ظبي المخالف لموقف جيرانه القواسم، كما كان الأمر في موقفه بجانب سلطان مسقط من قبل، ذلك الموقف الذي تصدت له السلطات البريطانية في حينه، ومنعت شيخ أبو ظبي من تقديم العون للسلطان، خشية أن يؤدي ذلك إلى توحيد مسقط وأبو ظبي، وما قد يتبع ذلك من انضمام مشيخات أخرى من ساحل عمان، وهذا ضد السياسة البريطانية الرامية إلى تجزئة هذه المنطقة وتفتيتها حتى تبقى وحدات ضعيفة غير قادرة على التصدي للأطماع البريطانية.

ولم يلبث أن عاد التحرك السعودي تجاه الساحل المهادن للظهور بشكل ملف للنظر بعد توقيع معاهدة عام ١٨٩٢ بين بريطانيا وشيوخ الساحل، إذ راجت شائعة أن ابن الرشيد يعد العدة لغزو الساحل المهادن، وقد لقيت هذه الشائعة تجاوباً في الساحل، ما بين مؤيد ومعارض للغزو المتوقع. فعلى حين أعرب شيخ دبي راشد بن مكتوم عن رغبته في تقديم العون وتأييد ابن الرشيد، راح الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي يعمل على تجهيز قواته لمجابهته. وأما بريطانيا، فما كان لها بالطبع أن تسمح لأي من شيوخ الساحل بالوقوف إلى جانب أمير نجد. وعلى ذلك، وجه المقيم البريطاني تحذيراً للشيخ راشد من مغبة تقديم أي عون لأمير نجد، مما جعله يتراجع عن موقفه، وينضم للشيخ

زايد. غير أن ذلك الهجوم المرتقب لم يتم، إذ يبدو أنه لم يكن يتعدى كونه شائعة روجها شيخ قطر الذي كان يكن الحقد لشيخ أبوظبي، حيث مضت حوالي عشرة سنوات دون أن يكون هناك أي تحرك سعودي معاد، بل على العكس، فقد قيل أن عام ١٩٠٢ شهد تبادل الهدايا بن الشيخ زايد بن خليفة والأمير عبد العزيز آل سعود. مما يدل على تحسن العلاقات بينهما إلى درجة كبيرة.

على أن العلاقات الطيبة بين شيخ أبوظبي والأمير السعودي لم تدم طويلاً، إذ ما لبث أن تغير الوضع عام ١٩٠٥، حين قام الأمير عبد العزيز بزيارة قطر، وأعلن من هناك أنه سيقوم بزيارة الساحل المهادن في العام القادم، مما أثار مخاوف شيوخ أبوظبي ودبي، خشية أن تؤدي هذه الزيارة إلى وصول النفوذ السعودي إلى بلادهم. وجدير بالذكر، أن هذه المخاوف لم تكن قاصرة على الشيوخ، بل أن سلطات الهند البريطانية هي الأخرى التي كانت شديدة الحرص على إبعاد النفوذ السعودي عن المنطقة، قد بدأت في دراسة الموقف وإجراء الاتصالات مع حكومة لندن للتوصل إلى أفضل السبل لمعالجة الموقف الذي قد ينشأ عن التحركات السعودية، وفي هذا الصدد، حثت سلطات الهند حكومة لندن على ضرورة اتخاذ إجراءات رادعة لوضع حد للتقدم السعودي الذي وصفته بأنه بات يهدد النفوذ البريطاني ويشكل خطراً محققاً على المصالح البريطانية.

وهكذا، فقد استقر رأي حكومة لندن على ضرورة تقصي حقيقة نوايا الأمير السعودي، ومدى تمسكه بالوعود السعودية السابقة بعدم التدخل في شؤون الساحل المهادن، حتى يتم على ضوء نتائج هذه التحريات اتخاذ الاحتياطات اللازمة بما يتناسب والموقف، ورأت أنه إذا ما اقتضى الأمر، يتم توجيه تحذير للأمير بأن بريطانيا لن تتهاون أمام أي خطر يهدد الساحل المهادن، بل أنها مستعدة للتصدي له بقوة السلاح. وفي هذا السبيل، كان من رأي حكومة الهند أن تحاول التعرف على نوايا الأمير السعودي عن طريق شيخ الكويت مبارك الصباح، غير أن حكومة لندن كانت ترى أن تتريث حكومة الهند في تحركها ريثما تنجلي الصورة. وعلى ذلك فقد قام المعتمد السياسي في

الكويت الكابتن نوكس (Knox) بطرح الموضوع مع الشيخ مبارك بصورة شخصية في يناير ١٩٠٦، وأطلعه على الموقف البريطاني إزاء أية محاولات سعودية للتدخل في الساحل المهادن، فلقي تجاوباً من الشيخ مبارك الذي أعرب عن اتفاقه مع وجهة النظر البريطانية، وأضاف مؤكداً أنه سبق وأن نبه الأمير السعودي إلى خطورة محاولته مد نفوذه إلى تلك الجهات. كما أن المقيم البريطاني في الخليج الميجر كوكس (Cox) بيّن لشيوخ الساحل ضرورة الابتعاد عن إقامة أية علاقات مع السعوديين من شأنها أن تؤدي إلى تدخل سعودي في شؤونهم، حتى لا يضطروا بريطانيا لاتخاذ إجراءات حازمة ضدهم.

وعلى أية حال، فإن الأمير عبد العزيز آل سعود لم يقم بزيارته الموعودة للساحل المهادن. ويبدو أنه وجد أن الظروف غير مناسبة للاحتكاك ببريطانيا في ظل تهديدات لمس منها الحزم والجدية. وعلى ذلك، أرجأ العمل من أجل تحقيق أهدافه إلى ظروف أفضل، بمعنى أنه لم يتراجع نهائياً عن ذلك.

ومما يجدر ذكره أن المقيم البريطاني في الخليج، قد أوصى حكومته بأن تلجأ إلى أسلوب بناء علاقات ودية مع الأمير السعودي، إذ كان يرى أن ذلك من شأنه أن يعطي بريطانيا فرصة معرفة النوايا السعودية قبل أن يبدأ تطبيقها، وبالتالي يمكنها أن تتخذ الاحتياطات اللازمة بهذا الشأن، بالإضافة إلى أن ذلك سيعطي الأمان لشيوخ الساحل المهادن، إذ أن أي تحرك سعودي معاد لهم سيعتبر خرقاً للاتفاق السعودي البريطاني.

بيد أن السلطات البريطانية لم توافق على مقترحات المقيم البريطاني، بل رأت أن تستمر في سياستها القائمة على عدم التدخل في الجزيرة العربية إلا بالقدر الذي يمس مصالحها ونفوذها في الخليج. وعلى ذلك، فلم تعط أهمية لإقامة علاقات مع الأمير السعودي في ذلك الحين، غير أن الظروف تتغير عندما قام الأمير عبد العزيز باحتلال الإحساء في أوائل عام ١٩١٤، مما أعطى الأمير السعودي موقعاً متقدماً يستطيع من خلاله أن يكون له دور مؤثر في الخليج العربي. عندئذ أدركت بريطانيا أن الخطر على نفوذها قد بات قاب قوسين أو أدنى، كما وأن شيخ أبوظبي حمدان بن زايد، خشي هو الآخر أن يؤدي

التقدم السعودي إلى ضياع مركزه وسيطرة الأمير السعودي على بلاده، فراح يستعد لمجابهة هذا التهديد بمحاولة استمالة بقية شيوخ الساحل المهادن للوقوف إلى جانبه أمام أي غزو سعودي، وفي الوقت نفسه، لم يفقد الأمل في تجنب الصدام مع الأمير عبد العزيز باللجوء إلى الطرق الدبلوماسية. فعمل على إقامة جسور من الود بين أبو ظبي والرياض وأرسل للأمير رسالة تهنئة وهدية تعبيرية، معرباً عن رغبته في إقامة علاقات حسنة بين بلاده والسعودية.

وأما من ناحية الحكومة البريطانية، فوجدت هي الأخرى أن أفضل السبل لمعالجة الأوضاع القائمة، هو اللجوء إلى أسلوب الاتفاق مع الأمير السعودي وتجنب الصدام معه، ففتحت باب المفاوضات معه، وتوصلت بذلك إلى اتفاقية بين الطرفين تم توقيعها في عام ١٩١٤، تعهد بموجبها الأمير عبد العزيز بعدم التدخل في شؤون الساحل المهادن وغيرها من المشيخات المرتبطة ببريطانيا. وفي المقابل، اعترفت بريطانيا بسلطة الأمير عبد العزيز على نجد والاحساء والقطيف. وقد جاء الاعتراف البريطاني هذا أساساً لقيام الدولة السعودية الثالثة، إذ فتحت الباب أمام الأمير عبد العزيز لتثبيت وتوسيع رقعة دولته وإنهاء حكم الشريف حسين وإقامة المملكة العربية السعودية.

□ □ □

[illegible]

في الخليج البحر كوكس [illegible]

علاقات مع السعوديين من شأنها أن تؤدي إلى تدخل سعودي في شؤونهم، حتى [illegible]

[illegible]

[illegible] من شأنه أن يعطي بريطانيا فرصة معرفة النوايا السعودية قبل أن يبدأ تنفيذها، وبالتالي يمكنها أن تتخذ الاحتياطات اللازمة بهذا الشأن، بالإضافة إلى أن ذلك سيعطي الأمان لشيوخ الساحل [illegible]، [illegible] أن أي تحرك سعودي ضدهم سيعتبر خرقاً للاتفاق السعودي البريطاني.

بيد أن السلطات البريطانية لم توافق على مقترحات المقيم البريطاني، بل رأت أن تستمر في سياستها القائمة على عدم التدخل في الجزيرة العربية إلا بالقدر الذي يحمي مصالحها ونفوذها في الخليج. وعلى ذلك، فلم تعط أهمية لإقامة علاقات مع الأمير السعودي في ذلك الحين. غير أن الظروف تغيرت عندما قام الأمير عبد العزيز باحتلال الإحساء في أوائل عام ١٩١٤، مما أعطى الأمير السعودي موقعاً متقدماً يستطيع من خلاله أن يكون له دور مؤثر في الخليج العربي. عندئذ أدركت بريطانيا أن الخطر على نفوذها قد بات قاب قوسين أو أدنى، كما وأن شيخ أبوظبي حمدان بن زايد، خشي هو الآخر أن يؤدي

الفصل الثالث

الحماية البريطانية على البحرين وقطر

- موقف بريطانيا من المطالب الفارسية والعثمانية في البحرين.
- معاهدة عام ١٨٦١ وإشراف بريطانيا على شؤون البحرين الداخلية.
- المنازعات بين البحرين وقطر وموقف بريطانيا منها.
- موقف فارس من معاهدة ١٨٦٨ بين بريطانيا والبحرين.
- تطور الأحداث بعد معاهدتي ١٨٦٨ مع كل من البحرين وقطر.
- معاهدة عام ١٨٨٠ مع البحرين (المعاهدة الانفرادية الأولى).
- معاهدة عام ١٨٩٢ مع البحرين (المعاهدة الانفرادية الأخيرة).
- توطد النفوذ البريطاني في البحرين وقطر.

الفصل الثالث

الحماية البريطانية على البحرين وقطر

لقد وجدت بريطانيا كثيراً من المبررات للتدخل في أمور البحرين منذ أوائل القرن التاسع عشر، فهناك النزاعات الداخلية بين أفراد الأسرة الحاكمة، والاعتداءات الخارجية المتكررة على البحرين من جانب جيرانها، مما حدا بشيوخها إلى طلب المساعدة من الانجليز في عام ١٨٢٠، فوجدت بريطانيا في ذلك فرصتها، وعقدت أول معاهدة مع البحرين في ذلك العام للتعاون ضدّ القرصنة. وأتبعتها بعد ذلك بسلسلة من المعاهدات للحفاظ على مصالحها ونفوذها في المنطقة.

ومما يجدر ذكره أن قطر في ذلك الحين كانت منطقة تابعة للبحرين. ولذا لم يدخل أحد من زعمائها في المعاهدة العامة التي عقدت في عام ١٨٢٠، وغيرها من المعاهدات حتى عام ١٨٦٨.

موقف بريطانيا
من المطالب الفارسية والعثمانية في البحرين:

إن البحرين بثرواتها المتمثلة بأرضها الغنية بالزراعة وكثرة مصائد اللؤلؤ بها، وميناتها المزدهر بحركة التجارة مع امارات الخليج العربي وشرق إفريقيا والهند، جعل منها محط أنظار القوى المحيطة بها، ولم تكن الأطماع في البحرين جديدة عليها، بل أن ذلك يعود إلى عهد البابليين، حيث أنها منذ ذلك الحين حتى إعلان الحماية البريطانية عليها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تعرضت لكثير من غزوات الطامعين بها.

وعلى أية حال، فقد أخذت فارس تطالب بضم البحرين لممتلكاتها، إذ اعتبرتها جزءاً منها، وقد سبقت في ذلك الدولة العثمانية التي ما فتئت هي الأخرى تطالب بضمّها لها، وفرض سيطرتها عليها. وقد اتخذ هذا الأمر الطابع الجدي في صيف عام ١٨٤٧، عندما ازدادت التحركات الفارسية في اتجاه تأكيد مطالبها في البحرين، وذلك بأن طلب حاكم البصرة إلى محمد بن خليفة أن يقوم بتسجيل سفنه في سجلات الدولة العثمانية. وفي الوقت نفسه، قام العثمانيون بإرسال سفينة إلى الخليج لتوزيع الأعلام على من يشاء إعلان تبعيته للسلطان العثماني.

هذا، وقد اتبع العثمانيون وسائل عدّة لترغيب شيخ البحرين في إعلان تبعيته لهم، ومن ذلك أنهم أبلغوه بأن شيخ الكويت قد سبقه في رفع العلم العثماني على سفنه. فوجد الشيخ محمد بن خليفة في الضغط العثماني فرصة يحاول من خلالها تخفيف الضرائب المفروضة عليه من قبل حكومة بومباي، فأجرى مفاوضات مع السلطة البريطانية بهذا الشأن مهدّداً بإعلان الولاء للسلطان العثماني إذا ما تقاعست بريطانيا عن تحقيق مطالبه. غير أن بريطانيا تذرعت بمعاهدة ١٨٢٠ التي اعترفت فيها بالبحرين امارة مستقلة مرتبطة معها، وبالتالي فلم تكن تسمح بأية سيادة فارسية أو عثمانية على البحرين.

ومن هنا، أخذ العثمانيون في تعزيز مواقعهم في البصرة، فرفعوها إلى مرتبة الولاية في عام ١٨٤٩ حتى تكون قاعدة للانطلاق إلى الخليج، فتنبه آل سعود في نجد إلى هذا الأمر، في الوقت الذي كانت لديهم القوة القادرة على توجيه حملة ضد البحرين. غير أن فيصل بن تركي آل سعود عمل حساباً للسلطات البريطانية بما لديها من قوة في الخليج، فرأى أن لا بُدّ من محاولة حل الموضوع مع الانجليز ودياً، فسار في هذا الطريق، ولكن محاولاته باءت بالفشل، مما جعله عاجزاً عن توجيه حملة ضد البحرين، فسلك مسلكاً آخر في عام ١٨٥١/١٨٥٢ وذلك بمؤازرة وتشجيع المطالبين بها.

وكان فيصل يتذرع في مطالبته بالبحرين، بأنها تدفع الزكاة سنوياً للوهابيين؛ على حين كانت السلطات البريطانية ترد على ذلك بأن ما تدفعه

البحرين للوهابيين لا يعني الخضوع لهم. ولكن فيصل لم يقبل بهذا الرد، بل بين أن سواحل الخليج وعمان تابعة للدولة العثمانية. ولا شك أن بريطانيا كانت تدرك أن فيصل بِضمّه للبحرين، سيدخلها ضمن سيادة الدولة العثمانية، حيث كان يحمل لقب قائمقام نجد.

ومهما يكن من أمر، فقد تابع فيصل ضغطه على البحرين، وأتاحت له الظروف فرصة سانحة لتحقيق أهدافه، وذلك عندما لجأ أبناء الشيخ عبد الله بن سليمان إلى الاحساء بعد خلعه من سدة الحكم في البحرين، وطلبوا المساعدة من الوهابيين للهجوم على البحرين. وقد أحس الشيخ محمد بن خليفة بخطر تحالف الوهابيين مع أبناء عمومته، وأعرب عن مخاوفه من هذا التحالف للكابتن كمبول عندما زار الأخير البحرين في أواخر مارس ١٨٥٢، غير أن كمبول طمأنه بالمساعدات البريطانية التي قال له أنه سيجدها إذا ما تعرضت بلاده للخطر، وطلب منه القيام بالاستعدادات اللازمة من جانبه حتى يكون قادراً للتصدي لأي هجوم، مؤكداً أن الأساس السليم للصمود وصدّ المعتدين يتمثل في القدرات الذاتية، مما يتطلب تهيئة الجبهة الداخلية للاحتمالات القائمة، وأضاف مبيناً أنه ليس أهم في ذلك من حسن معاملة الرعايا حتى يخلصوا في وقوفهم إلى جانب الحاكم أمام أي خطر.

ويبدو أن كمبول، لم يكن يريد التورط في نزاعات البحرين مع الوهابيين، ظناً منه أن المشكلة لا تتعدى موضوع الزكاة، حيث اكتفى بحث الشيخ محمد على ضرورة الالتزام بدفعها للوهابيين، حتى يأمن شرهم.

على أن المسألة ما لبثت أن اتضحت أبعادها، حيث قام محمد بن عبد الله بتعضيد ومساعدة من الوهابيين بمحاولة احتلال البحرين في صيف عام ١٨٥٢، عندئذ لم تجد السلطات البريطانية بُداً من الوقوف إلى جانب الشيخ محمد بن خليفة حتى تمكن من صدّ الهجوم وحماية البحرين من الوقوع في أيدي الوهابيين.

ولما كانت البحرين غير داخلة في معاهدة السلم الدائم المعقودة عام ١٨٥٣، نظراً لاستمرار الصراع على الحكم في هذه المشيخة، وامتداده إلى البحر، فلم يكن من السهل على السلطات البريطانية أن تضبط تصرفات

حاكمها الشيخ محمد بن خليفة، تلك التصرفات التي عَرَّضت استقلال البحرين لكثير من المخاطر في الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر، وذلك بسبب تسرعه في اتخاذ القرارات دون التَّبصُّر بالنتائج، فقد حاول في صيف عام ١٨٥٢ التحالف مع السيد سعيد، وتباحث معه بهذا الشأن في زنجبار للعمل معاً ضد الوهابيين، حتى يتخلص من دفع الزكاة لهم،ولكنه لم ينجح في ذلك. فراح يبحث عن سبيل آخر، فاتجه إلى والي مصر عباس باشا في ربيع ١٨٥٣ طالباً منه التدخل في الأمر بينه وبين الوهابيين، فأغضب بذلك الأمير الوهابي فيصل بن تركي، وبقي هذا الغضب يزداد تأججاً حتى انفجر في هجوم كبير على البحرين في يوليو ١٨٥٤، إذ قَدم الأمير الوهابي السفن الحربية والمساعدات لمحمد بن عبد الله في هذا الهجوم الذي لم يحقق أهدافه في السيطرة على البحرين، إذ حلت الهزيمة بقوات آل عبد الله، مما اضطرهم إلى الانسحاب يجرّون أذيال الهزيمة، وقد سميت هذه المعركة باسم موقعة (الدولاب). وعندما علم المقيم السياسي البريطاني في بوشهر الكابتن كمبول (A. Kemball) بهذا الهجوم، أبحر في الحال إلى البحرين يرافقه طرادان، كي يحول دون أي هجوم سعودي آخر، إذ أنه خشي أن يقوم السعوديون بالانتقام للهزيمة التي حلّت بقوات آل عبد الله.

وقد كتب كمبول تقريراً بعث به لحكومة بومباي، بينّ فيه أهمية الحفاظ على استقلال البحرين حتى لا تقع تحت النفوذ العثماني، ومما يقتضيه ذلك من منع الوهابيين والمنشقّين على آل خليفة من السيطرة على هذه البلاد، وقد شرح في تقريره هذا، مدى قوة آل خليفة وقدرتهم على التصدي للمنشقين من آل عبد الله، وقال أنه رغم قوة الحاكم الشيخ محمد بن خليفة، فإن الخوف كان يتملّكه من الوهابيين وقبيلة البوعلي الذين كانوا يساندون آل عبد الله، وأضاف أن شيخ البحرين قد طلب منه إبعاد المنشقين من مكان إقامتهم القريب من البحرين حتى يأمن شرهم، وأبدى استعداده لتقديم معونة مالية لهم أكثر مما يقدمه لهم الوهابيون. وخلص إلى حث حكومته على ضرورة العمل لانهاء مشكلة آل عبد الله المطالبين بحكم البحرين، حتى لا يكون هناك أي مبرر للوهابيين بالتدخل في أمور هذه المنطقة.

وهكذا، جرى تدارس هذا التقرير في أوساط سلطات بومباي، وكان من نتيجة هذه الدراسة أن توصل حاكم بومباي اللورد الفينستون إلى أنه لابد من منع محمد بـن عبد الله من تهديد أمن البحرين. وبناء على ذلك، فقد رأى ضرورة منح الكابتن كمبول صلاحية الاتصال بالأمير الوهابي والتأكيد عليه بأن بريطانيا لن تسمحَ له بالتدخل في شؤون البحرين، وأن يُخَوَّل كمبول أيضاً استعمال القوة إذا لزم الأمر لمنع الوهابيين من احتلال البحرين، وكذلك الاتصال بالشيخ محمد بن عبد الله وإفهامه أن مطالبه في البحرين، لا مبرر لها، وأن عليه التخلي عنها، والرحيل عن الدمام، حتى لا يكون بقاؤه هناك سبباً في إثارة الفوضى في الخليج.

وبعد ذلك بقليل، وافق حاكم عام الهند على رأي الفينستون، غير أن حكومة لندن حذرت في أوائل عام ١٨٥٥ من مغبة التورط في عمليات حربية ضد الوهابيين، وأوصت بأن لا يقوم كمبول بأية أعمال من هذا القبيل، بل عليه أن يكتب لحكومة بومباي بكل ما يجري، وينتظر تعليماتها بما عليه اتخاذه من إجراءات لمجابهة أي حدث.

ولكن كمبول قام بتحذير فيصل على مسؤوليته قبل وصول أية تعليمات، وَرَدّ عليه الأمير في نهاية سبتمبر ١٨٥٤، محاولاً إثبات صحة ما قام به من هجوم على البحرين في يوليو الماضي، متذرعاً بأن أملاكه تمتد من عُمان إلى الكويت، فرفض كمبول هذا التبرير، مبيناً أن البحرين ترتبط مع بريطانيا باتفاقات منذ ما يزيد على ثلاثين سنة، وأنها مشيخة مستقلة.

وبعد أن استلم كمبول التعليمات الجديدة في أواخر يناير ١٨٥٥، وَجّه أمراً مباشراً إلى محمد بن عبد الله بالانسحاب من الدمام، وكتب للأمير فيصل يخبره بهذا الأمر ويطلب منه التعاون في سبيل تحقيق ذلك، وأنه سيعمل على إيجاد علاقات وديّة بينه وبين الشيخ محمد بن خليفة. غير أن الأمير الوهابي أصر على حقوقه في الخليج، غير مُبالٍ بهذه الإغراءات، وأكد على أن بريطانيا لا يحق لها التدخل في شؤون ممتلكاته.

وهكذا، رفض كمبول ادعاءات الأمير فيصل، وبين له أن الحكومة البريطانية لن تسمح بأي تدخل في شؤون البحرين أو العمل ضدها بأي شكل

من الأشكال، وأن السلطان العثماني يعلم ذلك، كما تعلمه القوى الأجنبية الأخرى، وبالتالي لا يحق للأمير التدخل في النزاع القائم بين فرعي الأسرة الحاكمة في البحرين وتشجيع المنشقين.

وعندما علم شيخ البحرين بإصرار الأمير السعودي على موقفه من بلاده، قرّر أن تكون المبادرة من جانبه في إيقاف خطر الوهابيين، فأعد قواته وقام بمحاصرة الدمام حصاراً دام ما يقرب من أحد عشر شهراً، في محاولة لوقف تجارتهم مع الخليج العربي، ثم انسحب بعد أن استولى على بعض الغنائم.

وأما من الجانب البريطاني، فقد كانت حكومة الهند قد حصلت على صلاحيات من حكومة لندن باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الأمير السعودي من مهاجمة البحرين، خشية أن يؤدي احتلاله لها إلى وقوعها تحت مظلة النفوذ العثماني. وفي محاولة من سلطات الهند البريطانية لتعزيز موقفها في البحرين، لجأت عام ١٨٥٦ إلى فرض معاهدة على شيخ البحرين ملحقة بمعاهدة عام ١٨٤٧ بشأن محاربة تجارة الرقيق، تعهد الشيخ بموجبها بمراقبة تجارة الرقيق في بلاده مع تسليم بريطانيا أية سفينة تقوم بهذه التجارة.

والواقع أن موقف الأمير السعودي هذا يبين لنا مدى صلابته وإصراره على إبعاد النفوذ البريطاني عن الخليج العربي، إحساساً منه، على ما يبدو، أن هذا النفوذ الأجنبي يتناقض مع عقيدته، ويهدد طموحاته في مد نفوذ الوهابيين إلى منطقة الخليج التي تمتد من عُمان إلى الكويت. وإن دلّ هذا على شيء، فإنما يدل على وعي وإدراك مبكرين بالمخاطر التي سيتعرض لها الوهابيون ومن ورائهم منطقة الخليج بأسرها إذا ما تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها على هذه المنطقة.

وعلى أية حال، فلما كانت بريطانيا وتركيا في نزاع مع روسيا، فقد حاولت السلطات البريطانية تحسين علاقاتها بالأمير الوهابي، خشية أن يؤدي سوء العلاقات إلى توتر بين بريطانيا وتركيا في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا أحوج ما تكون إلى الحفاظ على علاقاتها الودية مع تركيا.

وعلى ذلك، فقد بدأت العلاقات في التحسن بين بريطانيا والأمير الوهابي، وأدى ذلك إلى قدوم محمد بن عبد الله إلى المقيمية في بوشهر في أواخر

مارس ١٨٥٦ حاملاً معه رسالة من الأمير فيصل، يطلب فيها من المقيم البريطاني التوسط في الخلافات بين محمد بن عبد الله ومحمد بن خليفة. وقد أثمرت هذه الرسالة، إذ قام كمبول بمغادرة بوشهر في ١٥ مايو ووصل الدمام في ١٩ منه، وأخذ معه محمد بن عبد الله إلى البحرين التي وصلاها في ٢٠ مايو، وابتدأت المباحثات بين ابن عبد الله وابن خليفة في ٢٢ منه لإنهاء الخلافات بينهما تحت رعاية كمبول. فتوصل الطرفان إلى حل تعهد بموجبه محمد بن عبد الله بأن يكف عن المطالبة بحكم البحرين ويقطع علاقاته بالوهابيين، مقابل السماح له بالإقامة في الدمام حيث توجد أملاكه، وأن يتسلم ما يستحقه من دخل من القرى والمناطق التي يملكها وعائلته في البحرين، وتحال أية منازعات تنشأ بينهما إلى المقيم البريطاني للبت فيها.

وهكذا، قام كمبول بإبلاغ الأمير فيصل بانتهاء الخلافات بين فرعي عائلة آل خليفة وأكد له أن هدف بريطانيا من ذلك رغبة بريطانيا في إبعاد الخطر عن البحرين، واستقرار الاحساء أيضاً، بعيداً عن اعتداءات حاكم البحرين.

وهنا يبدو واضحاً كيف أن السلطات البريطانية كانت تَتَستّر وراء أهداف تبدو في ظاهرها لصالح الخليج، على حين لم تكن في واقعها غير وسائل لتأمين مصالحها وغاياتها. وعلى ذلك، كانت كل تحركاتها ومواقفها تتسم بالمرحلية لتتلاءم والظروف الموضوعية التي تعايشها حتى تصل في النهاية إلى تحقيق استراتيجيتها الموضوعة والرامية إلى تعزيز نفوذها وفرض سيطرتها على الخليج.

ومهما يكن من أمر، فقد شهدت مياه الخليج المحيطة بالبحرين الهدوء حتى صيف عام ١٨٥٩، حيث أعلن الشيخ محمد بن خليفة في أواخر عام ١٨٥٩، أنه لن يستمر في دفع الزكاة للأمير الوهابي، فعادت الخلافات بين محمد بن عبد الله ومحمد بن خليفة.

فأعاد محمد بن عبد الله تجهيز حملة كبيرة، وشن هجوماً جديداً في صيف عام ١٨٥٩، وضرب مدينة المنامة من البحر، فتدخلت بريطانيا بأن أرسلت سفينتين حربيتين إلى ساحل الاحساء، ودمرت الدمام، فأثار هذا العمل

احتجاج الحكومة العثمانية التي اعتبرت ذلك اعتداء على أرض عثمانية، دون أن تتحرك لمجابهة الموقف عسكرياً.

ومن هنا، أخذت سلطات الهند البريطانية تدرك أن لا محالة، أن الأمير السعودي سيبقى يعمل على إبعاد النفوذ البريطاني عن المنطقة. وبالتالي فلابُد من تحذيره من المضي في هذا الطريق الذي قالت أنه لن يكون مفروشاً بالورود. وعلى ذلك، بعث المقيم البريطاني في الخليج الكابتن جونز (Jones) برسالة إلى الأمير فيصل في سبتمبر ١٨٥٩ يحذره فيها من التسبب في إثارة المشاكل في الخليج التي من شأنها أن تؤدي إلى الإخلال بالسلام والأمن في هذه المنطقة. غير أن هذا التحذير لم يجد صدى لدى الأمير الذي ردّ عليه ردّاً حازماً في نوفمبر، مبّيناً أن حفظ الأمن في الخليج من مسؤولياته ولا يحق لبريطانيا التدخل بهذا الشأن، وأضاف قائلاً بأن كل ما يقوم به من أعمال، ليس إلاّ لإعادة الهدوء للبحرين في الوقت الذي بدأ فيه شيخها بإثارة الفوضى بتعرضه لساحل قطر، وأردف مبيّناً أن البحرين من أتباعه، بدليل دفعها الزكاة له، وخلص إلى الإعراب عن أمله في أن تمتنع السلطات البريطانية عن التدخل بينه وبين أتباعه، حتى يمكن للاستقرار والهدوء أن يستتب في هذه الجهات.

ومن الجانب الآخر، بدأت السلطات الفارسية تعدّ العدة لحملة توجهها ضد البحرين، فأحست السلطات البريطانية بحراجة الموقف، بفتح باب خطر جديد، مما دفع بالسفير البريطاني في طهران رولنسون (Rawlinson) بإبلاغ حكومته بالتحركات الفارسية، بعد أن قام بتحذير السلطات الفارسية من مغبة القيام بأي عمل ضد البحرين من شأنه أن يضطر بريطانيا إلى مواجهة ذلك باستخدام أسطولها. وقد اقترح على حكومته أن تقوم باتخاذ إجراءات عملية سريعة لمجابهة الموقف، وذلك بتحريك قطع الأسطول البريطاني في الخليج، مع تذكير شيخ البحرين باتفاقاته مع بريطانيا، فأدركت السلطات الفارسية خطورة موقفها إزاء التحذير البريطاني الذي لمست فيه الجدية، مما جعلها تتجه إلى الأمير فيصل في محاولة لإقناعه بالتعاون معها في شن هجوم مشترك على البحرين، ولكن فيصل خشي التورط في مثل هذا الأمر مباشرة، بل اكتفى بتأييده لأبناء عبد الله بن سلمان الطالبين بالمشيخة.

ومن المناسب في هذا المجال أن نورد شيئاً مما جاء في رسالة رولنسون بشأن ضرورة منع فارس من احتلال البحرين ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة، إذ أن مثل هذا العمل اعتبره اعتداء على أرض عربية:

«... I have thought it my duty to lay before His Majesty the Shah,.. my impression that Her Majesty's Government would look with much disfavour at the present time on any renewed attempt upon the part of Persia to interfere with the independance of Bahrein,..

It must be evident that if the Persian Government purposes to realise the claim which it has for so long a time advanced to the sovereignity of Bahrein, so as to have any practical effect, it must proceed either by sending troops to the Island, or by calling on the British authorities to desist from any further direct communications with the Chief;.. In the one case our naval authorities might be directed to intercept the boats and prevent the troops from landing on the ground that the proposed occupation was an aggression on Arab territory, whilst on the other we should only have to ignore the Persian interferance and to inform the Sheikh that we still hold him directly responsible for the due observance of his Treaty engagements...»(*)

وعلى أية حال، فإن الشيخ محمد بن خليفة، لم يجد فيما قامت به بريطانيا من ضرب للدمام ما يكفي، بل ما زال حانقاً على الوهابيين، ويود انتقاماً أشد منهم، فعرض الأمر على السلطات البريطانية التي لم توافقه على ذلك، إذ يبدو أنها لم تكن تريد لعملياتها ضد الوهابيين أن تمتد إلى أبعد مما قامت به. غير أن ابن خليفة كان مصمماً على الانتقام. وعلى ذلك، لم يثنه موقف بريطانيا عن المضي فيما قرر القيام به، فقام بنفسه يقود حملة حاصرت ميناء القطيف. وقد خشيت بريطانيا أن يؤدي ذلك إلى مزيد من الصراع في الخليج قد يجر إلى عواقب ليست على استعداد لمجابهتها، وعليه فقد وجهت له تأنيباً على هذا العمل.

(*) (India Office) L/P.&S/9/161. (formerly G/29/115), Factory Records: Persia and Persian Gulf. Rawlinson, Tehran, to lord John Russell. 10 May, 1860. (No. 77).

وهكذا يبدو أن الشيخ محمد بن خليفة، قد تأثر من الموقف البريطاني السلبي نحو محاولاته توسيع الصراع مع الوهابيين، إذ كان يأمل من السلطات البريطانية أن تقف إلى جانبه وتشد أزره، بعد أن يكون قد وضعها أمام الأمر الواقع.

ولما كان يعلم أن بريطانيا ليست على علاقات ودية مع فارس، فقد فكر في القيام بعمل من شأنه أن يعطي مؤشراً للسلطات البريطانية أن بإمكانه التخلي عن الدعم البريطاني وإيجاد بديل لهذا الدعم من فارس.

وبالتالي فقد طلب ود فارس التي كانت تتحين مثل هذه الفرصة، وكانت حينذاك على أتم الاستعداد للاتفاق معه، إذ وجد الشاه في ذلك فرصته في تحقيق أطماعه الرامية إلى السيطرة على البحرين دون إراقة دماء، وعلى ذلك، رفع حاكم البحرين العلم الإيراني على الجهة الشرقية من قلعته حتى يراه القادمون من إيران، في الوقت الذي كان يرفع العلم العثماني على الجهة الغربية حتى تراه السفن العثمانية أو التي ترفع العلم العثماني والقادمة من الغرب. وهذا ما يوضح لنا أن الشيخ محمد بن خليفة لم يكن جاداً في ولائه لفارس، بقدر ما كان يعمل على الاستفادة من الصراع بين القوى المحيطة به من أجل تثبيت حكمه. غير أن فارس كانت عاجزة عن استغلال هذا الوضع لتحقيق أطماعها إذ لم تكن لديها قوة بحرية تعزز موقفها.

ومهما يكن من أمر، فإن بريطانيا لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الوضع بل هبّت لمجابهة الموقف، إذ اعتبرت هذا الإعلان تحدياً لها، فقد رأى الكابتن جونز المقيم البريطاني في الخليج، أنه لا بد من طلب إيضاحات من الحكومة الفارسية عن الأسباب التي دعت إلى إرسال ميرزا إلى البحرين حتى يحصل من شيخها على الولاء، واقترح أن تقوم بريطانيا بإرسال أسطولها في الخليج إلى البحرين لفرض معاهدة مانعة (Restrictive Treaty) على شيخها. ولما كانت لدى جونز تعليمات بأن لا يثير أي موضوع بشأن البحرين مع الحكومة الفارسية، فقد رفع الأمر للوزير المفوض البريطاني في طهران السير هنري رولنسون (H. Rawlinson) فبيّن له أن البعثة الفارسية قد حققت

نجاحاً في البحرين، وأضاف أن هذه المحاولات الفارسية لفرض سيادتها على هذه المنطقة ليست الأولى من نوعها خلال العشرين سنة الأخيرة، ولكنها الثالثة التي تنجح إلى حد ما، وأن بعثة ميرزا هذه قد كانت محظوظة في ظل موقفنا الضعيف تجاه شيخ البحرين، إذ استطاع ميرزا إقناع الشيخ بالاعتماد على المساعدة الفارسية والتّخلي عن بريطانيا التي لن تقدم له المساعدات المطلوبة، وعلى هذا، فإن السلطات الفارسية سواء في بوشهر أو طهران قد تجاهلت بريطانيا تماماً في تحركها. ويستطرد جونز قائلاً بأن الشيخ محمد بن خليفة يمكنه أن يرمي نفسه في أحضان أية قوة تقف إلى جانبه تحميه من أعدائه في الداخل والخارج ويبدو ذلك واضحاً من تصرفاته السابقة، حين كان يتخلى عن الارتباط بكل من فارس والعثمانيين عندما يحصل على الحماية البريطانية كما حدث في عام ١٨٤٩. وعاد ليقول أن الحكومة الفارسية تعمل على تقويض النفوذ البريطاني في الخليج، وأكد أن جميع السلطات الفارسية تعمل لهذا الهدف في جميع البلدان الإسلامية بصورة عامة، وفي هذا البحر بصورة خاصة، وفي ذلك قال:

> «...For my own part, I have for some time past seen adisposition on the part of all Persian Authorities in this quarter to decry our influence and prestige in all Mohamedan tracts and in this sea in particular...» (*)

وقد خلص في رسالته هذه إلى أن ضعف هيبة المقيم البريطاني في الخليج لدى السلطات الفارسية لعجزه عن التصرف نتيجة لعدم تمتعه بصلاحيات من حكومته بهذا الشأن، كل هذا قد شجع فارس على تنفيذ مخططاتها ضد النفوذ البريطاني. وأخيراً طلب جونز رأي رولنسون فيما يمكنه أن يتخذه من موقف إزاء ما يجري في البحرين.

لقد وصلت هذه الرسالة إلى رولنسون عندما كان على وشك مغادرة طهران إلى لندن، فرد على جونز بلهجة قاسية مبدياً تذمره من إزعاجه في أمور تافهة لا تستحق كل هذا الاهتمام وأضاف مُذكّراً جونز بالتعليمات التي لديه

(*) [I.O.] L/P & S/5/504, Jones (Bushire) to Sir H. Rawlinson (Tehran), 18 Apr. 1860 (Private).

بشأن البحرين، والتي تنص على أنه إذا تعرضت البحرين لأية اعتداءات، عليه مجابهة ذلك ولو بالقوة، وإنما إذا أقام شيخ البحرين علاقات مع أية قوة دون تعريض البحرين للاحتلال، فلا داعي للتدخل من جانب بريطانيا. وبالتالي فقد أكد رولنسون في رده هذا، بأن ما يجري هناك لا يستحق إرسال مذكرة احتجاج إلى السلطات الفارسية، ولم يفته أن يلقي اللّوم على جونز لأنه لم يكن حكيمًا ـ في رأيه ـ في تعامله مع شيخ البحرين مما أدى إلى سوء العلاقات معه.

وخلص إلى القول أنه قد أجرى اتصالات غير رسمية مع وزراء الشاه وبينّ لهم أن إعلان السّيادة الفارسية على البحرين سيؤدي إلى إحراج الشاه وإرباكه، كما وأن الحكومة البريطانية لن ترضى بنقل ملكية البحرين إلى التاج الفارسي، حيث أنها مرتبطة مع بريطانيا باتفاقيات تنص على استقلالها للحفاظ على السلم البحري في الخليج، وهو السلم الذي كلّف بريطانيا كثيراً.

ومن هنا يتضح التناقض الذي كان قائمًا بين جونز ورولنسون، ولم يكن هذا التناقض تناقضاً بين شخصيتين، بل كان يمثل تناقضاً بين اتجاهين هما: سياسة المقيمية التي تتبع حكومة الهند، وسياسة وزارة الخارجية في لندن ممثلة بسفيرها في طهران. فالأولى كانت تنبع من معطيات تحرص على ضرورة إبعاد أي نفوذ أجنبي عن الخليج قد يهدد النفوذ البريطاني فيه، ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة ـ على حين كانت الثانية تسير وفق العلاقات الدبلوماسية والارتباطات الدولية التي تحكمها كثير من الاعتبارات؛ فلم تكن حكومة لندن على استعداد لإساءة علاقاتها مع الحكومة الفارسية، خشية أن يؤدي ذلك إلى تدخل قوى أجنبية أخرى تستغلّ هذا الوضع لصالح مصالحها، وخاصة روسيا، لما كان لها من نفوذ في فارس، ورغبة جامحة في الوصول إلى مياه الخليج.

وعلى أية حال، فلم يمض وقت طويل حتى أحس رولنسون بأن إتصالاته غير الرسمية لا تكفي لدرء الخطر الفارسي عن البحرين. ومن ثم، فقد سلّم رئيس الوزراء الفارسي فاروق خان (Farrukh Khan) رسالة سرية موجهة إلى الشاه وذلك في الأسبوع الثاني من مايو ١٨٦٠، جاء فيها تحذير من مغبة القيام بأي عمل من جانب فارس من شأنه أن يؤدي إلى احتلال البحرين أو المساس

باستقلالها سواء من جانب حكام الأقاليم أو الحكومة المركزية، إذ أن أية عملية ضد البحرين ستجابه بقوة الأسطول البريطاني في الخليج.

وفي الوقت نفسه طلب رولنسون من جونز أن يقنع شيخ البحرين بالتّخلي عن اتصالاته بفارس حتى لا يضطر بريطانيا للتدخل، وعليه أن يعلن استقلاله.

وبعد ذلك، غادر رولنسون إلى لندن في ١٧ مايو، بعد أن أطلع الحكومة الفارسية على أنه أحال مسألة البحرين إلى لندن، وأكدت له الحكومة الفارسية بأنها أعطت تعليماتها لحاكم شيراز (إقليم فارس) بأن لا يتخذ أية إجراءات بشأن البحرين، بل ينتظر تعليمات أخرى من طهران. غير أن حاكم إقليم فارس كان يفكر في تدعيم ولاء شيخ البحرين باحتلالها، فبعث برأيه إلى الشاه الذي لم يُقره في ذلك، بناء على نصيحة وجهها له وزير خارجيته، بينّ له مغبة استعمال القوة إزاء التحذير البريطاني. وعلى ذلك، وقبل وصول خليفة رولنسون إلى طهران تشارلز أليسون (Charles Alison) في ١٧ يوليو، وجه فاروق خان دعوة إلى القائم بأعمال المفوضية البريطانية في طهران الميجر لويس بيلي (L.Pelly) لإجراء محادثات مع حكومة الشاه حول البحرين، فلبّى بيلي الدعوة، وعقدت مداولات مطولة بين الطرفين، أكد خان من خلالها أنه قد أصدر تعليماته إلى أمير شيراز بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات بشأن البحرين حتى يتم بحث الموضوع مع الحكومة البريطانية كما تم الاتفاق مع رولنسون من قبل.

غير أن جونز أبقى على طراد حربي على مقربة من البحرين طيلة صيف وخريف عام ١٨٦٠ حتى يقف حائلاً دون قيام الشيخ محمد بن خليفة بمهاجمة الاحساء، ولحماية التجار البريطانيين المقيمين في البحرين من أية مضايقات قد يتعرضون لها من قبل الشيخ المذكور، وكذلك مراقبة أية تحركات بحرية تركية أو فارسية.

ورغم هذا كله، فقد قام ميرزا مهدي بزيارة للبحرين في الأسبوع الثالث من نوفمبر، حيث استقبله الشيخ محمد بن خليفة بحفاوة وتكريم، على حين لم يكن أخوه علي راضياً بهذا الموقف، مما جعله يكتب لجونز قائلاً أنه لا يرغب في السيادة الفارسية أو التركية على البحرين، ويود زيارته في بوشهر للاتفاق على

طريقة يتم من خلالها وضع حد لهذا الأمر. فرفع جونز وجهة النظر هذه إلى حكومة بومباي وإلى أليسون في طهران.

وهكذا، فقد أحست السلطات البريطانية بالمخاطر التي تحف بنفوذها من جراء الوضع المتدهور في البحرين. فسارعت حكومة بومباي في ديسمبر ١٨٦٠ بالكتابة إلى وزارة الهند (India Office) مؤكدة على ضرورة إعلان استقلال البحرين، ونتيجة لذلك فقد تبنّت حكومة لندن وجهة النظر هذه، فكتب وزير الهند السير تشارلز وود (Charles Wood) إلى حاكم بومباي الجديد السير جورج كلارك (G. Clark) في ١٨ فبراير ١٨٦١ يؤكد على موافقة حكومة لندن على وجهة نظر حكومة بومباي بشأن إعلان استقلال البحرين وعدم الاعتراف بأية سلطة لفارس أو تركيا عليها. وهذا ما أدى في النهاية إلى إجبار الشيخ محمد بن خليفة على توقيع معاهدة عام ١٨٦١ وهو ما سنفصله فيما بعد.

مّما تقدم يتضح لنا مدى تشبث بريطانيا بالحفاظ على نفوذها في الخليج، مستعملة بذلك اللّين تارة والقوة تارة أخرى، وذلك لمنع أية قوة من منافستها، ولقد ساعدها في ذلك ضعف القوى المحيطة بالخليج والتي كانت تتمثل في الوهابيين والعثمانيين والإيرانيين، وعجز هذه القوى عن مجابهة القوة البريطانية.

ولا يفوتنا هنا أن نوضح مدى الضعف الذي كان يعاني منه شيخ البحرين محمد بن خليفة واستعداده لإعلان ولائه لأية قوة تحميه من المطالبين بالحكم من أبناء عمومته، وليس أدّل على ذلك مما قاله الوكيل الوطني في البحرين للمقيم البريطاني في الخليج، إذ قال أن شيخ البحرين قد أخبر المبعوث التركي، لدى مناقشة الموضوع، بأنه لم يُعط للفرس أي وعد محدد، بل أكد له بأنه طلب منهم مطالب، إذا استطاعوا تلبيتها فسيكون إلى جانبهم، وإلاّ فليس لهم عنده أي شيء؛ وبالنسبة للعلم الفارسي فيستطيع عبدٌ أن ينزله. وهذا ما حصل فعلاً عندما وصل إلى البحرين مبعوث من والي بغداد، حيث أمر حاكم البحرين بإنزال العلم الفارسي، ورفع مكانه العلم العثماني.

والواقع أن الأطماع الفارسية في البحرين تعود لعام ١٨٤٣، على أثر التحرك المصري لتحريرها من التحكم البريطاني، إذ أن فارس قد أحسّت بثقل القوة العربية النامية، فخشيت أن تستطيع هذه القوة تثبيت أقدامها في المنطقة ممّا يزيد من فاعلية الامارات العربية ويجعلها قادرة على تحقيق استقلالها بعيداً عن أي نفوذ أجنبي، وقد شاركت السلطات الفارسية الحكومة البريطانية في مخاوفها آنذاك من التقدم المصري في الخليج العربي. وحتى تقف فارس حجر عثرة أمام هذا المدّ، أدعت أنّ لها حق السيادة على البحرين، ولكنها لم تفلح في ادعاءاتها تلك.

ويذهب جان جاك بيربي إلى نفس الرأي، إذ يقول أنّ إيران التي رأت عاصفة العروبة تجتاح أقطار العرب، حاولت أن تسبق الحوادث، فأعلنت أنّ جزر البحرين من ممتلكاتها، خوفاً من أن يطالب العرب، ولا سيما العراق بالمحمرة وغيرها من المناطق العربية الداخلة تحت حكم الشاه، ولكن عمل إيران بالنسبة للبحرين لم يؤثر في وضعها بل بقيت عربية.

ومما يجدر ذكره أن بريطانيا قد استغلت الإدعاءات الفارسية في تدعيم مركزها في البحرين، وذلك بأن راحت تَدّعي أن حماية البحرين من الأخطار التي تهددها، تتطلب تركيز النفوذ البريطاني فيها. ومما ساعدها في ذلك، أن كل ما كانت تقوم به فارس لا يتعدى الاحتجاجات وإعلان مطالبها. فتفرغت بذلك بريطانيا لتوطيد نفوذها في البحرين دون أن تلتفت إلى ما تقوم به فارس من أعمال لا تعيق الخطط البريطانية في هذا السبيل.

ولقد بقيت فارس تنظر إلى البحرين نظرة كلها طمع، فما فتئت تطالب بالسيادة عليها، ولم تترك فرصة إلاّ وحاولت اغتنامها لإثارة ادعاءاتها. ففي عام ١٩٠٦، حصلت بعض الأعمال الفوضوية نتيجة لتذمر الشعب البحريني من السيطرة البريطانية على بلادهم، فاعتدى البعض على الرعايا البريطانيين والإيرانيين المقيمين هناك، كردة فعل على الأطماع الأجنبية، ووجدت السلطات الفارسية في هذا العمل حجة تتذرع بها لتأكيد مطالبها في البحرين، في ظل عجز حكومتها عن حماية المقيمين فيها. غير أن بريطانيا التي كانت لا تقبل بأية

منافسة لها في الخليج، استطاعت أن تُسكت الصوت الفارسي الذي كان يثور تارة ويهدأ أخرى. فحين تعهد الشيخ عيسى بن خليفة للميجر تريفور (Trevor) الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، في عام ١٩١٤ بأن لا يتصرف في استغلال النفط في أراضيه إلاّ بعد موافقة الحكومة البريطانية، احتجت فارس بشدة على هذا التعهد، إذ اعتبرته أمراً ليس من حق الشيخ عيسى أن يتصرف فيه دون موافقة الحكومة الفارسية التي كما قالت لها حق السيادة على أرض الامارة.

وفي الحقيقة أن فارس قد استمدت ادعاءاتها في البحرين من أنها خضعت لها قبل الإسلام، بالإضافة إلى اعتراف أحد حكامها، كما أسلفنا، بولائه لفارس عام ١٨٦٠. ويبدو أن السلطات الفارسية قد نسيت أو تناست أنّ هذه المبررات لا تشكل سنداً لحق تاريخي؛ إذ لم يكن خضوع البحرين لفارس غير خضوع لاستعمار على غرار ما خضعت له فارس نفسها، حيث أنها خضعت لكثير من المستعمرين وللعرب أيضاً منذ بداية تاريخها حتى الأربعينات من القرن العشرين، وبالتالي فإذا كان لفارس حقوق في البحرين، فإن لبريطانيا وروسيا والعرب وغيرهم حقوقاً في فارس. وهذا ما يدحض كل ادعاء بحق فارسي في البحرين التي كانت وما تزال وستبقى عربية بحكامها وشعبها.

معاهدة عام ١٨٦١ وإشراف بريطانيا على شؤون البحرين الداخلية:

لقد أحست بريطانيا في عام ١٨٦٠ بالخطر الإيراني يهدد نفوذها في البحرين، وذلك بعد أن أعلن الشيخ محمد بن خليفة ولاءه لإيران، كما مر ذكره. وعلى ذلك قررت استخدام الضغط لفرض شروطها على شيخ البحرين، والواقع أن بريطانيا ما كانت لتحتاج إلى استعمال الضغط لفرض شروطها لو كانت قد قررت ذلك قبل هذا العام، إذ كان بمقدورها فرض ما تريده دون عناء.

ومهما يكن من أمر، فقد هيأ الشيخ محمد بن خليفة الظروف حتى تحقق بريطانيا ما تريد بشأن إخضاع البحرين لسيادتها بعيداً عن أية تدخلات أجنبية،

إذ قام في ربيع عام ١٨٦١ بمهاجمة ساحل الاحساء ونهبه، ولم يتوان عن طرد كثير من التجار الهنود (البريطانيين) من البحرين، فصدرت التعليمات لجونز كي يتحرك صوب البحرين لردع حاكمها، فخرج جونز في مايو من بوشهر على رأس أربع سفن حربية، ووصل المحرّق في ١٨ منه، وطلب من الشيخ محمد سحب قواته من الاحساء، والسماح بعودة التجار الهنود الذين تم طردهم، غير أن الشيخ معتمداً على الوعود الفارسية لم يأبه بطلب جونز، مما دفع الأخير إلى إصدار تعليماته لقادة السفن الحربية بإيقاف الشيخ عند حده، فقام هؤلاء بمحاصرة المحرّق واحتجزوا داوين لشيوخ البحرين، مما اضطر الشيخ محمد إلى إرسال أخيه إلى جونز للإتفاق معه، ولكن جونز أصرّ على ضرورة عقد معاهدة جديدة بين السلطات البريطانية وشيوخ البحرين، وقدّم له مسودتها، جاء في مقدمتها أن البحرين مشيخة مستقلة، ويمكن تلخيص موادها بما يلي:

١ ــ الاعتراف مجدّداً بجميع المعاهدات السابقة بين بريطانيا والبحرين.

٢ ــ على حاكم البحرين أن لا يقوم بأي اعتداء بحري أو المشاركة في أعمال القرصنة، شريطة أن تظل بريطانيا تمدّه بالمساعدات اللازمة لرد أي اعتداء من جانب القبائل التي تسكن الخليج.

٣ ــ على شيخ البحرين أن يُعلم المقيم العام البريطاني في الخليج بأي عدوان يقع على ممتلكاته في أقرب وقت ممكن، ويوافق على أن يكون المقيم البريطاني حكماً بينه وبين المعتدين؛ ومن ثم، فلا يتخذ هو أو أحد رعاياه أية إجراءات مضادة إلا بعد موافقة بريطانيا، وفي المقابل يتعهد المقيم البريطاني باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المعتدين، ويقبل شيخ البحرين الأحكام التي يصدرها المقيم ضد أحد رعاياه إذا كان معتدياً.

٤ ــ يحق للرعايا البريطانيين حرية الإقامة والتجارة في البحرين، على أن يدفعوا ضريبة جمركية عن بضائعهم لا تزيد على خمسة في المائة، ويتمتعون بامتيازات الدولة الأكثر رعاية.

٥ ــ إذا نشب خلاف بين الرعايا البريطانيين وأهل البحرين، فإن الوكيل

المحلي في البحرين يتولى تسويته، وإذا لم يتمكن من ذلك، يحال إلى المقيم البريطاني في بوشهر، ويُحال إليه أيضاً ما يحدث من منازعات بين رعايا البحرين وأحد رعايا موانىء الخليج المرتبطة مع بريطانيا.

وهكذا وقّع الشيخ محمد بن خليفة وأخوه على هذه المعاهدة في ٣١ مايو ١٨٦١، وصادق عليها حاكم الهند العام في ٩ أكتوبر. وهذا ما أثار حفيظة فارس وجعلها تحتج بشدة على هذه المعاهدة، إذ قدم حاكم إقليم فارس احتجاجاً مكتوباً للسفير البريطاني لدى البلاط الإيراني أليسون في ٢٥ أغسطس، وقد جاء هذا الاحتجاج مبنياً على ادعاء فحواه أن شيخ البحرين هو أحد رعايا الشاه، فرد السفير البريطاني على هذا الاحتجاج بأن لديه تعليمات من وزير خارجية بلاده بأن لا يناقش هذا الأمر مع السلطات الفارسية. كما لم يَرض شعب البحرين بهذه التعهدات التي جاءت من جانب واحد، فثار عليها، واعتبرها تجنّياً على حقوقه، وقد تزعم ثورته محمد بن عبد الله المطالب بامارة البحرين، وأخذ يجري اتصالاته مع العثمانيين للعمل على طرد الشيخ محمد بن خليفة عن سدّة الحكم في البحرين، مما دفع الصدر الأعظم العثماني عالي باشا إلى طرح الموضوع مع السلطات البريطانية. غير أن السلطات الفارسية احتجت أيضاً على التدخل العثماني في البحرين، وأبلغت الباب العالي في ٢٧ نوفمبر ١٨٦١ أن البحرين كمسقط تابعة لفارس، وأن حاكم كل منهما يتولى مقاليد الحكم بناء على تكليف من الشاه.

وإزاء هذه المواقف المتشابكة، تحرك السعوديون من الاحساء لضرب البحرين وطرد حاكمها، على حين كان جونز قد طلب من الأمير فيصل في يونيو ١٨٦١، بناء على تعليمات حكومة بومباي، طرد محمد بن عبد الله من أراضيه، ونصحه بتسوية الأمور مع حاكم البحرين الفعلي الشيخ محمد بن خليفة بالطرق السلمية. وانتظر جونز حوالي خمسة أشهر عله يتلقى رداً من الأمير فيصل، ولكن دون جدوى، فتدخلت بريطانيا وقامت بضرب الاحساء وتدمير الدمام في ٥ نوفمبر ١٨٦١، فأثار هذا العمل احتجاج السلطات العثمانية، التي برّرت احتجاجها بأن هذه المنطقة تابعة للأمير فيصل الذي هو من أتباع الباب العالي، وبالتالي فأملاكه من أملاك السلطان الموروثة.

ومما زاد الطين بلة أن فرنسا أرسلت في عام ١٨٦٢ مبعوثاً إلى نجد يحمل عرضاً لمساعدة الأمير فيصل، فسارعت بريطانيا إلى العمل لإبعاد هذا الخطر الكبير الذي سيهدد مركزها في الخليج ؛ وذلك بأن أرسلت في عام ١٨٦٤ المقيم البريطاني في الخليج بيلي إلى الرياض عن طريق الكويت، واستطاع بيلي أن يقنع فيصل بإقامة علاقات ودية مع بريطانيا. غير أن هذا الوفاق لم يطل أمده، إذ توفي الأمير فيصل في ديسمبر ١٨٦٥، وخلفه ابنه عبد الله، الذي ساءت علاقاته مع بريطانيا منذ بداية عهده، وازدادت الأمور سوء عندما أحست بريطانيا بأن هناك حشودات سعودية ضد البحرين، بالإضافة إلى النشاط السعودي الذي كان ممتداً إلى عُمان ومسقط. فقام الأسطول البريطاني في ٢ فبراير ١٨٦٦ بقصف القطيف والدمام، واستمات السعوديون في الدفاع، مما جعلهم يكبّدون الانجليز خسائر ليست قليلة في الأرواح. ويبدو أن بريطانيا كانت تريد بذلك أن تخيف الأمير السعودي الجديد، حتى لا تداعبه أحلام التوسع في الخليج.

ومهما يكن من أمر، فقد أحس السعوديون بضعفهم أمام القوة البريطانية، فكان لا بُدّ لهم من تعزيز موقفهم، حتى يتمكنوا من مجابهة الأمر، وعلى ذلك، اتجهوا إلى والي بغداد نامق باشا في محاولة للتنسيق معه للوقوف أمام العدوان البريطاني؛ فوجد نامق باشا في ذلك فرصة يستطيع من خلالها وضع الاحساء تحت الحكم العثماني، وبناء على ذلك، فقد رحّب بهذا الوضع، وبدأ العثمانيون يجُرون اتصالات مع الانجليز حتى استطاعوا التوصل إلى إيقاف قصف السعوديين. ومن ثم أخذ نامق يعمل فعلياً على وضع الاحساء تحت الحكم العثماني المباشر، فأجرى مفاوضات مع الأمير عبد الله بهذا الشأن؛ غير أن هذه المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود لِتَمسّك الأمير عبد الله بحقه في إدارة الاحساء.

وهكذا شعر عبد الله بن فيصل أنه لا يمكنه الاعتماد على العثمانيين، مما دفعه إلى إرسال رسالة إلى السلطات البريطانية في الخليج في أبريل ١٨٦٦ يعرب فيها عن رغبته في صداقة بريطانيا ويتعهد بعدم التعرض للامارات المتحالفة معها.

وهكذا يتضح لنا أن بريطانيا عندما أحست بابتعاد الشيخ محمد بن خليفة عن صداقتها واتجاهه نحو فارس، سارعت في اتخاذ قرار حاسم مفاده أن تضع البحرين تحت حمايتها المباشرة حتى تعيدها إلى إطار نفوذها دون منافسة من إيران أو تركيا، وأدّى ذلك إلى استخدام القوة العسكرية كما رأينا، وبذلك أعطت لنفسها حق التدخل في شؤون البحرين الداخلية دون أن تترك لحاكمها أية حرية في التصرف، بل أصبح المقيم هو الآمر الناهي في البحرين، كما منحت رعاياها امتيازات جعلتهم يتحركون في المجالات السياسية والاقتصادية بِحُرّية تامة تحت حماية المقيم البريطاني في بوشهر.

وهكذا تحدّدت صلاحيات شيخ البحرين في تصريف شؤون البلاد، إذ أصبح يتلقى التعليمات البريطانية وعليه تنفيذها.

المنازعات بين البحرين وقطر وموقف بريطانيا منها:

يعتقد كثير من المؤرخين أن هجرة بني عتبة(*) من أواسط الجزيرة العربية إلى قطر تعود إلى أواخر السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، حيث دخلوا قطر التي كانت تخضع لحكم آل مسلم وهم من بني خالد، ومكثوا فيها زمناً ثم غادروها إلى الكويت التي ازدهرت بعد حوالي نصف قرن من الزمن. ويبدو أن آل خليفة قد فكروا في الهجرة طلباً للثروة، إذ فعلوا ذلك في عام ١٧٦٦، حيث هاجروا إلى موقع على الخليج وأسّسوا مدينة الزبارة التي ازدهرت خلال فترة قصيرة وأصبحت ميناءً هاماً. ومن ثم امتد نظر آل خليفة إلى مزيد من التوسع، فقاموا بتجهيز أسطول من شبه جزيرة قطر وتقدموا لمحاصرة البحرين تعاونهم في ذلك قبائل العتوب الأخرى وذلك في مايو ١٧٨٣، وبعد حصار دام ما يقرب من شهرين استطاعوا دخول جزر البحرين في ٢٩ يوليو ١٧٨٣.

ومنذ ذلك التاريخ أخذ آل خليفة يولون البحرين اهتماماً كبيراً، مما جعلهم يعينون أحد أفراد أسرتهم لحكم قطر على حين تفرغوا لشؤون البحرين، وكثير ما كان يحدث الاحتكاك بين هذا الحاكم وأهالي قطر، ولكن دون أن تصل

(*) يسمى بنو عتبة أيضاً العتوب، وآل صباح وآل خليفة أفخاذ من العتوب.

إلى حدّ خطير، وبقي الأمر كذلك حتى عام ١٨٦٣، حين توجّس الشيخ محمد آل خليفة حاكم البحرين، توجّس خليفة من نوايا أهل قطر، فشن عليهم هجوماً هُزموا فيه. وأصدر قراراً بتعيين أحمد بن محمد آل خليفة حاكماً لقطر، فتزوج هذا من ابنة الشيخ محمد بن ثاني، أحد زعماء قطر، في محاولة منه للتقرب من آل ثاني، ويبدو أنه اكتفى بهذا الأسلوب من التقرب، دون أن يعمل على إرضاء الشعب القطري، بل على العكس من ذلك، فقد استعمل أسلوب العنف معهم، وهذا ما أدى إلى تفجير ثورتهم في عام ١٨٦٥ بقيادة قبيلة النعيم، فتصدى أحمد آل خليفة لهذه الثورة واعتقل زعيم آل النعيم علي بن ثامر، ثم أرسله إلى البحرين حيث سُجِن، فازدادت ثورة قبيلة النعيم تأججاً، وطلبوا من جاسم آل ثاني الذي كان يقيم في الدوحة مساعدتهم في تخليص قطر من هذا الحاكم، فبادر جاسم إلى مطالبة محمد بن خليفة بعزل عامله على قطر والإفراج عن علي بن ثامر، غير أن شيخ البحرين لم يستجب لهذا الطلب. وعلى ذلك، قام القطريون وعلى رأسهم جاسم، بمحاصرة الحاكم في قلعة الوكرة، واستطاع الأخير الهرب إلى البحرين.

فجهز الشيخ محمد بن خليفة جيشاً بقيادة ابراهيم بن علي وأخيه عيسى بن علي وبمساعدة من العجمان وآل مُرّة والمناصير، توجهت هذه القوات إلى الدوحة، فعلم الشيخ محمد آل ثاني بذلك، فاستنجد بقبيلة النعيم التي لم تنجده، مما اضطره إلى قبول عرض بالصلح والأمان من قائد القوات البحرانية، فدخلت هذه القوات الدوحة في عام ١٨٦٦، ونقضت العهد، إذ عملت فيها سلباً وتدميراً. ومن ثم، قامت هذه القوات بمطاردة قبيلة النعيم والتقى الطرفان في معركة انتصر فيها آل النعيم وقُتل أحمد بن محمد آل خليفة. وهنا تدخلت السلطات البريطانية وأعادت للشيخ محمد آل ثاني خيوله التي نُهبت.

وهكذا أيقن آل خليفة أن الأمور قد وصلت إلى حدّ سيّء، فأخذوا يعملون على تهدئة الوضع، ووجهوا دعوة إلى زعماء قبيلة النعيم لزيارة البحرين، فلبى هؤلاء الزعماء الدعوة، ولاقوا من حسن الاستقبال والضيافة ما طيب خاطرهم وتم إطلاق سراح زعيمهم علي بن ثامر.

ويبدو أن ذلك كان خطة للإيقاع بجاسم، إذ ما أن تمت زيارة زعماء قبيلة النعيم للبحرين، حتى وجه الشيخ محمد آل خليفة الدعوة لجاسم الذي لبى الدعوة بدوره وفي تصوره أنه سيتمكن من بحث أمور قطر مع آل خليفة، في محاولة للحصول على الاستقلال عن البحرين، غير أنه ما أن وصل البحرين حتى تم إلقاء القبض عليه وإيداعه السجن، وهذا مما زاد الأمور تعقيداً، فاشتعلت شرارة الثورة في قطر مرة أخرى في عام ١٨٦٧. وفي الوقت نفسه أخذ الشيخ محمد آل خليفة يعد العدة لمهاجمة قطر، فطلب المساعدة من المقيم البريطاني في بوشهر، غير أن طلبه هذا لم يلق قبولاً، إذ أن بريطانيا لم تكن معه في ضم قطر، حيث أن هذا لا يتفق والسياسة البريطانية في تجزئة الخليج. فاضطر آل خليفة إلى طلب العون من شيخي دُبي وأبوظبي، فاعتذر الأول، ووافق الآخر وقدم جيشاً يقدر بألفي رجل. وبعد ذلك قامت القوات المتحالفة بملاقاة القوات القطرية في موقعة «دامسة» وهزمتها. ومن ثم تابعت القوات البحرانية تقدمها نحو مدينتي الدوحة والوكرة وهاجمتهما في أكتوبر ١٨٦٧، ونهبتها وشتت شمل سكانها.

وعندما علم بيلي بهذا الهجوم بعث برسائل إلى محمد بن خليفة والى زايد بن خليفة حاكم أبوظبي يطلب تفسيراً لما قاما به من أعمال مخلة بالسلام البحري، إذ أن بيلي ما كان قادراً على أن يفعل أكثر من ذلك، إذ لم تكن لديه أية سفينة حربية، كذلك كتب لحكومة بومباي بما حدث، فطلبت منه في يناير ١٨٦٨ أن يؤكد على الشيخ زايد بأن يلتزم باتفاقية الهدنة البحرية.

وعلى أية حال، فقد جاء رد الشيخ محمد على بيلي يؤكد حقه في فرض سلطته على أتباعه في قطر، على حين تملص زايد ـ في رده الذي جاء متأخراً ـ من المسؤولية وخرقه لاتفاقية الهدنة البحرية.

وفي يوليو خولت حكومة بومباي بيلي أن يفرض غرامة على شيخ البحرين لإخلاله باتفاقية ١٨٦١، وقام بيلي بإرسال تحذير وتهديد للشيخ محمد بن خليفة. ولم يكتف بيلي بذلك، بل سارع إلى مجابهة الموقف، إحساساً منه بأن البحرين قد وضعت يدها على قطر، فأبحر على رأس عدة سفن حربية، واتجه

إلى البحرين في أوائل سبتمبر، حيث ضربها بالمدفعية، متذرعاً بأن شيخها قد نقض اتفاقية عام ١٨٦١ بهجومه على قطر. ونتيجة لهذا الهجوم الشرس هرب الشيخ محمد آل خليفة إلى ساحل قطر، وعندها دخل بيلي البحرين، وعين الشيخ علي حاكمًا للبلاد بدلاً من أخيه الذي اعتبره متنازلاً عن الحكم، وفرض على البحرين غرامة كبيرة، واستولى على السفن التي شاركت في الهجوم على قطر، وتوج كل هذه الأعمال بأن توصل إلى عقد اتفاقية بين البحرين وقطر، تعهدت بموجبها قطر بدفع جزية سنوية للبحرين مقابل سلامتها من الاعتداءات واستقلالها عن البحرين. وفي الوقت نفسه أجبر الشيخ علي آل خليفة على توقيع اتفاقية في ٦ سبتمبر ١٨٦٨، جاء في مقدمتها إتهام للشيخ محمد بأنه ارتكب عملاً من أعمال القرصنة، مما يسقط صفته الشرعية كحاكم للبلاد. ويمكن تلخيص بنودها بما يلي:

١ - تسليم جميع السفن الحربية التي يمتلكها آل خليفة.

٢ - دفع غرامة قدرها مائة ألف ريال للمقيم البريطاني، منها ٢٥ ألف تدفع فوراً والباقي على ثلاث سنوات.

٣ - تسليم محمد آل خليفة إلى المقيم البريطاني إذا عاد للبلاد.

٤ - يعتبر علي بن خليفة نفسه من القراصنة إذا أخل بتعهداته.

٥ - أن يتم تعيين وكيل دائم لحاكم البحرين في بوشهر حتى يتلقى تعليمات المقيم البريطاني.

وبهذا شددت بريطانيا من قبضتها على كل من البحرين وقطر وأصبحت لها اليد الطولى في تسيير الأمور فيهما، وذلك باستغلالها لأتفه الأسباب حتى تثبت هيمنتها وسيطرتها، ولم يكن لحكامها حول ولا قوة. فبريطانيا ما كانت لتترك فرصة إلا وتستغلها حتى تحقق أهدافها؛ وعلى ذلك فعندما جهز آل ثاني قواتهم للانتقام من آل خليفة وتحركوا صوب البحرين، واشتبكوا مع أهلها في أوائل سبتمبر ١٨٦٨، قام بيلي بالتوجه إلى قطر، واجتمع بشيوخها على ظهر سفينته، وأعرب لهم عن بالغ استيائه لما قام به القطريون من أعمال أدت إلى

الإخلال بالأمن والسلم البحري، وثم فرض عليهم توقيع معاهدة السلم البحري في ١٢ سبتمبر ١٨٦٨، حيث وقعها عن الجانب القطري الشيخ محمد آل ثاني. وهذه هي أول اتفاقية تعقدها قطر مع بريطانيا، تعهد آل ثاني بموجبها بالمحافظة على الهدنة البحرية، وأن يكون المقيم البريطاني حكمًا في أي نزاع ينشب بينهم وبين جيرانهم، وأن يستمروا في دفع الجزية السنوية التي كانوا يدفعونها للبحرين ليقوم شيخ البحرين بدوره بدفعها للوهابيين عن قطر.

وقد جعلت هذه المعاهدة من قطر امارة ذات شخصية مستقلة عن البحرين تتعامل معها نداً لند، وأصبحت تحت الحماية البريطانية الفعلية.

موقف فارس من معاهدة ١٨٦٨ بين بريطانيا والبحرين:

لقد احتجت فارس بشدة على هذه المعاهدة، إذ اعتبرتها تعدياً على سيادتها على البحرين. وقد جاء هذا الاحتجاج الرسمي في رسالة وجهها حاجي محسن خان، السفير الفارسي في لندن، إلى اللورد كلاريندون (Clarendon)، وزير الخارجية البريطاني في ١٣ أبريل ١٨٦٩، يبدي فيها احتجاج حكومته على إجبار شيخ البحرين على توقيع معاهدة مع بريطانيا، وقد أرفق مع رسالته هذه رسالتي الولاء المار ذكرهما اللتين كان الشيخ محمد بن خليفة قد بعثهما إلى الشاه وحاكم إقليم فارس.

ولما كانت حكومة الهند أكثر إحاطة بالموضوع، فقد بعث وزير الخارجية البريطاني إلى الدوق آرجيل (Argyll) وزير الهند، يستشيره فيما يمكن اتخاذه من موقف إزاء هذا الاحتجاج الفارسي. وقد جاء رد آرجيل من وحي مصالح حكومة الهند في الخليج، إذ أكد أن سلطات الهند البريطانية تعتبر البحرين مستقلة، ولا حق لفارس في أي ادعاء بشأن البحرين غير أن كلاريندون كان يضع نصب عينيه اعتبارات أخرى غير المصالح البريطانية في الخليج، إذ كان ينظر للأمور نظرة أبعد من حدود المنطقة، وما يترتب على ذلك من علاقات مع دول أخرى، فقد أجاب على رسالة خان في ٢٩ أبريل، فقال أن احتجاج حكومة الشاه بشأن الحق الفارسي في حكم البحرين كانت تتجاهله بريطانيا في

الماضي، ولكن الوضع أصبح يختلف، حين اتجهت الحكومة البريطانية إلى أن تولي هذا الموضوع اهتمامها. وأما من حيث موضوع الاتفاقات المعقودة بين البحرين وبريطانيا فقد بين أن شيوخ البحرين قد عقدوا اتفاقات مباشرة مع الحكومة البريطانية في فترات مختلفة؛ ومما شجع بريطانيا على الارتباط بهذه الاتفاقات حجج منع القرصنة وتجارة الرقيق وحفظ الأمن في الخليج. وأضاف قائلاً بأنه إذا كان لدى الحكومة الفارسية استعداد كي تضع قوة مناسبة في الخليج لتحقيق هذه الأهداف، فإن ذلك سيعفي بريطانيا من متاعب ومسؤوليات شاقة؛ ولكن إذا كان الشاه غير مستعد لتحمل هذه الأعباء، فإن بريطانيا لا تستطيع أن تتصور أن جلالته سيكون راغباً في إحلال الفوضى والجرائم في تلك المياه.

واختتم رسالته هذه بالإعراب عن مشاعر الود التي تكنها الحكومة البريطانية للحكومة الفارسية، وحرص بريطانيا على تنميتها، وتعزيز أواصر الصداقة بين البلدين، وعلى ذلك، فإن حكومة بلاده ستطلع الحكومة الفارسية قبل اتخاذ أية إجراءات بشأن البحرين مستقبلاً عند الضرورة وإذا كان ذلك ممكناً عملياً؛ إذ لا يمكن لحكومة بلاده أن تمنع ضباطها الذين أوكلت إليهم مهمة حفظ الأمن في الخليج من ممارسة حق إيقاع العقوبات السريعة على أي شخص يخل بالمعاهدة المعقودة مع شيخ البحرين، إذ ربما يؤدي تأخير توقيع مثل هذه العقوبات حتى يتم إطلاع الشاه في طهران، إلى تهديد السلام القائم في الخليج.

وهكذا، اعتبرت الحكومة الفارسية هذا الرد مرضياً، إذ بعث خان بمذكرة إلى حكومة بلاده في ٩ مايو ١٨٦٩ معبراً عن ارتياحه للرد البريطاني واعتبره اعترافاً من بريطانيا بحق فارس في البحرين، وقد أوضح في مذكرته أن بريطانيا قد قامت باجراءاتها ضد البحرين لأنه ليس لدى الحكومة لفارسية ممثل رسمي في البحرين وعلى ذلك اعتبرت بريطانيا البحرين مستقلة؛ أما الآن فإن بريطانيا قد أولت الاحتجاج الفارسي كل اهتمام لرغبتها في الحفاظ على علاقات طيبة مع فارس، وأضاف أن حق فارس في البحرين لابد من دعمه بقوات بحرية في الخليج حتى لا تضطر بريطانيا إلى القيام بعمليات بحرية أخرى.

ويبدو أن الحكومة الفارسية قد اطمأنت إلى حسن النوايا البريطانية،

وبنت على ذلك استنتاجات خاطئة، إذ أخذت تعمل على بناء أسطول حربي، وكان أن اتجهت إلى بريطانيا طالبة معونتها في ذلك؛ غير أن بريطانيا رفضت ذلك بحجة أن بناء هذا الأسطول إسراف لا مبرر له، على حين أنها كانت تخشى أن يؤدي هذا إلى قيام فارس بأعمال عدوانية في البحر.

ومما هو جدير بالذكر أن فارس لم تقتنع بالحجة البريطانية، وأيقنت أن ذلك ليس إلا تهرباً من تقديم العون، وعلى ذلك وجهت فارس جهودها نحو فرنسا تطلب معونتها في هذا المجال، غير أن الأخيرة كانت مشغولة بتدهور علاقاتها مع بروسيا بالصورة التي أدت إلى نشوب الحرب السبعينية التي هزمت فيها فرنسا. وبذلك فقدت فارس الأمل في الحصول على مساعدة لبناء أسطول حربي، وبقيت عاجزة عن التصدي لما يجري حولها.

ولو حاولنا أن نلقي الضوء على رسالة كلاريندون هذه التي اعتبرتها الحكومة الفارسية اعترافاً بريطانياً بحقها في البحرين، وعلقت عليها أهمية بالغة في ادعاءاتها هناك حتى وقت قريب، لوجدنا أنها تخلو من أي تأكيد صريح لهذا الحق، كما ولابد لنا أن نبحث عن الأسباب التي جعلت بريطانيا تحاول التودد لفارس توطئة لحثها على الاعتدال. وهذا البحث يقودنا إلى دراسة الظروف التي كانت تحيط ببريطانيا، فنجد أنها كانت في عداء مع روسيا في ذلك الحين، وكانت الحالة بينهما تهدد بنشوب حرب، وبالتالي فلم يكن في صالحها أن تخسر ودّ فارس، خشية أن تنضم هذه إلى روسيا ضدها، فيكبر محور الأعداء، خاصة وأن فارس تشكل إحدى الطرق الموصلة إلى الهند. وعلى ذلك كانت بريطانيا حريصة على أن تكتفي في ردها العبارات الغامضة القابلة للتأويل، وذلك حتى لا تلزم نفسها بشيء محدد. وليس أدل على ذلك مما جاء في ذلك الرد من أنها ستخبر الشاه مقدماً بأية إجراءات ستتخذها ضد البحرين وذلك «إذا استدعت الضرورة وكان ذلك ممكناً عملياً»، وبهذه العبارة ضمنت لنفسها خط الرجعة؛ إذ من خلال الشرط الذي وضعته استطاعت بعد ذلك أن تقوم بعدة إجراءات دون اطلاع الشاه، كما وأنه ورد أيضاً بعد ذلك تفسير بريطاني مخالف للتفسيرات الإيرانية لهذه الرسالة كما سنبين بعد قليل. وهذا أيضاً مما يؤكد لنا خطأ ادعاء فارس بحقها في البحرين.

تطور الأحداث بعد معاهدتي ١٨٦٨ مع كل من البحرين وقطر:

لم يكن من السهل على محمد بن خليفة أن يسلم بما حدث له على أيدي السلطات البريطانية، فبعد هربه من البحرين إلى ساحل قطر، انتقل إلى الكويت، حيث نزل ضيفاً على الشيخ عبد الله الصباح، الذي ساءه أن ينشب الخلاف بين الأخوين ويصل إلى هذا الحد، فعزم على إنهاء أسباب الخلاف، وما فتئ يعمل على التوفيق بينهما، وبذل مساعٍ حميدة في هذا المجال، غير أنه لم يقدَّر لهذه الجهود النجاح، نظراً لأن الشيخ عليّ بن خليفة خشي على مركزه من الضياع على أيدي أخيه.

والأرجح أن سبب فشل هذه المساعي يعود إلى أن السلطات البريطانية ما كانت لتسمح بأي تغيير في حكم البحرين من شأنه أن يسبب لها المتاعب. حيث أن الشيخ عبد الله كان قد بعث أخاه الشيخ محمد إلى البحرين لإقناع حاكمها بتسوية الأمور مع أخيه والسماح له بالعودة، فاقتنع الشيخ علي ووافق على ذلك، مما دفع بالشيخ عبد الله إلى مرافقة الشيخ محمد آل خليفة إلى البحرين، على أن الشيخ علي تراجع عن موقفه بعد وصولهما.

ومهما يكون من أمر، فقد استقر محمد آل خليفة بعد ذلك في القطيف، وأخذ يعمل على تجميع قوات من قبائل الاحساء، ووقفت إلى جانبه قبيلة بني هاجر نتيجة لتوسط الأمير السعودي عبد الله بن فيصل، حيث كان محمد آل خليفة قد طلب منه المساعدة.

وبعد أن أتم تجميع وتجهيز قواته، قام بغزو البحرين في أغسطس ١٨٦٩. ويبدو أن شعب البحرين كان ينتظر من يشعل الشرارة، إذ ما أن دخلت قوات الشيخ محمد، حتى هب الشعب ثائراً على حاكمه وانضم إلى الشيخ محمد، فالشيخ علي كان قد أثقل على شعبه بالضرائب الباهظة حتى يستطيع تسديد الغرامة التي فرضها عليه المقيم البريطاني، كما ولا شك أن المشاعر الوطنية كان لها دور في تحريك ثورة الشعب، إذ أن عداء الشيخ محمد

لبريطانيا جعل منه محط أنظار الشعب للخلاص من السيطرة البريطانية. وفي الوقت نفسه كانت فرصة آل عبد الله لمحاولة استعادة الحكم، فانضم هؤلاء أيضاً بقيادة محمد بن عبد الله إلى الشيخ محمد، كل هذه العوامل متجمعة أدت إلى هزيمة الشيخ علي آل خليفة في تلك المعارك التي قتل فيها، ودخلت القوات المهاجمة مدينتي المنامة والمحرق، وتولى الشيخ محمد آل خليفة الحكم.

غير أن هذا النصر الذي حققه الشيخ محمد آل خليفة، لم يؤد إلى استقرار الأمور في البحرين، إذ كما قلنا كان آل عبد الله يتحينون الفرص لاستلام زمام الأمور، وهذا مما دفعهم إلى محاربة الشيخ علي آل خليفة، وعلى ذلك أخذوا يطالبون بحكم البلاد. ويعملون على الوصول إلى هذا الهدف، إلى أن استطاعوا القبض على الشيخ محمد وسجنه في قلعة «أبو ماهر». وهكذا تسلم الحكم الشيخ محمد بن عبد الله، مما اضطر أبناء علي آل خليفة ــ وعلى رأسهم عيسى ــ إلى النزوح إلى قطر.

ومما يجدر ذكره، أن بريطانيا لم تكن بمعزل عما جرى منذ مقتل الشيخ علي آل خليفة، وتولي الشيخ محمد آل خليفة الحكم، إذ أن مجيء هذا الحاكم كان يعني العداء لبريطانيا وخلق المتاعب لها. وعلى ذلك أخذت السلطات البريطانية ممثلة في المقيم بيلي في الأعداد للقضاء على هذا الحاكم، ولكن حكمه لم يطل حتى تصل القوات البريطانية، إذ وصلت بعد أن كان قد تولى الحكم آل عبد الله، حيث توجه بيلي إلى البحرين في الأسبوع الثالث من نوفمبر ١٨٦٩ على رأس أربع سفن حربية، وحاصرها حتى سيطر عليها، ونزل الجنود البريطانيون المنامة والمحرق وألقوا القبض على الشيخ محمد بن عبد الله، وأخرجوا الشيخ محمد آل خليفة من سجنه، ومن ثم أخذا مع أنصارهما أسرى إلى بومباي.

ويبدو أن بيلي قرر تنصيب عيسى بن علي آل خليفة حاكماً، إذ جمع رؤساء القبائل واستشارهم في الأمر، فأجمعوا على اختيار الشيخ المذكور حاكماً للبلاد، فاستقدمه بيلي من قطر مع عشيرته وعينه حاكماً في أوائل عام ١٨٧٠، مدعياً أن هذا التعيين قد تم بناء على اختيار رؤساء القبائل. ونحن نرى أن هذه الحجة مشكوك فيها بحكم أن هذا الاختيار جرى تحت إمرة بيلي، ولم يكن أمام وجهاء

البلاد غير الموافقة على رغباته. والواقع أنه من المستبعد أن يجري استفتاء حر صحيح في ظل الهيمنة البريطانية التي لا تقبل الجدل، ولا توافق على ما يتعارض وسياستها، وبالتالي فلم تكن تلك الشورى سوى إجراءات صورية لتضفي على الموقف شيئاً من الشرعية، كي تمتص بذلك بريطانيا النقمة العارمة التي كانت تسود أوساط الشعب البحراني ضد الوجود البريطاني.

ومما يجدر ذكره أنه في أثناء تلك الأحداث. قدمت بغلة مسلحة من بوشهر وحاولت اختراق الحصار لدخول البحرين، فألقى بيلي القبض عليها ووجد على ظهرها مبعوثاً من ميرزا مهدي، ممثل وزير الخارجية الفارسية في بوشهر، يحمل رسائل وخلعة للشيخ محمد بن عبد الله، فسمح له بيلي بتسليم الرسائل للشيخ محمد، ومن ثم قام بمصادرتها، فوجد أنها تحمل تهاني ميرزا للشيخ المذكور بنجاحه في السيطرة على حكم البحرين.

وعلى أية حال، فقد وقفت السلطات البريطانية إلى جانب الشيخ عيسى تدعمه بقوة بحرية لحماية حكمه الذي استمر ما يقارب نصف قرن من الزمن، وهكذا، أصبح هذا الحاكم أداة طيعة في يد بريطانيا، تحركه كيفما شاءت، فكان بذلك من أكبر العوامل المساعدة على ربط البحرين بعجلة الاستعمار البريطاني لما اتصف به من ضعف في الشخصية واعتماد كلي على بريطانيا في تعضيد حكمه وحمايته من الطامعين فيه في الداخل والخارج، ففي الداخل: كانت ما تزال وقفة الشعب الجريئة إلى جانب الشيخ محمد بن خليفة ضد والده الشيخ علي الموالي لبريطانيا ماثلة أمامه، وفي الخارج: كانت التهديدات الفارسية والعثمانية أمراً ملموساً. ففي الأسبوع الثاني من يناير ١٨٧٠، قدم السفير التركي في لندن احتجاجاً لوزارة الخارجية البريطانية على تصرفات بيلي في البحرين، معرباً عن شديد أسف حكومة بلاده لما قام به المقيم البريطاني في البحرين، معزياً ذلك إلى سوء فهم المقيم أن البحرين من الممتلكات التركية، غير أن السلطات البريطانية رفضت هذا الاحتجاج، وبعثت بتعليماتها للقائم بالأعمال البريطاني في الآستانة بأن يبين للباب العالي أن الحكومة البريطانية لا تعترف بالسيادة التركية على البحرين، كما كان اللورد بلمرستون قد أكد ذلك من قبل في فبراير ١٨٥١.

ومن الجانب الفارسي، قدم محسن خان احتجاجاً هو الآخر للسلطات البريطانية في ٢٢ يناير، بين فيه أن حكومة بلاده تستغرب ما قام به بيلي دون إعلامها المسبق بذلك، ومصادرة هدية الشاه، ولكن هذا الاحتجاج لم يلق رداً، فأعاد خان احتجاجه بعد مضي شهرين، وعندها طلب كلاريندون من حكومة الهند تفسيراً لهذا الوضع مع الأخذ بعين الاعتبار ما جرى من مراسلات بين الحكومتين الفارسية والبريطانية بهذا الشأن. وردت حكومة الهند في اليوم التالي بأن الضباط الفرس هم الذين شجعوا قتلة شيخ البحرين، وأشارت إلى رسالة أرسلها مايو (Mayo) حاكم الهند، وأبدى فيها تخوفه وأسفه لاهتمام كلاريدون البالغ بمحسن خان في عام ١٨٦٩، وخاصة ما جاء بشأن استعداد بريطانيا للتخلي عن التزاماتها تجاه السلم البحري إذا ما كانت لدى فارس قوة بحرية كافية للقيام بهذه الالتزامات، كما أكد مايو في رسالته أن الحكومة الفارسية ليست لديها القوة البحرية الكفيلة بالقضاء على الفوضى في البحر، وحتى لو كانت لديها هذه القوة فلا يمكن الاعتماد عليها، بل على العكس من ذلك فقد تتورط في صراع مع المشيخات العربية أو مع الوهابيين أو الأتراك لفرض سيادتها على المنطقة كلها، وبالتالي تعرض التجارة للخطر. وخلص إلى القول بأن السلم البحري لا يمكن الحفاظ عليه بغير الجهود البريطانية واستمرار النفوذ البريطاني في المنطقة، وعليه، فلا يمكن الاعتراف بالمطالب الفارسية.

وهكذا رد اللورد كلاريندون على الاحتجاج الفارسي بأنه لا مبرر له، إذ لا يمكن لبريطانيا أن تسمح لمندوب فارس بأن يتصل بحاكم من القراصنة وأما من ناحية ما قام به بيلي من مصادرة هدية الشاه، فقد عملت السلطات البريطانية على تطييب خاطر فارس بأن نقلت بيلي من الخليج، فأرضت بذلك فارس دون أن تعدل السياسة التي رسمتها للمنطقة.

وتفرغت بريطانيا من ثم لإبعاد النفوذ التركي عن المنطقة، خاصة وأن تركيا اتجهت إلى تعزيز سيطرتها على الخليج، وهو ما سنفصله في فصل قادم. ويبدو أن فارس كانت ميالة لإبعاد النفوذ التركي إذ أنها لم تحاول إثارة أية مشاكل لبريطانيا في هذه الفترة.

معاهدة عام ١٨٨٠ مع البحرين
(المعاهدة الانفرادية الأولى):

لقد كانت شخصية حاكم البحرين الشيخ عيسى على درجة من الضعف جعلت من بلاده محط أنظار الدول الطامعة فيها، وبذلك أصبح النفوذ البريطاني معرضاً للخطر، حيث نشطت تركيا في مناواة هذا النفوذ، كما وأن ظهور الأتراك بشكل فعال قد شجع منافسي شيخ البحرين من أبناء عمومته على زيادة نشاطهم في العمل ضده، ووصل الأمر بناصر بن مبارك بن عبد الله، حفيد الحاكم المخلوع، مع عمه قاسم، في ظل الحماية التركية، إلى مصادرة أملاك البحرين في قطر، وأخذ ناصر يطالب بحكم البحرين، وبدأ يعد العدة لغزوها بإيعاز من الأتراك، وعلى ذلك بقيت البحرين مهددة بالغزو حتى إعلان الحماية البريطانية عليها في ٢٢ ديسمبر ١٨٨٠. فعندما جاء أدواردروس (E. Ross) مقيماً في بوشهر، وأحيط علماً بأوضاع البحرين، وتمشياً مع السياسة البريطانية المرسومة الخاصة بإبعاد النفوذ الفارسي والتركي عن البحرين. رأى أن خير وسيلة لتحقيق ذلك هي إعلان الحماية البريطانية عليها. وبالفعل تمكن روس من فرض معاهدة على شيخ البحرين الذي كان تأثر بمصير أبيه وعمه، وبكونه قد جاء للحكم تحت حماية الأسطول البريطاني، وهذا مما جعله يوافق دون تردد على هذه المعاهدة التي جاءت على صورة تعهد من جانبه للسلطات البريطانية بما يلي:

أولاً ــ أن لا يدخل في أية مفاوضات أو يعقد اتفاقات من أي نوع مع غير بريطانيا بغير موافقة الحكومة البريطانية.

ثانياً ــ أن لا يمنح أية دولة أي امتياز بتأسيس قنصليات، أو إنشاء مستودعات لوقود السفن في ممتلكاته بدون الحصول على موافقة بريطانيا.

أما فيما يختص بالأمور الأخرى الأقل أهمية فيجوز لحكومة البحرين الاتصال المباشر مع جيرانها بشأنها. وهكذا تحكمت بريطانيا في علاقات البحرين الخارجية بعد أن كانت المتصرفة في شؤونها الداخلية بحكم معاهدة ١٨٦١.

معاهدة عام ١٨٩٢ مع البحرين
(المعاهدة الانفرادية الأخيرة):

بعد أن فرضت السلطات البريطانية على شيخ البحرين اتفاقية ١٨٨٠، أحست بضرورة فرض سيطرتها على قطر التي كان شيخها جاسم بن ثاني قد أعلن خضوعه للعثمانيين في عام ١٨٧١، فأخذت تتحين الفرص لتحقيق هذا الهدف، حتى إذا ما قام الشيخ جاسم بطرد التجار الهنود من البدع في عام ١٨٨٢، استغلت هذا الحادث في أن ترغم الشيخ جاسم على دفع غرامة قدرها ٨٠٠٠ روبية، وكان هذا فاتحة عهد جديد في علاقات بريطانيا بقطر، إذ تبعت ذلك ضغوط أخرى مارستها بريطانيا على قطر، ومما ساعد بريطانيا على ذلك، أن الشيخ جاسم كان متردداً في ولائه بين تركيا وبريطانيا.

وعلى أية حال، فقد شهد عام ١٨٨٧ كثيراً من حوادث السلب على ساحل قطر، مما جعل بريطانيا تقوم بسحب رعاياها من قطر إلى البحرين، وهذا مما شجع الشيخ عيسى بن علي على المطالبة بالانتقام من قطر كي تعود تابعة للبحرين. فبريطانيا كانت حينذاك على ما يبدو ميالة لهذا الاتجاه، ولكن بحذر، إذ كانت تبغي إبعادها عن النفوذ العثماني، في الوقت الذي لم تكن ميالة لتوحيد قطر والبحرين. ولهذا رأى المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل روس أن يقوم شيخ البحرين بمضايقة الشيخ جاسم وذلك بحجز ممتلكاته في البحرين، فوجد شيخ البحرين في ذلك بداية لتحقيق أهدافه، وسارع إلى تنفيذ طلب روس. ولم يكتف الشيخ عيسى بهذا القدر من الانتقام، بل أخذ يلح على السلطات البريطانية لمعاونته والسماح له بإعادة قطر إلى سيادة البحرين، مبدياً استعداده لحفظ الأمن والسلام فيها. غير أن كل ذلك لم يثن بريطانيا عن سياستها الموضوعة والقائمة على إبقاء التفكك في الخليج.

وإزاء هذا الوضع، حاول الشيخ جاسم التقرب من السلطات البريطانية، وذلك بأن أعد وثيقة وقعها معظم أهالي قطر، تضمنت تبرئته من أسباب الفوضى التي وقعت في المشيخة، ولكن بريطانيا لم تقتنع بذلك، وهذا مما دفع الشيخ جاسم إلى أن يرتد ثانية إلى العثمانيين، فطلب منهم أن يقدموا

احتجاجاً لبريطانيا على مصادرة أملاكه في البحرين، وبالفعل بادرت السلطات العثمانية إلى الاحتجاج، ولكن لشيخ البحرين مباشرة وليس لبريطانيا، على اعتبار أن البحرين تابعة للدولة العثماني، غير أن شيخ البحرين رد على ذلك بأن ما قام به ليس إلا بناء على طلب بريطانيا.

وهكذا، بدأت تركيا تهدد النفوذ البريطاني في البحرين، إذ راحت تشجع الشيخ ناصر بن مبارك آل خليفة على المطالبة بحكم البحرين، مما دفع الشيخ ناصر إلى القيام بالاستعدادات اللازمة للهجوم على البحرين، وفي هذا السبيل، لقي الدعم والمساعدة من حاكم قطر الشيخ جاسم بن ثاني لما تربطهما من صلة المصاهرة، وكذلك من قبائل بني هاجر الذين هم أهل أمه. غير أن بريطانيا علمت بهذه الاستعدادات وما يحيط بها، فحذرت السلطات العثمانية من مغبة هذا العمل الذي من شأنه أن يضطر بريطانيا إلى الرد عليه بالقوة. مما جعل السلطات العثمانية تتراجع عن تشجيعها للشيخ ناصر الذي هو الآخر خشي أن يؤدي قيامه بمهاجمة البحرين إلى تدمير قواته على أيدي القوات البريطانية، وبالتالي ضياع مركزه وطموحاته بصورة نهائية، فاضطر إلى العدول عن خطته إلى حين، إذ أنه ما لبث أن عاد يستعد لمهاجمة البحرين في عام ١٨٩٢ بمساعدة الشيخ جاسم الذي لم يكن يتوانى عن مساندة أي منشق على حاكم البحرين، فوقفت له بريطانيا مرة أخرى محذرة ومتوعدة بأشد العقاب، مما أنقذ البحرين من خطره.

ومما زاد الطين بلة، ظهور المصالح الأوروبية في الخليج. فعندها أيقنت السلطات البريطانية أن لا بد من إعادة تأكيد وتعديل اتفاقية عام ١٨٨٠، وذلك تأكيداً لوضع البحرين تحت الحماية البريطانية، وعلى ذلك، فقد فرضت على شيخها في ١٣ مارس ١٨٩٢ تعديل اتفاقية ١٨٨٠، وذلك بأن أضافت لها تعهدات جديدة هي:

أولاً: لا يحق لحاكم البحرين بأي حال من الأحوال التراسل مع أية قوة أخرى غير الحكومة البريطانية أو عقد اتفاقية معها.

ثانياً: لا يسمح حاكم البحرين لأية وكالة أجنبية بالإقامة في ممتلكاته بدون موافقة الحكومة البريطانية.

ثالثاً: أن لا يبيع أو يرهن أو يؤجر أو يسمح باحتلال أي جزء من ممتلكاته لأية دولة غير بريطانيا.

وهكذا، شددت بريطانيا قبضتها على البحرين، وجعلت شيوخها يتنازلون عن صلاحياتهم الخاصة بالسيادة الداخلية بالإضافة إلى تصرف بريطانيا في شؤون البلاد الخارجية. ولا شك أن حاجة الشيخ عيسى للحماية البريطانية ضد القبائل المناوئة له في قطر قد لعبت دوراً هاماً في تمكين بريطانيا من إحكام سيطرتها على البحرين وتجريد حاكمها من جميع صلاحياته، وأتبعت ذلك بأن أسست لها وكالة في البحرين في عام ١٨٩٣، وأصبح الوكيل البريطاني الذي كان مقره في المنامة هو الحاكم الفعلي للمشيخة.

توطد النفوذ البريطاني في البحرين وقطر:

رأينا كيف أن بريطانيا قد أصبحت بعد اتفاقية عام ١٨٩٢ مع البحرين، المتصرف الوحيد في شؤون البحرين الداخلية والخارجية، فأخذت تعمل على إبعاد أي نفوذ أجنبي عنها؛ وفي الوقت نفسه عملت جاهدة على توطيد نفوذها وفرض سيطرتها على قطر التي أصبحت تحت النفوذ العثماني، ودخلت بذلك في صراع طويل مع العثمانيين لتحقيق هذا الهدف، حتى تم لها ذلك في عام ١٩١٤، وهو ما سنفصله في فصل قادم.

ولم تترك السلطات البريطانية فرصة سانحة إلا واستغلتها حتى تحكم سيطرتها على شتى الأمور في البحرين، على حين كانت تكافح لتحقيق ذلك في قطر. وهكذا، فعندما أحست بريطانيا بانتشار تجارة الأسلحة في الخليج، ومساعدة العثمانيين لبعض القبائل العربية في هذا المجال. خشيت من اشتغال البحارنة بهذه التجارة، فسارعت للتصدي لها، وفرضت على الشيخ عيسى أن يوقع إعلاناً في عام ١٨٩٨ يمنع بموجبه دخول السلاح إلى بلاده أو تصديره منها إلى غيرها من البلدان، ولضمان تنفيذ هذا الإعلان، سمح للسفن الانجليزية

والفارسية بتفتيش السفن التي يشك في أمر عملها بهذه التجارة في مياه البحرين. ولكن لماذا تمنح السلطات الفارسية حق التفتيش؟ إن مما لا شك فيه أن بريطانيا كانت تبغي من ذلك ضرب عصفورين بحجر واحد، فهي كانت تريد إرضاء الشاه في أمر اعتبرته شكلياً أكثر منه عملي، بالإضافة إلى أنها كانت في ذلك الحين تسعى إلى تشجيع هذه التجارة في بلاده والتي باتت تهدد حدود الامبراطورية البريطانية في الهند.

وعندما أخذت السلطات العثمانية تحاول مد سيطرتها إلى البحرين، اتخذت بريطانيا إجراءات من شأنها الحيلولة دون ذلك، ففي عام ١٩٠٠ عينت مساعد ممثل سياسي بريطاني في البحرين ولأول مرة، ثم رفعت هذا المنصب في عام ١٩٠٤ إلى مرتبة ممثل سياسي، وأقامت قوة عسكرية فيها تحسباً لأي عمل قد يقوم به العثمانيون في البلاد، إذ كانت الأمور قد تدهورت في أواخر عام ١٩٠٠، أثر قيام قبيلة المرة بمهاجمة جماعة من آل خليفة كانوا في رحلة صيد على مقربة من الظهران وقتلت عدداً منهم، كان من بينهم ابن الحاكم، فاستشاط شيخ البحرين غضباً لهذا الحادث، وقرر الانتقام، غير أنه ما لبث أن خشي أن يؤدي ذلك إلى صدام مع السلطات العثمانية، حيث كان الحادث قد وقع على أرض عثمانية، مما جعله يقترح على المقيم البريطاني في الخليج أن تقوم الحكومة البريطانية بتقديم احتجاج للحكومة العثمانية، وتطالبها بمحاسبة المعتدين، فوافق المقيم على هذا الاقتراح، ورفعه إلى حكومة لندن عبر القنوات الرسمية.

غير أن السلطات البريطانية كانت ترى أن مثل هذا الاحتجاج من شأنه أن يوحي إلى جميع الأطراف المعنية بأن النفوذ العثماني يمتد إلى جميع الساحل الغربي للخليج، مما جعلها تنصح شيخ البحرين بغض النظر عن هذا الأمر، وبينت له أن لا علاقة للسلطات العثمانية بما جرى، ووعدته بتعزيز قدراته وموقفه ضد أية هجمات قد تتعرض لها ممتلكاته مستقبلاً. وفي الوقت نفسه بعث السلطان العثماني برسالة لشيخ البحرين يأسف فيها لما حدث، ويعد بمعاقبة قبائل المرة على ما قامت يه من أعمال إجرامية، وأنه سيتولى دفع التعويضات عن الخسائر، فأثار هذا العمل مخاوف السلطات البريطانية من أن يؤدي ذلك إلى تدخل عثماني في شؤون البحرين، فكتب السفير البريطاني في

الآستانة أوكونر (O, Conor) إلى وزارة الخارجية البريطانية يحثها على إصدار تعليماتها لحكومة الهند باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البحرين من أي نفوذ أجنبي، مع تأكيد النفوذ البريطاني فيها. كما وأن السفير البريطاني في طهران، أبلغ الحكومة الفارسية أن البحرين محمية بريطانية، ولن تسمح بريطانيا لأية قوة أن تعمل على تقويض استقلال هذه البلاد أو إيجاد موطىء قدم لها فيها. ويبدو أن السفير البريطاني قد اتخذ هذه الخطوة خشية أن تستغل السلطات الفارسية الموقف، وتثير ادعاءاتها في البحرين مرة أخرى.

ومما يجدر ذكره، أن الزبارة كانت تشكل مصدر قلق بالغ للسلطات البريطانية، حيث أنها كانت مركز تهديد دائم للبحرين بتشجيع من العثمانيين، وعلى ذلك، قررت بريطانيا في عام ١٩٠٥ التخلص من خطرها، فاستولت عليها، وأصبحت بذلك تهدد الوجود العثماني في قطر، بالإضافة إلى حمايتها للبحرين من الخطر الذي طالما هددها من هذا الموقع، وبهذا ضربت عصفورين بحجر واحد.

وإزاء هذا كله، أحس الشيخ جاسم بن ثاني أنه لم يعد هناك أي أمل في الاعتماد على العثمانيين، فاتجه نحو السلطات البريطانية يسترضيها، وأعلن انسحابه من منصبه كقائمقام عثماني، وعرض على المقيم البريطاني استعداده للتسليم، فرد المقيم على ذلك بأن اشترط عليه أن يقوم بإجلاء آل بو علي عن الزبارة وإعادتهم إلى التبعية للبحرين، ويعيد السفن البحرية التي كان قد استولى عليها من قبل، ويسلم جميع سفنه للمقيم كضمانة لدفع التعويضات المطلوبة منه. ولم يكن أمام الشيخ جاسم في ظل الظروف المحيطة به غير الرضوخ لهذه الشروط القاسية.

وعلى أية حال، فقد تابعت بريطانيا تنفيذ سياستها الرامية إلى إحكام سيطرتها على المنطقة بكل جد وحذر، فأجبرت الشيخ عيسى على عقد عدة اتفاقات معها في عام ١٩١١، لضمان عدم السماح بإقامة أية وكالة للبريد في بلاده، واستغلال ثرواتها من اللؤلؤ والاسفنج، وأتبعت ذلك باتفاقية في مايو ١٩١٤،

تعهد الشيخ عيسى بموجبها بألا يسمح لأية قوة أجنبية باستغلال النفط دون موافقة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين.

وتكملة لهذه الإجراءات رأت بريطانيا ضرورة ربط القضاء في البحرين بالقوانين المدنية والجزائية الصادرة في الهند عام ١٨٩٠. وبذلك أغلقت أبواب البحرين في وجه أي نفوذ أجنبي آخر. فثار الشعب البحريني على القيود التي فرضتها بريطانيا على البحرين، وتقدم زعماء هذا الشعب بطلب إلى الشيخ عيسى عام ١٩١٤، بأن يضع حداً للغطرسة البريطانية، ولإضفاء القوة على موقفهم، شكلوا مجلساً خولوه صلاحية انتخاب القضاة الشرعيين ورؤساء الدوائر. فأحست بريطانيا بخطورة الموقف الذي بات يهدد مصالحها، فلجأت إلى أسلوبها المعروف (فرق تسد)، وعلى ذلك، أفهمت شيخ البحرين بأن هذا المجلس سيعمل على خلعه عن سدة الحكم، ومن ثم أوقعت بين طائفتي السّنة والشيعة، فحولت أنظار الشعب إلى صراع مذهبي بدلاً من مقارعة الاستعمار، مما سهل عليها القبض على زعماء الثورة ونفيهم إلى بومباي، ووطدت نفوذها في البحرين.

وفي قطر، استطاعت بريطانيا إجبار العثمانيين على التخلي عن نفوذهم فيها بموجب مشروع اتفاقية يوليو١٩١٣، وأعلنت قطر محمية بريطانية في عام ١٩١٥.

□ □ □

[illegible]

[illegible]

[illegible] انسحابه من منصبه كقائمقام عثماني، وعرض على المقيم البريطاني [illegible] للتسليم، فرد المقيم على ذلك بأن اشترط عليه أن يقوم بإجلاء آل بوعلي عن الزبارة وإعادتهم إلى التبعية للبحرين، وبعيد السفن البحرية التي كان قد استولى عليها من قبل، ويسلم جميع سفنه للمقيم كضمانة لدفع التعويضات المطلوبة منه. ولم يكن أمام الشيخ جاسم في ظل الظروف المحيطة به غير الرضوخ لهذه الشروط القاسية.

□ □ □

وعلى أية حال، فقد تابعت بريطانيا تنفيذ سياستها الرامية إلى إحكام سيطرتها على المنطقة بكل جد وحذر، فأجبرت الشيخ عيسى على عقد عدة اتفاقات معها في عام ١٩١١، لضمان عدم السماح بإقامة أية وكالة للبريد في بلاده، واستغلال ثرواتها من اللؤلؤ والاسفنج، وأتبعت ذلك باتفاقية في مايو ١٩١٤،

الفصل الرابع

الحماية البريطانية على الكويت

- وضع الكويت في ظل التبعية الإسمية للعثمانيين.
- موقف بريطانيا من الخلافات الكويتية ـ العثمانية.
- معاهدة عام ١٨٩٩ وما ترتب عليها.
- مشروع خط سكة حديد بغداد
وأثره على سياسة بريطانيا في الكويت.
- المطالب البريطانية وموافقة شيخ الكويت عليها.
- نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤
وإعلان الحماية البريطانية على الكويت.

الفصل الرابع

الحماية البريطانية على الكويت

وضع الكويت
في ظل التبعية الإسمية للعثمانيين:

لقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهور الكويت على مسرح الأحداث بشكل واضح، إذ أصبحت ميناء مهمًا على الخليج العربي، وقد وصفها الرحالة الإنجليزي بلجريف (W. Palgrave) الذي زارها عام ١٨٦٢ بأنها من أنشط موانىء الخليج وأكثرها حركة.

ومن الثابت أن الكويت لم تخضع للسيطرة العثمانية حتى السبعينات من القرن التاسع عشر، إذ كان حكامها من آل الصباح ينزعون إلى الاستقلال عن التبعية للعثمانيين، ولتعزيز موقفهم هذا، كثيراً ما لجأوا إلى الاتصال بالسلطات البريطانية، وكان من نتيجة ذلك أن اتجهت الكويت إلى الانضمام للهدنة البحرية في عام ١٨٤١، حيث تعهد الشيخ صباح بن جابر بالنيابة عن أبيه، بأن تنضم الكويت إلى تلك الهدنة لمدة عام. ولم يكن ذلك في تصورنا إلاّ لكي تبقى الكويت في منأى عن السيطرة العثمانية، إذ لم يترك العثمانيون فرصة إلاّ وحاولوا استغلالها لفرض سيطرتهم على الكويت.

ومما يستلفت النظر أن حكام الكويت كانوا يتخذون جانب الحذر والحيطة في تعاملهم مع أية قوة أجنبية، وبذلك «فلم يلقوا البيض في سلة واحدة»، حتى لا يربطوا مصير بلادهم بإحدى هذه القوى التي كانت كل منها تطمع في بسط

هيمنتها على الكويت، فقد تطلعت أنظار العثمانيين والانجليز إلى هذا البلد منذ مطلع القرن التاسع عشر، لما يمتاز به من موقع تجاري ومركز استراتيجي، وعبثاً حاولت السلطات البريطانية في عام ١٨٢٠ إقناع الشيخ عبد الله بن صباح الأول، بالموافقة على عقد اتفاق معها ليضع بلاده تحت ظل الحماية البريطانية، إذ رفض كل ما قدم له من عروض بهذا الشأن، وأبى إلاّ الحفاظ على استقلال بلاده. وعلى ذلك، فقد استطاع الكويتيون بناء أسطول قوي، وصل أوجه في عام ١٨٤٥، لدرجة جعلت العثمانيين يعتمدون على هذا الأسطول في حماية ميناء البصرة مقابل بدل مالي يدفعه العثمانيون.

على أن بريطانيا لم تفقد الأمل في التأثير على موقف حكام الكويت. ففي عام ١٨٦٥ وصل الكولونيل بيلي (Pelly) إلى الكويت، في طريقه إلى الرياض، وأجرى محادثات مع الشيخ صباح بن جابر في محاولة لإقناعه بالانضمام إلى بريطانيا. غير أنه لم يفلح في ذلك، إذ أن الشيخ اتخذ من تبعية الكويت الإسمية للعثمانيين مبرراً للاعتذار لبيلي الذي التزم الصمت ولم يعلق بشيء على هذا الموقف. ويبدو أنه لم تكن لبريطانيا آنذاك اهتمامات فعلية في الكويت فيما عدا ما يؤثر على دورها التقليدي في تنمية تجارتها وتقليص تجارة الرقيق. وعلى ذلك، فقد كتب بيلي لحكومته مبيناً أهمية الكويت كنهاية للخطوط البرقية ومشروعات السكك الحديدية، وهذا ما يعطيها أهمية كإحدى محطات البواخر في الخليج العربي. كما وأنه قد زارها في ذلك العام السائح الدنمركي «كارستن نيبور» ووصفها بأنها مدينة تجارية عامرة.

ويبدو أن الصحافة البريطانية قد أبدت هي الأخرى اهتماماً بالكويت، إذ نشرت صحيفة (Bombay Times) عن أخبار الكويت قائلة أن شيخها قد عرض على بريطانيا أن يرفع العلم البريطاني على سفنه. فأثار هذا المقال نامق باشا والي بغداد (١٨٥٢ ــ ١٨٥٣ و ١٨٦١ ــ ١٨٦٨) الذي رأى أن لا بد من وضع حد للاهتمام البريطاني خشية أن يتطور الأمر إلى امتداد النفوذ البريطاني إلى الكويت، فقرر إنشاء جمرك عثماني فيها، ويتبع ذلك بأن يعلن شيخ الكويت كقائمقام عثماني. غير أن نامق لم يتمكن من الوصول إلى أهدافه، حيث لقي معارضة من آل الصباح الذين كانوا يدركون ما يرمي إليه نامق من

هذه السياسة في جر الكويت إلى مظلة السيادة العثمانية. وبذلك استطاعت الكويت أن تبقى في منأى عن هذه السيادة، وبقي ميناؤها حراً للتجارة، واستمرت السفن الكويتية ترفع الأعلام البريطانية والهولندية إلى أن جاء مدحت باشا والياً على بغداد.

ومما يجدر ذكره أنه لم تكد تمضي عدة سنوات على زيارة بيلي للكويت، حتى جعلت شركة الملاحة الهندية (British India Steam Navigation Co.) من ميناء الكويت أحد موانىء الخليج التي تمر فيها بواخرها، مما أثار حنق السلطات العثمانية، خشية أن يؤدي ذلك إلى التقليل من أهمية البصرة، فاحتجت تلك السلطات بشدة على ذلك، فاضطرت الشركة إلى التراجع عن هذا الأمر في ذلك الحين.

وهكذا، فقد بقي موقف حكام الكويت غير واضح، حتى جاء مدحت باشا عام ١٨٦٩ والياً على بغداد، وكان هذا الوالي ذا طموحات كبيرة في تقوية النفوذ العثماني في المنطقة العربية، فأخذ يعمل على تحقيق ذلك، وبدأ نشاطه في هذا المجال في الكويت، إذ استصدر في عام ١٨٧٠ فرماناً من الباب العالي، أعلن فيه أن الكويت سنجق مستقل يتبع ولاية بغداد. وجاء في هذا الفرمان أن شيخ الكويت سيحمل لقب قائمقام، وأن السفن الكويتية سترفع العلم العثماني وتعفى مقابل ذلك من الضرائب. ويبدو أن مدحت قد اتخذ هذا الأسلوب في التعامل مع شيخ الكويت إحساساً منه بالنزعة الكويتية للاستقلال، ولتقديره لقيمة الأسطول الكويتي الذي كان لا يستهان به، وحتى يستطيع مدحت من خلال حكام الكويت أن يثبت دعائم النفوذ العثماني في الخليج نظراً لما كانت لهؤلاء الحكام من علاقات واسعة مع المشيخات الأخرى(*).

ومهما يكون من أمر، فإن الشيخ عبد الله بن صباح قد قبل لقب قائمقام، وأبدى تعاوناً واضحاً مع مدحت في حملة الاحساء عام ١٨٧١،

(*) للاطلاع على هذه العلاقات بشيء من التفصيل، انظر:
Selections from the Bombay Government, XXIV, pp. 404-405.

ولم يكتف الشيخ عبد الله بهذا القدر من تقديم العون، بل بذل جهوداً جبارة في إقناع شيوخ الامارات الأخرى في الخليج بأن يحذوا حذوه في التبعية للعثمانيين، فقام بتوزيع الرايات العثمانية عليهم، ولكنه نجح في قطر فقط في هذا المجال. كما أنه لم يتوان عن تقديم مساعدات قيمة للعثمانيين للقضاء على الثورات التي قامت في الاحساء والقطيف.

وعلى ذلك، فقد قدر مدحت هذه الخدمات للشيخ عبد الله، فمنحه أراض مزروعة بالنخيل في البصرة مع إعفائها من الضرائب. ويبدو أن مدحت كان يأمل أن يتوصل من خلال هذا الطريق إلى إقامة علاقات ودية مع شيخ الكويت، تمكنه في النهاية من الحصول على كل ما يبغيه من ذلك الشيخ، وفي هذا السبيل قام بتأسيس دائرة جمركية في الكويت، غير أنها لم تدم طويلاً.

ورغم كل محاولات مدحت في استخدام شتى الأساليب، إلّا أنه لم يستطع أن يحقق أهدافه في الكويت، فذهبت كل محاولاته في التقرب من حكام الكويت أدراج الرياح، حيث لم تجد أي صدى من أهلها، كما أن بريطانيا كانت له بالمرصاد، فقد كانت تخشى أن يمتد النفوذ العثماني إلى الكويت، ومنها إلى غيرها من الامارات، فأخذت تضع العراقيل أمام هذا المد العثماني. ولا شك أن مما ساعدها في ذلك، عدم رغبة هذه المشيخة في الرضوخ للسيطرة العثمانية. وبهذا بقيت الكويت حتى عام ١٨٩٦ تابعة إسمياً إلى والي البصرة العثماني. ومما يدلنا على أن هذه التبعية كانت إسمية، إن الكويت كثيراً ما تعرضت لهجمات من بعض القبائل العربية، وكانت تتصدى لتلك الهجمات دون أية مساعدة عثمانية، كما وقد التجأ إلى الكويت عدد من الشخصيات العراقية وزعماء القبائل المعادية للدولة العثمانية، ولو كانت الكويت آنذاك خاضعة للسيادة العثمانية الفعلية أو تابعة للعراق، لما التجأ إليها العراقيون.

وقد أشار مدحت باشا في مذكراته إلى الكويت، فقال: «تبعد الكويت عن البصرة ٦٠ ميلاً بحرياً. . ولم تكن تابعة لحكومة، وأراد نامق باشا إلحاقها بالبصرة، فأبى أهلها ذلك، لأنهم تعودوا عدم الإذعان للتكاليف والخضوع للحكومات، وهؤلاء العرب من الحجاز. . وهم يدبرون أمورهم حسب الشرع

الشريف، ومنهم حاكمهم وقاضيهم، فهم شبه جمهورية. وموقعهم يساعدهم على الاحتفاظ بحالتهم الحاضرة. . ولديهم ألفان من المراكب التجارية الصغيرة والكبيرة، ويشتغلون بصيد اللؤلؤ في البحرين وعمان، وتسافر سفنهم الكبيرة إلى الهند وزنجبار»(*).

وما يهمنا من هذه العبارة المقتبسة من مذكرات مدحت باشا، إشارته إلى رغبة الوالي التركي في إلحاق الكويت بالبصرة، ورفض أهلها ذلك، وهذه الشهادة لها أهمية خاصة لكونها صادرة عن مدحت باشا.

على أن السلطات العثمانية في العراق، كثيراً ما كانت تتعرض للكويت، تارة بالوعيد والتهديد وأخرى بالهبات والوعود المعسولة، حتى تتمكن من بسط نفوذها على الكويت. غير أن أهل الكويت وشيوخها، كانوا يقفون معاً أمام كل هذه المحاولات، حتى تمكنوا من إفشالها.

موقف بريطانيا
من الخلافات الكويتية ـ العثمانية:

لقد بقيت العلاقات الكويتية العثمانية حتى عام ١٨٩٦ تسير بشكل حسن إلى حد ما، وإن كان قد سادها بعض الفتور في فترات متقطعة، إذ أن تلك العلاقات قد كانت تتراوح ما بين مد وجزر حسب الظروف. ولكن ما أن تولى الشيخ مبارك الصباح الحكم، حتى قلب أوضاع هذه العلاقات رأساً على عقب. وحتى نقف على الدوافع التي كانت وراء موقف الشيخ هذا، فلا بد لنا من استعراض ظروف وصوله للحكم.

فقد تولى الشيخ محمد الصباح الحكم في عام ١٨٩٢، وكان هذا الحاكم مسالماً، كل ما يبغيه أن يعيش في هدوء وسكينة، بعيداً عن أية مشاكل، مما جعله يتجنب كل ما من شأنه أن يؤدي إلى صدام مع العثمانيين. فعهد بإدارة البلاد إلى شخصية ذكية، هو يوسف بن عبد الله الإبراهيم. وقد عمل

(*) نقلاً عن سيف مرزوق الشملان: من تاريخ الكويت، ص ١١٢.

يوسف كل جهده للإبقاء على علاقات ودية مع السلطات العثمانية. ومما عزز من مركزه، أنه لم يكن بجانب الشيخ محمد غيره من يعتمد عليه، حيث أن أخاه الشيخ جراح، كان لا مبالياً، زاهداً في أمور السياسة.

وفي ظل هذه الظروف، كان شقيقهما مبارك رجلاً عملياً، لم ترق له أوضاع بلاده، ومما زاد الطين بلة أن أخويه أمعنا في مضايقتهما له، وأخذ يعد العدة للتخلص من أخويه. وقد تمكن من ذلك في مايو ١٨٩٦، حيث قام بقتلهما، وأعلن توليه السلطة، وعندئذٍ أحس يوسف الإبراهيم بخطورة موقفه، فاتجه إلى البصرة وحاول إقناع حمدي باشا والي البصرة، بأن الشيخ مبارك يميل للإنجليز، وأنه قد أقدم على قتل أخويه حتى ينهي النفوذ العثماني في الكويت، ويخلي الميدان للنفوذ الانجليزي. وبالتالي طلب يوسف المساعدة من حمدي باشا للقضاء على الشيخ مبارك، قبل أن يستفحل خطره على العثمانيين، وكي يتم تعيين أحد أبناء الشيخ محمد حاكمًا للكويت.

إن موقف يوسف الإبراهيم بشأن اقتراحه تعيين أحد أبناء الشيخ محمد لحكم الكويت، يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأنه لم يكن يطمع في إنهاء حكم أسرة آل الصباح، لكي تحل أسرته محلها، كما يعتقد بعض المؤرخين، وإلا لكان قد طلب من السلطات العثمانية مساندته في تسليمه الحكم، بكل صراحة، في ظل ظروف كانت ملائمة لهذا الأمر.

ومهما يكن من أمر، فإن الساسة البريطانيين في المنطقة، كانوا يرقبون الوضع عن كثب، ويبعثون بتقاريرهم لحكومتهم، فكتب ستافريدس (Stavrides) المستشار القانوني للسفارة البريطاني في الآستانة، مذكرة تبين ما حدث في الكويت. وجاء في هذه المذكرة وصفاً تاريخياً وجغرافياً للكويت، وأن العائلة الحاكمة تمتلك أراضٍ خصبة واسعة في البصرة وبصورة خاصة في الفاو.

ويؤكد ستافريدس أن السلطات العثمانية لم تكن آنذاك ترغب في إثارة تعقيدات جديدة ، في ظل ظروف غير مواتية ، ومن ثم قررت تجاهل الأمر ، وهي تنوي منح مبارك التولية المعتادة .

غير أن الكابتن وايت (Whyte) القنصل البريطاني السابق في البصرة والمستشار في دائرة الخارجية لحكومة الهند، يختلف مع ستافريدس في تفسير الأسباب التي دعت الشيخ مبارك إلى قتل أخويه، ووضعه بالنسبة لدولة العثمانية، كما جاء في رسالة كتبها إلى السير فيليب كري (Currie) السفير البريطاني في الآستانة في ٢٢ مارس ١٨٩٧ .

وفي اعتقادنا أن الكابتن وايت قد جانبه الصواب فيما وصل إليه من تحليل الوضع في الكويت، وأن ستافريدس كان أقرب إلى الصواب، إذ أن الأوضاع التي كانت قائمة في الكويت، قد يمكن تفسيرها على أنها الدافع الأقوى للشيخ مبارك ليقدم على ما أقدم عليه. وفي ذلك يبين عبدالعزيز الرشيد(*) وصفاً لشخصية مبارك الطموحة التي قال عنها أنها على عكس شخصية كل من الأخوين الآخرين، وما أدى إليه ذلك من خلافات شبه مستمرة بينهم رغم محاولات أشراف البلد الإصلاح بين الإخوان، وقد أدت تلك الخلافات إلى تضييق الشيخين محمد وجراح على الشيخ مبارك في الأمور المالية لدرجة جعلت الشيخ مبارك يزداد حنقاً على أخويه.

وفي هذا المجال فإن الرشيد يورد بعض الروايات عن مدى الضائقة المالية التي كان يعاني منها الشيخ مبارك، ومحاولاته مع أخويه للحصول على نصيب من ريع الأملاك كالفاو والصوفية والزين، وفي هذا السبيل تدخل سالم آل بدر وبعض أشراف البلد في محاولة لإقناع الأخوة للتوصل إلى اتفاق، وذلك تجنباً لوقوع ما لا يحمد عقباه بين الأخوة، وقد حالفهم النجاح في مساعيهم الخيّرة،

(*) انظر: تاريخ الكويت. ص ١١٤ وما بعدها.

وتوصلوا إلى اتفاق بهذا الشأن، غير أن هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً، ولم يتم تنفيذه.

هذا ولا نستبعد أن الشيخ مبارك بذل محاولات في بداية حكمه للحفاظ على علاقات ودية مع العثمانيين، ولكن دون قيد، حتى يستطيع تحقيق أهدافه بهدوء. ويدلنا على ذلك ما لجأ إليه من اتصال مع الانجليز فيما بعد، وذلك بعد أن فشل في الوصول إلى اتفاق مع العثمانيين وفق طموحاته.

وعلى أية حال، فإنه يبدو أن العثمانيين قد اتخذوا موقف الحياد من الشيخ مبارك في بادىء الأمر، إذ أنهم لم يحركوا ساكناً، بل التزموا الصمت إزاء ما يجري في الكويت إلا أن الأمر لم يطل على هذا الوضع. ففي يناير ١٨٩٧ بادر العثمانيون إلى التقرب من الشيخ مبارك بناء على نصيحة من يوسف الإبراهيم، خشية أن يؤدي موقف اللامبالاة الذي اتخذه العثمانيون إلى ضياع الكويت نهائياً من أيديهم. ولكن الشيخ لم يرق له ذلك إحساساً منه بنوايا الأتراك في السيطرة على بلاده. ويبدو أنه كان محقاً في إحساسه هذا إذ لم يقف التحرك التركي عند هذا الحد، بل سار إلى أبعد من ذلك، بأن أرسل الأتراك مندوباً للحجر الصحي إلى الكويت، فأثار هذا العمل حنق الشيخ مبارك الذي أيقن أن بلاده ستقع لا محالة تحت السيادة التركية إذا بقي وحيداً في الساحة، بعد أن يئس من الحصول على اعتراف السلطات التركية باستقلاله.

وعلى ذلك، فقد طلب مقابلة المقيم السياسي البريطاني في الخليج أو من ينوب عنه، فبعث مكتب الهند برسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية، جاء فيها أن الكابتن وايت علم قبل مغادرته للمنطقة أن موضوع رغبة شيخ الكويت في مقابلة المقيم البريطاني في بوشهر كان من أجل طلب تأسيس حماية بريطانية على الكويت ، ويطلب رأي الخارجية البريطانية بهذا الشأن . ومن ثم توالت المراسلات بين السلطات البريطانية في الهند وبين حكومة لندن بشأن الأوضاع في الكويت . وجاء فيها أن سلطات الباب العالي تقوم بعمل ترتيبات للقيام بعمليات حربية ضد الكويت ، وأن الشيخ يوسف الابراهيم قد قام بهجوم على الكويت بقوة

كبيرة تم تجهيزها من الشاطىء الفارسي في ٣٠ يونيو، غير أن هذا الهجوم فشل في تحقيق أهدافه. وما لبثت حكومة الهند أن نفت أن يكون الشيخ يوسف قد شن هجوماً كبيراً على الكويت، بل إن هذا الهجوم كان مبالغاً فيه، إذ انسحبت قواته دون إطلاق رصاصة واحدة، وبالتالي فلا داعي لقيام السلطات البريطانية بأي عمل من شأنه أن يخلق متاعب جديدة في المنطقة.

ولم يلبث أن وصل أحد مساعدي المقيم البريطاني في الخليج إلى الكويت في سبتمبر، فأعرب له الشيخ مبارك عن رغبته ورغبة شعبه في الحصول على الحماية البريطانية تجنباً للاصطدام بالأتراك. ولكن يبدو أن الحكومة البريطانية لم توافق على ذلك في الحال، جرياً على عادتها في عدم التسرع في اتخاذ القرارات، وحتى تجد متسعاً من الموقف لدراسة ردود الفعل التي يمكن أن تنجم عن مثل هذا العمل. إذ لم يكن يعني ذلك أبداً أن بريطانيا غير راغبة في مد نفوذها إلى الكويت، بل على العكس من ذلك، فإنها وجدت في محاولات الشيخ مبارك الحصول على استقلال بلاده، فرصة لفرض الحماية البريطانية عليها، وإبعادها عن دائرة النفوذ العثماني تحت ستار الاستقلال. ومن خلال هذه الحماية، يمكنها الاستفادة من الموقع الهام الذي تتمتع به الكويت، كما جاء في تقرير للكولونيل ميد (M. J. Meade)، المقيم السياسي البريطاني في الخليج، إذ يقول: «تملك الكويت ميناء ممتازاً، وإذا ما أصبحت تحت حمايتنا، فستكون بلا شك من أهم المراكز في الخليج العربي، فبالإضافة إلى احتمال جعلها في المستقبل نهاية لخط سكة حديد من الإسكندرونة أو بور سعيد، فسيكون في وضع يساعدنا لأجل حماية هذا الخط، وإن تجارتها مع البصرة ناجحة، وكذلك مع نجد وسوريا.. إن الحماية البريطانية على الكويت تعني تركيز مصالحنا السياسية في مياه الخليج وعلى سواحله»(*).

ومما يجدر ذكره أن ما كان يشغل بال السلطات البريطانية في الهند آنذاك هو الهجوم الذي كان قد تعرضت له السفينة الهندية (هاريباسا ـ Haripasa) في

(*) نقلاً عن هادي طعمة: الخليج العربي في الاستراتيجيات الاستعمارية والبريطانية خاصة، ص ٣٨.

١٩ سبتمبر ١٨٩٥، في مدخل شط العرب حيث كانت تلك السلطات تحمل كلًا من تركيا وفارس مسؤولية هذا الحادث. فقد كان القنصل البريطاني في البصرة يرى أن شيخ الكويت، والشيخ خزعل حاكم المحمرة، في وضع يمكنهما من منع القراصنة من القيام بمثل هذا العمل. وكذلك وضح السفير البريطاني في الآستانة أن شيخ الكويت سيد مستقل وأنه تابع للسلطان العثماني إسمياً، على حين يتبين من تقرير الكابتن بيكر (Baker)، قبطان السفينة البريطانية (سفنكس ـ Sphinx) أن الأتراك يمارسون تأثيراً معقولاً على الشيخ، وهذا ما يبرر مطالبة السلطات التركية بالتعويضات عن هذا الحادث.

وهكذا تضاربت آراء رجال الساسة البريطانيين حول طريقة معالجة هذا الحادث. وكان هذا التضارب ناجماً عن عدم وضوح طبيعة العلاقات القائمة بين الكويت والدولة العثمانية. وهذا في الواقع ما كان يخيف السلطات البريطانية من تعرض نفوذها وتجارتها للخطر. ولهذا سعت جاهدةً لوضع حد لهذا الخطر، فأخذت تجري اتصالاتها مع السلطات العثمانية في البصرة ومع السلطات الفارسية، علّها تتوصل معهما إلى اتفاق حول السبل التي يمكن اتباعها لتأمين الحماية للسفن المارة في شط العرب.

ومما يستلفت النظر أن السلطات البريطانية لم تغفل دور شيخ المحمرة في هذا المضمار، فقامت بالاتصال به والاتفاق معه على ترتيبات أمنية من شأنها أن تتيح للسلطات البريطانية حق تسيير حراسات مسلحة في المنطقة، وذلك بإقامة شريط من المراكز المسلحة بدوريات قوارب تُقام على مسافات قصيرة من بعضها. وقد تم إطلاع وإلى البصرة حمدي باشا على هذه الترتيبات التي أقرها بدوره.

على أن الشيخ مبارك ما لبث أن كرّر طلبه في السنة التالية، وبقي يتابع هذا الطريق دون يأس، خوفاً من قيام العثمانيين بهجوم ضد بلاده، قد ينتهي إلى عزله. ويبدو أن السلطات البريطانية قد أولت الشيخ مبارك اهتمامها نتيجة لتقارير رجالها في المنطقة. فقد جاء في تقرير للمقيم السياسي في الخليج عن زيارة مساعده للكويت، أن الكويت مركز لحملات القرصنة التي تهدد التجارة

البريطانية في شط العرب. وقد عززت هذا التقرير تقارير أخرى من قبل ضباط البحرية. ومما زاد في تحريك الموقف البريطاني باتجاه الكويت، أن حكومة الهند بعثت إلى وزارة الخارجية البريطانية تخبرها أن لدى المقيم السياسي في الخليج معلومات تفيد أن الشيخ جاسم حاكم قطر، والشيخ يوسف الإبراهيم، يعدّان العدة لمهاجمة الكويت في نوفمبر ١٨٩٧، وأن المقيم يسأل فيما إذا كان يمكنه أن يرسل قارباً مسلحاً كي يقوم بمراقبة الأحداث هناك. وقد ردت الخارجية البريطانية بموافقتها على ذلك، شريطة أن لا يتدخل هذا القارب في الأحداث ما لم تمس المصالح البريطانية مباشرة.

ثم ما لبث أن بعث الميجر ميد (Meade)، المقيم السياسي البريطاني في بوشهر رسالة إلى حكومة الهند في ٢٥ سبتمبر ١٨٩٧، استعرض فيها الوضع في الكويت على ضوء زيارة مساعده جاسكن (Gaskin) للكويت على ظهر السفينة «لورنس» (Lowrence) في ٥ سبتمبر، إذ قال أنه قد أجرى مقابلتين مع الشيخ مبارك بحضور الكابتن هويت (Hewett) قبطان «لورنس»، وأن هاتين المقابلتين قد تمتا على الشاطىء، نظراً لأن الشيخ مبارك كان يفضل أن لا يأتي إلى السفينة، خشية ما قد يسببه ذلك من متاعب مع السلطات العثمانية، على حين كان مهتمّا في الحفاظ على علاقات ودية معها إلى أن يحصل على الحماية البريطانية التي من شأنها أن تجنبه التورط مع العثمانيين. وأردف ميد مبيّناً أن الغرض الأساسي من زيارة جاسكن، هو أن يقوم بنقل تحذير الحكومة البريطانية للشيخ مبارك من مغبة التورط في أعمال القرصنة، وأنه سيتحمّل مسؤولية هجمات قراصنته من رعايا الكويت على السفن البريطانية. وقد أنكر شيخ الكويت أن أحداً من رعاياه يعمل في أعمال القرصنة، وقال أن مركز القراصنة يقوم على الجانب الآخر من الخليج، حتى أن سفن الكويت نفسها قد سُلبت من قبل أولئك القراصنة، وبالتالي فقد أبدى استعداده للتعاون مع السلطات البريطانية في محاربة القرصنة. وانتقل بعد ذلك ميد في رسالته إلى موضوع العداء بين الشيخ مبارك من جانب وبين أبناء أخيه الشيخ المقتول ويوسف الإبراهيم من الجانب الآخر، فقال أن الشيخ مبارك قد أخبر جاسكن بانه يرغب في أن يقوم الشيخ عيسى حاكم البحرين بالوساطة في هذا المجال،

وأكد أنه وشعبه يرغبون في وضع الكويت تحت ظل الحماية البريطانية كما هو الحال بالنسبة للبحرين وللساحل المهادن، حيث أنه وشعبه يعتقدون بأن الأتراك يبغون اغتصاب الكويت، وبالتالي، فقد أعرب الشيخ مبارك عن استعداده لمساعدة بريطانيا في حماية القانون في ذلك الجزء من الخليج بكل ما يملك من قوة، والتي صرّح بأنها تبلغ حوالي (٢٥) ألف رجل.

وعلى ذلك، فقد أوصى ميد بالموافقة على وضع الكويت تحت الحماية البريطانية، مبرراً ذلك بأنه سيكون مفيداً جداً للمصالح البريطانية، حيث أن الكويت تمتلك ميناءً ممتازاً، وستصبح في ظل الحماية البريطانية من أهم المراكز في الخليج، كما وأن القرصنة وتجارة الرقيق ستصاب بضربة قاصمة.

ويبدو أن ميد قد أولى الكويت اهتماماً خاصاً، فبقي يرقب تطورات الوضع هناك عن كثب، فلما أن نما لعلمه أن قارباً تركياً مسلحاً غادر البصرة للطواف بمحاذاة الشاطىء العربي، مّما جعله يخشى أن يكون هذا العمل موجهاً ضد الكويت، حتى سارع في إرسال السفينة الحربية «بيجون» (Pigeon) بقيادة اللفتنانت موبري (Moubray) إلى الكويت لاستطلاع الأمر، فقام موبري بالمهمة، ووقف من الشيخ مبارك على أحواله، حيث أكدّ الأخير أنه يرغب في التخلص من كل ما هو تركي، وأنه توّاق للحماية البريطانية على غرار الشيخ عيسى في البحرين الذي ينعم بالسّلام والهدوء في ظل الحماية البريطانية.

وتوالت بعد ذلك التقارير التي كتبها الساسة البريطانيون في الخليج، وكلها تبينّ مدى الأخطار المحدقة بالكويت من قبل السلطات العثمانية في العراق، وتحذّر من الحشود التي يتم تجهيزها في بغداد والبصرة للانقضاض على الكويت، وما يمكن أن تؤدي إليه التحركات العثمانية من تهديد للمصالح البريطانية في المنطقة. ومن ذلك، ما كتبه القنصل العام البريطاني في بغداد الكولونيل لوش (Loch) في رسالة بعث بها إلى حكومة الهند في ٢٢ ديسمبر ١٨٩٧، موضحاً ما لديه من معلومات عن الحشود العثمانية في بغداد، والتي كان يشاع أنها ستوجّه إلى الكويت، كما وأن الشيخ جاسم بن ثاني شيخ قطر على وشك أن يشنّ هجوماً على الكويت، غير أنه نما لعلمه بأن التحرك صوب

الكويت قد تأجّل. وأضاف قائلاً: أن أي حاكم في الكويت لم يقدم الولاء بأي شكل من الأشكال للسلطان العثماني، وبالتالي فإن احتلال أو فرض الحماية على الكويت من قبل الباب العالي من شأنه أن يكون عائقاً لمصالحنا التجارية في المنطقة العربية التركية، إذ أنه لا يمر يوم دون محاولة لإعاقة التجارة البريطانية، فأحياناً أنظمة الحجر الصحي البغيضة وأخرى التحركات التركية لتحقيق السيطرة الكاملة على مدخل شط العرب في الفاو. وانتقل لوش بعد ذلك إلى التنبيه إلى الخطر الروسي، الذي قال عنه أن روسيا تعمل على إقامة محطة للفحم في الكويت، ممّا سيزيد من المصاعب أمام المصالح البريطانية.

ومما زاد الطين بلّة، أن فيضي باشا قد جهّز قوات تركية في البصرة عام ١٨٩٨ وأتمّ استعداداته للهجوم على الكويت مع جماعة من أعراب ابن الرشيد، وذلك إذا لم ينفّذ الشيخ مبارك مطالب السلطات العثمانية التي قام بنقلها للشيخ وفد مؤلف من السيد رجب النقيب، أي نقيب أشراف البصرة، والأميرالاي نجيب بك والي البصرة، ويمكن تلخيص تلك المطالب بما يلي:

١ ـ أن يغادر الشيخ مبارك الكويت إلا الأستانة أو إلى أية ولاية عثمانية للإقامة فيها.

٢ ـ يعين له راتب شهري من الدولة العثمانية.

٣ ـ في حالة رفض الشيخ لهذه المطالب سيتم إخراجه بالقوة.

غير أن الشيخ مبارك اعترض على هذه المطالب، وأخذ يجري مشاورات مع رجاله، في كيفية مواجهة الموقف(*). وفي أثناء ذلك، وصلت إلى الكويت سفينتان حربيتان بريطانيتان، ونزل منها أميرال بحري مع مجموعة من جنود البحرية، واستفسر الأميرال من الشيخ عن الوضع، فأطلعه الشيخ على المطالب العثمانية التي أثارت غضب الأميرال ممّا جعله يطلب منه رفضها، وبينّ له أن

(*) يقول حافظ وهبه في كتابه «جزيرة العرب في القرن العشرين» أن الشيخ مبارك والسيد رجب النقيب قد أخبراه بهذه القصة للدّلالة على قصر نظر الأتراك وسعيهم الدائم لإضعاف العرب، انظر ص ٨٦.

بريطانيا كانت قد اتفقت مع الدولة العثمانية على أن تبقى الكويت بمنأى عن تدخل العثمانيين في شؤونها، وبالتالي فإنه إذا حاول الأتراك استعمال القوة مع الكويت فلن تقف بريطانيا مكتوفة الأيدي، وإنما ستتدخل في الحال. فاطمأن الشيخ مبارك وقام بإبلاغ هذا الموقف البريطاني للوفد العثماني، الذي قام بدوره بنقله للسلطات العثمانية في البصرة، فتراجع العثمانيون عن موقفهم خشية التورّط في صدام مع بريطانيا.

وجاء تعيين اللورد كيرزون في نهاية عام ١٨٩٨ حاكماً عاماً للهند، ليعطي الاهتمام البريطاني بالكويت مزيداً من الدّفع، لما كان عند كيرزون من أفكار توسعية، جعلته يحذّر حكومته من مغبة الاعتراف بأي نفوذ أجنبي في الكويت؛ إذ أن مثل هذا الاعتراف من شأنه أن يضر بالمصالح البريطانية. ولهذا كان يرى أن من الضروري إقامة حماية بريطانية على الكويت في أقرب وقت ممكن.

وبينما كان الساسة البريطانيون يناقشون الأخطار التركية المحدقة بالكويت، ظهر لهم خطر جديد، يتمثل فيما راج من شائعات بأن روسيا ترنو إلى الكويت لتقيم فيها محطة للفحم، وكذلك كانت السفارة الروسية في الآستانة تحاول الحصول على امتياز مدّ خط حديدي من طرابلس الشام إلى الكويت يتولّاه الكونت كابنيست (Kapnist)، وتمكنت من الحصول على وعد من السلطات العثمانية بدراسة الموضوع. وهذا مما زاد من المخاوف البريطانية وجعل خبراء السياسة البريطانية في الخليج يسارعون في حثّ حكومة بلادهم في اتخاذ الإجراءات السريعة لإقامة حماية على الكويت، والتصدي لأية محاولة من روسيا أو تركيا للسيطرة عليها، حتى لا يندم الانجليز يوماً في تخلّيهم عن الكويت حين سنحت لهم الفرصة لوضعها ضمن دائرة نفوذهم.

وهكذا أخذت حكومة لندن تتدارس الموقف، على ضوء تقارير معتمديها في الخليج، فكتبت الخارجية البريطانية بردّ إلى حكومة الهند في ٤ ديسمبر ١٨٩٨، أعربت فيه عن موافقتها المبدئية على الحماية، إذا كانت حكومة الهند ترى أن الحماية يمكن أن تتمّ دون صعوبة، وعلى أن تتحمّل التبعات المالية التي

تترتب على هذا الأمر. وأبدت الخارجية البريطانية استعدادها التام لتعزيز موضوع الحماية دبلوماسياً في حالة إثارة الباب العالي لأية شكاوى بهذا الشأن.

غير أن السيد أوكونر (N.O'Conor) السفير البريطاني في الآستانة، كان يختلف في رأيه عن رأي حكومة الهند بشأن الحماية على الكويت. فقد كانت وجهة نظره أن محاربة القرصنة والتصدي لتجارة الرقيق في الخليج من شأنهما أن يجيزا لحكومة الهند التدخل في شؤون المنطقة، ويكون هذا أساس المجيء بترتيبات مباشرة مع شيخ الكويت. وبذلك فإن هذه الترتيبات ستخدم مع مرور الزمن الأغراض العملية للسلطات البريطانية، وتعطي حكومة الهند الأولوية في الكويت. ولهذا، فقد رأى أن تتقدم السلطات البريطانية بهدوء وحذر بشأن إقامة الحماية على الكويت، إذ أنه كان يعتقد أن أي تصريح مكتوب بهذا الشأن، سوف تعتبره تركيا عملاً عدائياً ضدها، وهذا ما سيؤدي إلى تعقيدات دبلوماسية خطيرة، ليس مع تركيا وحدها، وإنما قد يكون مع روسيا أيضاً.

وجاء رأي أوكونر هذا مؤيداً لما كتبه سانديسون (Sandison) المستشرق في السفارة البريطانية في الآستانة، والذي كان قد قابل الصدر الأعظم العثماني، وبحث معه وضع الكويت. وقد أكد له الصدر الأعظم بأن السيادة العثمانية في الخليج العربي تمتد إلى القطيف، وبالتالي حذّر من مغبة أي تدخل بريطاني في الممتلكات العثمانية، وعارض بشده أي تحرك بريطاني في الكويت، مؤكداً أن مثل هذا الأمر من شأنه أن يسيء إلى العلاقات البريطانية التركية ويؤدي إلى مصاعب دبلوماسية إقليمياً ودولياً.

وهكذا، فقد أخذت الخارجية البريطانية وجهة نظر أوكونر بعين الاعتبار، وفي الوقت نفسه كانت تخشى أن تقع الكويت فريسة للأطماع الخارجية التي تهدّدها، خاصة وقد ظهرت ألمانيا أيضاً في الميدان، إذ أنها حصلت من الدولة العثمانية على امتياز خاص بمدّ سكة حديد بغداد، كما سنفصّله فيما بعد.

وعلى ذلك، فقد بعثت حكومة لندن بتعليمات لحكومة الهند في يناير ۱۸۹۹ بأن تقوم بعقد اتفاق سري مع شيخ الكويت يتعهّد فيه بأن لا يؤجر

أو يرهن أو يبيع أي جزء من بلاده لأية دولة أجنبية، ويقدم له مقابل ذلك خمسة آلاف جنيه أو أكثر، ويعتبر هذا الاتفاق منفصلاً عن موضوع الحماية، حتى لا يثير ذلك أي احتكاك مع تركيا أو روسيا. كما وأن على حكومة الهند أن تتحمل كافة المسؤوليات المترتبة على هذا الأمر.

وبناء على ذلك، صدرت تعليمات حكومة الهند للكولونيل ميد بالتوجّه إلى الكويت ليدخل في إتفاقية سرية مع شيخها كتلك الموقعة مع سلطان مسقط في عام ١٨٩١، ولكن بصورة أكثر وضوحاً، وأن يقوم بتطمين الشيخ بالخدمات البريطانية الجيّدة طالما بقي ملتزماً بالاتفاقية.

ومما يستلفت النظر أن الشيخ مبارك قد تخلّ عن الدور الذي حاول أن يلعبه ببراعة في سلوكه الحياد الودّي في السياسة الدولية، إذ لم يتمكن من الاستمرار في هذا الطريق نتيجة للمنافسة القوية بين بريطانيا وتركيا.

معاهدة عام ١٨٩٩ وما ترتب عليها:

رأينا كيف أن الظروف الخارجية التي كانت تحيط بالكويت قد دفعت بشيخها وبالسلطات البريطانية إلى البحث عن مخرج للتغلب عليها. فمن جانب الشيخ مبارك، فقد كان مهدّداً بالطرد من قبل العثمانيين، وفي ذلك يقول الشيخ رشيد رضا، المفكر اللبناني الذي كان موالياً للانجليز، أنه تباحث مع الشيخ مبارك في أسباب طلبه للحماية البريطانية، فكان ردّه أن الدولة العثمانية كالأب الروحي، ولكن الأب يقسو أحياناً على أبنائه، وقد طلبت إليّ حكومة الأستانة في أحد الأيام مغادرة البلاد على أن تُعينَ لي راتباً شهرياً ونسيت الخدمات التي قدّمتها فيما مضى... كما تعاون آل الصباح مع حكام البصرة لقمع قبائل المنتفق.

ويقول الأستاذ سيف مرزوق الشملان[1]: «لم يكن لبريطانيا علاقة رسمية مع أي حاكم قبل الشيخ مبارك، وقد حاولت أن يكون لها ذلك، فباءت

---

(١) سيف مرزوق الشملان: من تاريخ الكويت، ص ١١٢ وما بعدها.

محاولاتها بالفشل، وفي عهده نالت ما تصبو إليه، والسبب الوحيد هو طمع الدولة العثمانية في الكويت ومحاولاتها القضاء على مبارك، فدفعاً لتلك الأخطار التي كانت تحيط بمبارك من جانب الدولة عقد مع بريطانيا ثلاث اتفاقيات: الأولى في عام ١٨٩٩ والثانية في ١٩٠١ والثالثة ١٩٠٤». كما وأن الشملان يؤكد أن الشيخ مبارك قد ذكر بنفسه الأسباب التي أدت إلى قبول الحماية البريطانية، وهي:

أولاً: طمع الدولة العثمانية في الكويت.

ثانياً: إرسال الدولة العثمانية «مركب زحاف» إلى الكويت لإبعاد الشيخ مبارك.

ثالث:ء إرسال العثمانيين حملة عسكرية لاحتلال الكويت، وأن الحملة قد وصلت إلى الفاو بالبصرة.

رابعاً: إرسال العثمانيين ابن الرشيد وعربانه للهجوم على الكويت بمساندتهم.

خامساً: إستيلاء العثمانيين على بعض أملاك الكويت، وهي جزيرة بوبيان، وصفوان وأم قصر وإقامة المراكز العسكرية في هذه المواقع.

سادساً: دعم العثمانيين للشيخ يوسف آل ابراهيم في محاولاته للقضاء على الشيخ مبارك[1].

وفي الواقع أن الشيخ مبارك كان في موقف حرج، فإمارته مهدّدة من الشمال من شيوخ المنتفق وأتراك البصرة، ومن الجنوب من ابن الرشيد أمير نجد.

ومن الجانب الآخر، كانت بريطانيا تحرص على حماية مصالحها في الهند، فخشيت المنافسة الروسية والألمانية لها في الخليج العربي، حيث أخذت روسيا تحاول إنشاء ميناء لها على الخليج العربي مع تدعيم ذلك بمدّ خط حديد يصل

---

(١) نفس المرجع، ص ١١٥.

إلى المنطقة، كما وأن ألمانيا نشطت هي الأخرى في محاولاتها لمدّ خط سكة حديد بغداد يصل في نهايته إلى الخليج. كل هذه الظروف أثارت المخاوف البريطانية مّما جعلها توافق على عقد اتفاقية سرية مع الشيخ مبارك، وقد حرصت على سرّيتها خشية الاحتكاك بالأتراك بصورة خاصة. وقد وصف اللّورد كيرزون الظروف التي ساعدت على توقيع الاتفاقية فقال: «. . . . » ــ وقد خشي أن تنجم منافسة للنفوذ البريطاني، ولهذا وجب أن نحصل على تأكيدات تدعم مركزنا. وعلى ذلك، فقد دخلنا بناءً على تعليمات من حكومتنا في مفاوضات مع شيخ الكويت وهو لا يزال مستقلاً. فارتبط هو وخلفاؤه من بعده بأن لا يستقبل مبعوثين دبلوماسيين أجانب وأن لا ينقل ملكية أي جزء من أملاكه إلى أية حكومة أخرى. وهذا التحفظ أملته اعتبارات سياسية خاصة، وذلك لمحاولات تركيا الاستفزازية وكذلك محاولات من قوى أجنبية أخرى(*).

وفي الحقيقة، أن اللورد كيرزون قد أحسن التعبير عن الموقف البريطاني في ظل الظروف التي كانت قائمة، وحرصها على إبعاد أي نفوذ أجنبي قد يُعرّض نفوذها في الخليج للخطر.

وعلى أية حال، فقد تم توقيع المعاهدة في ٢٣ يناير ١٨٩٩، وجاء ذلك الاتفاق على شكل تعهّد من جانب شيخ الكويت، ويمكن إيجاز ما حوته تلك المعاهدة بما يلي:

١ ــ يتعهد الشيخ بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته بأن لا يستقبل وكيلاً أو ممثلاً لأية دولة أو حكومة في الكويت، أو في أي مكان آخر داخل حدود أراضيه بدون الإذن المسبق من الحكومة البريطانية.

٢ ــ يلزم شيخ الكويت نفسه وورثته وخلفاءه بأن لا يتنازل أو يبيع أو يرهن أو يؤجر، ولا يعطي للتمليك أو لأي غرض آخر، أي جزء من أملاكه لأية حكومة أو لرعايا حكومة أجنبية، إلاّ بموافقة الحكومة البريطانية.

(*) Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, p. 100.

وينطبق هذا على أي جزء من أملاك الشيخ مبارك والذي قد يكون الآن في ملكية أحد رعايا دولة أجنبية.

وإذا حاولنا تحليل هذا الاتفاق، للاحظنا أنه التزام من جانب الكويت فقط دون أي التزام من الجانب البريطاني. غير أن المؤرخين السياسيين ذكروا أن بريطانيا تعهدت بتقديم المساعدات المالية والعسكرية للكويت، وبذل مساعيها الحميدة لتسوية ما ينجم في الكويت من خلافات ومنازعات داخلية. وفي ذلك يقول اتشيسون (Aitchison) وكيل الخارجية في حكومة الهند: «وتعهدت الحكومة البريطانية، مقابل ذلك، بأنه ما دام الشيخ وورثته وخلفاؤه يعملون طبقاً لالتزاماتهم في الاتفاق، فإن الحكومة البريطانية تساعدهم وتبذل من أجلهم مساعيها الحميدة». كما وأن بريطانيا قد وعدت الشيخ مبارك بأن تبذل جهدها للحفاظ على أملاكه في العراق، حيث كان له مزارع كثيرة في منطقة البصرة، وكان يخشى ضياعها بإعلان الحماية البريطانية على الكويت.

وما يستلفت النظر أن الكويت قد احتفظت بممارسة حقوق السيادة رغم القيد الذي وضع عليها، إذ أن حقوق السيادة لا تعني فقط استقبال المبعوثين الدبلوماسيين، بل وكذلك إرسال الممثلين وعقد المعاهدات، والعلاقات الخارجية من سياسية واقتصادية وغيرها، وهذه الأمور لم يرد أي قيد عليها، وكذلك الأمر بالنسبة للسيادة الداخلية. ورغم أن الكويت لم تمارس حقها كاملاً في إرسال المبعوثين الدبلوماسيين، غير أنها مارسته بإرسال ممثل لها إلى لندن، وهذا على أية حال، يدل على أنها مارست حقها في السيادة على قدر إمكاناتها آنذاك. فالكويت كانت لها شخصية مستقلة، إذ لم تكن في أي وقت تابعة فعلياً للعثمانيين، ولم يكن الارتباط القائم بين الكويت والدولة العثمانية غير ارتباط روحي، على اعتبار الدولة العثمانية تمثل مركز الخلافة الإسلامية، وعندما حاول العثمانيون استغلال هذه الرابطة لتوطيد نفوذهم في الكويت، تصدى لهم شيخها بكل قوة حتى اضطر إلى طلب المساعدة من بريطانيا.

وبعد أن تم توقيع الاتفاق مع بريطانيا ببضعة أشهر، وبالتحديد في مايو ١٨٩٩، أقام الشيخ مبارك نظاماً جمركياً في الكويت، وابتدأ في تحصيل ضريبة

قدرها ٥٪ على جميع الواردات بما فيها القادمة من الموانىء التركية. وعندما علمت السلطات العثمانية بذلك، أرسلت في سبتمبر مندوباً يرافقه خمسة جنود لاستلام الضرائب التي حصلها الشيخ، غير أن الشيخ مبارك رفض استقبالهم، مما اضطرهم للعودة إلى البصرة دون أن يحصلوا على شيء. وهذا ما يدلنا على النزعة الاستقلالية التي كانت تتمثل في روح الشيخ مبارك وتصرفاته، ولم يكن مستعداً للتفريط في هذا الاستقلال، خاصة وأنه أحس بالطمأنينة في ظل الاتفاق الذي وقعه مع بريطانيا، ذلك الاتفاق الذي عارضه إخوته، وكانوا يفضلون البقاء على العلاقات الودية مع السلطان العثماني، خشية أن يفقدوا أملاكهم في البصرة، وكذلك ميلهم للحفاظ على سياسة الحياد في علاقات الكويت بكل من بريطانيا وتركيا. وعلى ذلك، فلم يوافق الشيخ حمود على التوقيع على الاتفاق، مما دفع بريطانيا إلى الإيعاز لممثلها في البحرين، أغا محمد رحيم، للتوقيع كشاهد على الاتفاق بعد أن يئست من إقناع الشيخ حمود.

ورغم أن هذا الاتفاق قد عقد لمجابهة ظروف مؤقتة، فقد بقيت بريطانيا متمسّكة به حتى عام ١٩٦١. وجدير بالذكر أن مصلحة كل من الكويت وبريطانيا كانت متفقة على جعل هذا الاتفاق سرياً، فالشيخ مبارك كان حريصاً على عدم إساءة علاقاته مع العثمانيين، خشية فقدان أملاكه في البصرة. ومن ثم، بقيت سفن الكويت ترفع العلم العثماني لهذا الغرض، وكذلك كانت بريطانيا تريد الإبقاء على علاقات ودية مع العثمانيين، حتى لا تفتح باب الصراع معهم في الوقت الذي بدأت فيه بوادر تحركات أوروبية في المنطقة. ولكن السلطات العثمانية، لم تكن في الواقع بغافلة عما يجري في الكويت، بل كانت تشعر، على الأقل، بأن هناك شيئاً ما، يجري بين بريطانيا والكويت. فقد كانت بريطانيا تعمل على تسهيل تصدير الأسلحة إلى الكويت، حتى تحولت إلى مركز لتجارة السلاح؛ بل وكانت تقوم بتوزيع السلاح على رجال القبائل لاستعماله ضد النفوذ العثماني. ولذلك سارع الساسة العثمانيون في إجراء اتصالاتهم مع المعنيين البريطانيين للوقوف على مجرى الأمور واستيضاح ما يجري بشأن الكويت. ولهذا الغرض، قابل والي البصرة حمدي باشا، القنصل

البريطاني في البصرة راتسلو (Wratislaw) في يونيو ١٨٩٩، وأعرب الوالي عن قلق السلطان بشأن المشاريع البريطانية في الكويت، واقترح أن يقوم السفير البريطاني في الآستانة ببحث وضع الكويت مع السلطان، وإيضاح ما يجري هناك. ولم يمض طويل وقت على هذه المباحثات حتى بعث السلطان العثماني برسالة إلى السفير البريطاني في الآستانة، جاء فيها أن بلاده تقدر أهمية الخليج العربي للمصالح البريطانية، وحرص بريطانيا على إبعاد أي نفوذ أوروبي عن هذه المنطقة الحساسة، لما لها من أهمية للتجارة المؤدية إلى الهند، وبالتالي فإن الحكومة العثمانية لن تمنح أية دولة غير بريطانيا امتيازات تجارية في الخليج. وفي الوقت نفسه لن تتنازل عن سيادتها على البصرة أو الكويت أو البحرين أو القطيف.

ورغم ذلك كله، فلم يكن بالإمكان الاحتفاظ بسرية هذا الاتفاق طويلاً، إذ اضطر أوكونر في مارس ١٩٠٠ إلى إبلاغ السلطات العثمانية والسفير الألماني في الآستانة بأن هناك معاهدة بين الكويت وبريطانيا، لا يحق لشيخ الكويت بموجبها التنازل عن أي جزء من أراضيه لأية دولة أخرى. وذلك بعد أن قام القنصل الألماني في الآستانة ستمريخ (Stimrikh) بزيارة للكويت في أوائل عام ١٩٠٠ على رأس بعثة خط برلين ـ بغداد، وذلك للتفاوض مع شيخ الكويت من أجل تحديد موقع نهاية الخط الحديدي عند رأس كاظمة، وكان الشيخ مبارك قد رفض طلبه تمشياً مع شروط المعاهدة، رغم أن ستمريخ حاول إغراءه بأن قيمة الأرض هناك سترتفع كثيراً، وأصر الشيخ على موقفه واعتذر عن إجابة طلبه، مبرراً ذلك بأن شعبه لا يوافق على ذلك، ولم يقتنع ستمريخ برد الشيخ وقال له: «في استطاعتك إقناعهم فيما تريد، وفي وسعك مخالفتهم إذا لم يقبلوا، لأنهم تحت أمرك وأنت مليكهم»(*).

غير أن هذا الكلام لم يؤثر في الشيخ مبارك، وطلب من القنصل مغادرة البلاد. فأثار موقف الشيخ مبارك هذا حنق السلطات العثمانية التي قامت

(*) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت، ص ٨٢.

ألمانيا بتحريضها على الشيخ. وعليه، أخذت تعمل على مساعدة ابن الرشيد، فأمدته بأسلحة كثيرة، وقامت بتدريب وتنظيم قواته لمهاجمة الكويت في أواخر عام ١٩٠٠. ومما لا شك فيه، أن الشيخ مبارك كان يدرك أن موقفه من ألمانيا لن يمر دون عقاب، مما جعله يكون حذراً متيقظاً، فأحسن بما يقوم به ابن الرشيد من استعداد، فبادر هو الآخر إلى التجهيز والاستعداد لمجابهة الموقف، حتى لا يؤخذ على غرة، فأعد جيشاً قوامه من قبائل المطير والمنتفق والعجمان. ووصلت أخبار هذه الاستعدادات إلى السلطات البريطانية، التي لم تكن ترغب آنذاك في المجابهة مع العثمانيين. وعلى ذلك، فقد لجأت إلى تركيا تحثها على التدخل في الأمر لمنع الاشتباك الوشيك بين الطرفين قبل وقوعه. غير أن تركيا لم تكترث بالاتصالات البريطانية بهذا الشأن، وكأن الأمر لا يعنيها في شيء، إذ اعتبرت أن ما يجري من منازعات داخلية ليست إلّا قضايا محلية لا دخل لها بها.

وفي الواقع، أن موقف تركيا هذا لم يكن إلّا نتيجة لما خططت له لضرب الشيخ مبارك والقضاء على هذا الحاكم الذي وقف بصلابة أمام أطماعها، وأصبح حجر عثرة أمام تقدم نفوذها نحو الكويت، وبالتالي أضعف من هيبتها. وإزاء هذا الموقف الغير معلن من جانب السلطات العثمانية، لم يكن أمامها غير أن تبدي لا مبالاتها فيما يجري، على حين كانت على علم مسبق به، بل وأنها شاركت فعلياً في الإعداد لضرب الكويت بتجهيز وتدريب قوات ابن الرشيد، ولم تكن هذه المشاركة بخافية عن السلطات البريطانية ولا عن الشيخ مبارك.

وهكذا، أصبحت بريطانيا في موقف لا تحسد عليه، فلا هي قادرة على الاصطدام مع تركيا، ولا هي قادرة على الوقوف بصلابة إلى جانب الشيخ مبارك، وهذا ما سيجعل الشيخ يتخلى عن الاعتماد عليها وفق الاتفاق المبرم معها. وعلى ذلك، سارعت السلطات البريطانية في اتخاذ التدابير التي من شأنها وقف الاشتباك قبل حدوثه، حتى لا تتورط في موقف صعب في ظل ظروف غير مهيأة لها لاتخاذ إجراءات حاسمة. وفي هذا السبيل اقترح أوكونر أن يقوم القنصل البريطاني في البصرة بالاتصال مع وكيل ابن الرشيد هناك لإقناعه بعدم القيام بهجوم على الكويت، وفي الوقت نفسه يقوم الكولونيل كمبول (Kemball)

المقيم البريطاني في الخليج بتحذير الشيخ مبارك من مغبة التورط في حرب مع ابن الرشيد، وبهذا تتجنب بريطانيا الخوض في هذه المنازعات التي لن تجني من ورائها غير الإحراج. وقد ردت حكومة الهند على هذا الاقتراح ببرقية من اللورد كيرزون إلى الكولونيل كمبول، جاء فيها أنه جرت اتصالات مع وكيل الشيخ مبارك في بومباي بهذا الشأن، وأن الشيخ مصر على القيام بالهجوم غير عابىء بالنصائح البريطانية.

وبالفعل، التقت قوات الشيخ مبارك مع قوات ابن الرشيد في موقعة «الصريف» في مارس ١٩٠١، ودارت بينهما معركة طاحنة، اندحرت فيها قوات الشيخ مبارك، ومنيت بهزيمة ساحقة، حتى أشيع أن الشيخ مبارك نفسه قتل في هذه الموقعة(*). ويبدو أن أسباب الهزيمة هذه تعود إلى اعتماد الشيخ مبارك على كثرة عدد قواته، على حين كانت تلك القوات في غالبها من البدو الذين لم ينضموا للشيخ عن إيمان بالدفاع عن الوطن بقدر طمعهم في المال، مما جعلهم يتراجعون أمام ضغط قوات ابن الرشيد التي كانت تحارب عن إيمان وبشجاعة لا تتزعزع، كما وأن قوات ابن الرشيد كانت مدربة أحسن تدريب على أيدي الأتراك، ومجهزة تجهيزاً يفوق كثيراً تجهيز قوات الشيخ مبارك.

وعندما علمت السلطات البريطانية بهذه الهزيمة، قام الكولونيل كمبول بزيارة الكويت للوقوف على الوضع هناك، وما يمكن أن يترتب على تلك الهزيمة من نتائج قد لا تكون في صالح بريطانيا. فوجد الشيخ مبارك حياً، على عكس الشائعات التي راجت، وأدرك مدى الهزيمة التي حلت بالشيخ رغم أنه حاول أن يخفي أثر ذلك أمام الكولونيل كمبول.

ومما يجدر ذكره، أن العداء بين نجد والكويت لم يكن وليد وقته، وإنما يعود لسنوات خلت قبل تولي الشيخ مبارك الحكم، إذ كان محمد بن الرشيد قد اتفق مع الشيخ جاسم آل ثاني حاكم قطر للهجوم على الكويت، غير أن الهجوم لم يتم بسبب وفاة محمد بن الرشيد في عام ١٨٩٦.

(*) لمزيد من التفصيلات عن موقعه الصريف ونتائجها، انظر: عبد العزيز الرشيد. المرجع السابق، ص ١٣٥ ـ ١٤٠.

ومهما يكن من أمر، فإن الهزيمة التي حلت بالشيخ مبارك، قد مهدت السبيل لتركيا في محاولة للانتقام من الشيخ، فأخذت تعد العدة لاحتلال الكويت. فقامت بإرسال البارجة الحربية (زحاف ــ Zuhaf) إلى الكويت في ديسمبر ١٩٠١، وأنذرت الشيخ بعزله إذا لم يسمح للجنود الأتراك بالنزول إلى الكويت، ولم ينقذ الشيخ من هذا المأزق غير تدخل الأسطول البريطاني الذي أجبر البارجة التركية على الانسحاب. عندئذ لجأت السلطات العثمانية إلى استعمال أسلوب الود في جذب الشيخ مبارك إلى دائرة نفوذها، وقد تبنىّ هذه السياسة والي البصرة محسن باشا الذي قام بزيارة ودية للشيخ مبارك، وحاول إقناعه في قبول قوات تركية في الكويت، غير أنه فشل في ذلك، وكل ما توصل إليه أنه استطاع إقناعه بالذهاب معه إلى الفاو، ومن هناك أعلن الشيخ بيعته للسلطان العثماني، وبذلك أكد من جديد ولاءه المزدوج لكل من تركيا وبريطانيا، ولم يكن هذا الطريق الذي سار فيه الشيخ مبارك إلاّ طريقاً من عدة طرق حاول السير فيها في محاولاته المستميتة للحفاظ على استقلال بلاده التي بقيت طويلاً تعاني من التهديدات الخارجية من قبل الطامعين بها، الذين ما فتئوا يعدون العدة ويتحينون الفرص للانقضاض عليها. ففي سبتمبر ١٩٠٢، حاول شيخ دورة غزو الكويت للإطاحة بحاكمها، غير أن بريطانيا التي أحست بالتهديد الذي بات يشكل خطراً على مصالحها، سارعت إلى التدخل، فتصدت بحريتها لهذه المحاولة وأفشلتها. وفي الواقع أن بريطانيا ما كانت لتتصدى لهذا الغزو لولا إحساسها بالخطر يهدد مصالحها ويزعزع نفوذها في المنطقة.

وعلى ذلك، فقد ضاعت هيبة السلطات العثمانية لدى الأمراء العرب، وخاصة ابن الرشيد، الذي وجد أن تحالفه مع العثمانيين قد أفقده جنى ثمار انتصاره في موقعه الصريف، فراح يتقرب من الانجليز، وقيل أنه في هذا السبيل، أوعز لمستشاره الشخصي فهد باشا القيام بهذه المهمة، فقام الأخير بإجراء اتصالات بهذا الشأن مع القنصل البريطاني في البصرة، ويتضح من رسالة بعث بها القنصل البريطاني في البصرة راتسلو (Ratislax) إلى السفير البريطاني في الآستانة أوكونر، أن ابن الرشيد قد طلب الحماية البريطانية، على

أن تزوده بريطانيا بالسلاح وتساعده في عزل الشيخ مبارك ليتم تنصيب ابن أخيه، ويتعهد إبن الرشيد مقابل ذلك بوضع بلاده تحت تصرف الشركة الانجليزية التي تنوي مد الخط الحديدي من بور سعيد إلى الكويت. وأنه هدد بالتعاون مع الروس إذا لم تستجب بريطانيا لطلبه.

ولكن بريطانيا رفضت طلب ابن الرشيد، وقد جاء هذا الرفض من حكومة لندن التي كانت تخشى التورط في نجد، على حين كان اللورد كيرزون يرى أن تعمل حكومته على بناء علاقات ودية مع ابن الرشيد، وذلك بإرسال بعثة عسكرية إلى حائل، في الوقت الذي تحافظ فيه على علاقاتها مع الشيخ مبارك.

وهكذا، يتضح لنا أن المعاهدة الكويتية البريطانية لم تلغ السيادة العثمانية بدليل سريتها. غير أنه عندما تكررت محاولات العثمانيين بسط سيادتهم التامة على الكويت وعملهم على تمكين الشركة الألمانية من تنفيذ مشروع سكة حديد بغداد، الذي سنفصله بعد قليل، اضطرت بريطانيا إلى الإعلان عن هذا الاتفاق مما أثار احتجاج السلطان العثمانية على لسان رئيس وزرائها توفيق باشا الذي قال أن هذا الاتفاق يعتبر خرقاً لمعاهدة برلين عام ١٨٧٨. وقد رد وزير الخارجية البريطانية سولسبري (Salisbury) بأنه ليس لدى حكومته نية في إعلان الحماية على الكويت غير أن الحكومة العثمانية قد ترغم بريطانيا على اتخاذ هذه الخطوة. وقد دار جدل طويل بين الحكومتين حول هذا الوضع، وحاول العثمانيون تعزيز موقفهم بمظاهرة عسكرية، فقاموا بتجهيز حشودات كبيرة في الفاو في أغسطس ١٩٠١، فأثار هذا العمل احتجاج السلطات البريطانية الذي اعتبرته خرقاً لتعهدات العثمانيين بالحفاظ على الوضع القائم في الكويت. غير أن السلطات العثمانية رفضت هذا الاحتجاج، وردت عليه بأن الكويت جزء من الأملاك العثمانية رغم خلو الكويت من أية حامية عسكرية عثمانية على عكس كثير من الولايات العثمانية كاليمن وغيرها، وأردفت في ردها قائلة أن عدم وجود حامية عسكرية لها في الكويت لا يعني أبداً انتفاء السيادة العثمانية هناك، وبالتالي فهي ترفض أية معاهدة بين الكويت وأية دولة أجنبية، لأنه لا يحق لشيخ الكويت أن يتنازل عن جزء من أملاك السلطان التي ليس الشيخ إلاّ وكيلاً عليها.

ومن الطبيعي أن لا يكون الرد العثماني مرضياً للسلطات البريطانية، التي ردت على لسان سفيرها في الآستانة الذي بين لرئيس الوزراء العثماني أهمية المصالح البريطانية في الخليج العربي، والتي وصفها بأنها تفوق مصالح أية دولة أخرى، وبالتالي، فلا يمكن لحكومته أن تتخلى عن تعهداتها التي ارتبطت بها مع الشيخ مبارك مهما كلفها ذلك.

على أن ألمانيا دخلت في هذا الوقت طرفاً في النزاع القائم بين بريطانيا وتركيا حول الكويت، فأعلن سفيرها في الآستانة، بأن حكومته تعتبر إعلان الحماية البريطانية على الكويت من شأنه أن يثير تعقيدات دولية لأن ذلك يتناقض ومقررات مؤتمر برلين، وكما أن هذا الأمر يهدد المصالح الألمانية في الكويت، وخاصة موضوع سكة حديد الأناضول. وفي الوقت نفسه، قام السفير الألماني في لندن الكونت مترنيخ (Metternich) بمقابلة وكيل الخارجية البريطانية السير ساندرسون (T. Sanderson) في ٣ سبتمبر، وأكد له موقف حكومته من وضع الكويت التي تعتبرها جزء من الامبراطورية العثمانية. وقد رد عليه ساندرسون بأن بلاده لا تفكر في إعلان الحماية على الكويت، بل أنها ستحترم الوضع القائم في تلك البلاد.

ونتيجة لكل هذه المباحثات التي جرت بين بريطانيا من جهة وبين تركيا وألمانيا من جهة أخرى، قام وزير الخارجية التركي بإرسال تعليماته إلى سفير بلاده في لندن بأن ينقل لرئيس الوزراء البريطاني اللورد لانسدون (Lansdowne) وجهة نظر الحكومة التركية التي تتلخص بأن تركيا ستحترم وضع الكويت شريطة أن لا تقوم بريطانيا بإرسال قوات إلى هناك، وأن لا تعلن حمايتها عليها.

وهكذا، تم الاتفاق بين بريطانيا وتركيا على تسوية مؤقتة، وذلك بعدم التدخل في شؤون الكويت الداخلية. غير أن هذه التسوية لم تضمن إبقاء الكويت في منأى عن تدخلها في شؤونها، إذ أن يوسف الإبراهيم جدد في عام ١٩٠٢ محاولاته لمهاجمة الكويت وذلك بتشجيع ودعم من العثمانيين، ولم يكن أمام الشيخ مبارك غير طلب العون من السلطات البريطانية كي تنقذه مما يحاك له ولبلاده، وقد استجابت بريطانيا لهذا الطلب وسارعت إلى الوقوف أمام هذه

التحركات العثمانية المعادية وردتها على أعقابها، مما جعل السلطات العثمانية تتبرأ من تحركات يوسف، وتنكر مساندتها له.

وفي واقع الأمر، لم يكن هذا حال العثمانيين، إذ أن أطماعهم في الكويت لم تقف عند هذا الحد، بل بقيت الأحلام تراود ساستهم في توطيد نفوذهم في هذه الجهات. وعلى ذلك، فقد عاودوا محاولاتهم للتدخل في الكويت، وذلك بأن قاموا بإرسال حملة بحرية لمساعدة حمود الصباح، الذي كان ينافس عمه الشيخ مبارك، ليقوم بانقلاب سريع يطيح بالشيخ مبارك قبل أن تتمكن السلطات البريطانية من التدخل وإحباط هذه المحاولة الانقلابية. غير أن بريطانيا التي كانت ترقب الوضع في المنطقة ببالغ الحذر والحرص، تصدت في الحال لهذه الحملة، بأن أرسلت السفينة الحربية (لابوينغ ـ Lap Wing) التي تمكنت من مجابهة الحملة ودحرها في ٣ ديسمبر ١٩٠٢.

وفي العام التالي حاول العثمانيون احتلال جزيرة بوبيان، مما أثار قضية حدود الكويت، حيث ادعى الشيخ مبارك أنها تمتد إلى الفاو شمالاً. كما وأن بريطانيا وجدت أن الوضع في الكويت قد وصل إلى حد لا يمكن السكوت عليه، وعلى ذلك فقد أعلن وزير الخارجية البريطاني اللورد بلفور في مجلس العموم في أوائل عام ١٩٠٣ بأن شيخ الكويت تحت الحماية البريطانية، وفي الوقت نفسه رفض بلفور ادعاءات الشيخ بأن حدوده تمتد إلى الفاو. وكان هذا أول إعلان رسمي عن الحماية البريطانية على الكويت.

وهكذا، فقد أصبحت الظروف مواتية للتحركات البريطانية المكشوفة في اتجاه زيادة الروابط العلنية مع الكويت، فقام اللورد كيرزون بزيارة للكويت في نوفمبر عام ١٩٠٣، وكانت هذه أول زيارة يقوم بها للخليج، وبزيارته هذه أقر العلاقات الودية التي تربط الكويت ببريطانيا، إذ أن الشيخ مبارك استقبله استقبالاً حافلاً، فأقام الزينات وأقواس النصر، وجعل له حرساً خاصاً من رجاله. أما كيرزون فقد منح الشيخ لقب سير تقديراً لما بذله من مجهودات كبيرة لإقامة علاقات ودية مع بريطانيا. وقد تركت هذه الزيارة رد فعل عنيف لدى السلطات العثمانية. كما وأن جريدة التيمز ذكرت في عددها الصادر في

١١ يناير ١٩٠٤ أن الشيخ مبارك عقد اتفاقية خاصة تضع مصالحه تحت الحماية البريطانية(*). ومما زاد الطين بلة أن بريطانيا اتبعت ذلك بتعيين معتمد سياسي لها في الكويت، وكان هذا أول معتمد سياسي أجنبي يدخل الكويت، فاحتجت الدولة العثمانية بشدة على هذا التعيين، وطالبت هي الأخرى بتعيين معتمد سياسي لها في الكويت. غير أن الشيخ مبارك لم يعر هذا الاحتجاج أي اهتمام، ورفض طلبها. ولكن الظروف الصعبة التي كانت تحيط ببريطانيا آنذاك في عدن، جعلتها تفضل تجنب إثارة المشاكل مع تركيا، فسحبت وكيلها من الكويت إلى حين، إذ ما أن تغلبت على تلك الظروف، حتى أعادت وكيلها الكابتن نوكس (Knox) إلى الكويت في عام ١٩٠٥.

ومنذ ذلك الحين، عكفت بريطانيا على وضع الخطط اللازمة لتوطيد نفوذها في الكويت تدريجياً، وفي هذا السبيل، التجأت إلى أسلوب تقديم طلبات إلى شيخ الكويت، والحصول على موافقة عليها، كما سيأتي معنا في موضع آخر من هذا الفصل.

ومما يستلفت النظر أن الشيخ مبارك كان في سعيه الدائب لتأمين حدود امارته التي كان يتهددها الخطر من كل صوب، قد استعمل أسلوب الدهاء والحنكة السياسية في هذا السبيل، فكما استطاع تأمين الحماية لبلاده من جهة البحر بتوطيد صداقته ببريطانيا، فقد لجأ إلى تأييد آل سعود في محاولاتهم استعادة ملكهم في نجد، وذلك ليشغل بهم آل الرشيد الذين كانوا يهددون بلاده. على أن هذه السياسة، لم تكن خط سير دائم وثابت يلتزم به، بل كان يعمل على حفظ التوازن بين الفريقين، إذ أنه كان في الوقت نفسه يخشى أن ينزع آل سعود إلى التوسع على حساب بلاده إذا ما صفا لهم الجو.

ولكن ماذا عن موقف بريطانيا إزاء هذه السياسة التي اتبعها الشيخ؟ فمما لا شك فيه، أن بريطانيا كانت ترى في إقامة وفاق بين آل سعود وآل الرشيد والشيخ مبارك، فرصة ذهبية لها، يمكنها من خلاله أن تعمل على تأليبهم معاً لمناوءة النفوذ العثماني في المنطقة كلها. وعلى ذلك، فقد سعت جاهدة

(*) نقلاً عن الدكتور جمال زكريا قاسم: الخليج العربي (١٨٤٠ ــ ١٩١٤)، ص ٤٢٦.

لتحقيق هذا الهدف دون أن تحرز أي نجاح في هذا المجال، نظراً لما كان من صراع بين القوى الثلاثة دفع بكل منهم إلى الاتجاه نحو مناصر قوي يؤيد مطالبه ويقف إلى جانبه يدعمه في تحقيقها، فعلى حين كان شيخ الكويت متمسكاً بصداقته مع بريطانيا التي توجها بمعاهدة عام ١٨٩٩، وفي الوقت نفسه لم يقطع «شعرة معاوية» مع السلطان العثماني، كان ابن الرشيد موالياً للعثمانيين لحاجته لمساعدتهم له كي يستطيع الوقوف أمام أعدائه. وكان ابن سعود يسعى إلى طرد العثمانيين من نجد، وبقي يعمل على ذلك، حتى تحقق له ذلك في عام ١٩١٣، وقد قيل أن الشيخ مبارك قد ساعده في ذلك، إذ أرسل إبنه سالم على رأس قوات لتعضيد ابن سعود.

وعلى أية حال، فقد استطاعت بريطانيا الحصول على موافقة الشيخ مبارك في عام ١٩٠٧ على أن يؤجر لها قطعة من الأرض غرب الكويت بصورة دائمة مقابل (٦٠) ألف روبية، وتعهدت بريطانيا بضمان توارث أسرة الصباح لحكم الكويت والاعتراف بالامارة بحدودها الراهنة، ومن ثم عملت بريطانيا على تحصين هذا الموقع، وجعلته محطة لتمويل السفن البريطانية، مما جعلها تتحكم في ثغر الكويت.

وفي عام ١٩٠٨ صدر تأكيد من الشيخ مبارك للتعهدات الواردة في معاهدة عام ١٨٩٩، وكان ذلك بمثابة تجديد لها وتأكيد من جانب الشيخ بحسن نواياه تجاه بريطانيا وتمسكه بصداقتها وحمايتها في ظل الاضطربات التي كانت تجري حوله.

ومما يسترعي الانتباه، أن بريطانيا كانت تعمل على تضخيم الأمور بالمبالغة في تصوير الأخطار الخارجية التي تهدد الشيخ مبارك وبلاده، حتى تحصل على مزيد من التنازلات من الشيخ مبارك، وتدفعه إلى الاعتماد عليها كلية، وتصبح بذلك المتصرفة في شؤون الكويت دون منازع خارجي أو معارضة داخلية. وليس ذلك إلا تنفيذاً لمخططاتها الرامية إلى فرض سيطرتها وتوطيد نفوذها في الخليج العربي، مستغلة بذلك سوء السياسة التي اتبعتها السلطات العثمانية في تعاملها مع الشيوخ العرب، تلك السياسة التي أدت إلى ابتعاد الشيوخ عن العثمانيين.

مشروع خط سكة حديد بغداد
وأثره على سياسة بريطانيا في الكويت:

إن أفكار مد خط حديد بين الخليج العربي وبين حوض البحر المتوسط كانت تراود رجال الساسة البريطانيين منذ أمد بعيد، وقد سبقوا غيرهم في هذا التفكير، ويعود ذلك إلى أيام الاستعدادات التي كان يجريها فردنند ديليبس لشق قناة السويس، غير أن الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها بريطانيا قد حالت دون البدء في تنفيذ هذا المشروع، كما وأن السلطات العثمانية لم تكن غافلة عن أهمية ربط ولاياتها الآسيوية بشبكة مواصلات جيدة، لما في ذلك من تعزيز لسلطتها في تلك الولايات. وعلى ذلك، فقد رأى السلطان عبد الحميد الثاني أن يتابع ما كان بدأه السلطان عبد العزيز من تعاون مع أصدقائه الألمان في هذا المجال، نظراً لعجز حكومته عن القيام بمثل هذه المشاريع التي تكلف نفقات باهظة. فقد كان السلطان عبد العزيز قد دعا في عام ١٨٧٢ مهندساً ألمانياً لدراسة مشروع لتطوير طرق المواصلات في آسيا الصغرى، كما وأن مهندساً ألمانياً آخر قدم في عام ١٨٨١ دراسة لمشروع مد سكة حديد من أزمير إلى بغداد، غير أنه لم يقدر لهذا المشروع النجاح لضعف الإمكانات المادية اللازمة لتمويله بالاضافة إلى معارضة بريطانيا له.

على أن هذا الفشل لم يترك آثاراً سلبية على الجهود الألمانية، إذ لم تقف المشاريع الألمانية عند هذا الحد، فما فتئت ألمانيا تعمل بكل جهد حتى حصلت في عام ١٨٩٣ على امتياز لمد خط حديد أسكي شهر ـ قونيه، ثم خط قيصرية ـ سيفاس، وتبع ذلك خط دياربكر ـ بغداد، ولكن المتغيرات الدولية قد حالت دون تمكن الألمان من إنجاز هذه الخطوط كلها، إذ تم الانتهاء من خط أسكي شهر ـ قونية فقط في عام ١٨٩٦، على حين لم يتم تنفيذ الخطوط الأخرى.

وعلى أية حال؛ فإن السلطان عبد الحميد الثاني، أخذ يجري الاتصالات مع الألمان للاتفاق على مد سكة حديد بغداد، وقد عرض عليهم تسهيلات كبيرة، فأسفرت تلك الاتصالات عن نتائج إيجابية، توّجها إعلان السلطان في عام ١٨٩٩ عن طرح هذا المشروع الذي ينتهي عند ميناء على الخليج، فأثار

هذا الإعلان ضجة في مختلف الأوساط الدولية المتصارعة، حيث نظرت له كل دولة من زاوية تعارضه مع مصالحها: فروسيا رأت فيه تهديداً لمصالحها في شمال إيران، وفرنسا خشيت أن تنافسها ألمانيا في الشام، وبريطانيا التي كانت أكثر المتصدين صلابة لهذا المشروع، رأت فيه تهديداً حقيقياً لوجودها في الخليج، ويتعارض معارضة تامة مع مخططاتها وأفكارها سالفة الذكر، وقد أكد اللورد كيرزون على هذا التعارض، انطلاقاً من اعتقاده أن مشروع خط سكة حديد بغداد من شأنه أن يؤدي إلى السيطرة على ميناء الكويت.

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن المشروع قد تم طرحه في البداية على أساس إشراك رؤوس أموال من دول مختلفة، حتى لا يكون حكراً على دولة واحدة، ووافقت آنذاك كل من بريطانيا وفرنسا على الاشتراك فيه، غير أن الظروف ما لبثت أن تغيرت، وانفردت ألمانيا بالاستعداد لهذا المشروع، إذ أن بريطانيا قد انشغلت في حرب البوير ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢.

على أن هذا التحول في سياسة السلطان عبد الحميد واتجاهه نحو ألمانيا، على حين كانت لبريطانيا السيادة الاقتصادية في تركيا الآسيوية دون أية منافسة حتى عام ١٨٨١، قد أثار هذا التحول حفيظة بريطانيا، وجعلها تتصدى لهذا المشروع. ولكن ما السر في هذا التحول في سياسة السلطان في هذا الوقت؟ وللرد على هذا الاستفسار نجد أن بريطانيا في ذلك العام قد احتلت مصر، ومما لا شك فيه أن هذا الاحتلال كان بمثابة تحد من بريطانيا للسلطات العثمانية باحتلال جزء من ممتلكاتها، في الوقت الذي كانت فيه تلك السلطات عاجزة عن التصدي لهذا الاحتلال بقوة السلاح، مما دفع بالعثمانيين إلى اللجوء إلى أساليب أخرى في هذه المجابهة، وذلك بإفساح المجال أمام الألمان وغيرهم لمنافسة بريطانيا اقتصادياً في تركيا الآسيوية، بل وذهبت السلطات العثمانية إلى أبعد من ذلك في هذا المجال. إذ أخذت تعمل على محاربة المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق، وتعمل على تشجيع الشيوخ العرب في البصرة والكويت وقطر وغيرها لمقاومة النفوذ البريطاني. وهذا يوضح لنا أنه لم يكن السلطان العثماني هو المبادر في السير في هذا الطريق بل أن بريطانيا التي كانت

تسعى إلى طرد العثمانيين من المنطقة العربية كلها لتحل محلهم، لم تترك فرصة إلا وعملت على استغلالها للوصول إلى هذا الهدف. وبالتالي كانت هي المتسببة في الموقف العثماني.

وهكذا، فإن السلطان عبد الحميد اتجه إلى ألمانيا في عام ١٨٨١، وأقام مع المستشار الألماني بسمارك صداقة قوية، جعلته يعتمد على ألمانيا في تدريب وتسليح جيشه على يد القائد الألماني فون دير جولتز (Von der Goltz). وعلى ذلك، أخذت حكومة الهند البريطانية ترقب الوضع بحذر شديد، خاصة وأن الأطماع الألمانية قد اتضحت عندما أخذ بعض رجال الساسة الألمان يدعون إلى الزحف نحو الشرق، مما جعل سلطات الهند البريطانية تخشى امتداد الخطر إلى نفوذها المتزايد في الخليج. فنشط رجال الساسة البريطانيين في متابعة الموقف عن كثب، وكتابة التقارير لحكومتهم، فكتب السفير البريطاني في البصرة راتيسلو (Wratislow) رسالة إلى السفير البريطاني في الآستانة أوكونر في ١٣ مارس ١٩٠٠، بين فيها أن لديه اعتقاداً بأن الألمان سيجرون مفاوضات مباشرة مع السلطان بشأن امتداد خط سكة حديد بغداد إلى الكويت دون الرجوع إلى شيخها.

وقد أثارت هذه الرسالة مخاوف السلطات البريطانية التي فسرت ما يجري بين ألمانيا وتركيا بأنه محاولات تركية لزج ألمانيا في ساحة الصراع مع بريطانيا في الخليج، وأنهما بذلك ينتهزان فرصة انشغال بريطانيا في حرب البوير في جنوب أفريقيا، هذا ما يجعل تركيا وألمانيا تسعيان للسيطرة على ميناء الكويت. وبذلك صممت بريطانيا على مقاومة هذه المخططات بكل السبل المتاحة. غير أن أوكونر كان يتسم بالتعقل، ويرى أنه لا بد من معالجة الموقف بعيداً عن الانفعال واستعمال القوة، مع ضرورة الاحتفاظ بسرية المعاهدة مع الكويت، حتى لا يثير إعلانها مصاعب دولية قد لا تكون لصالح بريطانيا في ظل الظروف الدولية القائمة. وتمشياً مع هذه المعتقدات، اقترح أن تكتفي بريطانيا بتوجيه تحذير للقائمين على المشروع بعدم الوصول به إلى الكويت.

وعلى ذلك، فقد كان أوكونر من دعاة توثيق العلاقات مع ألمانيا لتجنب

تشتيت الجهود البريطانية في الوقت الذي تنشغل فيه بريطانيا في جنوب أفريقيا وغيرها من المواقع، وقد اتخذ أوكونر هذا المنحى في السياسة لاعتقاده أن فتح صراع مع ألمانيا من شأنه أن يضعف الموقف البريطاني في جبهات متعددة. وبالتالي، فإنه لم يجد حرجاً في إطلاع السفير الألماني في الآستانة بأن الاتفاقية البريطانية مع الكويت لا تتعارض مع الوضع القائم في الكويت، وأنها قد ألزمت شيخها بعدم التنازل عن أي جزء من أملاكه لأية دولة أجنبية قبل حصوله على موافقة بريطانيا، ولذلك فلا يحق له أن يتنازل عن ميناء كاظمة أو أي ميناء آخر في أملاكه لشركة سكة الحديد بدون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية. وقد جاء ذلك في رسالة بعث بها إلى الخارجية البريطانية:

« ... and to make it clear that the Shaikh was not at Liberty to cede or otherwise alienate to the Railway Company either the harbour of Kathama or any other part of his territory without the consent of 'H.M.» Government...» (*)

هذا وفي الوقت نفسه قام أوكونر بمقابلة الصدر الأعظم توفيق باشا، وبين له أن بريطانيا تحرص على المحافظة على الوضع القائم في الكويت، ولا تود أن تحد من النفوذ العثماني هناك، وأردف قائلاً أن بريطانيا لن تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي إذا حاولت إحدى الدول الإخلال بهذا الوضع نظراً لما لبريطانيا من مصالح هامة في المنطقة، وكذلك لن ترضى بأية امتيازات تمنحها الحكومة العثمانية لأية دولة في أي جزء من أملاك شيخ الكويت، حيث أنه يرتبط باتفاقية خاصة مع بريطانيا.

ورغم ذلك كله، فقد جاء عقد الامتياز في مارس ١٩٠٣، مما جعل من المخاوف البريطانية حقيقة واقعة، ومما زاد الطين بلة أن هذا العقد قد حوى امتيازات أخرى كاحتكار التعدين حول الخط الحديدي بمسافات محددة، وإنشاء المستودعات اللازمة لتأمين الخط بالاتفاق مع وزارة الحربية العثمانية.

ويهمنا هنا أن نرى ردود الفعل البريطانية على هذا المشروع. وفي هذا الصدد، نجد أن بريطانيا قد أحست بالخطر الحقيقي يهدد وجودها في الخليج من كل صوب، إذ جاء هذا الامتياز في الوقت الذي كانت فيه روسيا قد

(*) [Public Record Office] F.O. 78/5114 O'Conor to Foreign Office. 10 Apr. 1900.

حصلت على امتيازات في فارس بين عامي ١٩٠٠ و١٩٠٢. وعلى ذلك انهمك الساسة البريطانيون في التشاور فيما بينهم في السبل التي عليهم اتخاذها للتصدي لهذا المشروع وإحباطه، وقد تمخضت هذه المشاورات عن خطة تلتزم الدبلوماسية الهادئة في معالجة الموقف، وذلك بأن تمت تجزئة الموضوع، ووضعوا لكل جزء علاجاً يتناسب مع مدى ما يمس المصالح البريطانية، ولا شك أن الجزء الذي سيمتد من البصرة إلى الخليج كان أخطر الأجزاء على المصالح البريطانية لما في هذا الجزء من دفع لألمانيا إلى الخليج، مما يهدد سيطرة بريطانيا في هذه المنطقة التي لم يكن ينازعها فيها منازع قوي. وهكذا، قررت السلطات البريطانية أن تعمل بكل ما لديها من جهد لتمنع إقامة هذا الجزء، وأما بقية الأجزاء، فلم تعرها اهتماماً يذكر لبعدها عن التهديد المباشر لنفوذها في الخليج.

وقد وجدت بريطانيا في اتفاقيتها مع الكويت الموقعة عام ١٨٩٩، السبيل القوي الذي من خلاله يمكنها درء الخطر، ورأينا كيف أن شيخ الكويت كان قد رفض مطالب السفير الألماني في الآستانة عندما زار الكويت. وعلى ذلك، فعندما بدأت الاستعدادات الألمانية للبدء في المشروع، أخذ الساسة البريطانيون في التحرك لمجابهة الأمر. فقام اللورد كيرزون بجولة في الخليج في عام ١٩٠٣، ولقي استقبالاً حافلاً في الكويت، ووجد كيرزون في الشيخ مبارك مزايا تختلف عن المشايخ الآخرين الذين اجتمع بهم، والذين وصفهم بأوصاف سيئة، على حين وصف الشيخ مبارك بأنه متنوّراً يجيد الحديث، وله دراية كبيرة في شؤون السياسة، وبالتالي فقد منحه لقب «سير». وبحث معه موضوع الخط، وقد اتفقت مصالح الطرفين على التصدي له لمنعه من الوصول إلى الكويت.

ومهما يكن من أمر، فإن الألمان قد بدأوا في ذلك العام في إنشاء الخط، بعد أن تخلصوا من المعارضة الفرنسية بإشراك فرنسا في هذا المشروع، وبحصولها على امتيازات من السلطان العثماني في سوريا وفلسطين، غير أن الظروف المادية قد حالت دون أن يعبر هذا الخط جبال طوروس حتى عام ١٩١٠.

ومما يجدر ذكره، أن الوفاق البريطاني ـ الروسي بشأن إيران في عام ١٩٠٧[1]، قد جمع هاتين الدولتين في معارضة امتداد الخط إلى الخليج. ولكن المستشار الألماني لم يترك فرصة سانحة إلا وحاول انتهازها للتخلص من المعارضة الروسية حتى يمكنه في النهاية الوصول إلى تسوية مع بريطانيا بهذا الشأن. وعليه، فقد جرى بحث هذا الموضوع بين قيصر روسيا وقيصر ألمانيا في مؤتمر بوتسدام عام ١٩١٠، وقد مهدت هذه المباحثات لموافقة القيصر الروسي في أغسطس عام ١٩١١ على عدم التعرض لسكة حديد بغداد مقابل تعهد القيصر الألماني بعدم التدخل في شؤون إيران.

وهكذا، فلم يبق أمام ألمانيا غير بريطانيا في معارضتها لهذا المشروع، وعندها أدركت بريطانيا أنه لم يعد بإمكانها منفردة أن تمنع هذا المشروع، فلجأت إلى حله عن طريق المفاوضات مع السلطات العثمانية، وقد توصلت إلى ذلك بالفعل في مشروع الاتفاق بين الدولتين الذي تم وضعه في عام ١٩١٣، تعهدت بموجبه كل من بريطانيا وتركيا أن تقوما بالتشاور حول مستقبل ميناء الكويت إذا امتد الخط إلى الكويت[2].

ويبدو أن رجال الساسة الألمان، كانت لديهم قناعة بأن من أهم مقومات نجاح هذا المشروع، هو التخلص من كل معارضة له من جانب أية دولة أخرى، فعملت كما رأينا، من أجل هذا الهدف حتى نجحت في ذلك. بالتخلص من المعارضة الفرنسية والروسية، وبقي عليها التخلص من المنافس الأقوى وهو بريطانيا، وعلى ذلك، أولت السلطات الألمانية هذه المعارضة كل اهتمام، حتى تمكنت في يونيو ١٩١٤ من التوصل إلى صيغة اتفاق مع بريطانيا حول هذا الموضوع الذي شغل أفكار ساستها طويلاً، وقد اعترفت بريطانيا بموجب هذا الاتفاق بأهمية الخط للتجارة الدولية، ووافقت على مساندة المشروع حتى يصل إلى البصرة، وفي المقابل، وافقت السلطات الألمانية على اشتراك بريطانيا في مجلس إدارة شركة سكة حديد بغداد. وهكذا تم الاتفاق على إرجاء

---

(١) أنظر الفصل الخامس.

(٢) أنظر الفصل السادس.

موضوع امتداد الخط إلى الخليج، لمفاوضات تجري فيما بعد، وبذلك تكون البصرة نهاية الخط إلى حين، ويمتنع الألمان عن إقامة أي ميناء على الخليج العربي.

وبهذا انتهت هذه القضية بالطرق الدبلوماسية، واستطاع الألمان تحقيق النجاح في تقدمهم نحو الشرق. غير أن قيام الحرب العالمية الأولى قد بدد الأحلام الألمانية، إذ أعلنت بريطانيا الحماية على الكويت.

المطالب البريطانية وموافقة شيخ الكويت عليها:

بعد أن تم توقيع الاتفاقية في عام ١٨٩٩ بين الكويت وبريطانيا، دأبت الأخيرة على العمل لتوطيد نفوذها في الكويت، وفي هذا السبيل لجأت إلى اتباع أسلوب تقديم مطالب إلى شيخ الكويت، وقد حصلت على موافقته عليها في شكل مراسلات جرت بين الطرفين. وجاءت هذه المطالب تعزيزاً لاتفاقية عام ١٨٩٩، وأشبه ما تكون باتفاقيات ملحقة تعالج أموراً لم يرد ذكرها في الاتفاقية الأساسية. ويمكننا إيجاز هذه المطالب بما يلي:

أولاً: في ٢٤ مايو ١٩٠٠ وافق الشيخ مبارك على تحريم استيراد الأسلحة إلى الكويت أو تصديرها منها، وأعلن ذلك إلى جميع من يهمهم الأمر، وأنذرهم بأن السفن التي تحمل السلاح ستخضع للتفتيش ومصادرة الأسلحة التي تحملها.

ثانياً: بناء على موافقة الحكومة البريطانية على إنشاء مكتب بريد في الكويت، طبقاً لرغبة الشيخ ولصالح التجار، فقد وافق الشيخ في ٢٨ فبراير ١٩٠٤ عى عدم السماح لأية حكومة أخرى بإنشاء مكتب بريد في الكويت، وقد تعهد بذلك بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن خلفائه من بعده.

ثالثاً: وصلت إلى الشيخ مبارك رسالة من الكابتن شاكسبير (Shakespear) الوكيل السياسي البريطاني في الكويت مؤرخة في ٢٩ يوليو ١٩١١، تحدث فيها عن شخص غريب كان قد طلب من الشيخ منذ خمس سنوات الحصول على ترخيص لصيد الإسفنج، وأنه ربما يفد إلى الكويت في

هذه الأيام بعض الأشخاص باحثين عن منفعتهم التي من شأنها أن تسبب الضرر لبريطانيا وشعبها. وعلى ذلك، ينصح الشيخ بعدم الموافقة على مثل هذه الأمور قبل استطلاع رأيه. وقد رد الشيخ مبارك على هذه الرسالة برسالة في ١٩ أغسطس ١٩١١، أكد فيها أنه كما رفض طلب ذلك الشخص الذي قدم منذ خمس سنوات، فإنه لن يمنح تراخيص لأجانب بالبحث في مياه بلاده عن الإسفنج أو غيره قبل استشارة الوكيل السياسي البريطاني وموافقة الحكومة البريطانية.

رابعاً: جرت مداولات ومناقشات جادة في مجلس العموم البريطاني في ١٧ يوليو ١٩١٣ حول شؤون النفط، وحاجة بريطانيا للنفط، وعلى ذلك، فقد طلب المقيم البريطاني في الخليج من الشيخ مبارك أن يتعهد بعدم منح امتياز التنقيب عن النفط في منطقته إلا لشركة انجليزية وبعد الاتفاق مع بريطانيا. فرد الشيخ على هذا الطلب في ٢٧ أكتوبر بكتاب رحب فيه بإيفاد من ينقب عن النفط. وتعهد بأن لا يمنح امتياز بهذا الشأن لأي شخص إلا من تعينه الحكومة البريطانية.

وبعد هذا السرد للمطالب البريطانية وموافقة الشيخ مبارك عليها، لا بد من الوقوف والنظر إليها نظرة فاحصة، وهذا يرينا أن هذه الموافقات جميعها قد جاءت من حاكم الكويت دون أن يقابلها أي التزام من جانب بريطانيا. ويبدو أن ذلك قد جاء بدافع توطيد صداقته ببريطانيا لإبعاد الخطر التركي عن الكويت، وفي الوقت نفسه كانت بريطانيا تهدف من هذه المطالب أيضاً نفس أهداف الشيخ مبارك بالنسبة للأتراك، بالإضافة إلى إبعاد الأطماع الروسية عن الكويت، والتي كانت قد بدأت بوادرها تظهر في فارس. وهكذا، نلاحظ أن الظروف التي أحاطت بهذه المطالب والموافقات عليها؛ كانت شبيهة بالظروف التي تم فيها توقيع اتفاق عام ١٨٩٩. ومما يستلفت النظر، أن موافقات الشيخ مبارك على تلك المطالب قد جاءت في غالبها بدافع الرغبة من جانبه، كما يبدو ذلك واضحاً في موضوع إنشاء مكتب البريد، إذ يؤكد أنه بناء على رغبته ولما في ذلك صالح التجار من رعيته تمت الموافقة البريطانية على إنشاء المكتب المذكور، وهو يقابل ذلك بعدم السماح لأية دولة أخرى بإقامة مكتب للبريد في بلاده.

وهكذا يتضح لنا أن تلك الموافقات قد نتجت عن سعي الشيخ مبارك لتعزيز أواصر العلاقات الودية بين بلاده وبريطانيا، ولمجابهة ظروف كانت قائمة آنذاك، دون أن يقيد نفسه بأية التزامات دائمة، وكل ذلك ولا شك، أملته الأخطار الخارجية التي كانت تحدق بالكويت، وحرص الشيخ مبارك على تجنيب بلاده تلك الأخطار والسير بها بمنأى عن كل ما يهدد استقلالها.

نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وإعلان الحماية البريطانية على الكويت:

إن نشوب الحرب العالمية الأولى في نوفمبر ١٩١٤، جعل بريطانيا تتخذ كل الاحتياطات والاستعدادات اللازمة لحماية مصالحها في الخليج العربي. وعلى ذلك؛ قامت بإرسال حملة عسكرية إلى جنوب العراق كخطوة من شأنها توفير الحماية للخليج، وهذا ما أعطى الكويت أهمية استراتيجية كمركز هام لتعزيز وتموين الحملة.

ومما هو جدير بالذكر أن الكويت كانت عند نشوب هذه الحرب حرة في اتباع السياسة التي ترتضيها لنفسها. إذ كما بينا، لم تكن الكويت مرتبطة بمعاهدة عام ١٨٩٩ وما تبعها من ملاحق، ارتباطاً دائماً، وبالتالي فلم تكن ملزمة باتخاذ موقف معين إلى جانب بريطانيا. وفي ذلك يقول ايتشيسون وكيل الخارجية في حكومة الهند، أنه عندما دخلت تركيا الحرب، لقيت عطفاً من جانب الكويت. على أن هذا الموقف لم يبق ثابتاً، إذ بدأت بريطانيا في التحرك لتحويل هذا الموقف لصالحها، وحتى لا تترك الأمور تسير وفق أهواء العثمانيين، فبادر المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى توجيه تبليغ إلى الشيخ مبارك في ٣ نوفمبر جاء فيه ما على الشيخ عمله من جانبه، وما على بريطانيا مقابل ذلك، ومن المناسب أن نوجز هنا ما تضمنه هذا التبليغ بما يلي:

على الشيخ مبارك بالتعاون مع الشيوخ العرب الآخرين المرتبطين مع بريطانيا أن يعملوا على تحرير البصرة من السيطرة التركية، ومن ثم يقومون بمهاجمة أم القصر وصفوان وبوبيان، كما وعليه أن يعمل على منع وصول

الإمدادات التركية إلى البصرة، وتأمين المعدات والأجهزة البريطانية في المنطقة، وحماية البريطانيين المقيمين في البصرة وممتلكاتهم هناك. وفي المقابل تشكر بريطانيا شيخ الكويت على المساعدات التي يقدمها وتتعهد بعدم إعادة البصرة إلى تركيا بعد أن يتم تحريرها، وتحافظ بريطانيا على أملاك شيخ الكويت في الفاو والقرنة بحيث تبقى في حيازته وخلفائه من بعده معفاة من الضرائب، كما وأنها تضمن الحماية للشيخ من كل ما يترتب على هجومه الذي سيقوم به، وتعترف بالكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية.

ولو حاولنا التمعن في هذا التبليغ وتحليله، لقادنا ذلك إلى البحث في الظروف التي أحاطت به، وهذا يجعلنا نلاحظ أنه جاء في الوقت الذي بدت فيه بوادر عطف كويتية على تركيا كدولة تمثل رمزاً للخلافة الإسلامية. وقد أثمرت المساعي البريطانية في التأثير على موقف شيخ الكويت وتحويله لصالحها، إذ رحب الشيخ مبارك بتقديم العون لبريطانيا، وقام بتقديم التبرعات للهيئات الخيرية البريطانية، وكلف بعض الصحف المصرية التي كانت تميل لجانب الاحتلال البريطاني بالدفاع عن موقفه في مساعدة بريطانيا والوقوف إلى جانبها.

ومما لا شك فيه أن مما شجع الشيخ مبارك على التعاون مع بريطانيا، هي تلك الوعود التي قطعتها بريطانيا على نفسها بحماية الكويت والاعتراف باستقلالها، في الوقت الذي كان يسعى فيه الشيخ مبارك جاهداً لتأكيد استقلال بلاده، والحصول على اعتراف بريطانيا بهذا الاستقلال، مما يضفي عليه صفة حاكم رسمي وليس كرئيس قبيلة. ومما يستلفت النظر في هذا التبليغ أن بريطانيا قد اعتبرت الكويت تحت الحماية (Under Protection)، وليست محمية (Protectorate)؛ وهذا يعني حماية الكويت من الأخطار التي قد تهددها نتيجة لما تقدمه من مساعدات لبريطانيا في الحرب، دون المساس بشؤونها الداخلية. وعلى ذلك، يمكننا القول أن هذه الالتزامات قد جاءت لتجابه ظروفاً مؤقتة حلت بحلول الحرب، وبذلك فمن الطبيعي أن تنتهي بانتهاء الظروف التي قامت من أجلها.

□ □ □

الفصل الخامس

النفوذ البريطاني على الساحل الفارسي

- مشكلة هرات وموقف بريطانيا منها.
- التنافس البريطاني ـ الروسي في فارس.
- الوفاق البريطاني ـ الروسي عام ١٩٠٧ وتقسيم فارس.

الفصل الخامس

النفوذ البريطاني على الساحل الفارسي

مشكلة هرات وموقف بريطانيا منها:

إن محاولات فارس المتكررة في السيطرة على الخليج، قد أثارت مخاوف سلطات الهند البريطانية التي كانت تتمسّك بالسيطرة على هذه المنطقة، وتعمل على إبعاد أي نفوذ أجنبي عنها، على حين كانت حكومة لندن تنظر إلى علاقاتها مع فارس من منظار المصالح التجارية(*)، غير أن الأمور السياسية كان لها الغلبة في تحديد مسار هذه العلاقات وتوجيهها. فقد كان حرص بريطانيا على إبعاد النفوذ الروسي عن أفغانستان، من أهم الدوافع التي جعلت سلطات الهند البريطانية تقف أمام فارس في محاولاتها مدّ نفوذها إلى تلك الجهات، وعلى ذلك، فإن بلمرستون وزير الخارجية البريطانية، قد أولى هرات اهتمامه، تمشياً مع هذه السياسة. وما أن علم في عام ١٨٤٧ بأنّ محمد شاه يعد العدة لمهاجمتها، حتى وجه له إنذاراً شديد اللّهجة، يحذره فيه من مغبة هذا العمل الذي من شأنه أن يعطي روسيا موقع قدم لها هناك. وفي الوقت نفسه اقترح

(*) لقد كانت حكومة الهند تابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية، فكانت الشركة المذكورة تقوم بتعيين الحاكم العام يعاونة مجلس مديري الشركة، وبالتالي فقد كان رأي حكومة لندن في المسائل السياسية المتعلقة بالمنطقة استشارياً، وبقي هذا الوضع قائماً حتى عام ١٨٥٨، بمجيء بلمرستون لوزارة الخارجية البريطانية، فقرر ربط حكومة الهند بحكومة لندن وإنهاء دور الشركة في هذا المجال. ولمزيد من التفصيلات أنظر:
Innes, A.D.: Ashort History of the British India, pp. 330.

هوبهاوس (Hobhouse) على بلمرستون في رسالة وجهها له بأن تتولى حكومة لندن معالجة مسألة هرات مع حكومة طهران بعيداً عن تدخل حكومة الهند، وإذا وصل الأمر إلى حدّ المجابهة العسكرية، فلتكن هذه المجابهة بين التاجين، وبينّ كيف يجب أن يكون توزيع القوات البريطانية في حالة حدوث المجابهة؛ فأوصى بأن تقوم هذه القوات بمهاجمة القوات الفارسية في عقر دارها وليس في هرات، حتى وإن احتلت فارس هرات.

وعلى أية حال، فلم تحدث المجابهة في ذلك العام، إذ لم تحرك السلطات الفارسية أي قوات باتجاه هرات، والتزمت السكينة، وبالتالي فلم تثر هذا الموضوع لمدة حوالي أربع سنوات؛ إذ توفي محمد شاه في عام ١٨٤٨، وخلفه ابنه ناصر الدين، وكذلك توفي حاكم هرات يار محمد خان في عام ١٨٥١، وخلفه ابنه سيد محمد خان، الذي وصفه هنري رولنسون (H. Rawlinson) القنصل العام البريطاني في بغداد بأنه شاب عديم الخبرة. وبالفعل فقد كان سيد خان يخشى أن يقوم حاكم كابل بعزله، فما أن تولى الحكم حتى التجأ إلى ناصر الدين شاه يطلب منه الحماية، فأثار بهذا الطلب الأطماع الفارسية من جديد، إذ تحمس الشاه لهذه الفكرة. فبادر بلمرستون إلى اطلاع هوبهاوس على هذه الأخبار، واتفق الإثنان على ضرورة استعمال الوسائل الدبلوماسية لمنع الشاه من احتلال هرات. وعلى ذلك، فقد رأى بلمرستون أن يقوم الكولونيل شيل (Shel) الوزير البريطاني المفوض في طهران بإقناع الشاه بعدم إرسال قوات إلى هرات ما لم تتعرض لهجوم من الشرق، وفي الوقت نفسه يتم إقناع حاكم كابل دوست محمد بأن لا يثير المتاعب لحاكم هرات. وبالفعل، قام شيل بمقابلة الشاه وأقنعه بذلك، فتعهد الشاه بالالتزام بهذا الموقف في ٢٥ يناير ١٨٥٣، وتعهد كذلك بأن لا يتدخل في شؤون هرات الداخلية، على أن لا تتدخل بريطانيا أيضاً.

التنافس البريطاني ـ الروسي في فارس:

إن موقع فارس المتوسط بين أوروبا وآسيا قد جعل منها محطّ أنظار الدول الأوروبية منذ زمن بعيد، لأهميتها في تنمية التجارة الخاصة بهذه الدول،

فعملت على إقامة العلاقات معها، غير أن هذه العلاقات لم تكن لها صفة الاستمرار حتى مجيء القرن التاسع عشر، وتولىّ الأسرة القاجارية حكم فارس، إذ بدأت هذه الأسرة تعمل على توثيق علاقاتها بمختلف الدول الأوروبية، خشية الأطماع الروسية في أراضيها المحاذية لروسيا، إذ كان القيصر بطرس الأكبر يتبع سياسة التوسع، ولم تكن رغبته في الوصول إلى مياه الخليج الدافئة بخافية عن حكام فارس.

وهكذا، تعرضت الأراضي الفارسية لكثير من الاعتداءات الروسية، ممّا جرّ البلدين إلى حربين في أوائل القرن التاسع عشر، نتج عنهما مكاسب إقليمية كبيرة لروسيا، وحصلت كذلك على امتيازات تجارية كبيرة في فارس. وقد كانت أخطر الحروب بين البلدين تلك التي حدثت بين عامي ١٨٢٥ و١٨٢٨ والتي انتهت بهزيمة فارس التي اضطرت للرضوخ إلى توقيع معاهدة جائرة بحقها مع روسيا، حيث تمّ بموجب هذه المعاهدة ضم أجزاء من الأراضي الفارسية إلى روسيا، وازداد النفوذ الروسي في فارس، إذ حصلت روسيا على امتيازات كبيرة أفقدت فارس كثيراً من معاني استقلالها، كما وفرضت عليها غرامة حربية تبلغ ثلاثة ملايين جنيه استرليني، وتعهدت فارس بعدم السماح بالملاحة في بحر قزوين لغير الأسطول الروسي.

وعلى ذلك، فقد أخذ النفوذ الروسي يزداد توطّداً في فارس، حتى وصل الأمر إلى أنه لم يعد لحكومة فارس الحق في محاكمة الرعايا الروس المقيمين في فارس، بل أصبحت المفوضية الروسية هي المسؤولة عن هذا الأمر لتتم محاكمتهم طبقاً للقانون الروسي وليس القانون الفارسي.

ومما يجدر ذكره، أن بريطانيا لم تكن آنذاك غافلة عماً يجري في فارس، بل كانت ترقب الوضع بحذر، وتعمل على إقامة علاقات وثيقة معها، وذلك في سعيها لتأمين حدود إمبراطوريتها في الهند، وتعزيز نفوذها في الخليج، وقد تمكنت من ذلك عام ١٨٠١ حين عقدت معاهدة تجارية مع فارس، حصلت بموجبها على إعفاءات جمركية كتلك الممنوحة لروسيا.

ومهما يكن من أمر، فإن الاهتمام البريطاني بفارس قد ازداد واتضحت معالمه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فأخذت تنافس روسيا في هذه المنطقة، إذ أصبحت كل من الدولتين تعمل على بسط نفوذها هناك، فروسيا كانت تحلم في الوصول إلى الخليج العربي لتنمية تجارتها هناك، ولتحقيق هذا الحلم، كانت تدرك أنه لا بدّ من حرب مع فارس، أو الحصول منها على بعض المناطق الجنوبية على الساحل الفارسي بالطرق الدبلوماسية، مما يجعل روسيا تطل على الخليج العربي، ويمهد لها السبيل إلى الهند. وبريطانيا كانت تعمل بشتى السبل لتحول دون أن تصبح إيران خاضعة لأية دولة أوروبية من شأنه أن يهدد حدود الهند.

ومما لا شك فيه أن هذا التنافس بين الدولتين قد أفاد فارس بأن جنّبها السيطرة الكاملة لأي منهما لفترة ليست قصيرة. غير أن سياسة التبذير التي اتّبعها ناصر الدين شاه، أضعفت اقتصاد البلاد، مما جعله يلجأ إلى كل من بريطانيا وروسيا للحصول على قروض أثقلت كاهل بلاده، وجعلت من الاحتكارات الاقتصادية الأجنبية تتحكم فيها. كما وأن النظام الاقطاعي الذي وضعه ظل السلطان، الأخ الأكبر للشاه، وما نتج عنه من تقسيم البلاد على الأمراء المتنافسين، كل هذه الأمور قد سهّلت الطريق أمام التدخل الروسي والبريطاني في أمور البلاد الداخلية. أضف إلى ذلك ضعف شخصية الشاه الذي لم يكن يتورع عن مدّ يده طالباً القروض تارةً من السفارة البريطانية وأخرى من السفارة الروسية لإشباع رغباته ورغبات رجال حاشيته، غير عابىء بمصير بلاده، بل وصل به الأمر إلى حد البكاء وهو يتوسل إلى السفير البريطاني للحصول على القروض، ولا يتورّع عن التهديد تارة باللجوء إلى السفارة الروسية، وأخرى بالانتحار.

وعلى أية حال، فقد لعب التنافس بين أمراء الأسرة القاجارية، دوراً هاماً في إثارة التنافس البريطاني الروسي في فارس. فعلى حين كان ظل السلطان موالياً لبريطانيا للحصول على مساعدة أسطولها في بندر عباس لتحقيق أهدافه الرامية إلى حكم جميع فارس، كان نائب السلطنة موالياً لروسيا التي كان يعتمد على سفارتها لتعضيد موقفه.

على أن بريطانيا كانت تدرك أن ظهور أية قوة أوروبية في الخليج من شأنه أن يهدد وجودها فيه، وهذا ما كان يشغل بال الساسة البريطانيين، وعلى ذلك، فإن عيونهم بقيت ترقب التحركات الروسية التي باتت تشكل تهديداً مباشراً للمصالح البريطانية، وقد حذر اللورد نورث بروك (N. Brook) حكومة لندن في رسالة بعث بها إلى وزارة الخارجية في مارس ١٨٧٦، من الأخطار الروسية، إذ قال أنّ قيام حماية روسية لسواحل الخليج (الفارسي) من شأنه أن يشكل خطراً مباشراً على الهند، وبالتالي، فكان من رأيه أن لا بدّ من استعمال القوة في مثل هذا الموقف للحفاظ على النفوذ البريطاني في الخليج وتأمين حدود الهند.

ولقد كان لرسالة بروك أثراً بالغاً في أوساط حكومة لندن التي سارعت بالاتصال بالسلطات الفارسية تحثّها على الابتعاد عن روسيا وعدم الارتماء في أحضانها، وتحذيرها من مغبة هذا العمل وما يترتب عليه من آثار ضارة بمصلحة فارس التي ستكون ساحة للحرب بين بريطانيا وروسيا، فأخاف هذا التهديد السلطات الفارسية مما جعلها لا تتوانى عن التعهد بأن لا تسمح لروسيا أو لغيرها بمدّ نفوذها إلى المناطق الجنوبية من البلاد بما في ذلك الموانىء الواقعة على الخليج. غير أنه لم يمض طويل وقت، حتى بدأ تزايد النفوذ الروسي في الشمال يهدد جنوب البلاد في ظل التسيّب الذي كانت تعيشه العاصمة بسبب الاضطرابات الداخلية التي كانت تهدد بقيام ثورة شعبية، نظراً لتردّي الأوضاع لدرجة لم يعد الشعب بقادر على احتمالها والسكوت عليها. ويبدو أن اللورد كروس (Cross) حاكم عام الهند، قد تنبّه إلى كل هذه الأخطار، فكتب برسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية في مارس ١٨٨٧ اقترح فيها أن تعمل حكومة لندن وفق سياسة واضحة الأبعاد بالنسبة لفارس والأطماع الروسية، وذلك بمنع أية قوة من منافسة بريطانيا في جنوب فارس وضرورة الحصول من الشاه على امتيازات لمد سكة حديد بين طهران والأهواز، مع إقناعه بفتح نهر قارون للملاحة البريطانية، وتوسيع التجارة البريطانية في فارس للوقوف أمام المد الروسي في هذا المجال.

هذا، وقد وجدت هذه المقترحات آذاناً صاغيةً في لندن، إذ راحت السلطات البريطانية تعمل وفق هذه الاستراتيجية، وقد ساعدها في ذلك ظل

السلطان، حاكم مقاطعة فارس الذي كان موالياً لها، والذي بذل كل جهوده لفتح نهر القارون للملاحة، إذ أن ذلك من شأنه أن يعيد لبريطانيا الأفضلية التجارية في فارس، حيث أن روسيا كانت آنذاك تتمتع بهذه الأفضلية. فقد نجح ظل السلطان في إقناع أخيه الشاه في الإعلان عن فتح النهر للملاحة الدولية في أكتوبر ١٨٨٨، وفي الواقع أن بريطانيا هي التي كانت المستفيدة فعلياً من هذا الإعلان، مما دفع روسيا إلى مطالبة الشاه بمنحها امتيازات في الشمال، اضطر الشاه إلى تلبية طلبها، فمنحها حرية الملاحة والتجارة في الأنهار القصيرة هناك.

ومما تجدر ملاحظته، أن بريطانيا كانت تسعى من خلال هذا المشروع إلى تعزيز نفوذها في المحمرة التي كانت شبه مستقلة عن الحكومة المركزية في طهران، على حين كان أمير المحمرة الشيخ خزعل، يعارض فتح نهر القارون للملاحة الدولية، خشية أن يؤدي ذلك إلى ربط بلده بطهران. على أن معارضته لم تحل دون استمرار بريطانيا في سيرها نحو تعزيز نفوذها في فارس بما فيها المحمرة، وفي هذا السبيل أنشأت قنصلية لها في المحمرة عام ١٨٩٠.

وهكذا، استمرت بريطانيا تعمل للحصول على امتيازات تجارية وغيرها في فارس، فاستطاعت إحدى الشركات البريطانية أن تحصل في مارس ١٨٩٠ على امتياز التبغ الذي حصلت بموجبه على حق شراء وبيع وتصنيع التبغ لمدة خمسين عاماً، مع منع إدخال أي نوع من التبغ إلى فارس من الخارج، وقد أقامت هذه الشركة فروعاً لها في مختلف المدن الفارسية، ومارست أسوأ أنواع الاستغلال للفلاحين، إذ فرضت عليهم بيع التبغ لها بأسعار زهيدة جداً، على حين كانت تبيع التبغ المصّنع بأسعار عالية، بالإضافة إلى سوء المعاملة التي كانت تعامل بها الفلاحين البسطاء. فأثارت هذه الأمور نقمة الفلاحين، ومما زاد الطين بلّه، أن بعض موظفي الشركة الانجليزية حاولوا التبشير بالمسيحية في القرى الفارسية، ممّا فجر نقمة الشعب إلى ثورة عارمة اجتاحت أنحاء البلاد في مارس ١٨٩١، فخشيت بريطانيا على مصالحها، مما جعل كندي (Kennedy) القائم بالأعمال البريطاني في طهران يعمل على إقناع الشاه بضرورة استعمال

القوة في مجابهة المظاهرات التي اجتاحت المدن الفارسية، كما وأن الخارجية البريطانية وجّهت تحذيراً للشاه من الموافقة على مطالب الشعب التي قالت أن من شأنها إضعاف مركزه الدولي. وبالفعل وجد الشاه أن لا مناص من التصدّي للثورة، مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، فأثار هذا مشاعر عامة الشعب وزادها تأججاً. وبكل عفوية وبساطة أضرب عامة الشعب عن التدخين بتوجيه من رجال الدّين الذين لعبوا دوراً هاماً وأساسياً في هذه الثورة، فأضروا بمصالح الشركة التي أصاب الكساد بضاعتها، وقام الشعب بتمزيق إعلاناتها من على الجدران. وفي ظل هذه الأوضاع المتأزمة، أحسّ الشاه بالخطر يهدّد عرشه، فخشي أن تمتد هذه الثورة وتكبر حتى تهدد نظام الحكم برمته، مما اضطره إلى العمل على احتواء الموقف، فأصدر فرماناً في ٥ يناير ١٨٩٢ ألغى بموجبه الامتيازات الممنوحة للشركة، وهدأت نفوس الشعب، وخمدت الثورة، فجنب بذلك الشاه عرشه من خطر محقق.

بيد أن السلطات البريطانية لم ترض بما قام به الشاه، إذ كان يساورها الشك بأن لروسيا ضلعاً في تحريض الشاه على هذا الموقف، في الوقت الذي كانت تضع بريطانيا في حسابها احتمالات نشوب حرب بينها وبين روسيا، وتضع الخطط اللازمة لمجابهة أسوأ الاحتمالات. ففي أكتوبر ١٨٩١ كان يرى اللورد سولسبري أن يقوم الأسطول البريطاني باحتلال بندر عباس وبوشهر والمحمرة في حالة وقوع هذه الحرب، وكان يعتقد أنه إذا قاومت القوات الفارسية الاحتلال البريطاني، فإن مقاومتها لن تطول أمام القوة البريطانية الضاربة. أما إذا قامت روسيا بمهاجمة فارس، فعلى حكومة الهند أن تقف إلى جانب الحكومة الفارسية، تزودها بالسلاح والضباط وكل ما يلزم للوقوف أمام التقدم الروسي.

وعلى ذلك، فقد بقي الحذر البريطاني من الصدام مع روسيا وارداً طيلة السنوات الباقية من القرن التاسع عشر، وقد كتب الكولونيل بيل (M. Bell) مقالاً في مجلة عسكرية في سبتمبر ١٨٩٩ تطرق فيه إلى دراسة متطلبات واستراتيجية حدود آسيا التركية، وجاء فيه: «أن الخط الطبيعي للدفاع الذي

يمتد من البحر الأسود إلى الخليج (الفارسي) يتجه إتجاهاً جنوبياً شرقياً، ويدخل قسم منه أراضي تركية، كما يدخل القسم الباقي أراضي إيرانية، بين مدن سامسون وسيفاس وخربوط والموصل وديزفول وبوشهر إلى الغرب، وبين المدن الموازية وهي طرابزون وأرضروم وتفليس وهمدان إلى الشمال، وستحصل هذه المنطقة الهجومية على ثلاثة أرباع الجيش التركي المحارب، . . . أما المنطقة الدفاعية الجنوبية، حيث يعسكر الثلث الباقي من الجيش الروسي العامل، وحيث يكون خط ماردين ـ بغداد القاعدة الضرورية، فإنها تشمل على منطقة توزيع المياه في أرمينيا وإيران وعلى منطقة كردستان الصعبة والقاسية المناخ والتي يحتلها شيوخ مستقلون عن تركيا وإيران في وقت واحد. وهنالك احتمال قيام الروس بهجوم على نهر القارون من قواعدهم في ضواحي بحيرة أورمية وفي هذه الحالة فإن الحرب ستتوسع نظراً لدخول إيران في الموضوع، وهذا يتطلب من القوة الدفاعية أن تتمسك بخط كرمنشاه ـ همدان، وذلك للمحافظة على الطرق المؤدية غرباً إلى كردستان وجنوباً إلى تلال البختيارية، كما ويجب أن تتوسع قواعدها من بغداد إلى موانىء القارون مثل سستر والمحمرة»(*).

وعلى أية حال، ففي ظل هذه الظروف، رأى الشيخ خزعل أن الفرصة قد حانت لإعلان استقلال بلاده، فراح يجري الاتصالات مع السلطات البريطانية حتى يحصل على مساندتها في هذا السبيل، فاتصل بالمقيم البريطاني في الخليج الكولونيل ميد (Meade)، وعرض عليه رغبته في الحصول على الدعم البريطاني لإعلان الاستقلال. غير أن بريطانيا لم تكن آنذاك راغبة في تفكيك الامبراطورية الفارسية، خشية أن يؤدي ذلك إلى وقوعها فريسة في أيدي روسيا، وعلى ذلك، لم يتجاوب المقيم مع الشيخ خزعل، بل أفهمه أن بريطانيا تعترف بنفوذه في هذه المنطقة، ولكن دون المساس بهيبة حكومة طهران.

مما تقدم، يمكننا تلخيص سياسة بريطانيا في فارس آنذاك بعبارة «قصقصة الأجنحة دون قطع الرؤوس»، ومعنى ذلك أن بريطانيا لم تكن تريد الانهيار

(*) Col. Mark Bell: «The Higway of the Nations, The Turko-Persian-Indian Commercial Route». Royal United Service Institute Journal, Sept. 1899, pp. 485-516.

نقلاً عن الدكتور محمود علي الداود: الخليج العربي، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

للإمبراطورية الفارسية، بل تريدها ضعيفة لا تقوى على التصدي وطرد النفوذ الأجنبي.

ومما يستلفت النظر، أن طموحات الشيخ خزعل في الاستقلال التام عن طهران لم تتوقف أو تتراجع أمام الصدّ البريطاني، بل بقي الحلم يراوده، والعزيمة تدفعه، فأعاد طلب الحماية البريطانية في عام ١٩٠٢ على غرار الحماية على الكويت، كما قال. وفي هذه المرة، اضطرت بريطانيا إلى الموافقة على تقديم ضمانات بحماية المحمرة إذا تعرضت لأي هجوم. وفي الواقع أن بريطانيا قد اتخذت هذا الموقف خشية التقدم الروسي نحو هذه الجهات وليس لإرضاء الشيخ خزعل.

ومع مطلع القرن العشرين، عملت بريطانيا على تعزيز نفوذها على السواحل الفارسية، مستغلة بذلك انشغال روسيا في الشرق الأقصى، فحصلت على امتياز للنفط في عربستان في عام ١٩٠١. على أن الروس، رغم ما كانوا يعانوا من مشاكل، لم يغفلوا إيران، ولم يتركوا المجال للانجليز حتى ينفردوا بها، كما وأن الظروف لم تساعد بريطانيا على تحقيق أهدافها هناك، إذ أن حرب البوير في جنوب أفريقيا قد شغلتها كثيراً، كما وأنها تعرضت لأزمات عديدة في الخليج العربي في ذلك العام، من منافسة مع تركيا في الكويت والبحرين والعراق، ومع فرنسا في مسقط.

كل هذه الظروف، جاءت فرصة سانحة لروسيا حتى تعمل على طرد النفوذ البريطاني من فارس، واستطاعت بالفعل أن تنجح إلى حد ما في هذا الطريق، إذ بدأت المشاريع البريطانية تتراجع أمام الاستعمار الاقتصادي الروسي، حيث أخذت روسيا تقدم القروض بسخاء للشاه، وتستميله إلى جانبها، حتى أصبح أداة طيعة في يدها، ولم تعد السلطات الروسية تجد حرجاً في المجاهرة بأنها لا تعترف بالأفضلية البريطانية في جنوب فارس ولا في الخليج العربي، مما أقلق بال الحكومة البريطانية، خاصة وأن روسيا كانت حينذاك متحالفة مع فرنسا(*). وبالتالي، فلم يكن أمام بريطانيا إلّا أن تحاول التوصل إلى

(*) تحالفت روسيا مع فرنسا عام ١٨٩١، وعقدتا اتفاقا عسكريا عام ١٨٩٢. ولمزيد من التفاصيل عن هذا التحالف، انظر: جمال زكريا قاسم (الدكتور): الخليج العربي، ص ٤٠٠.

حل خلافاتها مع روسيا بالطرق السلمية، مع إقامة قاعدة بحرية دائمة في شبه جزيرة مسندم على المدخل الجنوبي للخليج، حتى تكون قادرة على حماية جنوب فارس من أي هجوم قد تتعرض له من قبل روسيا، كما اقترح اللورد كيرزون.

ومهما يكن من أمر، فإن الجهود البريطانية في هذا الاتجاه، لم توقف المد الروسي، إذ عقدت روسيا اتفاقية سرية مع الشاه في عام ١٩٠٢، حصلت روسيا بموجبها على إعفاءات جمركية على المواد الاستهلاكية المستوردة من روسيا، مما جعل السلطات البريطانية توقن أن لا بد من اتخاذ موقف حازم مما يجري بين روسيا وفارس، فسارعت إلى إرسال بعثتين تجاريتين إلى فارس في عام ١٩٠٣ لتنمية تجارتها هناك، ووضع حد لتقدم النفوذ الاقتصادي الروسي، غير أن هذا العمل لقي معارضة من كل من روسيا وفرنسا، ولكن فرنسا تخلت عن معارضتها في العام التالي بعد اتفاقها الودي مع بريطانيا. واستمرت هاتان البعثتان وغيرهما من البعثات المماثلة تعمل على تحقيق أهدافها حتى نجحت فيه، ووصلت التجارة البريطانية مع فارس أوجهاً في عام ١٩١١. كما وأن رئيس الوزراء البريطاني اللورد لانسداون (Lansdowne)، كان قد أعلن في مجلس العموم في ٥ مارس ١٩٠٣ أن حكومته تعتبر إقامة أية قاعدة بحرية في الخليج من قبل أية دولة، يهدد المصالح البريطانية تهديداً لا حدود له، وبالتالي، فإن بريطانيا ستتصدى لمثل هذا العمل بكل السبل المتاحة، على حين لن تقف بريطانيا أمام التجارة الدولية المشروعة.

وفي الواقع أن روسيا كانت تتردد في التقدم نحو جنوب فارس، لما كانت تعانيه من مشاكل مع اليابان، وأخرى مع بريطانيا وألمانيا في بحر البلطيق.

وعلى أية حال، فقد حلت الهزيمة بالقوات الروسية أمام القوات اليابانية عام ١٩٠٥، مما أضعف الموقف الروسي في فارس، وجعل بريطانيا تحاول استغلال هذا الموقف لصالحها. وقد هيأت لها الظروف ذلك، إذ كان الشعب الإيراني في عام ١٩٠٦ قد شكل حركة وطنية للمطالبة بحكم دستوري، وذلك عندما أحس هذا الشعب بمدى ما وصلت إليه أحوال البلاد من تردي، ومن تنافس بين الدول الأوروبية على استغلال مواردها، وقد تزعم رجال الدين هذه

الحركة، وكان لهم دور كبير في توجيه مسارها نحو الحرية. فوجدت بريطانيا في هذه الحركة فرصتها، حتى تعمل على تقويتها وتحقيق مطالبها الإصلاحية، إذ أن مظفر الدين كان في أواخر حكمه قد سلم أمور البلاد بسبب مرضه إلى رجال حاشيته الذين كانوا يعملون بتوجيه من المفوضية الروسية، وعندها أدركت بريطانيا أن نفوذها المتضائل سيتلاشى تماماً عندما يتولى الحكم محمد علي شاه، الذي كان خاضعاً كلية للروس عن طريق مستشاريه الذين هم منهم. وهكذا، قررت بريطانيا أن تقف إلى جانب الحركة الوطنية، التي كانت ترى في نجاحها السبيل إلى الحد من سلطات الشاه، مما سيؤثر على النفوذ الروسي المتنامي، بالإضافة إلى أن الوطنيين سيقدرون لبريطانيا وقفتها إلى جانبهم.

ولا بد لنا أن نقف ونتساءل، كيف تقف بريطانيا إلى جانب الحركة الوطنية؟ ألم تكن تخشى من هذه الحركة أن تنزع إلى تحرير البلاد من كل نفوذ أجنبي فتخسر بريطانيا، وتضيع مصالحها؟ وللإجابة على ذلك، يتضح لنا الدهاء البريطاني في كيفية معالجة الأمور السياسية، فبدعمها للحركة الوطنية التي لم تكن تطالب بأكثر من الإصلاح والدستور، تكسب ود هذه الحركة التي قد تصل إلى حكم البلاد، فتكسب معها بريطانيا مركزاً ونفوذاً على حساب النفوذ الروسي الذي سيتضعضع مع انهيار حكم الأسرة القاجارية أو على الأقل الحد من صلاحياتها، إذ أن بريطانيا كانت تدرك تماماً أن الحركة الوطنية لم تكن ناضجة لدرجة تجعلها قادرة على تحمل مسؤوليات الحكم بمعزل عن دعم ومساندة خارجية، وبالتالي، فلم يكن الخوف من هذه الحركة وارداً لدى الساسة البريطانيين، ومن الجانب الآخر، فإذا لم تتمكن هذه الحركة من تحقيق النجاح، فإن بريطانيا لا تكون قد خسرت شيئاً ولن تخسر من نفوذها أكثر مما هي خاسرة في أوضاعها القائمة، كما وأنها كناحية احتياطية، لم تتورط تماماً بهذا الأمر، إذ أنها لم تكن تجاهر بمناصرتها للوطنيين، بل كانت تبدو وكأنها وسيط بينهم وبين الحكومة، ففتحت أبواب مفوضيتها للوطنيين للاعتصام بها، وتولت نقل مطالب المعتصمين للحكومة الفارسية وما فتئت تحث الحكومة على القبول بهذه المطالب، مؤكدة أنه إذا ما تم تلبيتها فإن المعتصمين سيخرجون من المفوضية. واستمرت بريطانيا في مساندة الحركة الوطنية حتى حققت الانتصار في

فرض مطالبها الإصلاحية على الشاه، فجاء هذا الانتصار ضربة للنفوذ الروسي، كما عبر عن ذلك رايس (Rice) الوزير البريطاني المفوض في طهران، في رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية، إذ قال أن ميزان القوى كان يميل لصالح روسيا حتى أواخر يوليو، غير أن الأمر قد تغير منذ انتصار الحركة الوطنية، إذ أصبح النفوذ البريطاني هو الأقوى، ولم يبقى لروسيا من نفوذ إلاّ في البلاط القاجاري.

وبعد أن رأينا موقف بريطانيا من الحركة الوطنية، لا بد لنا من البحث في الموقف الروسي حتى تكتمل الحلقة، إذ أن كل ما كان يجري في فارس، لا بد أن يؤثر على القوتين سلباً أو إيجاباً. والواقع أن روسيا كدولة ملكية مطلقة، ما كان يمكن لها أن تقف إلى جانب حركة وطنية تطالب بالإصلاح، وخاصة في بلاد على حدودها، لما يمكن أن يؤدي إليه نجاح مثل هذه الحركة من تأثير على الشعب الروسي الذي كان يئن من وطئة الفساد المستشري في الحكم القيصري. هذا من جانب، ومن الجانب الآخر، فإن روسيا كانت تدرك أنها تستمد نفوذها في فارس من الشاه ورجال حاشيته، فكيف لها إذن أن تقف ضد مصالحها! بالطبع لا يمكننا أن نتصور أن تساند روسيا، في ظل هذه الظروف، أي تحرك وطني من شأنه أن يؤثر على مصالحها في فارس، وعلى أوضاعها الداخلية في روسيا. وعلى ذلك، فقد أحست السلطات الروسية بالقلق من جراء تعاظم شأن الحركة الوطنية بدعم وتشجيع من بريطانيا، إذ رأت في ذلك حرباً بريطانية سرية تشنها ضد النفوذ الروسي. مما دفع بروسيا إلى السعي نحو التفاهم مع بريطانيا للتنسيق بين سياستي البلدين بشأن الموقف القائم، فلقي هذا المسعى ترحيباً من بريطانيا التي لم تكن على ما يبدو ترغب في كشف أوراقها أمام روسيا، وتظهر بمظهر العمل على إحلال نفوذها محل النفوذ الروسي.

ومما يستلفت النظر أنه رغم ذلك كله، لم تجد روسيا غضاضة في أن تعلن، بعد نجاح الحركة الوطنية، أن الانتصار الذي حققه الوطنيون يعود الفضل فيه للسلطات الروسية، إذ أنها كما أعلنت، مارست ضغطاً على البلاط القاجاري حتى رضخ الشاه لمطالب الوطنيين. على أن ذلك الإعلان لم يكن

لينطلي على أحد من الحركة الوطنية التي كانت تعلم حقيقة الموقف الروسي، وعلى ذلك، أخذ النفوذ الروسي يتراجع أمام المد البريطاني، حيث أن عامة الشعب كانوا ينظرون للانجليز على أنهم حماة الثورة. وهكذا حققت بريطانيا أغراضها في تقوية نفوذها حماية لمصالحها في الخليج العربي والهند.

الوفاق البريطاني ـ الروسي عام ١٩٠٧ وتقسيم فارس:

رأينا كيف أن بريطانيا قد عززت مواقع نفوذها في فارس عن طريق مساندتها للحركة الوطنية، وتراجع النفوذ الروسي بعد هزيمة روسيا في الحرب مع اليابان. عندئذ باتت روسيا تدرك أن لا بد من تصفية مشاكلها مع الدول الأوروبية في آسيا، وخاصة بريطانيا التي كانت مستعمراتها تجاور روسيا. وعلى ذلك، بادرت السلطات الروسية بإجراء اتصالاتها مع الحكومة البريطانية بهذا الشأن، فلقيت هذه المبادرة تجاوباً من بريطانيا التي رأت في ذلك تأميناً لمصالحها في آسيا.

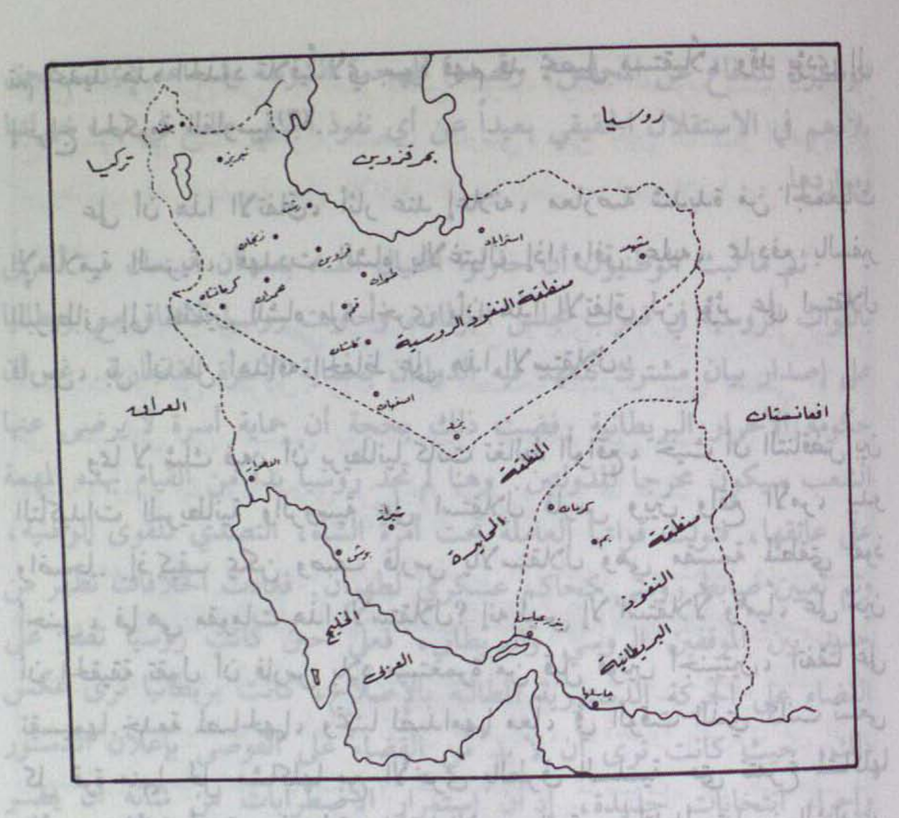
وهنا لا بد لنا أن نتساءل: كيف تجاوبت بريطانيا مع هذه المبادرة، على حين كان موقفها أقوى من موقف روسيا التي كانت تمر في ظروف صعبة؟ وللإجابة على هذا التساؤل نجد لزاماً علينا أن نحلل الظروف الموضوعية التي كانت تحيط بالحكومة البريطانية، وهذا التحليل يكشف لنا دور فرنسا المقبول في الوساطة بين الطرفين، إذ كانت صديقة لكل منهما، مما أتاح لها المجال وسهل عليها مهمتها، انطلاقاً من رغبتها في إقامة وفاق بين الدول الثلاثة، كما وقد ساعد في نجاح هذه الوساطة أن بريطانيا لم تعد تخشى الأطماع الروسية في التوسع بعد الهزيمة التي حلت بها في حربها مع اليابان، إذ أن أكثر ما كان يقلق بال رجال الساسة البريطانيين هو الحفاظ على امبراطوريتهم في الهند ونفوذهم في الخليج. أضف إلى ذلك، أن مجيء حزب الأحرار للسلطة في بريطانيا إثر انتخابات عام ١٩٠٦، ورغبة هذا الحزب في التخفيف عن الخزينة البريطانية، وفي هذا السبيل كان لا يحبذ التوسع الاستعماري.

والأهم من ذلك كله أن الحركة الوطنية في الوقت الذي كانت تقدر لبريطانيا مساعدتها لها، إلاّ أنها كانت ترفض أية وصاية أو احتواء، مما جعل

السلطات البريطانية تفقد الأمل في ولاء الحركة الوطنية لها. كل هذه الأمور جعلت مصلحة كل من بريطانيا وروسيا تتفق على ضرورة تنسيق مواقفهما في فارس. وعلى ذلك دخل الطرفان في مباحثات بهذا الشأن بدأت مع بداية عام ١٩٠٧ في بطرسبرج، وقد توصلا بعد محادثات شاقة إلى اتفاق في نهاية أغسطس وضع حداً للمشاكل القائمة بينهما في أفغانستان والتبت وإيران، وكان قد مثل بريطانيا في تلك المباحثات سفيرها في بطرسبرج السير نيكلسون (Nicelson)، على حين مثل روسيا وزير خارجيتها إسفولسكي (Isvolski)، وكان أصعب مرحلة فيها وضع الخليج العربي، حيث كان المفاوض البريطاني يصر على اعتراف روسيا بالنفوذ البريطاني في الخليج العربي، على حين كان المفاوض الروسي يبدي مخاوفه من أن مثل هذا الاعتراف الرسمي من شأنه أن يثير المشاكل مع العثمانيين والألمان، مما اضطر بريطانيا أخيراً إلى القبول باعتراف روسيا الضمني بالمصالح البريطانية في الخليج، وتبادل المفاوضان الرسائل بهذا الشأن حتى لا يكون هذا الموضوع في صلب الاتفاقية.

وعلى أية حال، فإن ما يهمنا هنا ما يخص إيران. فقد اتفقت الدولتان بموجب هذا الاتفاق على تقسيمها إلى ثلاث مناطق نفوذ: الشمالية لروسيا، والجنوبية لبريطانيا، والوسطى للحكومة الإيرانية، تمارس فيها سلطاتها، وتكون فاصلاً بين منطقتي نفوذ روسيا وبريطانيا. ويتضح من هذا التقسيم أن كل ما كان يهم بريطانيا هو تكريس نفوذها على السواحل الفارسية المطلة على الخليج العربي وإبعاد النفوذ الروسي عنها، حفاظاً على مصالحها الحيوية ونفوذها في الخليج وامبراطوريتها في الهند.

ومما لا شك فيه، أن ذلك الوفاق، كان ضربة للحركة الوطنية الإيرانية، إذ أنه عزز نفوذ كل من الدولتين على حساب الحركة، وقد أدرك الوطنيون خطورة الموقف منذ أن علموا بأنباء المحادثات السرية بين روسيا وبريطانيا بشأن إيران، فدعوا لمقاطعة البضائع الأجنبية منذ ذلك الحين، في محاولة منهم للرد على المؤامرة التي تحاك ضد بلادهم في الخفاء. وبالفعل، فبقدر ما كان التنافس



خارطة تظهر فيها منطقتا النفوذ الروسية والبريطانية طبقاً لاتفاقية ١٩٠٧ بينهما

الروسي ـ البريطاني في إيران لصالح الحركة الوطنية، ساعد في تحقيق انتصارها، فإن الوفاق بين هاتين الدولتين قد أدى إلى إضعاف الوطنيين الإيرانيين، وتعزيز موقف الشاه الذي استطاع فيما بعد بمعاونة الروس له أن يقوم بتعطيل الدستور والتنكيل بالوطنيين.

ومهما يكن من أمر، فإن الدولتين قدمتا مذكرة للحكومة الإيرانية في ١١ سبتمبر ١٩٠٧ تعلمانها بها بما اتفقا عليه بشأن إيران، وقد جاء في تلك المذكرة أن الحكومتين البريطانية والروسية قد وقعتا اتفاق صداقة بينهما، وأنهما تتعهدان بالمحافظة على استقلال ووحدة أراضي فارس، وترغبان في إقامة قاعدة دائمة للصناعة والتجارة لجميع الأمم، والعمل على تطوير فارس وتقدمها، وتتعهد كل من الحكومتين بعدم التعرض لحدود الأخرى في منطقة نفوذها، وقد

تم تحديد هذه الحدود تلافياً لأي سوء فهم قد يحصل مستقبلاً، وقد يؤدي إلى إحراج الحكومة الفارسية(*).

على أن هذا الاتفاق، أثار عند إعلانه، معارضة شديدة من الجمعيات الإسلامية السرية، فهددت الشاه بالاغتيال إذا وافق عليه، مما دفع بالسفير البريطاني إلى تطمين الشاه مرة أخرى بأن هذا الاتفاق لن يؤثر على استقلال فارس، بل أن من أهدافه الحفاظ على هذا الاستقلال.

ومما لا شك فيه، أن بريطانيا كانت تغالط الواقع، حيث أن التناقض بين التأكيدات البريطانية والروسية على استقلال فارس وبين واقع الأمر، يبدو واضحاً. إذ كيف يمكن وصف فارس بالاستقلال وهي مقسمة لمنطقتي نفوذ أجنبي، فما هي مقومات هذا الاستقلال؟ إنه ليس إلاّ استقلالاً وهمياً، على حين أن الحقيقة تقول أن فارس بلاد مستعمرة من قبل قوتين أجنبيتين، اتفقتا على تقسيمها خدمة لمصالحهما، وتجنباً لصدامهما معاً، في الوقت الذي كانت تسعى كل قوة منهما لحل مشاكلها مع الأخرى بالطرق السلمية حتى تتفرغ لمشاكلها الأخرى الأكثر أهمية، ولتغطية نواياهما الاستعمارية، لجأتا إلى تطمين الشاه عى استقلال بلاده. وإن كانت تنطلي هذه الحيل على الشاه الذي كان في حاجة لتثبيت عرشه، فما كانت لتنطلي على الشعب الممثل بمجلس النواب الذي رفض المذكرة البريطانية الروسية واعتبرها تدخلاً في شؤون بلاده، وطالب الشاه بطرد مستشاريه الذين اعتبرهم المجلس السبب فيما وصلت إليه البلاد من خضوع للقوى الأجنبية. فاضطر الشاه في غمرة خوفه على عرشه، إلى الاستجابة لذلك بأن أمر باعتقال وزرائه. غير أن رئيس الوزراء ناصر الملك، سارع بالاتصال بالسفارة البريطانية، وطلب إليها التدخل في الأمر قبل أن يستفحل الخطر، فقامت تلك السفارة بإقناع الشاه بالعدول عن موقفه، ولم يكتف بذلك، بل أنه ما لبث أن وجه قوات قوامها من القوات الروسية لضرب البرلمان، فهب

(*) White Paper on Persia, No. 1912.
نقلاً عن محمود علي الداود (الدكتور) المرجع السابق، ص ١٧٧.

الوطنيون للدفاع عن المجلس، وتصدوا للهجمة الشرسة بشجاعة لإيمانهم بحق بلادهم في الاستقلال الحقيقي بعيداً عن أي نفوذ أجنبي طامع في نهب خيراتها ومواردها. . .

ثم ما لبث الوطنيون أن حاولوا اغتيال الشاه بعد أن استعان مرة أخرى بالقوات الروسية في ضرب مجلس البرلمان، وحاولت روسيا الاتفاق مع بريطانيا على إصدار بيان مشترك تتعهد فيه الدولتان بحماية الأسرة القاجارية. غير أن حكومة الأحرار البريطانية رفضت ذلك بحجة أن حماية أسرة لا يرضى عنها الشعب سيكون محرجاً للدولتين. وهنا لم تجد روسيا بداً من القيام بهذه المهمة على عاتقها، فتولت قواتها العاملة تحت أمرة الشاه، التصدي للقوى الوطنية، وتم تعيين ضابط روسي كحاكم عسكري لطهران. فعادت الخلافات تظهر من جديد بين الموقفين الروسي والبريطاني، فعلى حين كانت روسيا تصر على القضاء على الحركة الدستورية المطالبة بالإصلاح، كانت بريطانيا ترى عكس ذلك، حيث كانت ترى أن لا بد من القضاء على الفوضى بإعلان الدستور وإجراء انتخابات جديدة، إذ أن استمرار الاضطرابات من شأنه أن يضر بالمصالح البريطانية في فترة الفوضى التي سادت فارس بين عامي ١٩٠٦ و ١٩١٠.

وعلى أية حال، ففي ظل تلك الأحوال السيئة التي كانت تمر بها البلاد، اختارت أميركا خبيراً مالياً لإصلاح المالية الفارسية، عله من خلال هذا الإصلاح يعود بالبلاد إلى حالة الاستقرار، وقد وقع الاختيار على الخبير شستر (Shuster) لهذه المهمة التي بدأها في مارس ١٩١١، وبذل هذا الخبير كل جهده لتحقيق النجاح في مهمته، ولقي تأييداً من الشعب الفارسي. على أن ذلك لم يرق لبريطانيا وروسيا اللتان اتفقتا على ضرورة طرد شستر من فارس، حتى تعود لهما هيبتهما لدى الشعب الفارسي، وقد نجحتا في ذلك، وغادر الخبير الأميركي فارس في أوائل ديسمبر. ومن ثم تفرغت روسيا وبريطانيا لإعادة تقييم العلاقات بينهما.

ومما يجدر ذكره، أن موقف الحكومة البريطانية قد لقي نقداً شديداً في

مجلس العموم البريطاني، إذ اعتبر بعض النواب موقف الحكومة يتسم بالتساهل مع روسيا على حساب حرية الشعب الفارسي، على حين أن كبار الامبرياليين البريطانيين قد احتجوا على الاتفاق الذي اعتبروه استسلاماً من بريطانيا لروسيا.

ورغم ذلك كله، ففي الواقع، لم يكن الاتفاق الروسي البريطاني ليرضي طموحات أي من الطرفين، وإنما كانت المصلحة المشتركة بينهما تقتضي الاتفاق على حد أدنى من التنسيق بين الدولتين للحفاظ على مصالحهما الحيوية في المنطقة، ومنع أية دولة أخرى من إيجاد موطىء قدم لها هناك.

ومهما يكن من أمر، فإن الوطنيين الإيرانيين لم يستكنوا ولم يرضخوا للضغوط الاستعمارية التي تزايدت عليهم بعد الوفاق البريطاني الروسي، بل استمروا في العمل لتخليص بلادهم من كل طامع دخيل. وعلى ذلك، فقد وجدوا في نشوب الحرب العالمية الأولى فرصتهم، إذ أخذوا يتقربون من الألمان والعثمانيين، على أمل أن ينتصروا على الحلفاء، مما سيؤدي إلى خروجهم من فارس، على حين أن الحكومة الفارسية قد اتخذت موقف الحياد في هذه الحرب.

والواقع أنه ما أن جاء عام ١٩١٤ حتى كانت بريطانيا قد وطدت نفوذها في فارس سياسياً واقتصادياً، إذ أنها كانت قد حصلت على امتياز التنقيب عن النفط في فارس وتأسست شركة النفط الانجليزية الفارسية وبدأت عمليات التنقيب حتى أنها كانت قد حفرت حوالي ٣٠ بئراً وبنت مصفاة للنفط في عبدان قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. كل هذا كان يزيد من كراهية الشعب الإيراني للاستعمار الذي كان يعمل بكل جهد لنهب خيرات هذه البلاد.

□ □ □

الفصل السادس

بريطانيا وإبعاد النفوذ العثماني عن الخليج

- الظروف التي مهَّدت لحملة الاحساء العثمانية.
- تحرك الحملة وموقف بريطانيا منها.
- أثر الحملة على كل من البحرين وقطر.
- إنتهاء الحملة ونتائجها.
- التنافس العثماني - البريطاني في قطر والبحرين.
- مشروع اتفاقية ١٩١٣ وإنهاء النفوذ العثماني في الخليج.

مجلس العموم البريطاني، إذ اعتبر بعض النواب موقف الحكومة يتسم بالتواطؤ مع روسيا على حساب حرية الشعب الفارسي، على حين أن كبار الامبرياليين البريطانيين قد احتجوا على الاتفاق الذي اعتبروه استسلاماً من بريطانيا لروسيا.

ورغم ذلك كله، ففي الواقع، لم يكن الاتفاق الروسي البريطاني ليرضي طموحات أي من الطرفين، وإذا كانت المصلحة المشتركة بينهما تقتضي الاتفاق على حد أدنى من التنسيق بين الدولتين للحفاظ على مصالحهما الحيوية في المنطقة، ومنع أية دولة أخرى من [illegible] لها هناك.

ومهما يكن من أمر، فإن الوطنيين الإيرانيين لم يستكينوا ولم يرضخوا للضغوط [illegible] واستمروا في العمل لتخليص [illegible] كل طامع دخيل. وعلى ذلك، فقد وجدوا في نشوب الحرب العالمية الأولى فرصتهم، إذ أخذوا يتقربون من الألمان والعثمانيين، على أمل أن ينتصروا على الحلفاء، مما سيؤدي إلى خروجهم من فارس، على حين أن الحكومة الفارسية قد أعلنت [illegible] هذه الحرب.

والواقع أنه ما أن جاء عام [illegible] بريطانيا [illegible] نفوذها في فارس سياسياً واقتصادياً، إذ أنها كانت قد [illegible] التنقيب عن النفط في فارس وتأسست شركة النفط الأنجلو-الفارسية وبدأت عمليات التنقيب حتى أنها كانت قد حفرت حوالي [illegible] بئراً وبنت مصفاة للنفط في عبادان قبل نشوب الحرب العالمية الأولى. كل هذا كان يزيد من كراهية الشعب الإيراني للاستعمار الذي كان يعمل بكل جهد لنهب خيرات هذه البلاد.

□ □ □

الفصل السادس

بريطانيا وإبعاد النفوذ العثماني عن الخليج

الظروف التي مهدت لحملة الاحساء العثمانية:

لقد شهد شتاء عام ١٨٧٠/١٨٧١ ذروة الصراع على السلطة بين الأمير عبد الله بن فيصل وأخيه سعود، إذ تعدى هذا الصراع الأخوين ليمتد ويشمل حضر نجد وبدوها، حيث أخذ كل من الأخوين يعمل على استقطاب أحد هذين الفريقين، فاستطاع سعود بشخصيته البدوية، أن يجمع من حوله البدو، ضد الحضر وعلى رأسهم أخوه عبد الله.

وهكذا، فقد وجه سعود نظره صوب الاحساء التي يقيم بها كثير من أنصاره، بالإضافة إلى ما توفره له تلك المنطقة من سهولة في الاتصال مع قبيلة بني خالد ـ قبيلة أمه ـ فاحتل القطيف في أواخر عام ١٨٧٠، ومن ثَم واحة الاحساء، وتابع سعود تقدمه محققاً انتصارات متتالية كان من أهمها الانتصار الكبير الذي تمثل في سقوط الرياض في أيدي قواته وذلك في أوائل عام ١٨٧١، فكان هذا الانتصار ضربة قاصمة لقوات عبد الله، مما جعل عبد الله يفر هارباً إلى الشمال ونزل إلى الشرق من جبل شمر، على حين تم إعلان سعود أميراً على الرياض من قبل القبائل الرئيسية.

غير أن عبد الله، لم يسلم بهذه الهزيمة، بل أخذ يعد العدة لاستعادة سلطته، فطلب المساعدة من ابن الرشيد أمير حائل، وقد عزز طلبه هذا شريف مكة الذي طلب من أمير حائل شد أزر عبد الله، ولكن ابن الرشيد رفض ذلك، بل وقام بتقديم المساعدة إلى سعود.

وإزاء هذا الموقف الحرج الذي أصبح فيه عبد الله، أحس بأن قبائل عنيزة وشمر وقحطان على وشك أن تنفك من حوله، فسارع في إرسال خطاب إلى مدحت باشا والي بغداد يطلب منه المساعدة في دحر أخيه وإعادة عاصمته.

وهنا يبدو لنا مدى التناقض في لجوء عبد الله إلى العثمانيين، وهو من أشد المتعصبين للدعوة الوهابية، العدوة التقليدية للعثمانيين. وقد يفسر لنا ذلك أنه كان مضطراً لاتخاذ هذا الموقف نظراً لاتصال أخيه سعود بالانجليز، وبالتالي لم يكن أمامه من مفر سوى نسيان العداوة مع العثمانيين (مؤقتاً)، حتى يستطيع الفوز بحكم نجد ودحر أخيه. هذا رغم أنه لم يظهر من خلال الوثائق البريطانية أن بريطانيا قد دعمت سعود دعماً فعلياً، بل كانت تقف في واقع الأمر على الحياد، رغم تشجيعها له في مجابهة العثمانيين دون تدخل مباشر منها.

وعلى أية حال، فقد وجد مدحت باشا في هذه الفرصة ضالته، حيث من خلالها يمكنه تحقيق أطماحه[1]، إذ أنه كان من دعاة توسيع رقعة الامبراطورية العثمانية في آسيا، وهذا يتمشى مع الأهداف العثمانية التي اتضحت في عام ١٨٧٠، إذ أضحى الاعتقاد سائداً لدى السلطات العثمانية بأن العودة للممتلكات الآسيوية تشكل أساساً لاستمرار بقاء الامبراطورية، وقد يكون من العوامل التي دفعت العثمانيين إلى هذا الاعتقاد حفر قناة السويس وافتتاحها في عام ١٨٦٩[2]. حيث أن افتتاح قناة السويس قد أدى إلى نشوء أزمة دولية، فكانت الصحافة البريطانية والأوروبية الأخرى قد أخذت تنشر أخباراً مفادها أن البوارج الفرنسية والإيطالية ستبدأ في مصارعة الانجليز على طول الطريق المؤدي إلى الهند. وبالفعل، فقد ازداد النشاط الفرنسي والإيطالي في البحر

(١) لمزيد من التفصيلات عن مدحت باشا، أنظر: لونكريك س. هـ.: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر خياط، ص ٣٥٨ وما بعدها.

(٢) لقد كان للدولة العثمانية صلة بالاحساء منذ منتصف القرن السادس عشر، إذ حاولت حينذاك السيطرة عليها أثناء صراعها مع البرتغاليين، وقد تهيأ لها ذلك بانسحاب البرتغاليين من الخليج العربي، مما جعلها تعلن سيادتها على الاحساء، ولو كانت تلك السيادة صورية. أنظر: آل المصيب العمري: تاريخ ومقدرات العراق السياسية (ثلاثة مجلدات) المجلد الأول، ص ١٤ وما بعدها.

الأحمر؛ إذ حاول الإيطاليون في عام ١٨٧١ الاستيلاء على سوقطرة التي استطاع الانجليز إبعادهم عنها. وكذلك عملت فرنسا على السيطرة على مناطق أوبوك والشيخ سعيد.

ويبدو أن مدحت باشا كان يعتقد أن سعود على علاقة جيدة مع الانجليز، وهذا ما جعله يرى أن لابد من إنقاذ نجد من سعود حتى يبعدها عن أيدي الانجليز، خاصة وأن مدحت كان يدرك مدى الخطورة التي تتهدد العراق والخليج من الوجود البريطاني في الخليج، إذ كان الانجليز قد نجحوا في السيطرة على البحرين وتوجيه أمورها، وعندما احتج مدحت على السلطات البريطانية لدى قيامها بالقبض على محمد آل خليفة وعبد الله ونفيهما إلى بومباي، كان رد بريطانيا على ذلك أن لا حقوق للسلطات العثمانية في البحرين.

ومهما يكن من أمر، فقد وصلت أخبار الاتصالات الجارية بين عبد الله والعثمانيين إلى خديو مصر اسماعيل في أواخر عام ١٨٧٠، فقام بدوره بنقل هذه المعلومات إلى القنصل العام البريطاني في القاهرة ستانتون (E. Stanton)، وبين له أن الباب العالي قرر إقامة حكم تركي مباشر في وسط وشرق الجزيرة العربية، وأن حملة لهذا الغرض قد تم تجهيزها سراً في بغداد. فأحال القنصل البريطاني هذه المعلومات إلى وزير الخارجية البريطاني جرانفيل (Granville)، الذي طلب من السفير البريطاني لدى الباب العالي السير هنري اليوت (Henry Elliot) أن يطلعه على مدى صحة ما جاء في تقرير الخديو! وفي الوقت نفسه، سارعت حكومة الهند تطلب من القنصل العام البريطاني في بغداد اللفتنانت-كولونيل هربرت (Herbert) أن يتحرى من جانبه عن هذا الأمر، وجاءت إجابة الاثنين تنفي هذه الرواية، وتؤكد أن لا أساس لها من الصحة، حيث كتب اليوت إلى جرانفيل في يناير ١٨٧١ قائلاً: «. . . أود أن أؤكد لكم أنه لا توجد أية إعدادات في بغداد أو في الخليج (الفارسي) لأي عمل كبير كما جاء في شكوك الخديو. وكذلك كان رد هربرت مشابهاً إلى حدّ ما لرد اليوت، غير أنه اختلف عنه في إضافته بأنه سمع شائعة عن أربع سفن حربية تركية سترسل قريباً إلى الخليج. فتم إطلاع اليوت على هذه الشائعة في فبراير سنة ١٨٧١

ليقف من الباب العالي على مدى صحتها، فبادر اليوت بالاستفسار من الباب العالي الذي أكد له بأنه لا توجد أية نية لدى حكومته في احتلال أي موقع في الخليج.

وفي واقع الأمر، كان مدحت حريصاً على كتمان أمر الحملة عن الانجليز إلى أبعد حد، حتى أنه حذر موظفيه من زيارة القنصلية البريطانية في بغداد، خشية أن تتسرب أسرار العثمانيين للانجليز. وهكذا نجح مدحت فعلاً في كتمان أسراره العسكرية، مما جعل الانجليز لا يستطيعون معرفة التحركات العثمانية من خلال القناصل والوكلاء الذين كانوا يحصلون بسهولة على التقارير الرسمية ويأخذون منها ما يفيدهم في معرفة أي تحرك مضاد.

ولم يكد يمض شهر على هذه التطمينات، حتى ظهرت في الجو بوادر دعت كلاً من هربرت واليوت إلى تغيير اعتقادهما الذي كانا قد توصلا إليه، إذ وصل رسول من عبد الله بن فيصل إلى بغداد في ٢٢ مارس حاملاً رداً من عبد الله على عرض كان قد وصله بتقديم قوات تساعده. وقد علم هربرت لأول وهلة أن هذا العرض كان من مدحت باشا، مما دفعه للاستفسار عن ذلك من مدحت، الذي أجابه أن ذلك ليس من اختياره، بل أنه ينفذ تعليمات وصلته مؤخراً من الأستانة، وأضاف قائلاً أن عبد الله كان قائمقاماً عثمانياً في نجد، وعلى هذا فإن عملية إبعاده عن نجد من قبل سعود ليس قانونياً، وبالتالي لا يمكن الاستمرار في هذا الوضع الخاطىء، وليس من المنطق أن يرفض الباب العالي طلب المساعدة الذي تقدم به عبد الله.

والواقع أن مدحت نفسه كان يرى أن الاضطراب قادم من نجد، وهذا ما جعله يبذل قصارى جهده في إقناع الباب العالي بضرورة تعضيد عبد الله، حتى حصل على تخويل من الباب العالي بتقديم المساعدة إلى عبد الله في استعادة مركزه. وعلى ذلك، فقد أخبر هربرت بأنه اقترح إرسال ثلاث أو أربع كتائب إلى نجد، وأن يجري تعزيز هذه القوات فيما بعد من المنتفق وشمر وقبائل أخرى، وأضاف أن طلائع هذه القوات ستنقل من البصرة بحراً.

فارتاب هربرت من هذه التفصيلات، وكتب لاليوت قائلاً أن الباب العالي قد يعترف بعبد الله كحاكم لنجد، وأن من الخطأ الحديث عنه كقائمقام

أو معين من قبل الحكومة لعثمانية التي ما زالت حتى الآن تحافظ على استقلاله، وأضاف مؤكداً أن هناك رغبة قوية لدى مدحت باشا، ومن المحتمل أن تكون كذلك لدى حكومة الآستانة، للسيطرة على البحرين والقطيف، وإقامة سلطة للباب العالي على جميع وسط وجنوب الجزيرة العربية، وأن هذه الرغبة مع ما يصاحبها من نمو الحسد للنفوذ البريطاني في الخليج، تقف وراء التحرك التركي الحالي. واستطرد قائلاً أن حقيقة كون خزينة بغداد تعاني من العجز، لم تكن تقلق مدحت الذي كان يبدو عليه أنه لم يكن قانطاً من التوصل إلى حل لهذا الموضوع عندما نبهه هربرت إلى المخاطر التي سيتعرض لها أمن الولاية إذا قام بإعداد حملة عسكرية إلى منطقة نائية صعبة، إذ كان مدحت واثقاً ـ كما أكد له ـ أنه يستطيع الحصول على القوات اللازمة من الآستانة وسوريا وحتى من الحجاز، وكذلك كان واثقاً أن نجد والاحساء ستقع تحت سلطة الباب العالي الدائمة خلال بضعة شهور.

وما هي إلا بضعة أيام حتى عاد مدحت وأخبر هربرت بتأجيل الحملة إلى موعد لم يتم تحديده، فبادره هربرت بالسؤال عما إذا كانت حكومة الآستانة قد أخبرت السفير البريطاني لديها رسمياً عن الحملة وأهدافها، وقد رد مدحت مؤكداً أنه لا يعلم عن ذلك شيئاً. ويبدو أن إليوت لم يكن فعلاً على علم رسمي بذلك، بل أن كل ما كان لديه من معلومات عن الحملة لا تتعدى ما حصل عليها من هربرت، إذ أنه قابل الصدر الأعظم علي باشا في ٣ أبريل، وأطلعه على ما نما لعلمه من معلومات، وطلب منه باسم حكومته إيضاحاً حول هذا الأمر. على أن الصدر الأعظم لم يضف جديداً إلى إجابة مدحت لهربرت سالفة الذكر.

وهكذا، فإن هذا الموقف، وما شابه من غموض، قد زاد من مخاوف حكومة الهند حول نوايا الأتراك في شرق الجزيرة العربية، مما جعلها تسلك طريق الريبة والحذر في معالجة هذا الموضوع، دون أن تعطي لتأكيدات إليوت أو الباب العالي أية أهمية.

وعلى ذلك، فقد أبرق مايو (Mayo) نائب الملك في الهند إلى آرجل (Argyll) وزير الدولة يخبره بأن ما يزيـل مخاوفه فقط هو تخلي السلطات العثمانية عن الحملة كلية، وأضاف قائلاً أن أية عمليات حربية في أي جزء من الخليج ستشكل خرقاً للسلم البحري، وستكون خطراً كبيراً على التجارة البريطانية في المنطقة، وبالتالي فقد تفتح المجال أمام إثارة تعقيدات لا حصر لها؛ وأردف مقترحاً أن يستغل إليوت وقته في إيقاف الحملة عن الإبحار بدلاً من اكتفائه بالتأكيدات والتطمينات التي يحصل عليها من الباب العالي بشأن أهدافها، حتى يمكن درء الأخطار المحدقة بالنفوذ البريطاني في الخليج.

ويتضح من برقية مايو هذه مدى الانفعال الظاهر في تعبيراتها، والذي يعكس الإحساس الحقيقي البريطاني بالخطر الذي بات يهدد النفوذ البريطاني في الخليج، مما دفع مايو إلى الاستخفاف بأسلوب إليوت في متابعة الموضوع، إذ اعتبره مضيعة للوقت دون فائدة. وهذا ما يوضح لنا أن كبار الساسة البريطانيين قد أصبحوا يسابقون الزمن في محاولاتهم إبعاد الخطر التركي عن نفوذهم في المنطقة.

ولكن رغم هـذا كله، فلم يكن الأمر هيناً، إذ لم يكن باستـطاعة السلطات البريطانية التصدي للعثمانيين، خشية أن يؤدي ذلك إلى فتح باب الصراع على مصراعيه. ويدلنا على ذلك ما جاء في رد المقيم البريطاني في الخليج بيلي (Pelly) على طلب كل من الأمير سعود وشيخ البحرين عيسى بن علي، عندما كتبا إليه في أبريل طالبين منه أن يتدخل في منع شيخ الكويت من مساعدة الأتراك، حيث كان الشيخ قد انضم إلى الجانب التركي، وتجمعت قوات من القبائل المحاربة في الكويت، وأخذت المراكب الكويتية تقوم بنقل التموين للقوات التركية المحاربة(*). فقد جاء في رد بيلي عليهما ما خيب آمالهما، إذ أعرب عن عدم استعداد حكومته للتدخل بين الوهابيين والأتراك والكويت بأي شكل من الأشكال، وأن كل ما تستطيع حكومته أن تفعله هو أن تتدخل كي تمنع أو توقف أي هجوم قد يهدد البحرين أو مشيخات الساحل المهادن.

ومما يستلفت النظر أن بيلي قد وضع في حسابه محاذير هذه السياسة، وما

(*) يقول لوريمر أن عدد المراكب الكويتية التي شاركت في الحملة بلغ مائتي مركب.
أنظر: لوريمر، دليل الخليج، المجلد الأول، الجزء الأول، ص ٩٦٨ ـ ٦٩.

يمكن أن تؤدي إليه من استغلال مدحت لها، إذ قد يظن مدحت أن حرص بريطانيا على عدم تعكير صفو السلم البحري سيدفعها إلى منع شيوخ الساحل المهادن والوهابيين من التصدي للحملة التركية في البحر، وأنه طالما كان الباب العالي وشيخ الكويت غير داخلين في معاهدة السلم البحري، فلن تكون هناك عوائق أمام حريتهم في التحرك البحري. فانطلاقاً من هذه المحاذير، اقترح بيلي على حكومة الهند أن توضح لمدحت هذه الأمور وتذكره بالمعاهدات البريطانية مع المشيخات المهادنة والبحرين، وما تعنيه هذه المعاهدات من التزامات على بريطانيا القيام بها تجاه هذه المشيخات، وكذلك ما كان قد أعرب عنه الوالي لإليوت من تطمينات بشأن البحرين على عكس ما قيل في الآستانة بهذا الشأن.

وهكذا، وجدت السلطات البريطانية نفسها في وضع لا تحسد عليه، إزاء ما توقعت أن يحدث على ضوء هذه الحقائق؛ فلا هي قادرة على السماح للمشيخات المهادنة والبحرين بمجابهة الحملة البحرية التركية، إذ أن في ذلك نقضاً للهدنة البحرية التي تضمنها بريطانيا، ولا هي قادرة على منعهم من ذلك، خشية أن يتمكن الأتراك من تحقيق نصر كبير يكون من نتيجته فرض السيطرة التركية على المنطقة، وبالتالي يتضعضع النفوذ البريطاني فيها.

وعلى ذلك، عكف الساسة البريطانيون على بحث الموقف من النواحي القانونية والعملية للخلاص من هذه الورطة، إذ أن مخاوف السلطات البريطانية كانت تتمثل في أنه إذا قدر للحملة التركية احتلال نجد والاحساء، فقد لا تقف عند هذا الحد، بل تتعداه إلى البحرين والساحل المهادن ومسقط، خاصة وأن الباب العالي كان قبل سنة قد اشتكى من عمليات بيلي في البحرين مستنداً في ذلك إلى أن المشيخة تابعة تركية.

وعليه، فقد قام كبير مترجمي السفارة البريطانية في الآستانة بيساني (E. Pissani) في الأسبوع الأخير من أبريل ١٨٧١ بالاستفسار من الصدر الأعظم فيما إذا كانت لدى حكومته فكرة عما ينوي مدحت باشا القيام به أبعد من احتلال نجد، وأضاف مبيناً أن لديه معلومات تفيد أن مدحت يهدف من وراء مساعدته لعبد الله بن فيصل، الوصول إلى البحرين والمشيخات المهادنة ومسقط بعد أن يسيطر على نجد، إذ أن هذه المساعدة ليست إلا غطاء لحقيقة أهدافه

الرامية إلى تحقيق طموحاته الشخصية الناجمة عن حسده للوضع البريطاني في الخليج، واستطرد قائلاً أن الحكومة البريطانية باتت مدركة بأن الوقت قد فات أمام إمكانية إيقاف الحملة، وبالتالي فإنها تريد الآن تأكيدات من الآستانة أن هذه الحملة لن تتحرك صوب البحرين والساحل المهادن ومسقط.

غير أن الصدر الأعظم علي باشا لم يعط لملاحظات بيساني أهمية تذكر، بل رد عليه بإجابة شفوية فحواها أن تركيا دولة مستقلة، وهي حرة في ترتيب أمورها الداخلية كما تشاء وتراه مناسباً لمصالحها؛ وأضاف مؤكداً أن حكومته تعتبر عبد الله تابعاً عثمانياً، وأن نجداً كانت جزء من الامبراطورية العثمانية، حيث كان قد تم تعيين عبد الله كقائمقام «بفرمان سامي»؛ وعلى ذلك فإن أهداف الحملة هي إعادة نجد إلى وضعها الطبيعي، وإعادة عبد الله إلى السلطة، ويمكن للحكومة البريطانية أن تطمئن إلى أنه لا نية للباب العالي بمهاجمة البحرين أو الساحل المهادن أو مسقط.

تحرك حملة الإحساء وموقف بريطانيا منها:

كانت الحملة قد تحركت في ٢١ أبريل ١٨٧١ من بغداد، وكانت قد سبقتها فرقة من الكشافة لتحديد أنسب المواقع لنزول الحملة البحرية إلى الاحساء، وقد حددت رأس التنورة كأنسب المواقع، على حين كانت الباخرتان العثمانيتان «لبنان» و«الإسكندرية» تعبران قناة السويس في طريقهما إلى الخليج للمشاركة في نقل القوات العسكرية إلى رأس التنورة.

وجدير بالذكر أن تلك التطمينات العثمانية، لم تلق قبولاً لدى إليوت، فكتب للصدر الأعظم العثماني في ١١ مايو، مبيناً أسباب معارضة الحكومة البريطانية للحملة، وما يترتب عليها من مخاوف بريطانية، تتمثل في ضرورة الحفاظ على السلم البحري. فأجاب علي باشا برد مشابه لذلك الذي كان قد أعطاه لبيساني، وأضاف مشيراً إلى الأخطار الروسية التي تهدد أطراف

الامبراطورية العثمانية، والتي لم تحاول السلطات البريطانية الوقوف أمامها؛ وخلص إلى التأكيد مرة أخرى أنه لا نية للباب العالي في التعرض لقبائل الخليج المستقلة، بل أن ما تقوم به السلطات العثمانية ليس إلا لإعادة السلطة لأصحابها الحقيقيين في نجد.

فقام إليوت بإحالة هذه التطمينات إلى حكومة الهند في نفس اليوم الذي استلمها فيه، إذ بعث برقية إلى هربرت طالباً منه إبلاغ نائب الملكة في الهند بهذه التطمينات، وجاء في هذه البرقية: «. . . إن الباب العالي ينكر تماماً أن هناك أية نية لمد نفوذه إلى البحرين ومسقط أو غيرها من القبائل العربية المستقلة، ولا يفكر في شن أي هجوم ضدها. بل إن الهدف الرئيسي للحملة هو إعادة الهدوء والسكينة إلى نجد، بعد أن عكرت نزاعات الأخوين عبد الله وسعود صفو هذا الهدوء. وقد حصلت على تأكيدات بأن لا تقوم أية عمليات بحرية في الخليج، وكذلك لن تقوم السفن الحربية إلا بأعمال نقل القوات إلى الموقع الذي يمكنها منه أن تصل إلى نجد».

غير أن مايو (Mayo) عاد بذاكرته إلى ثلاثة أشهر مضت، حين أكد الباب العالي لإليوت بأنه لا نية لحكومة الآستانة بإرسال أية حملة إلى نجد، على حين أصبحت الحملة حقيقة واقعة بعد مضي هذه الفترة الزمنية البسيطة. وعلى ذلك، لم تستطع هذه التطمينات أن تدخل الطمأنينة إلى قلب مايو؛ بل بقي يتوجس خيفة من النوايا التركية تجاه الخليج، مما دفعه إلى إرسال تعليمات إلى بيلي في نهاية شهر مايو، جاء فيها أن يتوجه في الحال إلى البحرين مع كل ما لديه من سفن، وأن ينقل إلى حاكم الجزيرة تطمينات الباب العالي، وفي الوقت نفسه، يعرب له عن استعداد الحكومة البريطانية الوقوف إلى جانب بلاده طالما بقي ملتزماً بتعهداته بموجب اتفاقية ١٨٦١. وكذلك طلب من بيلي أن يبلغ شيوخ الساحل المهادن بتطمينات الباب العالي، وأن يحذرهم من مغبة التورط في الأعمال البحرية عند حدوث الصدام الوهابي التركي المتوقع.

ومما يجدر ذكره أن مايو لم يكن باستطاعته أن يفعل شيئاً إزاء الكويت التي كانت نقطة انطلاق للأتراك؛ إذ لم تكن الامارة خارج نظام المهادنة فقط، بل

كان شيخها عبد الله بن صباح مشاركاً في الحملة أيضاً، إذ رافق نافذ باشا بقواته التي قادها بنفسه تأكيداً لحسن العلاقات بينه وبين السلطات العثمانية. وجدير بالذكر أيضاً أن نامق باشا والي بغداد كان قبل حوالي أربع سنوات وذلك في يناير ١٨٦٧، قد اعترف رسمياً بعبد الله بن صباح كشيخ للكويت، وكان نامق يطمع في زيادة السيطرة على الكويت بإقامة دار للجمارك هناك؛ غير أن الشيخ عبد الله لم يترك له مجالاً لتحقيق ذلك. ورغم ذلك، فقد قدر مدحت باشا المساعدات التي قدمها الشيخ، وكافأه على ذلك بمنحه مقاطعات من النخيل في شط العرب دون ضرائب.

وعلى أية حال، فقد وجد بيلي نفسه عاجزاً عن تنفيذ التعليمات التي وصلته، فأبرق إلى حكومة الهند في ٣١ مايو، شارحاً الوضع الذي هو عليه، فبيّن أنه لا يوجد لديه أي طراد، حيث كانت جميع القطع البحرية المتواجدة في المنطقة قد توجهت إلى بوشهر ومسقط، بناء على تعليمات صدرت لها من بومباي في ١٧ مايو، حتى تقوم بمراقبة ما يجري من عمليات بحرية تركية. للتأكد من عدم الإخلال بتطمينات الباب العالي بشأن مثل هذه العمليات، وعدم المساس بالبحرين، وأضاف أنه لم يتمكن من الاتصال بالسفينتين «ماجبي» (Magpie) و «بولفنش» (Bullfinch) من خلال محطة البرق في هنجام (Hanjam) وجوادور (Gwadur)، حيث أن هاتين السفينتين كانتا في دورية لمراقبة تجارة الرقيق في رأس الحدّ.

وعلى ذلك، فقد قرر بيلي في ٣١ مايو أن يبعث مساعده الميجر سدني سميث (Sidney Smith) إلى البحرين في السفينة «هيوج روز» (Huge Rose).

وفي الأول من يونيو وصلت «بولفينش» إلى باسيدو (Basidu)، وهناك علم قبطانها ولأول مرة أن بيلي كان في حاجة إليه، فأبحر في الحال إلى البحرين التي وصلها في ٣ يونيو، وأما «ماجبي» فقد وصلتها رسالة بيلي في ٥ يونيو، واتجهت بدورها إلى أعالي الخليج حتى تلتقي مع السفن الأخرى في البحرين.

وكانت القوات التركية التي أبحرت من البصرة في ٢٣ أبريل قد تجمعت في الكويت، ومنها انطلقت إلى رأس تنورة، حيث وصلتها في ٢٦ مايو، ثم

اتجهت إلى القطيف التي رفض حاكمها ـ المعين من قبل سعود ـ النداء التركي بالاستسلام، فابتدأت رماية المدفعية عليها في ٣ يونيو براً وبحراً، حيث قامت القوات التركية بالرماية من البر، وتولى الأسطول الكويتي الرماية من البحر، ولم تمض إلا بضع ساعات حتى أعلنت القطيف استسلامها، فدخلتها القوات التركية بقيادة نافذ باشا، وأذاع بياناً بذلك على الشعب، جاء فيه أن نجد وتوابعها كانت جزء من الامبراطورية العثمانية كالعراق واليمن ومصر، ولما كان سعود قد طرد القائمقام الشرعي (عبد الله)، فقد جاءت هذه الحملة لإعادة عبد الله إلى السلطة؛ وأن سعوداً سيتم العفو عنه إذا سلّم واعتذر عن إساءاته، وإلّا فسيُلقي القبض عليه وعلى من ناصره وسيكون الموت جزاءهم. وبعد ذلك تحركت القوات التركية من القطيف صوب الجنوب لمهاجمة الدمام التي سقطت دون مقاومة في ٥ يونيو، حيث هرب عبد العزيز بن سعود الذي كان مسؤولاً عن الدفاع عنها، ووقع محمد بن فيصل، أخو سعود، أسيراً في أيدي هذه القوات، وما لبث أن أطلق سراحه.

وتقدر القوات التركية التي قامت بهذه الحملة بثلاثة آلاف رجل وتسعة مدافع يعزّزها حوالي ١٥٠٠ رجل من العرب. وقد كانت خطة عملياتها بعيدة عن التعقيد، حيث كانت تقوم على أن تتقدم براً بعد أن تؤمن قاعدتها على الشاطىء، وتحتل واحة الاحساء، ومن هناك تواصل تقدمها نحو الرياض، وكذلك كان تكتيك سعود في مقاومة الحملة بسيطاً، وذلك بأن يقوم بالعمل على إبعاد القوات التركية بأسرع وإلى أبعد ما يمكن عن الشاطىء حتى يطيل خطوط مواصلاتها، وبذلك يجعلها لقمة سائغة لهجوم البدو. إذ كان في تصوره أنه إذا أمكن جرّ الأتراك إلى بعدٍ كافٍ في الداخل، فإن ذلك سيؤدي إلى القضاء عليهم، ومن يفلت منهم من هذا الفخ، فسيموت جوعاً وعطشاً في الصحراء الممتدة بين الاحساء والرياض. وأما الحصون التي تقوم على الشاطىء فستضطر للتسليم بعد أن يتم تجويع حامياتها بقطع اتصالها البحري مع البصرة.

وكان سعود قد كتب لبيلي عن خطته هذه، وطلب منه مرة أخرى السماح له بالعمل ضد الأتراك في البحر، دون أن يستلم من بيلي أي ردّ على رسالته.

وعلى أية حال، فقد قام إليوت بنقل التعليمات التي كان مايو قد بعث بها لبيلي في نهاية مايو، قام بنقلها إلى علي باشا في الأسبوع الثاني من يونيو، ومرة أخرى أكد الصدر الأعظم لإليوت أن العمليات البحرية ستقتصر على إيصال القوات إلى شاطىء الاحساء، وأنه ليست لديه نيّة في طلب أية معونة بحرية من شيوخ الساحل المهادن، واستطرد قائلاً أنه في الوقت نفسه، ليس من الحكمة أن يرفض مساعدة قد تقدم له، خاصة وأنه غير ملمّ بنصوص معاهدة السلم البحري رغم أنه يعرف أنها قائمة. وعلى ذلك، قام إليوت بإرسال نسخ من المعاهدات البحرية إلى علي باشا مع تذكيره بأن من المناسب إسداء النصح للباب العالي لمنع مدحت باشا من دفع الحملة إلى حدّ بعيد.

ومن الجانب الآخر، قام هربرت باطلاع مدحت باشا على ما وصله من تعليمات من بيلي في ٣٠ مايو بشأن السلام البحري، فردّ الوالي على ذلك مبدياً ترحيبه بأن يقوم بيلي بالمحافظة على السلام البحري، وخاصة في موسم صيد اللؤلؤ، مؤكداً أن هذا الأمر هو أيضاً من أهداف الحملة؛ غير أنه أعرب عن دهشته لما جاء في هذا التعليمات من إشارة إلى المعاهدة القائمة بين الحكومة البريطانية والبحرين، على حين لم تكن الحملة موجهة ضد البحرين، مبيناً أن الأوامر التي كان قد أصدرها بنفسه إلى قائد الأسطول التركي تنص على إيصال القوات إلى البر في القطيف والعقير، وأضاف مؤكداً أن القائد التركي لن يخل بهذه الأوامر أبداً، وبالتالي فلا يرى حاجة إلى إصدار تعليمات أخرى لمنعه من الإنزال في موانىء أخرى، إذ أن أهداف الحملة تنحصر في طرد سعود بن فيصل من الاحساء والقطيف وإعادة النظام إلى نجد. وعلى ذلك، فلن تتدخل في شؤون القبائل المستقلة خارج نجد؛ وإنما لا بدّ من معاقبة تلك القبائل في نجد، وإن كانت مستقلة، تلك التي كانت تساعد سعود. وأخيراً خلص إلى القول أنه من المعروف جيداً أنه لا توجد قبائل مستقلة في نجد.

أثر الحملة على كل من البحرين وقطر:

ولم يكد يمض طويل وقت، حتى اتضح لهربرت مغزى خلاصة أقوال مدحت، وذلك من خلال ما نشر في جريدة بغداد الرسمية «الزوراء» حيث نُشر

كشف بالبلدان التابعة لولاية نجد، جاء من ضمنها البحرين وثمانية بلدان اخرى من ساحل عمان.

وقد كان لهذه النتائج التي أعلنها مدحت وقع مزعج على حكومة بومباي التي كتبت لنائب الملكة في ١٨ يوليو تقول أن أمير الرياض لم تكن له أية ادعاءات في البحرين أو ساحل قطر أو أبو ظبي؛ وإذا أُعيد عبد الله إلى الحكم بمساعدة تركية، فإن ذلك سيؤدي إلى تدخل تركيا في شؤون القبائل الساحلية. وعلى ذلك، فلا بد من اتخاذ إجراءات حازمة لمنع التدخل التركي.

غير أن مايو كان يرى أن هذه المخاوف لا مبرّر لها، وكان يفضل أن تأخذ السلطات البريطانية بالجانب الإيجابي من تأكيدات وزراء الباب العالي، على أن تتأثر بشخصية والي بغداد، أو الآراء التي تنشر في صحيفة بغداد، وكان يريد لهربرت أن لا يدخل في مناقشات سياسية مع مدحت.

ومهما يكن من أمر، فقد بدأ الأتراك تحركهم نحو الاحساء في أوائل يوليو، غير أن الحر والمرض جعلهم يصلونها بعد أكثر من أسبوعين، وذلك بعد أن فقدوا أكثر من (٤٠٠) رجل في طريقهم نتيجة لهذه الظروف. ومع تقدمهم إلى واحة الاحساء، قاموا بمدّ عملياتهم إلى قطر، وربما يكونوا قد فعلوا ذلك لتأمين الحماية لطرق مواصلاتهم بين الواحة والقطيف من البدو الذين كانوا قد قاموا بنهب البلدان الواقعة بين قطر وعقير في منتصف يونيو بتحريض من سعود. أو ربما يكونوا قد قاموا بذلك تنفيذاً لتعليمات مدحت باشا الأساسية.

وعلى أية حال، فعندما زارت السفينة «هيوج روز» (Hugh Rose) الدوحة في منتصف يوليو، وجدت أن العلم العثماني يرفرف فوق الميناء، فاستفسر قائد السفينة عن هذا الوضع، وعلم أن مركباً تركياً مصحوباً بداو كويتي قد زارا الدوحة قبل وقت قصير. وقام القبطان البريطاني برفع تقرير بذلك إلى بيلي، الذي أرسل مساعده الميجر سميث (Smith) إلى الدوحة ليستطلع الأمر؛ فقام سميث بمقابلة حاكم قطر الشيخ محمد بن ثاني، وعلم منه أن حاكم الكويت الشيخ عبد الله بن صباح، قد حضر مع المركب التركي بناء على تعليمات من نافذ باشا، وحاول إقناعه بالاعتراف بالسيادة العثمانية، غير أنه رفض ذلك،

على حين كان ابنه جاسم ميالاً لذلك، وهو الذي رفع العلم العثماني؛ ولكن محمد بن ثاني بقي رافعاً علمه الخاص فوق قلعته.

وهكذا، قدم سميث تقريراً عن هذا الوضع إلى بيلي الذي أبرق لهربرت طالباً منه الحصول على إيضاح لهذا الموقف من مدحت. وعندما طلب هربرت من مدحت تفسيراً لما يجري في قطر، أجاب مدحت أن لا علم له بذلك، واستطرد قائلاً أنه رغم ذلك، فلا يرى مانعاً يحول دون ذلك، طالما أن قطر لم يرد ذكرها في تطمينات الباب العالي ضمن البلدان التي لن تمتد لها عمليات الحملة. فجاء هذا الرد مخيباً لآمال السلطات البريطانية، إذ اعتبرت ما جاء فيه يشكل تحدياً لمركز بريطانيا في الخليج، كما قال مايو عندما سمع بهذه الأخبار، إذ كتب لأرجل (Argyll) في ٢٦ سبتمبر قائلاً: «. . . لا شك أن فخامتكم ستدركون في الحال أن استمرار وجود القوة البحرية التركية في الخليج سيؤدي الى مصاعب كبيرة في الحفاظ على مركز الحكومة البريطانية في الخليج (الفارسي)، وبالنظر للاحتمالات الكثيرة للأحداث التي يمكن أن تحدث في الأجزاء الآسيوية المجاورة، فإننا ندرك أننا أحوج ما نكون فيه من أي وقت مضى للحفاظ على مركزنا في الخليج، لما في ذلك من تشجيع للتجارة وحفظ للسلام في البحار الهندية. وإنه لمما يؤسف له أن يكون أصدقاء مخلصون كالأتراك الذين تعود قوتهم الحالية إلى التضحيات التي قدمتها إنجلترا، هم الذين بدأوا في اتخاذ إجراءات لتغيير وضع الأمور التي نعتبرها مهمة لاهتمامات امبراطوريتنا الهندية، هذا التغيير الذي يعتبر كسباً للباب العالي من الناحية السياسية والتجارية، وبالتالي قد يستمر الباب العالي في كسب المنافع دون أن يدفع أي ثمن من جانبه. . .».

وقد حث مايو حكومة بلاده على عرض الأمر على الباب العالي، مشيراً الى ضرورة إقناعه بالتخلي عن فكرة إنشاء أسطول دائم للأتراك في الخليج إذا تبينّ أن الأتراك ينوون ذلك، لما ظهر لمايو أن هدف مدحت باشا يرمي إلى السيطرة على البحرين على اعتبار أنها تابعة لنجد، كما كان يدّعي ذلك محمد علي باشا قبل حوالي ثلاثين سنة، حين اتخذ من حجة دفع آل خليفة الزكاة للرياض ذريعة لذلك.

وعلى أية حال، فإن الفرصة قد سنحت لمدحت لتحقيق أهدافه في البحرين عن طريق آخر غير الطريق الذي اتخذه محمد علي، ذلك أن جاسم بن محمد بن ثاني قد رحّب بالأتراك في الدوحة، ووافق على رفع العلم التركي، حيث كان يأمل من وراء ذلك أن يحقق بمساعدة الأتراك طموحاته في فصل قطر عن آل خليفة، وكان قد مهّد لذلك بعقد صداقة مع ألدّ أعداء آل خليفة وهو ناصر بن مبارك زعيم فرع آل عبد الله من العائلة المبعدين عن الحكم في البحرين، والذي كان قد عرض خدماته على القائد التركي في الاحساء حالما وصلت الحملة إلى هناك، آملاً هو الآخر أن يحصل فيما بعد على مساعدة الأتراك في شنّ هجوم ضد البحرين. فكانت هذه الظروف خير ما تمنّاها مدحت، فسارع إلى الاستفادة منها. ففي نهاية أغسطس، طلب القائد التركي في الاحساء من ناصر بن مبارك أن ينقل رسالة إلى جاسم آل ثاني في الدوحة، فقام بالفعل لينقلها مع رسائل منه شخصياً إلى جاسم وإلى شيخ قبيلة بني هاجر(*)، حيث أبحر هذا الشيخ من العقير من داوٍ كويتي، ويبدو أن هذا الداو كان تحت مراقبة السفن البحرينية التي كانت راسية عند الشاطىء، إذ أنه توقف بعد ساعات في نقطة على ساحل البحرين للتزود بالماء، وهناك تمكن أحد الأشخاص من التعرف على الشيخ، وأكد أنه هو الذي كان قد شارك في قتل الشيخ علي بن خليفة في عام ١٨٦٩، عندما كان الحاكم السابق محمد بن خليفة بصحبة ناصر بن مبارك، فانتشر الخبر بسرعة ووصل إلى أقرباء الشيخ المقتول الذين سارعوا إلى مكان الداو وتمكنوا من قتل شيخ بني هاجر، واستولوا على الرسائل التي كان يحملها، وحملوها إلى الشيخ عيسى بن علي الذي بعث برسالة القائد التركي إلى العنوان المرسلة إليه، على حين أرسل الرسائل الأخرى إلى بيلي في بوشهر، وكانت إحدى هذه الرسائل تبين أهداف الأتراك في البحرين.

وفي الأسبوع الثاني من أكتوبر وصلت أخبار مقتل الشيخ إلى بغداد، فأثارت هذه الأخبار حفيظة مدحت باشا الذي استدعى هربرت وأخبره باستيائه

(*) كانت أم ناصر بن مبارك وإحدى زوجاته من قبيلة بني هاجر.

لهذا الحادث، وأنه سيطالب شيخ البحرين بالتعويض عن الجريمة، نظراً لأن القتيل كان في مهمة تركية؛ وأضاف قائلاً بأنه لما كان سيقوم بالذهاب إلى الاحساء في جولة تفتيشية، فستكون مناسبة ليمرّ على البحرين ويرتب الموضوع.

وحالما وصلت أنباء تحرك مدحت إلى سملا (Simla)، أبرق الأخير بتعليماته لهربرت كي يتجنب أي نقاش مع الوالي بهذا الشأن، ويكتفي بإبلاغه باستغراب نائب الملكة لمحاولات الوالي التدخل في البحرين بعد كل التطمينات التي كان هو نفسه والباب العالي قد أكّداها بشأن البحرين. ولكن ما أن وصلت هذه التعليمات إلى هربرت حتى كان الوالي قد غادر بغداد إلى البصرة، وعلى ذلك طلب هربرت من نائب القنصل البريطاني هناك توصيل الرسالة للوالي. وكذلك أرسل سملا بتعليمات أخرى إلى بيلي يطلب منه أن يسارع في الذهاب إلى البحرين. فأبرق بيلي مستفسراً عمّا عليه أن يفعله عندما يصل هناك، وأضاف مبيناً أن مساعده الميجر سميث قد لقي حتفه بالحمّى في البحرين في أواخر أكتوبر. وكان حاكم بومباي فيتزجرالد (Fitzgerald) يريد من بيلي أن لا يقف متفرجاً على ما يجري من أحداث، بل أن يتصرف تصرفاً إيجابياً إزاءها، وعلى ذلك أبرق لمايو مقترحاً أن يقوم بيلي بمنع الأتراك من احتلال البحرين، ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة، وفي سبيل ذلك يقوم بيلي بمقابلة مدحت باشا ليعلم منه حقيقة نواياه، ويقدم له إيضاحاً للأسباب التي أدت إلى قتل شيخ قبيلة بني هاجر، ومن ثم يعرب له عن حرصه وحرص حكومة بلاده على إيجاد حل سلمي لهذا الموضوع، وإذا رفض مدحت هذا العرض، فإن على بيلي أن يبدي اعتراضه على تعيين قائد الاحساء لناصر بن مبارك في وظيفة بالاحساء، وهو المعروف بعدائه للبحرين، كما أنه خارج على القانون وقاتل؛ وبذلك فإن عمله في الخدمة التركية يعتبر عملاً عدائياً لحاكم البحرين وللحكومة البريطانية.

ورغم أن مايو كان يتفق مع فيتزجرالد في أنه لا بد من عمل شيء لإيقاف التحرك العثماني صوب البحرين، إلاّ أنه لم يكن يريد المغامرة بالاحتكاك المسلح مع الأتراك. وعلى ذلك أخبر بيلي في ٨ نوفمبر بأن عليه أن

يذهب إلى البحرين على رأس أسطول الخليج الذي يجب تعزيزه بسفينتين حربيتين من بومباي وعدن، وذلك في مظاهرة عسكرية ليس إلاّ، وهناك يقوم بالتقصّي ليتأكد فيما إذا كان الشيخ عيسى معرّضاً فعلاً للتهديد، وأن لا يحاول إثارة أي نقاش مع السلطات العثمانية بشأن مقتل الرسول، إذ أن بحث هذا الأمر يجب أن يتم بين لندن والآستانة. وكان على بيلي، بناء على تعليمات مايو، إذا وجد أن مدحت مصمم على التدخل في البحرين، أن يبين له أن الجزيرة مشيخة مستقلة بموجب معاهدة خاصة مع الحكومة البريطانية، وأن الباب العالي كان قد أعرب بوضوح عن عدم وجود أية نية لديه في العمل ضد البحرين، وهذا ما يتطلب من مدحت الاتصال بالباب العالي قبل الشروع في أية عمليات ضد الجزيرة.

وفي الوقت نفسه، أبرق مايو لآرجل (Argyll)، طالباً منه المشورة فيما يجب عمله إذا هاجم الأتراك البحرين، واقترح من جانبه أن يقدم رجاء إلى الباب العالي كي يبعث بأوامره إلى مدحت بأن يتجنب مهاجمتها. وأجاب آرجل في ٢٠ نوفمبر قائلاً أن إليوت قد حصل على تأكيدات جديدة من الحكومة العثمانية بأن البحرين ستترك بحالها ولن يمسها سوء.

وبعد أسبوع، بعث وزير الدولة البريطاني بتعليماته إلى مايو، جاء فيها أن يطلب من بيلي الحصول على كتاب موقع من الشيخ عيسى بشأن موضوع القتيل حتى يصار إلى طرح الموضوع أمام الأتراك من زاوية إمكانية حله بالطرق الدبلوماسية، ومن الضروري أن تترك السلطات البريطانية انطباعاً لدى السلطات العثمانية بأن الحادث لن يؤثر بأي حال من الأحوال على الوضع السياسي للبحرين.

غير أن بيلي الذي وصل البحرين في ١١ نوفمبر انتظر هذه التعليمات طويلاً. ومما يجدر ذكره، أن بيلي كانت قد اعترضته مشكلة قبل وصوله، ذلك أن سعود بن فيصل قدم له احتجاجاً ضد الأتراك، على أنهم ينوون مهاجمته بحراً، ورغم أن بيلي كان متعاطفاً مع سعود، إلا أنه لم يكن قادراً على عمل شيء لمساعدته، وكذلك وجد أن عيسى بن علي ميالاً للأمير سعود، فرأى أن

ذلك سيزيد الأمور سوءً، وعلى ذلك، وبناء على نصيحة منه، كتب الشيخ عيسى كتاباً لمدحت باشا في ٢٠ نوفمبر شرح فيه تفاصيل مقتل الرسول وأعرب عن أسفه واعتذاره لذلك، وجاء فيه عتاب رقيق لمدحت لأنه لم يخبره رسمياً بأن الاحساء قد أصبحت تحت الحكم التركي مباشرة، وكذلك على توظيفه لشخص له علاقة بناصر بن مبارك في الخدمة التركية، وأضاف أنه قلق جداً لما جاء في الرسائل التي كان يحملها الرسول من إشارة إلى إمكانية ضم البحرين. وبعد يومين من كتابة عيسى لهذه الرسالة وصل القائد التركي في الخليج عارف بك إلى المنامة بقارب مسلح، وهناك أخبر بيلي أن مدحت سيصل قريباً ليتداول مع الشيخ عيسى في قضية مقتل الرسول، وصادف أن ظهرت في صباح ذلك اليوم سفينة تركية تتجه صوب البحرين، وقد نما لعلم بيلي أن على ظهرها مدحت وحاشيته، مما أثار مخاوفه من أن الهجوم على الجزيرة الذي طال توقعه قد اقترب. وعلى ذلك، أخذ بيلي والشيخ عيسى في الاستعداد لمواجهة هذا الهجوم المرتقب الذي بات في تصورهما قاب قوسين أو أدنى.

غير أن هذا الهجوم المتوقع لم يتم، بل بقي مدحت على شاطىء الاحساء حتى أبحر من هناك إلى البصرة في ١٦ ديسمبر، وقبل أن يغادر الاحساء، كتب إلى الشيخ عيسى بن علي، يرفض ما جاء في رسالته من شرح وتبرير لموضوع مقتل الرسول، ويطلب القبض على الجناة ومعاقبتهم، ودفع (١٠) آلاف درهم من الفضة كدية تدفع لقائمقام قطر الشيخ جاسم آل ثاني، وأنكر مدحت أنه كانت هناك أية إشارة للسيطرة على البحرين في الرسائل التي تم مصادرتها من الرسول القتيل، واستطرد مهدداً متوعداً بسوء العواقب. فقام عيسى باطلاع بيلي على هذه الرسالة التي أيقن منها لدى اطلاعه عليها أن مدحت لن يترك فرصة تسنح له حتى يستغلها في السيطرة على البحرين، ومما زاد من يقينه هذا أن أحد تجار اللؤلؤ البحارنة أخبره أن مدحت قد قابله في القطيف واستفسر منه عن صحة ما يشاع من أن التجار البحارنة يسعون للحصول على الحماية البريطانية، وفيما إذا كان بالإمكان الحصول على توقيع ٥٠ ـ ٦٠ تاجراً لطلب الحماية التركية، وأضاف ذلك التاجر بأنه لم يعد مدحت بشيء، بل أن كل ما قاله له بأنه سيحاول عمل شيء بهذا الشأن، غير أنه لم يمض وقت طويل حتى طلب منه

مدحت أن ينسى الأمر، حيث أنه لا يستطيع البقاء في القطيف أكثر من ذلك، وأن عليه العودة إلى بغداد.

وعلى أية حال، فقد رد عيسى بن علي على الوالي رداً دبلوماسياً، ولكنه محدداً، تجنب فيه إعطاء مبررات للتدخل. وقد جاء هذا الرد مع وجود بيلي وأسطول الخليج البريطاني في البحرين، مما جعل من تدخل الوالي في البحرين مخاطرة غير محمودة العواقب. وبذلك تم إبعاد خطر الاحتلال التركي عن البحرين.

غير أن هذا لم يكن يعني في نظر سلطات الهند البريطانية نهاية لأطماع مدحت في السيطرة على البحرين، بل كانت ترى تلك السلطات أن الدية التي طالب بها مدحت باشا ستبقى سبباً قائماً لتحقيق تلك الأطماع في أي وقت تخلو فيه البحرين من السفن الحربية البريطانية. وعلى ذلك قررت أن يحال موضوع الدية إلى الآستانة بأسرع ما يمكن، تجنباً لأية مضاعفات قد تنتج عن هذا الموضوع الذي سيبقى مبرراً لمدحت لتحقيق أهدافه في البحرين. وبناء على توصية بيلي، اقترح مايو على آرجل أن يتم الطلب من الباب العالي قبول الوساطة البريطانية في هذا الشأن، على أن يقوم الباب العالي في أثناء ذلك بمنع مدحت من استعمال القوة في معالجة الموضوع. وهكذا أرسلت في نهاية يناير ١٨٧٢ التعليمات بهذا المضمون إلى القائم بالأعمال البريطاني في الآستانة، وفي نفس الوقت بعث الشيخ عيسى برسالة إلى مدحت يخبره فيها بمقترحات بيلي هذه، وبين له أنه قد أحال رسالة الوالي إلى السلطات البريطانية لتقوم بعمل الترتيبات اللازمة لحل الموضوع سلمياً مع الباب العالي. وفي هذا الوقت تم تخفيف حدة التوتر عندما أظهر وزراء السلطان أن الموضوع لا يستحق كل هذا الاهتمام، وأنه يمكن حله بسهولة بين الوالي وشيخ البحرين مباشرة وبطريقة ودية، وأبدى الأتراك رغبتهم في معالجة الموضوع بعيداً عن استعمال القوة، وقد جاء هذا الاتجاه في الحل مرضياً لحكومة الهند، ويمضي الزمن دون أن يطرح الموضوع بعد ذلك مع حاكم البحرين، وأصبح طي النسيان.

انتهاء الحملة ونتائجها:

وهكذا استقرت الحملة في نجد في أواخر صيف عام ١٨٧١، فالأتراك لم يكونوا قادرين على التقدم إلى أبعد من الاحساء، ومن الجانب الآخر، لم يكن سعود بن فيصل على درجة من القوة تجعله قادراً على إخراجهم منها. ففي بداية خريف ذلك العام، كان يعاني كثيراً من أهل الرياض الذين استاؤا من شغب و «الحاد» أنصاره من البدو، مما دفعهم إلى العمل ضده بقيادة عمه عبد الله بن تركي، وطردوه من العاصمة، فالتجأ إلى قطر، ومن هناك، كتب عبد الله بن تركي إلى نافذ باشا وعبد الله بن فيصل يخبرهما بنجاحه في عملياته ضد سعود، ويطلب معرفة ما عليه عمله بعد ذلك، فرد عليه نافذ باشا بتعيينه حاكماً محلياً للرياض، وأخر وصول عبد الله بن فيصل إليها، وأرسل له نقوداً ومؤناً. وفي هذه الأثناء، كان سعود يستعد لاستعادة مركزه، إذ جمع قوة من العجمان وغيرها من القبائل، وحاول قطع طرق المواصلات التركية بين القطيف وواحة الاحساء، غير أنه اندحر واضطر مرة أخرى إلى اللجوء لقطر، وكان لهذا الاندحار تأثير كبير على نفسه، مما جعله يكتب للشيخ عيسى بن علي يطلب السماح له بالاستشفاء في البحرين. وفي ذلك الوقت، وصل مدحت باشا القطيف في الأسبوع الثاني من نوفمبر، وأحضر معه تعزيزات عسكرية، وقام عارف بك بإخبار بيلي في البحرين بأهداف مدحت من ذلك، مبيناً أنه يبغي البحث في أسباب الشكاوى المتعلقة بالفساد في أوساط الإدارة المحلية التركية في الاحساء، ومن ثم يتابع الحملة ضد سعود بقوة أكبر من قبل. وما أن وصل مدحت حتى أعلن أنه استناداً إلى العريضة المقدمة من شيوخ وتجار الاحساء، فقد أخذ الباب العالي على عاتقه إدارة نجد والاحساء مباشرة، وعلى ذلك تم تعيين نافذ باشا متصرفاً لسنجق نجد.

وعندما علم عبد الله بن فيصل بهذا التعيين بينما كان موجوداً في الاحساء، استشاط غضباً وغادر المعسكر التركي. وترك وراءه رسالة إلى نافذ باشا يتهم فيها الأتراك بالمراوغة والخداع، حيث أنهم قاموا بالحملة تحت ستار إعادته للحكم، على حين كانوا يهدفون في حقيقة الأمر إلى السيطرة على نجد

والاحساء، وقد اتجه إلى الرياض وبعث إلى الخديو اسماعيل يرجوه أن يتوسط لدى السلطان العثماني كي يعيده إلى مركزه، فكتب يقول:

«وقد سار عسكر تحت رياسة الفريق نافذ باشا وضبطوا الاحساء والقطيف... و(حضرت) إلى الفريق الموحى إليه بالاحساء وبعد هذا صدر من والي بغداد إعلانات... إلى جميع الرعايا بالاعتراض على آل فيصل وعدم استخدامهم وهذا خلاف ما كنا نأمله... وصرت يائساً وظهرت من الاحساء (ولا زالت) معروضاتي على الفريق... وإلى والي بغداد، باستجلاب مراحم... دولتي وعدالتها... ولا صدر مني بحق الحكومة ولا بحق الرعية ما يوجب الصدود... أما نحن أهل هذا البيت غرس بعين المرحوم المبرور محمد علي باشا طيب الله ثراه وأنجاله المعظمون، فالذي يلتمس من شفقة مراحمكم أن (تنظروا) خادمكم وتعرضوا حالي (على أعتاب) دولتي العلية وتستجلبوا وقوع أنظارها على عبدها من واردات الاحساء والقطيف»(*).

ويؤكد لوريمر أن عبد الله كان خلال وجوده في المعسكر العثماني قد لمس أن العثمانيين يعملون على القضاء على حكم آل سعود، ويقول أن العثمانيين قد استعملوا وسائل الضغط المختلفة لإجبار عبد الله على تسليم مقاليد الحكم لهم.

وعندما وصل مدحت إلى الاحساء، وعلم بما فعله عبد الله، انزعج كثيراً، نظراً لأنه لم يكن راغباً في معاداة عبد الله وسعود معاً، ويبدو أن الأمر كان كذلك بالنسبة لعبد الله، إذ يتضح أنه هو الآخر لم يكن راغباً في الصدام مع الأتراك كسعود. فبعد أن خف غضبه، كتب لمدحت من الرياض مبدياً استعداده لدفع ضريبة مقابل اعتراف الباب العالي به كحاكم لنجد والاحساء، وأضاف قائلاً بأنه لا يحق للسلطان تجريده من ممتلكات أجداده، وأن السلطان والموقعين على العريضة التي قدمت له، خدعوا بمحتوياتها وأغراضها: فالسلطان

(*) دار الوثائق التاريخية القومية: محفظة ١٩ بحراً براً تركي – وثيقة رقم ٢، من عبد الله بن فيصل إلى الخديو اسماعيل باشا (النص العربي – بدون تاريخ).

اعتقد أن الموقعين يطالبون بالحكم التركي المباشر، بينما اعتقد موقعو العريضة أنهم كانوا بذلك يطلبون الحماية من الضرائب الزائدة على دخلهم وممتلكاتهم، وأنهى شكواه مؤكداً أن الأتراك سيجدون أن من الصعب جداً فرض سيطرتهم على الاحساء ونجد بصورة دائمة.

وهذا مما يوضح لنا أن عبد الله لم يفقد الأمل في إعادة خيوط الود بينه وبين الأتراك، وأنه اعتبر ما حدث مجرد سوء تفاهم يمكن إزالته بإجراء اتصالات مع الأتراك وإيضاح حقيقة الموقف. هذا في الوقت الذي كان مدحت باشا أيضاً غير ميال لمعاداة عبد الله تجنباً لما قد يؤدي إليه من اتفاق الأخوين.

وعلى أية حال، فقد عاد مدحت إلى بغداد في ٢٨ ديسمبر، وبرفقته عدد كبير من الجنود المرضى والجرحى من الاحساء، وما أن مضى عام حتى بعث إلى قائد القوات العسكرية في الاحساء فريق باشا بتعزيزات تقدر بحوالي (٣٠٠) رجل، ويقال أن القوات التي كانت تحت أمرته قد بلغت ما يقارب (١٠) آلاف مسلح، وأن مدحت قد أمره بأن يبدأ التقدم نحو الرياض في أواخر الشتاء وأوائل الربيع.

وفي أوائل يناير ١٨٧٢ وصل إلى الدوحة القارب المسلح «اسكندرية» تحت قيادة عارف بك، وأنزل عدداً من المسلحين، فاحتج الشيخ محمد آل ثاني على هذا الإنزال، ورد عارف على ذلك بأن هذه القوات قد جاءت للمساعدة ضد بدو سعود، والواقع أن هذه القوات لم تكن سوى مظاهرة إثبات وجود، حيث أنها غادرت الدوحة قبل نهاية الشهر، تاركة وراءها حامية صغيرة لحراسة بعض المستودعات.

ومما هو جدير بالذكر أن القوات التركية قد عانت كثيراً من الأمراض أثناء تواجدها في القطيف، مما جعل مدحت يتطلع إلى بناء بلدة جديدة على بعد قليل منها، وكان هذا يتطلب السيطرة على الطريق من الهفوف إلى العقير، وذلك بإقامة خط من القلاع على طول هذا الطريق. غير أن الباب العالي كان قد اكتفى بما وصلت إليه الحملة، فتم استدعاء مدحت باشا إلى الأستانة في ربيع ١٨٧٢.

، ورغم التطمينات التي قدمها الباب العالي للسلطات البريطانية بشأن القبائل العربية المستقلة، فإن ما كان يؤرق بال هذه السلطات هو وجود البحرية التركية في الخليج. فدار نقاش طويل بين الحكومتين حول هذا الموضوع، وكان الباب العالي يبرر ذلك بأن البحرية التركية تعتبر الخليج إحدى محطاتها للحفاظ على النظام في المنطقة العربية التركية. وهذا ما كان يسبب إزعاجاً للبحرية البريطانية.

ومهما يكن من أمر، فإن الباب العالي قد طلب من خليفة مدحت، رؤوف باشا أن يعمل على إعادة عبد الله بن فيصل إلى الجانب التركي، وإذا وجد ذلك صعباً، فعليه أن يتقرب إلى سعود. وعلى ذلك، قام رؤوف ببذل محاولات للتقرب من عبد الله، غير أن محاولاته باءت بالفشل، مما جعله يتجه إلى سعود في منتصف صيف ١٨٧٢، عارضاً عليه التعامل معه على أساس أن يدفع للسلطان نفس المبلغ الذي كان يدفعه والده فيصل، مقابل أن يعيد له سلطته على الاحساء، وعليه أيضاً أن يبعث بإثنين من أبنائه إلى بغداد كرهائن حتى يفي بالتزاماته. فقام سعود بالكتابة إلى بيلي طالباً منه المشورة في الأمر.

ويبدو أن حكومة بومباي كانت راغبة في التقارب بين سعود والسلطات التركية، إذ أنها كانت ترى أنه كلما تم الإسراع في إنهاء النزاع القائم في نجد والاحساء، فإن ذلك سيعجل في منع والحد من التأثير التركي على كل من البحرين والساحل المهادن. وعليه، فقد رأت أن بريطانيا بصفتها ضامنة للسلم البحري، فإن من حقها بل وواجبها التوسط في الموضوع. وكان اتشيسون (Aitchison)، وزير خارجية الهند مع هذا الموقف، فأعرب عن رغبته في التوسط لعدة أسباب بيّنها في تقريره، كان من أهمها الخشية من أن تتقدم روسيا إلى المنطقة، حيث أنها كما قال، ستعمل عاجلاً أو آجلاً على إيجاد ميناء لتجارتها في الخليج، وهذا ما يدعو بريطانيا إلى تسوية كل خلافاتها مع تركيا في الخليج قبل أن تتمكن قوى أوروبية أخرى من إيجاد موطىء قدم لها في المنطقة.

غير أن مقتل مايو في فبراير ١٨٧٢، والذي كان يميل إلى هذا الموقف، قد جعل من أفكار اتشيسون بعيدة عن الأخذ بها من جانب السلطات البريطانية،

حيث أن نائب الملكة كانت مخاوفه تزداد من الأخطار المتوقعة من الوجود العسكري التركي في شرق الجزيرة العربية. وقد اتخذ موقفه هذا بناء على أن امارة نجد لم تكن مشاركة في معاهدة السلام البحري، وبالتالي فلا يحق للسلطات البريطانية أن تتوسط في الأمر. وجدير بالذكر في هذا المقام، أنه كان يعتقد أن السلطات التركية أيضاً لم تكن راغبة في الوساطة البريطانية. بدليل أن رؤوف باشا قد استعمل وسائل عدة في الضغط على سعود حتى يرضخ ويقبل بالمفاوضة المباشرة، وقد شمل ذلك مصادرة ممتلكات عائلته في الاحساء، وربط عودتها إلى أصحابها باتفاق سعود مع السلطات العثمانية. غير أن تلك الضغوط لم تؤد إلى نتيجة. بل أن سعود وجه نظره مرة أخرى إلى أخيه عبد الله في الرياض، وصمم على طرده منها، وبالفعل تمكن من ذلك في أوائل عام ١٨٧٣، وبذلك استعاد سلطته على نجد، مما اضطر عبد الله إلى مغادرتها للشمال، وأخذ يجري اتصالاته مع الأتراك في محاولة للحصول على مساعدة منهم، وأبدى استعداده لدفع ضريبة للسلطات التركية إذا ساعدته في العودة إلى الحكم، ولكن هذه الاتصالات قد ذهبت سدى ولم تجد نفعاً، حيث أن الوالي الجديد رديف باشا الذي خلف رؤوف كانت لديه تعليمات من الباب العالي بتخفيض المسؤوليات التركية في شرقي الجزيرة العربية. وبالتالي كان على القوات النظامية أن تنسحب من الاحساء، وأن يتم التقليل من المصاريف المخصصة لحكم المنطقة إلى أدنى حد ممكن، وذلك بترك حكمها لحكام محليين يتولون المسؤولية، ويخففون العبء عن السلطات التركية.

ومما يستلفت النظر أن سعود قد حاول مرة أخرى إنقاذ الوساطة البريطانية، على أساس استعداده للخضوع إلى الباب العالي مقابل عودة الاحساء إلى إدارته. غير أن طلبه هذا لم يلق قبولاً لدى الأتراك، إذ أنهم كانوا مصممين على مايبدو، على الاحتفاظ بالاحساء وعدم التعامل مع آل سعود. ففي مارس ١٨٧٤، سلم فريق باشا، متصرف الاحساء، حكم المنطقة إلى شيخ بني خالد، براك بن عريعر. وعلى ذلك، صدرت الأوامر بسحب أربع كتائب من القوات التركية التي كانت تعسكر في الاحساء، وعادت هذه الكتائب

إلى يعقاده. ولم يبق غير كتيبة واحدة في الاحساء كي تحول الاتراح عن القتال بين الاحساء ونجد.

وهكذا، فإن انسحاب القوات التركية من الاحساء، قد شجع السعوديين على الثورة، وبذلك توالت الثورات السعودية بعد أن خفف الأتراك من قبضتهم على الاحساء. وكان من أشهر هذه الثورات تلك التي تزعمها الأمير عبد الرحمن بن فيصل، الذي استطاع جمع القبائل الموالية لآل سعود، ومن ثم قام بمحاصرة ابن عريعر. ويبدو أن سكان الاحساء كانوا ينتظرون من يخلصهم مما هم فيه، إذ ما أن قام عبد الرحمن بهذا العمل حتى انضم إليه سكان الاحساء وقتلوا كثيراً من الموظفين العثمانيين الذين طالما أرهقوهم بالضرائب الباهظة، غير أن هذه الثورة لم يقدر لها النجاح حيث جاءت نجدة كبيرة من العراق بقيادة متصرف البصرة ناصر السعدون. ومع ذلك، فقد تلتها ثورات أخرى تم القضاء عليها أيضاً. ومما يجدر ملاحظته أن السلطات البريطانية في الخليج قد وقفت إلى جانب العثمانيين وشاركت في القضاء على هذه الثورات.

وهنا لا بد لنا أن نتساءل، كيف تقف السلطات البريطانية إلى جانب العثمانيين، على حين يتنافس الطرفان على مناطق النفوذ في الخليج، وكل طرف، وخاصة السلطات البريطانية، كانت تبذل كل جهد لإبعاد النفوذ العثماني بل والقضاء عليه؟ وللإجابة على هذا التساؤل، لا بد لنا من الوقوف على أبعاد السياسة البريطانية التي توضح لنا أن بريطانيا ما كانت لتنسى ما لقيته من متاعب على أيدي السعوديين إبان مجدهم وقوتهم، وبالتالي كانت تخشى عودتهم إلى سابق قوتهم، وفضلت بذلك العثمانيين بضعفهم على السعوديين بقوتهم، وهذا ما تؤكده لنا المصادر السعودية الرسمية(*).

وهكذا بقيت الاحساء خارج حكم آل سعود حتى فكر عبد العزيز آل سعود في اجتياحها منذ عام ١٩٠٦ وتمكن من ذلك واستولى عليها في عام ١٩١٣ ليعيدها إلى الحكم السعودي.

(*) وثائق حكومة المملكة العربية السعودية، التحكيم لتسوية النزاع الاقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية. عرض حكومة المملكة العربية السعودية، ج ١، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

التنافس العثماني ـ البريطاني في قطر والبحرين:

عندما مرت بعثة بارتل فرير(*) (Bartle Frerr) عبر باريس في نوفمبر ١٨٧٢، أجرى سكرتير البعثة بيرسي بادجر (Percy Badger) محادثات مع سيرفر باشا (Server Pasha) في السفارة البريطانية هناك، ومن ثم مع السفير التركي، وذلك بشأن امتداد النفوذ التركي في المنطقة العربية، ومن خلال محادثاته هذه علم أن الباب العالي قد اعترف لفرنسا بمطالبها في الحاجز البحري العربي كله الممتد من السويس إلى رأس الخليج (الفارسي).

ولدى وصول البعثة إلى الإسكندرية أحال فرير مذكرة بادجر التي تحمل هذه المعلومات، مع تعليق منه عليها، إلى وزارة الهند، وقد استعرض في تعليقه الإدعاءات التركية في هذه المنطقة التي تعود إلى القرن العاشر، وخلص من ذلك، إلى ضرورة اليقظة لمجابهة التوسع التركي، وخاصة بعد حملة الاحساء وما بدا من أهدافها. غير أن أتشيسون لم يشاركه الرأي، بل أنه كان يرى أن المصالح البريطانية في الهند مرتبطة إلى حد كبير بالقوى الإسلامية في الشرق العربي. وعلى ذلك، فقد أوصى بتجنب أية أسباب للخلاف مع الأتراك في المنطقة العربية، وعدم التورط في نزاع معهم، لما قد يؤدي ذلك إلى انعكاسات خطرة على المصالح البريطانية، وخلص إلى القول أنه لا داعي للتدخل في الشؤون التركية هناك طالما بقي هؤلاء ملتزمين بعدم الاحتكاك بالسلطات البريطانية في كل من عدن والخليج.

وعلى أية حال، فإن هذا الموقف الذي اتخذه أتشيسون، لم يبق ثابتاً طويلاً، إذ اختلفت الظروف بعد أن احتل الأتراك الاحساء، وما رافق ذلك من شائعات. ففي أوائل أغسطس ١٨٧٣، وصلت شائعة إلى القائم بأعمال المقيم البريطاني الميجر روس (E.Ross)، فحواها أن الأتراك يحاولون مدّ نفوذهم إلى

(*) هذه البعثة كانت عبارة عن «لجنة برلمانية مختارة» تم تشكيلها في لندن في يوليو ١٨٧١ للبحث والاستقصاء حول مسألة تجارة الرقيق في ساحل افريقية الشرقي. أنظر: السيد رجب حراز (الدكتور): افريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، ص ١٣١ وما بعدها.

الشرق نحو قطر والساحل المهادن، فأرسل روس مساعده الميجر تشارلز جرانت (Charles Grant) إلى البحرين والساحل المهادن في مهمة استطلاعية للوقوف على مدى صحة هذه الشائعة، وكي يبحث ويتقصّى عن أية دلائل لتحركات الأتراك في تلك المناطق. وعندما وصل جرانت إلى البحرين، علم أن أحد الموظفين الأتراك كان قد زار الزبارة في يوليو الماضي، وأنه في أثناء ذلك استفسر من زعيم آل النعيم المقيم هناك عن الأسباب التي جعلته ما زال غير تابع للأتراك. وفي الساحل المهادن علم جرانت أن حكام أبو ظبي ودبي قد استلما رسائل من الموظف التركي المقيم في الدوحة، يعرض على كل منهما زيارة القائد التركي في الاحساء. وقد أخذت هذه المعلومات طريقها إلى الساسة البريطانيين الذين بدأوا في مناقشتها للوصول إلى أفضل السبل لمجابهة أي تقدم للأتراك في الخليج.

غير أنه ما لبث أن بدا في الجو أن الأتراك قد قل اهتمامهم بالخليج، وذلك في أوائل عام ١٨٧٤، حيث انسحبوا من الاحساء، كما بينا، تاركين حكمها إلى شيخ بني خالد، وهذا مما خفف من مخاوف بريطانيا التي أجمع ساستها على ضرورة الوقوف بحزم أمام أي تدخل من جانب الأتراك في البحرين التي كانوا يتذرعون باستقلالها بناء على معاهدة عام ١٨٦١. والواقع أن الأتراك كانوا في هذا الوقت يدركون أن أية محاولة لهم للتقدم في الخليج ستلاقي مجابهة حازمة من السلطات البريطانية. وعلى هذا الأساس، وضعوا في حسابهم أن ضم أية أرض لسلطتهم، لا بد أن يكون بطريق غير مباشر تجنباً لأي صدام مع بريطانيا.

وعلى أية حال، فقد رأى روس أن على الحكومة البريطانية أن تحدد بوضوح أكثر مسؤولياتها في الدفاع عن ممتلكات شيخ البحرين. فمعاهدة عام ١٨٦١ نصّت على قيام بريطانيا بمساعدة شيخ البحرين عند تعرض بلاده لأي هجوم بحري، ولكن ما هو دور بريطانيا فيما لو تعرضت البحرين لهجوم بري، هذا ما كان يشغل بال روس، خاصة وأن شيخ البحرين كان يدّعي تبعية الزبارة وقبيلة آل النعيم المقيمة هناك له. ومما يجدر ذكره، أن جرانت كان قد تم

تكليفه في أواخر عام ١٨٧٣ بالبحث عن صحة هذا الإدعاء، وخرج من بحثه بنتيجة مؤداها أن لآل خليفة الحق في هذا الأمر، وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة ومؤيدة لرأي روس. وعلى ذلك، فعندما زار البحرين في الأسبوع الأول من نوفمبر ١٨٧٤، وسأله الشيخ عيسى بن علي عن رأيه في إرسال تعزيزات إلى الزبارة، أجابه بموافقته على ذلك شريطة أن يكون هذا العمل كإجراء دفاعي.

غير أن حكومة الهند، كان موقفها يختلف عن موقف روس بهذا الشأن، إذ كان الموقفان على طرفي نقيض، حيث كانت حكومة الهند قد قررت في سبتمبر ١٨٧٣ أن تتوخى الحذر في معالجة الأمور المعلقة مع الأتراك، وعلى ذلك، لم تؤيد حاكم البحرين في ادعاءاته في الزبارة. وهكذا كانت ترى أنه على روس أن يبتعد عن كل ما من شأنه أن يكون مشجعاً للشيخ عيسى على إرسال أية تعزيزات إلى الزبارة، بل عليه أن ينصحه بالاعتماد على مساعدة بريطانيا له ضد أي هجوم بحري وإحباط أي هجوم بري قد يهدد أملاكه، إذ أن بريطانيا لن تتخلى عنه طالما بقي ملتزماً بتعهداته التي يرتبط بها، كما وأن عليه أن لا يستغل ذلك في أن يكون البادىء في الهجوم ويتسبب بذلك في متاعب لا حصر لها.

وقد حدث في أغسطس ١٨٧٤ أن تم إطلاق سراح عبد الرحمن بن فيصل الذي كان معتقلاً في بغداد كرهينة لضمان حسن سير أخيه الأمير سعود بن فيصل، وبعد ذلك وصل إلى البحرين، فاستقبله الشيخ عيسى بحفاوة بالغة، وأمضى هناك بضعة أسابيع قضاها في الاتصال مع بعض شيوخ القبائل في الاحساء، يحثهم على الوقوف إلى جانبه، ووجد لديهم الاستعداد لمؤازرته في الثورة على الإدارة العثمانية في الاحساء، فأخذ يعد العدة لهذه الثورة، حتى أتم استعداداته، وبادر بالهجوم على الاحساء. وما أن وصلت أخباره إلى بغداد، حتى سارعت السلطات العثمانية إلى مجابهة الموقف، واستطاعت القضاء على ثورته، ونكّلت بالقبائل التي وقفت إلى جانبه. ومن ثم بعث حاكم القطيف التركي برسالة إلى الشيخ عيسى في أواخر أكتوبر، وجّه له

فيها اللوم على استقباله لعبد الرحمن. ولم يكد يمضي شهر على هذه الرسالة حتى أعلن حاكم القطيف أنه قد أصدر تعليماته إلى ناصر بن مبارك وجاسم آل ثاني بأن يرجئا أية تحركات ينويان القيام بها ضد الزبارة إلى حين يصل قائد حربي تركي بات من المتوقع وصوله في أية لحظة.

وعلى ذلك، أحسّت السلطات البريطانية بخطورة الموقف، فعززت أسطولها في الخليج في أوائل عام ١٨٧٥، وفي الوقت نفسه، قام إليوت بتذكير الباب العالي بأن بريطانيا لن تتهاون أمام أي تهديد لاستقلال البحرين. مما جعل السلطات العثمانية تتراجع عن خططها لغزو الجزيرة، خشية أن يؤدي ذلك إلى صدام عسكري مع بريطانيا، قد يفتح الباب على مصراعيه لصراع طويل لا يمكن التكهن بمداه ونتائجه.. وهكذا، فلم تقم السلطات العثمانية بأي نشاط معاد للبحرين حتى أواخر العام.

وفي أوائل ديسمبر، بعث والي البصرة ناصر باشا برسالة إلى الشيخ عيسى يشير فيها إلى شكاوي تاجرين من قطر ضد رعاياه، ويبين أنه مالم يحصل التاجران على حقهما، فإن السلطات العثمانية ستقوم باتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات بهذا الشأن. وقد كانت هذه الرسالة بمثابة تهديد للبحرين، وإشارة إلى عودة النشاط العثماني للمنطقة. وهذا ما أدركه روس عندما علم بأمر الرسالة، حيث أخبر حكومة الهند برأيه بهذا الشأن، إذ قال أنه يميل إلى الاعتقاد أن ما قام به ناصر باشا ليس إلاّ مقدّمة لتدخل أكبر في شؤون البحرين، وأن ناصر يأمل من ذلك التحرك إقناع الحكومة العثمانية في قبول سياسته في هذا الاتجاه الذي من شأنه أن يهدد النفوذ البريطاني في المنطقة.

ومما يجدر ذكره أنه قبل ذلك الحادث بحوالي ثلاثة أشهر، كان مزيد باشا بن ناصر باشا، متصرف الاحساء، قد طلب من تاجرين هنديين كانا يقيمان في الدوحة، أن يحضرا إلى الهفوف، غير أنهما رفضا الامتثال لهذا الطلب في بادىء الأمر، وكان يؤيدهما في ذلك محمد آل ثاني، ولكن ابنه جاسم الذي كانت بيده السلطة الفعلية في الدوحة، أجبرهما على الذهاب، ويبدو أنه كان يبغي أن يحقق من وراء ذلك هدفين: أولهما، أن يوجه بذلك إهانة للمقيم

البريطاني في الخليج الذي يكنّ له كل كراهية كممثل للانجليز، وثانيهما، أن يحقق خطته الرامية إلى وضع تجارة الدوحة في يديه بعيداً عن التجار الهنود. وعلى ذلك، فقد ربط روس بين هذا الحادث وبين رسالة ناصر لشيخ البحرين، إذ اعتبرهما سلسلة في حلقة واحدة تهدف إلى إضعاف هيبة بريطانيا أمام شعوب المنطقة وإظهارها بمظهر العاجز عن مجابهة التقدم التركي ودرء خطره، وبالتالي تفرض تركيا سيطرتها على المنطقة دون منازع. وهذا مما دفع الحكومة البريطانية في أبريل ١٨٧٦ إلى تقديم احتجاج للباب العالي على هذين الحادثين، ولكن دون أن تحصل على رد على هذا الاحتجاج الذي تجاهلته السلطات العثمانية.

ومما زاد الطين بلّه، أن عدة عمليات سلب ونهب لسفن تابعة لامارة أبو ظبي وعمان، حدثت على الساحل القطري في صيف عام ١٨٧٦، دون أن يحرك جاسم آل ثاني ساكناً. وهذا مما دفع الكابتن بريدوكس (W.F. Prideaux) القائم بأعمال روس في عام ١٨٧٦ عندما كان الأخير في إجازة، إلى حث حكومة بلاده على معالجة الأمر قبل أن يستفحل الخطر. وقد لقي رأيه هذا آذاناً صاغية في الهند، حيث أن اللورد ليتون (Lytton) الذي خلف نورثبـروك (Northbrook) في حكم الهند في أبريل ١٨٧٦، كان يميل إلى الاعتقاد بأنه ما لم يوضع حد للتدخل التركي، فإن الخطر سيحدق بالوجود البريطاني في الخليج. وعلى ذلك، أخذت حكومة الهند بتوصية بريدوكس، وأرسلت أحد ضباط البحرية، الكابتن جوثري (W. Guthrie) على رأس قارب حربي إلى الدوحة وخور العديد في منتصف أكتوبر، يحمل معه رسائل إلى زعمائها، وتم تكليفه بمهمة استطلاع الوضع بالنسبة للأتراك هناك. فقام جوثري بالمهمة وعاد، وقدم تقريراً عن هذه المهمة، بين فيه أن جاسم آل ثاني يدفع ضريبة سنوية للأتراك، وأما بالنسبة لخور العديد، فقد وجد أن زعيم القبيسات هناك بطي بن خادم، كان يرفع علم الصلح البحري، رغم أنه هو الآخر كان يدفع ضريبة سنوية للأتراك عن طريق جاسم آل ثاني.

وهكذا، ففي يونيو ١٨٧٧، وصلت تعليمات للسير هنري لايـارد (Henry Layard) السفير البريطاني في الآستانة، من حكومته، تطلب منه أن

يلفت انتباه الباب العالي إلى تزايد أعمال القرصنة على طول الشاطىء القطري، وأن يبين له أن الحكومة البريطانية لن تسمح أو تتغاضى عن أي إخلال بالأمن البحري في الخليج من قبل رعايا الباب العالي. وعلى ذلك، قام لايارد في يوليو بتقديم هذه الشكوى إلى صفوت باشا، وزير الخارجية التركي الذي أجاب على ذلك بأنه سيستفسر من والي البصرة عن حقيقة الوضع حتى يمكنه الرد على هذه الشكوى. وبالفعل فقد رد الوزير التركي في أوائل أغسطس مبيناً أن ناصر باشا ينفي نفياً قاطعاً أن تكون هناك أية أعمال قرصنة، وإنما كل ما في الأمر، أن هناك شكوك بريطانية في النوايا العثمانية، وعليه، فمن الصعب إقناع لايارد بأن يكون راضياً من الأتراك. وأضاف قائلاً بأنه لا يمكن تجاهل الحرب القائمة بين تركيا وروسيا والالتفات إلى بعض الأمور الصغيرة في أطراف الامبراطورية.

ويبدو أن السلطات البريطانية قد اقتنعت بهذا المنطق، خاصة وأنها كانت تحسب ألف حساب للأطماع الروسية في المنطقة، وبذلك فضلت الابتعاد عن إثارة المتاعب أمام الأتراك، خشية أن يؤدي ذلك إلى عواقب تنعكس مردوداتها بشكل سلبي على الموقف التركي أمام روسيا.

وعلى ذلك، فقد تركت السلطات البريطانية الأمر معلقاً حتى انتهت الحرب وخرجت الامبراطورية العثمانية منها بسلام، عندئذٍ أعادت بريطانيا طرح الموضوع، وأجرت في مايو ١٨٧٨ محادثات مع تركيا في قبرص بهذا الشأن، وفي هذه المحادثات أطلع رئيس الوزراء صادق باشا لايارد على برقية وصلته من ناصر باشا، جاء فيها أن زايد بن خليفة حاكم أبوظبي قد شنّ هجوماً على العديد بسبعين سفينة، وكان معهم قائداً بريطانياً. وطلب صادق تفسيراً من الحكومة البريطانية لهذا الاعتداء الذي جرى على ممتلكات تركية. فقام لايارد باطلاع حكومة الهند على هذه الشكوى العثمانية، ولكن ليتون لم يعط أهمية كبيرة للشكوى إذ أن السلطات البريطانية كانت قد اعترفت بسيادة ابوظبي على العديد، ولم تكن تعترف بالسيادة العثمانية عليها، بحجة أن مثل هذا الاعتراف من شأنه أن يؤدي إلى عودتها وكراً للقرصنة، ويبدو أن حكومة

الهند كانت ترى في خضوع العديد للسيادة العثمانية أنه سيكون بادرة مشجعة لبعض الامارات الأخرى تحذو حذوها في هذا الطريق، على حين أن تبعية العديد لشيخ أبو ظبي المرتبط مع بريطانيا من شأنه أن يقلّص من نفوذ الأتراك على ساحل قطر.

فبعد أن اعترفت الحكومة البريطانية بالسيادة العثمانية على قطر، ما لبثت أن أدركت خطر التوسع العثماني على الوجود البريطاني في المنطقة، وعلى ذلك، لم تدخر بريطانيا جهداً في سبيل الحدّ من هذا التوسع، فاستغلت بذلك مطالب شيخ البحرين في قطر، وأخذت تشجعه على ذلك، خاصة وأن العثمانيين كانوا يحاولون بين الفينة والأخرى مدّ نفوذهم إلى البحرين. وعلى ذلك، ما فتئت السلطات البريطانية تعمل على معرفة أحوال قطر، ففي عام ١٨٧٦، أرسلت ضابطاً إلى الدوحة يستطلع أمورها، واستطاع ذلك الضابط أن يقف على مدى ما كانت تعاني منه قطر من فساد الإدارة العثمانية وما كان يؤدي ذلك إلى تذمر سكانها من هذه الإدارة.

وهكذا تزداد الأمور سوء في قطر سنة بعد أخرى، حتى وصل الأمر بجاسم آل ثاني إلى محاولته التخلص من السيادة العثمانية في عام ١٨٨٧ باللجوء إلى الحماية البريطانية، غير أن بريطانيا لم تكن تطمئن إلى جاسم، وبالتالي لم تؤيده في هذا الطريق. وقد شهد ذلك العام كثيراً من حوادث السلب على ساحل قطر، مما دفع بالسلطات البريطانية إلى سحب رعاياها من قطر إلى البحرين. وتتوالى بعد ذلك الأزمات في قطر، مما جعلها محط أنظار حكومة الهند البريطانية التي أخذت تخطط للسيطرة عليها.

وبطبيعة الحال، لم يغب عن بال حكومة الهند، أن تحركها صوب قطر، سيلاقي معارضة من حكومة الآستانة، وعلى ذلك، أخذت تمهد لهذا الأمر، وتحاول معرفة ردود الفعل العثمانية إزاء مثل هذا العمل، فتّم تكليف كلارفورد (Clareford) السفير البريطاني في الآستانة في أبريل ١٨٩٣ بتقديم رسالة إلى وزير الخارجية العثماني، يبين فيها أن حكومة بلاده تنوي القيام بإرسال حملة عسكرية إلى قطر. فقام السفير البريطاني بالمهمة، وردّ عليه الوزير العثماني برد

أبدى فيه استغرابه لهذا الأمر، على حين أن بريطانيا تعلم بتبعية قطر للباب العالي، وبالتالي لا يحق لها التدخل في شؤون هذه المشيخة. غير أن بريطانيا تجاهلت هذا الردّ، واستغلت بوادر ضعف الامبراطورية العثمانية، فأخذت تتذرع بأعمال القرصنة، مدّعية أن الإدارة العثمانية في قطر تقف وراء وتشجع هذه الأعمال ضد رعايا شيخ البحرين. ويبدو أن ضعف العثمانيين قد شجع في الوقت نفسه الشيخ جاسم على محاولة الابتعاد عن السيادة العثمانية والتقرب إلى بريطانيا. إذ أنه في عام ١٨٩٣ طلب من أخيه أحمد إجراء مفاوضات مع السلطات البريطانية تهدف إلى عقد اتفاقية معها. ورغم أنه لم يتوصل إلى نتيجة من وراء هذه المفاوضات، لعزوف بريطانيا عن إثارة المشاكل مع العثمانيين من جهة ولعدم ثقتها في جاسم الذي كان يبدو عليه التردد في علاقاته مع كل من تركيا وبريطانيا من جهة أخرى. رغم كل ذلك، فإن جاسم لم يتراجع ولم ييأس، بل واصل يبذل محاولاته للتخلص من العثمانيين.

ولو حاولنا الكشف عن الدوافع التي كانت تقف وراء سير جاسم في طريق التقرب من بريطانيا في هذا الوقت، لقادنا ذلك إلى معرفة الظروف التي كانت تحيط به، والتي لا شك كان لها أكبر الأثر في تحديد خط سيره، ويمكننا إيضاح هذه الظروف كما يلي:

هناك الأحداث الداخلية في البحرين: فقد حدث في عام ١٨٩٤ خلاف بين قبيلة البوعلي وبين آل خليفة، كان من نتيجته أن هاجر البوعلي إلى قطر، وأقاموا في الزبارة، مما جعل شيخ البحرين يطلب من بريطانيا أن تقدم له العون لإجلائهم عن الزبارة بحجة تبعيتها للبحرين، فقام المقيم البريطاني في الخليج ويلسون (Wilson) بالذهاب إلى قطر، وطلب من شيخها إعادة البوعلي إلى البحرين، مما دفع بالسلطات البريطانية إلى استعمال القوة، فوجهت أسطولها لضرب الزبارة، واستولت على قوارب البوعلي التي كانت راسية هناك. فشجبت السلطات العثمانية هذه العمليات العسكرية، وقدمت احتجاجاً للسلطات البريطانية التي تجاهلت هذا الاحتجاج، وبذلك لم تجد السلطات العثمانية أمامها غير مجابهة القوة بالقوة، فدفعت بالقطريين لمهاجمة البحرين وقدمت لهم

المساعدات اللازمة لهذا العمل. وقد أثار هذا الهجوم حنق السلطات البريطانية، فردت على ذلك بأن أرسلت أسطولها وقام بتدمير ميناء الزبارة دون أن تتمكن السلطات العثمانية من ردّ الاعتداء، عندئذٍ أيقن الشيخ جاسم أن لا جدوى من الاعتماد على العثمانيين، فطرد البوعلي، ووافق على دفع غرامة عن الخسائر التي أوقعها في البحرين، كتعبير عن حسن نواياه تجاه بريطانيا حتى يستطيع التقرب منها.

وهناك أيضاً محاولات العثمانيين المتكررة تشديد قبضتهم على قطر، وتتويجهم لذلك بإرسال قوات بقيادة وإلى البصرة حافظ باشا في عام ١٨٩٥ إلى قطر ومهاجمتها، وذلك لتأديب شيخها الذي رفض الامتثال إلى تعليمات والي البصرة بالمثول إلى البصرة. غير أن قوات حافظ باشا منيت بالفشل، فسارعت الحكومة العثمانية إلى إعلان عدم مسؤوليتها عن هذه العملية التي ادعت أنها تمت دون علمها، ومن ثم، قامت بإجراء مفاوضات مع جاسم توصلت من خلالها على الحصول على تنازله لها عن ميناء الزبارة، وكان هذا سبباً في إثارة المشاكل بين تركيا وبريطانيا، إذ أن بريطانيا رفضت السيادة التركية على الزبارة رفضاً قاطعاً لما قد تسببه من أخطار على البحرين.

وعلى ذلك، قام المقيم البريطاني بالذهاب إلى الزبارة في سبتمبر ١٨٩٥، واحتجز السفن التي كانت راسية هناك، ومن ثم قام الأسطول البريطاني بضرب الميناء، فهرب المدير العثماني الذي كانت حكومة بلاده قد عينته هناك، واكتفت الحكومة العثمانية بتقديم احتجاج للسلطات البريطانية، ذلك الاحتجاج الذي لم يقدم ولم يؤخر بالنسبة للوضع القائم في شيء. وهكذا، فقد الشيخ جاسم أي أمل يرتجى من العثمانيين، وبادر بإعلان تخليه عن منصبه كقائمقام عثماني. وفي الوقت نفسه، لقي هذا العمل الذي قامت به بريطانيا كل تأييد وشكر من جانب حكام البحرين. وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩١٣.

مشروع اتفاقية ١٩١٣
وإنهاء النفوذ العثماني في الخليج:

لقد رأينا كيف أن الأمبراطورية العثمانية قد نشطت منذ عام ١٨٧٠ في محاولاتها مد سيادتها على مشيخات الخليج المختلفة، يساعدها في ذلك بلا شك، الرابط الديني الذي يربط سكان هذه المنطقة بالعثمانيين. غير أن مصالح بعض الشيوخ كثيراً ما كانت تتعارض وأهداف العثمانيين وأطماعهم، مما جعل بريطانيا تستغل مثل هذه الأمور لتزيد من نار الخلافات اشتعالاً، وتحاول فرض سيطرتها مستعملة شتى الوسائل، فتارة بالترغيب والحماية وأخرى بالتهديد بالقوة، إذ أن النفوذ العثماني كان يشكل أكبر خطر يهدد النفوذ البريطاني والمصالح البريطانية في المنطقة، وبالتالي فقد كان هذا الخطر هو الشغل الشاغل للساسة البريطانيين، فلم يتركوا فرصة سانحة لدحر النفوذ العثماني إلا واستغلوها أحسن استغلال.

وهكذا، فعندما ظهرت بوادر الضعف العثماني في أوائل القرن العشرين، سارعت بريطانيا إلى العمل بكل جهد لتطويق العثمانيين في الخليج توطئة لإخراجهم من هذه المنطقة الحيوية، ذات الأهمية الاستراتيجية للمصالح البريطانية، وبقيت تعمل على هذا المنوال حتى وصلت إلى بداية الطريق لتحقيق ما كانت تصبو إليه، وذلك في عام ١٩١١، حين اضطرت الدولة العثمانية، تحت وطأة ظروفها الداخلية والخارجية، إلى فتح باب المفاوضات مع بريطانيا لإنهاء المشاكل المعلقة بينهما في الخليج، خاصة مسألة خط حديد بغداد، ومناطق النفوذ المتنازع عليها، ولقد طال أمد هذه المفاوضات، حيث استمرت من عام ١٩١١ ـ عام ١٩١٣ كما سنبين.

ففي عام ١٩٠٨، قام بعض الضباط العثمانيين بالإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني، وكان لمعظم هؤلاء الضباط ميول ألمانية، وكان الحماس يدفعهم لتقوية النفوذ العثماني في الخليج، وذلك بضم شيوخه إلى الجامعة الإسلامية التي كان يدعو لها من قبل السلطان عبد الحميد، فأثار هذا الحماس مخاوف السلطات البريطانية التي كانت قد قررت أن تتخذ مواقف صلبة ضد

تقوية النفوذ العثماني، وقد اتضح ذلك في تصريحات اللورد كيرزون نائب الملكة في الهند، ووزير الخارجية البريطاني اللورد لانزدون (Lanzdon)، اللذين أكدا في أكثر من تصريح بأن السلطات البريطانية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أية محاولة للأتراك في توسيع مناطق نفوذهم، مهما كلف ذلك من ثمن. ومما زاد في مخاوف بريطانيا، تلك العلاقات الحميمة التي كانت قائمة بين تركيا وألمانيا، لما يمكن أن تؤدي إليه هذه العلاقات من حصول المانيا على امتيازات من تركيا في الخليج، وهذا ما يزيد الموقف تعقيداً، وبالتالي تصبح بريطانيا أمام خطر محدق بمصالحها هناك.

ومهما يكن من أمر، فقد توترت الأمور بشكل أصبح يهدد بخطر المجابهة بين الدولتين العثمانية والبريطانية في يوليو ١٩١٠، إذ أرسل والي البصرة قوات احتلت جزيرة الزخنوية(*). فأثار هذا العمل احتجاج السلطات البريطانية، حيث قدم لوثر (Lowther) السفير البريطاني في الآستانة احتجاجاً إلى الباب العالي، جاء فيه أن هذه العمليات من شأنها أن تؤدي إلى اضطرار بريطانيا لاتخاذ إجراءات حاسمة لمجابهة الموقف. غير أن هذا الاحتجاج لم يثن السلطات التركية عما هي سائرة فيه، إذ اتبعت ذلك بتعيين مديرين في العديد والوكرة والزبارة تحت ستار المحافظة على الأمن في مواسم صيد اللؤلؤ.

وهكذا، رفع لوثر تقريراً لوزير خارجية بلاده السير إدوارد جراي (E. Grey) بين فيه مدى المخاطر التي باتت تهدد النفوذ البريطاني في الخليج كنتيجة للتحركات العثمانية، وما ترمي إليه من التأثير على عرب الخليج باستغلال النوازع الدينية، وتقوية حامياتها العسكرية. وخلص إلى أن أوصى بضرورة العمل لمجابهة هذه الأخطار بهدوء بعيداً عن الضجة الإعلامية سواء في الصحافة أو غيرها من وسائل الإعلام المختلفة، حتى لا يؤدي ذلك إلى مزيد من التصلب من جانب العثمانيين، وبذلك تزداد الأمور تعقيداً، ويصعب حلها. غير أن اللورد هاردنج (Hardinge) حاكم الهند، كان يرى أن على

(*) جزيرة الزخنوية تقع في الجنوب الشرقي من ميناء العقير الذي يقع في مقاطعة القطيف التي كانت تابعة لنجد آنذاك.

بريطانيا أن لا تعترف بأية سيادة للعثمانيين في الخليج، وكان يبرر موقفه هذا بأن مثل هذا الاعتراف على أي جزء سيكون بمثابة عامل مشجع للعثمانيين لمد سيطرتهم إلى باقي الأجزاء، إذ أن شيوخ المنطقة سيفقدون كل ثقة في الحماية البريطانية التي لن يكون لها أي جدوى أمام التقدم العثماني. وقد أخذ هذا الموقف جدلاً طويلاً بين الساسة البريطانيين: بين من يرى ضرورة عقد معاهدات مع شيوخ المنطقة وبين من يرى ضرورة استعمال القوة لدحر العثمانيين وفرض السيادة البريطانية.

وعلى أية حال، فبينما الجدل يأخذ طريقه في دهاليز السياسة البريطانية، للوصول إلى أفضل السبل في معالجة الأمر، بدت في الجو ظواهر تشير إلى تغير في الموقف العثماني نتيجة للمشاكل التي أخذت تعاني منها الدولة العثمانية مع الإيطاليين في ليبيا ومع روسيا في البلقان. إذ أخذ العثمانيون يميلون إلى تسوية نزاعاتهم مع بريطانيا سلمياً حتى يتفرغون لمشاكلهم الأكثر أهمية. وعلى ذلك، فبعد أن انتهت الحرب البلقانية اتجهت الدولة العثمانية إلى فتح باب المفاوضات مع بريطانيا، تلك المفاوضات التي امتدت من عام ١٩١١ إلى عام ١٩١٣.

ولقد كانت هذه المفاوضات شاقة في كثير من مراحلها، نتيجة للجدل الذي ثار بين رجال الساسة البريطانيين حول تحديد مناطق النفوذ العثماني، حتى تم التوصل إلى حصر هذا النفوذ ضمن الحدود التي كان عليها في عام ١٨٧١، وذلك اعتماداً على تأكيدات الباب العالي آنذاك بأن العثمانيين لن يتدخلوا في البحرين ومسقط والساحل المهادن. وبعد أن تم الاتفاق في الأوساط البريطانية على هذا الوضع، قام السير جراي في يوليو ١٩١٢ بتسليم السفير العثماني في لندن توفيق باشا رسالة جاء فيها شرح لوجهة النظر البريطانية بشأن الكويت وامارات الخليج الأخرى، حيث ذكرت السلطات العثمانية بالتصريح البريطاني في عام ١٩٠١ الذي كان قد لقي موافقة العثمانيين عليه، والذي جاء فيه أن بريطانيا لن تحتل الكويت طالما التزمت تركيا بعدم إرسال قوات إليها. وأن بريطانيا مستعدة للاعتراف بشيخ الكويت كقائمقام عثماني شريطة أن تحترم الدولة العثمانية الاتفاقات المعقودة بين الكويت وبريطانيا. وأما بالنسبة للامارات الأخرى، فقد طالبت بريطانيا بالاعتراف العثماني بحقها في حراسة

هذه الامارات، وعدم التعرض للإجراءات التي ستقوم بها بريطانيا بشأن الحجر الصحي. فرد توفيق باشا على هذه الرسالة مؤكداً حق بلاده في السيادة على الكويت، مستشهداً بأوضاع الامارة وتبعيتها للدولة العثمانية منذ زمن طويل. وأما بالنسبة لقطر والبحرين، فقد أوحى في رده أن من السهل التوصل إلى حل لموضوعهما. وقد كان هذا الرد مثار جدل ونقاش في أوساط الحكومة البريطانية، ومن ثم بين المفاوضين البريطاني والعثماني، حتى تم أخيراً الاتفاق على مشروع الاتفاقية الذي وقعه المفاوض العثماني إبراهيم حقي باشا ناظر الخارجية العثمانية والمفاوض البريطاني السير ادوارد جراي وزير الخارجية البريطاني في ٢٩ يوليو ١٩١٣.

ومما يجدر ذكره أن مما ساعد بريطانيا على فرض شروطها، خشية العثمانيين من أن يتم الاتفاق بين بريطانيا وألمانيا بخصوص سكة حديد بغداد، دون علم الدولة العثمانية، على غرار ما جرى بين ألمانيا وروسيا في مؤتمر بوتسدام (Potsdam) من تجاهل للدولة العثمانية. وهذا على ما يبدو، كان ما دفع بالعثمانيين إلى تقديم مزيد من التنازلات لبريطانيا.

وعلى أي حال، فسنعرض فيما يلي، الأقسام الخمسة التي شملها مشروع الاتفاقية[1].

□ القسم الأول: الكويت □

مادة أولى

يعتبر الكويت قضاءً مستقلاً، ضمن الحدود المبينة في المادتين الخامسة والسابعة.

مادة ثانية

يرفع شيخ الكويت، كما كان في السابق، العلم العثماني، ويمكنه إذا أردا إضافة كلمة «كويت» في زاويته. وتمتنع الدولة العثمانية عن التدخل في شؤون الكويت الداخلية بما في ذلك شؤون الوراثة، ولا يحق لها أن تحتل أي

---

(١) Hurewitz, J.C.: Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. I, pp. 269-272.

جزء من أملاك الكويت المحددة في المواد اللاحقة. ويحق لشيخ الكويت أن يعين وكلاء لرعاية مصالحه في الولايات العثمانية.

مادة ثالثة

تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقات المعقودة بين شيوخ الكويت والحكومة البريطانية في ٢٣ يناير ١٨٩٩، ٢٤ مايو ١٩٠٠، ٢٨ فبراير ١٩٠٤، ٢٤ أكتوبر ١٩١١.

مادة رابعة

تتعهد الحكومة البريطانية بأن لا تعقد أي اتفاق جديد مع الكويت، ولا تقوم باحتلالها طالما بقيت الدولة العثمانية ملتزمة بهذا الاتفاق.

المواد الخامسة والسادسة والسابعة

تخص تخطيط الحدود، حيث اشتملت على مدينة الكويت وخور الزبير وجزر وربه وبوبيان وفيلكا والمقته وأم المرادم وعوهة وغيرها من الجزر، وجعلت خور الزبير نهاية الحدود الشمالية، والقرين نهاية الحدود الجنوبية، وعلى ذلك أخرجت أم القصر وصفوان من حدود الامارة.

مادة ثامنة

تناولت هذه المادة موضوع سكة حديد بغداد، فنصت على أنه إذا تم تمديد هذا الخط إلى الكويت، تتفق الحكومتان العثمانية والبريطانية على الأسلوب اللازم لحمايته.

مادة تاسعة

تنص المادة على إعفاء أملاك شيخ الكويت في البصرة من الضرائب.

مادة عاشرة

لن يسمح للمجرمين الفارين من الامارات المجاورة الالتجاء إلى الكويت، بل سيتم طردهم وكذلك الأمر بالنسبة للمجرمين الفارين من الكويت إلى الامارات المجاورة.

□ القسم الثاني: قطر □

مادة (١١)

تنص هذه المادة على أن نجد سنجق عثماني وأن حدوده تنتهي جنوباً في مواجه جزيرة الزخنوية الداخلة ضمن حدود هذا السنجق، وتتنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على قطر، ويحكمها الشيخ جاسم بن ثاني، كما كان في السابق، ويتوارث خلفاؤه الحكم من بعده. وتتعهد بريطانيا بعدم السماح لحكام البحرين بضم قطر.

مادة (١٢)

تم الاتفاق على السماح للبحارنة بزيارة جزيرة الزخنوية لهدف الصيد دون مطالبتهم برسوم جديدة.

□ القسم الثالث: البحرين □

مادة (١٣)

تتنازل الدولة العثمانية عن جميع ادعاءاتها في البحرين وتعترف باستقلالها، ومن الجانب الآخر تعلن الحكومة البريطانية أنها لا تنوي ضم البحرين إلى ممتلكاتها.

مادة (١٤)

تتعهد الحكومة البريطانية بإلزام شيخ البحرين أن لا يفرض رسوماً إضافية على الرعايا العثمانيين الذين يعملون بصيد اللؤلؤ.

مادة (١٥)

يعتبر رعايا شيخ البحرين المقيمون في الأملاك العثمانية كأجانب، ويرعى القناصل البريطانيون مصالحهم فيها.

□ القسم الرابع: الملاحة في الخليج □

مادة (١٦)

تحترم الدولة العثمانية الجهود البريطانية لحراسة الملاحة في الخليج من قطر حتى المحيط الهندي لحماية مصالحها بصورة خاصة ومصالح البشرية بصورة عامة. وتعترف كذلك بالتنظيمات التي أقامتها بريطانيا في المنطقة كإدارة الفنارات وأعمال الشرطة البحرية والحجر الصحي، وفي الوقت نفسه، تحتفظ الدولة العثمانية بحقوقها في المياه الإقليمية والسواحل التابعة لها.

□ القسم الخامس: خاص بتشكيل لجنة لإقرار الحدود □

مادة (١٧)

توافق الحكومتان على تشكيل لجنة لدراسة الحدود التي تم تحديدها بموجب المادتين الخامسة والسابعة على الطبيعة لتقوم بوضع مخطط ومذكرة تفصيلية بها، وبعد أن يتم اعتمادها ستكون متممة لهذه الاتفاقية.

ولو حاولنا إلقاء الضوء على مشروع الاتفاق هذا، لاستلفت نظرنا أن بريطانيا قد تساهلت كثيراً بشأن موضوع الكويت، على عكس ما عملت بالنسبة لقطر والبحرين، رغم التناقض الواضح في مواد الاتفاق الخاص بالكويت. فعلى حين تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقات المعقودة بين الكويت وبريطانيا والتي تربط الكويت بالعجلة البريطانية، تكون الكويت تابعة إسمياً للدولة العثمانية، وليس لهذه التبعية أي مضمون غير رفع العلم العثماني. ويبدو أن بريطانيا كانت تدرك أنه يمكن إرضاء العثمانيين بأمور شكلية لا تؤثر في جوهر المخططات البريطانية، مقابل الحصول على الكثير وخاصة في قطر التي كانت ما تزال الحامية العثمانية موجودة فيها والتي تم إجلاؤها في عام ١٩١٤. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على ما كان يتمتع به الساسة البريطانيون من حنكة سياسة وبعد نظر دون الالتفات إلى الشكليات التي يمكن تركها للخصم، دون أن يكون لهذه الشكليات أي أثر في عرقلة المد البريطاني للسيطرة على المنطقة بأسرها.

وبالرغم من ذلك كله، فقد لقي هذا التساهل البريطاني معارضة من قبل بيرسي كوكس (Percy Cox) المقيم البريطاني في الخليج، إذ كان يرى أن وجود وكيل عثماني في الكويت لن يقابل بالترحاب من جانب شيخ الكويت الذي لا يثق في العثمانيين ويخشى دسائسهم. وهذا مما دفع الحكومة البريطانية إلى الطلب من الحكومة العثمانية أن توافق على سحب موظفيها من الكويت والمحمرة، وأصرت على ذلك حتى صدر تصريح بهذا الشأن، ومن ثم أضيف إلى مشروع الاتفاقية.

وهكذا نجحت بريطانيا في فرض شروطها، ولكن لم يكتب لهذا المشروع أن يظهر إلى حيز التنفيذ، إذ كان قد تم الاتفاق على أن تصدق كل من الدولتين على هذه الاتفاقية ويتم تبادل وثائق التصديق في ٣١ أكتوبر ١٩١٤، غير أن بوادر نشوب الحرب العالمية الأولى حالت دون ذلك، ومن ثم أدى نشوب هذه الحرب إلى إيقاف تنفيذ هذه الاتفاقية، وتم إنهاء النفوذ العثماني في المنطقة بالقوة مع انتهاء هذه الحرب التي خرجت منها بـريطانيـا منتصرة، وأصبحت لها السيادة على منطقة الخليج دون منازع.

وفي الواقع، أن اعتماد السلطان العثماني على الولاة في معالجة قضايا منطقة الخليج العربي، على حين كـان أولئك الـولاة في معظمهم يعملون لمصالحهم الشخصية وملذاتهم الخاصة، مما جعلهم يتخبطون في رسم طبيعة العلاقات مع المشايخ العرب. إن هذا الاعتماد قد جعل السلطان العثماني بعيداً عن حقيقة الأوضاع في المنطقة، وسبل التعامل معها، فترك بذلك فراغاً سياسياً وعداوة إقليمية، وجدت فيهما بريطانيا فرصتها لتوطيد نفوذها في هذه المنطقة الهامة. وأننا لنستطيع القول أنه لو اتبعت الدولة العثمانية سياسة حكيمة تقوم على مراعاتها المصالح المشتركة بينها وبين المشايخ العرب وخاصة الشيخ مبارك والشيخ خزعل والسيد طالب النقيب لما وجدت بريطانيا تربة صالحة لنمو بذور نفوذها، وحتى لما استطاعت احتلال العراق أثناء الحرب العالمية الأولى. وبالتالي فإن الدولة العثمانية قد ارتكبت خطأ فادحاً في سياستها في منطقة الخليج العربي.

□ □ □

الخاتمة

لقد تبين لنا من خلال هذا البحث أن الموقع الاستراتيجي للخليج العربي قد جعل منه محط أنظار الدول الأوروبية بصورة عامة، وبريطانيا بصورة خاصة، فتمكنت بريطانيا من تركيز أقدامها فيه منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومن ثم راحت تعمل على جعله بحيرة مغلقة لنفوذها، حتى تبعد أي خطر قد يتهدد امبراطوريتها في الهند.

وعلى ذلك، كانت بريطانيا تنظر لأي تحرك أجنبي تجاه الخليج، نظرة كلها حذر، ولم تكن تتوانى عن مجابهة مثل هذه التحركات، فهي لم تدخر جهداً للوقوف أمام أية دولة تحاول الوصول إلى الخليج.

كما وأن بريطانيا كانت ترى أن من الضروري لفرض هيمنتها ونفوذها على الخليج، أن تجعل منه ضعيفاً مفتتاً. وفي سبيل ذلك، عملت على تفتيته إلى امارات صغيرة، حتى يسهل عليها من خلال هذا الوضع السيطرة على هذه الامارات، متذرعة بحجة حماية استقلالها. غير أن هذه الحجة الواهية لم تكن لتستطيع بريطانيا إخفاء معالمها، إذ كثيراً ما كانت النزاعات الداخلية تكشف زيف هذه الإدعاءات، حيث أن بريطانيا كانت تتجنب التدخل فيها، بل وكانت في أحيان كثيرة تغذيها، حتى تبقى الامارات العربية مشغولة في مشاكلها الداخلية عن الخطر الحقيقي وهو الوجود البريطاني. وبالتالي فلم تكن بريطانيا تتدخل إلا بالقدر الذي يمس مصالحها ويهدد وجودها.

وهكذا، فقد عملت بريطانيا على تكبيل شيوخ الخليج بالاتفاقات التي لم تكن في حقيقتها أكثر من شروط تفرضها على الشيوخ، دون أن يكون لهم خيار في قبولها.

على أن الخطر الحقيقي الذي شغل بال رجال الساسة البريطانيين، هو عودة النشاط العثماني إلى ساحة الأحداث في أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر، حيث أخذت الدولة العثمانية تعمل على استعادة نفوذها في الخليج، فأثارت بذلك المخاوف البريطانية، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت لها مكانة خاصة في نفوس أهل الخليج نظراً لأنها كانت تمثل رمزاً للخلافة الإسلامية. وعلى ذلك، سارعت بريطانيا إلى وضع العراقيل أمام التقدم العثماني. وفي هذا السبيل، أخذت تحرض الشيوخ على العثمانيين وتصور لهم الأمر على أن العثمانيين يعملون على تقويض استقلالهم، على حين تعمل بريطانيا على حماية هذا الاستقلال، وقد نجحت في ذلك إلى حد ما.

ومثال ذلك، ما عملته مع شيخ الكويت مبارك الصباح، حيث وجدت في الخلاف بين الشيخ والسلطات العثمانية، فرصتها في إبعاده عن العثمانيين. والحق يقال، أن العثمانيين لم يحسنوا التصرف في هذا المجال، بل أن بعدهم عن الحكمة في معالجة الموقف مع الكويت، قد فتح المجال أمام بريطانيا كي تمد نفوذها إلى هذه الامارة التي بقيت بعيدة عن التدخل البريطاني حتى أواخر القرن التاسع عشر.

كما وأن السلطات البريطانية لم يفتها أن تستغل كل فرصة مواتية حتى تضعف من النفوذ العثماني، وقد وجدت ضالتها في أوائل القرن العشرين، عندما أصبحت الدولة العثمانية تعاني من مشاكل شتى، وأخذت تنظر إلى حل مشاكلها مع بريطانيا. وبالفعل دارت مفاوضات بين ممثلي الحكومتين قبيل الحرب العالمية الأولى، وتوصل الطرفان إلى مسودة اتفاقية تحدد وضع كل منهما في الخليج، وكان واضحاً أن بريطانيا حصلت على نصيب الأسد فيها. غير أن هذه الاتفاقية لم يتم تنفيذها، إذ تشتعل شرارة الحرب قبل أن يتم تصديقها من

الحكومتين، وبانتهاء الحرب ينتهي النفوذ العثماني نهائياً من الخليج، ويستتب الوضع لبريطانيا.

ولا يفوتنا أن نشير إلى التنافس البريطاني الروسي على الساحل الفارسي، فروسيا القيصرية كانت تطمع في الوصول إلى مياه الخليج الدافئة. وفي هذا السبيل، عملت على ذلك من خلال مد نفوذها إلى فارس، فوقفت لها بريطانيا بالمرصاد، غير أن روسيا استطاعت تعزيز نفوذها في فارس عن طريق القروض التي كانت تقدمها المفوضية الروسية في طهران إلى الشاه، إذ أنها عن طريق هذه القروض استمالت الشاه إلى جانبها. ومما زاد في حراجة الموقف البريطاني، محاولات السلطات الفارسية التدخل في أفغانستان، وقد وجدت تشجيعاً من روسيا وفرنسا، مما اضطر بريطانيا إلى استعمال القوة العسكرية في دحر فارس وإبعادها عن أفغانستان.

كما وأن بريطانيا في سعيها للوقوف أمام التقدم الروسي نحو شواطىء الخليج، لجأت إلى استمالة السلطات الفارسية، ولكنها لم تفلح تماماً في هذا الطريق، وأخيراً وجدت في الحركة الدستورية الإيرانية فرصتها للخلاص من حكم الشاه، فعملت على دعم هذه الحركة الوطنية، حتى تضعف من سلطة الشاه، وعلها تجد لها موطىء قدم من خلال الحركة الوطنية. وقد حققت هذه الحركة انتصارات جعلت من الشاه يرضخ لمطالبها ويوافق على إعلان الدستور.

ومما يستلفت النظر، أن روسيا وبريطانيا معاً، شعرتا بخطر الحركة الوطنية على مصالحهما، مما جعلهما يتفقان على التوصل إلى وفاق بينهما خشية أن يؤدي مجرى الأحداث إلى إبعاد نفوذهما معاً عن فارس. وعلى ذلك، عقد البلدان اتفاقاً فيما بينهما قسما بموجبه فارس إلى ثلاث مناطق، الشمالية للنفوذ الروسي، والجنوبية للنفوذ البريطاني، والوسطى منطقة تفصل بين منطقتي نفوذهما.

وبذلك، هدأت حدة الصراع بين روسيا وبريطانيا، بعد أن ضمنت روسيا حدودها مع فارس، وضمنت بريطانيا وجودها في الخليج، وأمنت شر التقدم الروسي نحو شواطىء الخليج.

□ □ □

لم تكن في حقيقتها أكثر من شروط تفرضها على الشيوخ،

الشماني. وفي هذا السبيل، أخذت تحرض الشيوخ.

ومثال ذلك، ما عمله شيخ الكويت مبارك الصباح، حيث

في الخلاف بين الشيوخ والسلطات العثمانية، ... العثمانيين

والحق يقال إن العثمانيين لم يحسنوا التصرف في هذا المجال، بل إن بعضهم

عن الحكمة في معالجة الموقف مع الكويت، قد فتح المجال أمام بريطانيا لأن تمد

نفوذها إلى هذه الإمارة التي بقيت بعيدة عن التدخل البريطاني حتى أواخر القرن

... الخليج. وكذلك وضعت ... أن بريطانيا ... عملت على ... الأسد فيها. غير أن

عقد الاتفاقية لم يتم ... نشوب الحرب قبل أن يتم تصديقها من

مصادر البحث

أولاً ـ وثائق غير منشورة:

(١) وثائق دار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة:

محفظة «١٩» بحراً براً تركي، والأرشيف الانجليزي، محفظة «١١» لسنة ١٨٤١. تكشف لنا هذه الوثائق المراسلات التي تمت بين محمد علي باشا وقادة قواته في شبه الجزيرة العربية وبين أولئك القادة والمقيمين البريطانيين في الخليج.

(٢) وثائق وزارة الخارجية البريطانية

Public Record Office

1. F.O. 60/279.
2. F.O. 60/191.
3. F.O. 60/226.
4. F.O. 60/524.
5. F.O. 78/1176.
6. F.O. 78/1162.
7. F.O. 78/1182.
8. F.O. 78/5113.
9. F.O. 78/5114.
10. F.O. 78/5173.
11. F.O. 78/5174.
12. F.O. 78/5250.
13. F.O. 78/5108.
14. F.O. 195/272.
15. F.O. 195.942.
16. F.O. 195/949.
17. F.O. 69/5108.
18. F.O. 416/31.
19. F.O. 416/24.
20. F.O. 416/28.
21. F.O. 519/220.
22. F.O. 519/175.

(٣) وثائق وزارة الهند

India Office Records

1. Enclosures to Bombay Secret letters.
2. Persia and Persian Gulf.
3. Bombay Secret letters received.
4. Home Correspondences (Secret).
5. Collections to Political Despatches to Bombay.
6. India Foreign Proceedings.
7. Secret Letters and Enclosures from India.
8. Secret Letters to India.
9. Political and Secret Letters from the Persian Gulf.
10. Home Miscellaneous.
11. Board's Drafts of Secret Despatch to India.

(٤) وثائق مكتبة شؤون الهند

India Office Library

1. Eur. MSS., F. 126 (Pelly Papers). The Private Papers of Sir Lewis Pelly, (1825-1892).
2. Eur, MSS., D. 558 (Lansdowne Papers) (1889-1894).
3. Eur. MSS., D. 510 (Hamilton Collections).
4. Eur. MSS., C. 49 (Aitchison Papers).

(٥) مكتبة بودلين بأكسفورد

Bodleian Library, Oxford

— Clarendon Papers: Clarendon's correspondence on the Persian War with Palmerston and other members of the Cabinet, and with Cowley, Murray,...

ثانياً — وثائق منشورة:

(١) وثائق حكومة المملكة العربية السعودية المتعلقة بمشكلة البريمي:

هذه الوثائق قدمتها المملكة العربية السعودية إلى محكمة العدل الدولية وهي تمثل وجهة نظر حكومة المملكة العربية السعودية بشأن مشكلة البريمي. وهي عبارة عن عدة مجلدات.

(٢) مكتبة المتحف البريطاني

British Museum Library

— Selections from the Records of the Bombay Government. Vol. XXIV Bombay 1856.

(٣) مكتبة شؤون الهند

India Office Library

1. Saldanha, J.A.: Precis of Naval Arrangements in Persian Gulf (1862-1905).
2. Saldanha, J.A.: Precis of Correspondence Regarding Trucial Chiefs.
3. Precis of Nejd Affairs, (1804 - 1904), Calcutta, 1904.
4. Precis of Muskat Affairs, Calcutta 1905.
5. Narrative of Muskat Affairs.

(٤) Aitchison, C.U.: A collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring Countries. Calcutta 1909.

(٥) Hurewitz, J.C.: Diplomacy in the Near and Middle East. 2 Vols. U.S.A. 1956.

(٦) Bidwell, R. (Dr.): The Affairs of Kuwait, 2 Vols. London 1974.

(٧) Gooch & Temporley: British Documents on the Origins of the War (1898-1914), Vol. X London, 1938.

ثالثاً ــ المصادر العربية:

(١) إبراهيم بن عيسى: عقد الدرر. الرياض ١٩٦٦.

(٢) أحمد محمود صبحي: البحرين ودعوى إيران. الإسكندرية ١٩٦٢.

(٣) أحمد مصطفى أبو حاكمة (الدكتور): تاريخ الكويت، الجزء الأول، القسم الثاني. الكويت ١٩٧٠

(٤) أحمد مصطفى أبو حاكمة (الدكتور): محاضرات في تاريخ شرق الجزيرة العربية. القاهرة ١٩٦٨.

(٥) أحمد طربين (الدكتور): الوحدة العربية في تاريخ المشرق العربي. دمشق ١٩٧٠.

(٦) السيد رجب حراز (الدكتور): التوسع الإيطالي في أفريقيا. القاهرة.

(٧) السيد رجب حراز (الدكتور): أفريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي. القاهرة ١٩٦٨.

(٨) السيد رجب حراز (الدكتور): الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب. القاهرة ١٩٧٠.

(٩) آل المصيب العمري: تاريخ ومقدرات العراق السياسية. (ثلاث مجلدات) ــ المجلد الأول، الموصل ١٩٢٤.

(١٠) أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة. بيروت ١٩٦١.

(١١) أمين الريحاني: ملوك العرب. الجزء الثاني، بيروت ١٩٢٩.

(١٢) بيربي، جان جاك: الخليج العربي. تعريب: نجدة هاجر وسعيد الغز. بيروت ١٩٥٩.

(١٣) توفيق علي برو: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، (١٩٠٨ ــ ١٩١٤). القاهرة ١٩٦٠.

(١٤) جمال زكريا قاسم (الدكتور): الخليج العربي ــ دراسة لتاريخ الامارات العربية (١٨٤٠ ــ ١٩١٤). القاهرة ١٩٦٦.

(١٥) جمال زكريا قاسم (الدكتور): الخليج العربي ــ دراسة لتاريخ الامارت العربية (١٩١٤ ــ ١٩٤٥). القاهرة ١٩٧٣.

(١٦) جمال زكريا قاسم (الدكتور): دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا (١٧٤١ ــ ١٨٦١). القاهرة ١٩٦٨.

(١٧) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين. الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٤٦.

(١٨) حسن علي الإبراهيم (الدكتور): الكويت (دراسة سياسية). بيروت ١٩٧٢.

(١٩) حكومة الكويت ــ دائرة المطبوعات والنشر: سجل الكويت اليوم. الكويت ١٩٥٦.

(٢٠) حسين خلف الشيخ خزعل: تاريخ الكويت السياسي. الجزء الثالث، بيروت ١٩٦٢.

(٢١) حلمي أحمد عبد العال شلبي : انتهاء الخلافة العثمانية ١٩٢٤ . القاهرة ١٩٧٧ .
(٢٢) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز. الجزء الأول، بيروت ١٩٧٠ .
(٢٣) سيد نوفل (الدكتور): الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية. القاهرة ١٩٦٠ .
(٢٤) سيد نوفل (الدكتور): الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي. بيروت ١٩٦٩ .
(٢٥) سيتون وليمز، م.ف. : بريطانيا والدول العربية (١٩٢٠ ــ ١٩٤٨). ترجمة وتعليق الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة ١٩٥٢ .
(٢٦) سيف مرزوق الشملان: من تاريخ الكويت. الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٩ .
(٢٧) ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية. الطبعة الثانية، بيروت ١٩٦٠ .
(٢٨) شركة الزيت العربية الأميركية ــ إدارة العلاقات ــ شعبة البحث: عمان والساحل الجنوبي للخليج (الفارسي). القاهرة ١٩٥٣ .
(٢٩) صلاح العقاد (الدكتور): الاستعمار في الخليج (الفارسي). القاهرة ١٩٥٦ .
(٣٠) صلاح العقاد (الدكتور): التيارات السياسية في الخليج العربي. القاهرة ١٩٦٥ .
(٣١) صلاح العقاد (الدكتور): معالم التغيير في دول الخليج العربي. القاهرة ١٩٧٢ .
(٣٢) صلاح العقاد (الدكتور): زنجبار. القاهرة ١٩٥٩ .
(٣٣) عبد العزيز نوار (الدكتور): تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا. القاهرة ١٩٦٨ .
(٣٤) عبد العزيز محمد المنصور (الدكتور): التطور السياسي لقطر (١٨٦٨ ــ ١٩١٦). الطبعة الأولى، الكويت ١٩٧٥ .
(٣٥) عبد المجيد مصطفى وعثمان فيظ الله: دراسات عن الكويت والخليج العربي. القاهرة.
(٣٦) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت. القسم الأول، الجزء الثاني، بيروت ١٩٧١ .
(٣٧) عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث. صيدا ١٩٤٨ .
(٣٨) عبد الرزاق الحسني: العراق قديماً وحديثاً. صيدا ١٩٤٨ .
(٣٩) عبد المسيح انطاكي: رحلة عظمة السلطة حسين في وادي النيل. مصر ١٩١٧ .
(١٤٠) عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين. المجلد السابع، بغداد ١٩٥٥ .
(٤١) عبد الفتاح إبراهيم: على طريق الهند. الرسالة الأولى من رسائل الأهالي، بغداد ١٩٣٥ .
(٤٢) عبد القادر زلوم: عمان والامارات السبع ــ دراسة جغرافية. بيروت ١٩٦٣ .

(٤٣) فتوح عبد المحسن الخترش (الدكتورة): تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية (١٨٩٠ ـ ١٩١٤). الطبعة الأولى، الكويت ١٩٧٤.
(٤٤) فيلبي، سنت جون: تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. تعريب عمر الديراوي، بيروت.
(٤٥) فؤاد حمزة: قلب الجزيرة العربية. مكة ١٣٥٢هـ.
(٤٦) فؤاد سعيد العابد (الدكتور): سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. الكويت ١٩٨١.
(٤٧) قدري قلعجي: أضواء على تاريخ الكويت. بيروت ١٩٦٢.
(٤٨) قدري قلعجي: الخليج العربي. بيروت ١٩٦٥.
(٤٩) قاسم البوريني: الامارات السبع على الساحل الأخضر. بيروت ١٩٥٧.
(٥٠) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية. الجزء الرابع، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، بيروت ١٩٥٥.
(٥١) لوشر: الكويت عام ١٨٦٨. ترجمة عبد الله ناصر الصانع (ترجم الجزء المتعلق بالكويت)، الكويت ١٩٥٩.
(٥٢) لوريمر، ج.ج.: دليل الخليج ـ القسم التاريخي. ترجمة ديوان حاكم قطر، الدوحة ١٩٦٧.
(٥٣) لونكريك، س.هـ.: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. ترجمة: جعفر خياط، الطبعة الرابعة، بغداد ١٩٦٨.
(٥٤) محمد متولي (الدكتور): حوض الخليج العربي، الجزء الثاني، القاهرة ١٩٧٤.
(٥٥) محمد أنيس (الدكتور): الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ ـ ١٩١٤). القاهرة.
(٥٦) محمد شريف الشيباني: امارة قطر العربية بين الماضي والحاضر. بيروت ١٩٦٢.
(٥٧) محمد سعيد المسلم: ساحل الذهب الأسود. بيروت ١٩٦٢.
(٥٨) محمود بهجت سنان: الكويت زهرة الخليج. بغداد ١٩٦٦.
(٥٩) محمود علي الداود (الدكتور): محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية (١٨٩٠ ـ ١٩١٤). القاهرة ١٩٦١.
(١٦٠) محمود علي الداود (الدكتور): أبو ظبي واتحاد الامارات العربية ومشكلة البريمي. بغداد ١٩٦٩.
(٦١) محمود علي الداود (الدكتور): التطور السياسي الحديث لقضية عمان. القاهرة ١٩٦٤.
(٦٢) محمود علي الداود (الدكتور): أحاديث عن الخليج العربي. بغداد ١٩٦٠.

(٦٣) محمد غانم الرميحي (الدكتور): قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين. الكويت ١٩٧٦.
(٦٤) محمد بن عبد الله السالمي وناجي عساف: عمان تاريخ يتكلم. دمشق ١٩٦٣.
(٦٥) مصطفى عبد القادر النجار (الدكتور): عربستان خلال حكم الشيخ خزعل. القاهرة ١٩٧٠.
(٦٦) مصطفى الدباغ: قطر ماضيها وحاضرها. بيروت ١٩٦١.
(٦٧) مكي شبيكة (الدكتور): تاريخ الوطن العربي الحديث. الكويت ١٩٧٢.
(٦٨) هادي طعمة: الخليج العربي في الستراتيجيات الاستعمارية والبريطانية خاصة. القاهرة ١٩٧١.
(٦٩) هولنجز ورث، ل.و.: زنجبار (١٨٩٠ ـ ١٩١٣). ترجمة: د. حسن حبشي، القاهرة ١٩٦٨.
(٧٠) وزارة الإرشاد والأنباء الكويتية: الكتاب السنوي لعام ١٩٦٨. الكويت.

رابعاً ـ دوريات ومجلات وصحف:

(١) مجلة كلية الآداب والتربية بجامعة الكويت، العدد السادس عشر (أكتوبر ١٩٧٨)، مقال بعنوان: «سياسة بريطانيا في الخليج والكويت في القرن التاسع عشر»، بقلم الدكتورة جاكلين إسماعيل.
(٢) حوليات كلية آداب عين شمس، المجلد الثالث عشر.
(٣) مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، العدد الثاني، عام ١٩٧٥.
(٤) مجلة المستقبل، باريس، العدد ١٠١، يناير ١٩٧٩.
(٥) مجلة زوراء، العدد ١٦٩، ٢٥ جمادي الأولى ١٢٨٨هـ. (وهي مجلة كانت تصدرها ولاية بغداد من ١٨٦٩ ـ ١٩١٤. وكانت باللغتين العربية والتركية حتى عام ١٩٠٨، ثم بالتركية منذ ذلك التاريخ).
(٦) صحيفة الأهرام، العدد ٨١٥٥، القاهرة، ١٤ يناير ١٩٠٥.
(٧) صحيفة القبس الكويتية، العدد ٢٤٠٤، ٢٧ يناير ١٩٧٩.
(٨) دليل الكويت: إعداد غرفة تجارة وصناعة الكويت، الكويت ١٩٦٥.

خامساً ـ رسائل جامعية غير منشورة:

(١) زهدي عبد المجيد سمور: الوضع السياسي في ساحل الصلح البحري (١٨٥٦ ـ ١٩١٤). القاهرة ١٩٧٩.

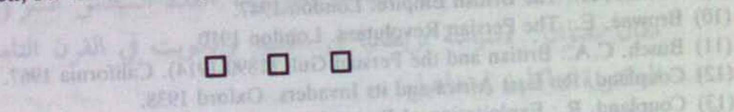
سادساً ـ كتب الرحلات:

(1) Colomb, R.N.: Slave Catching in the Indian Ocean. (A record of Naval Experiences), London 1873.
(2) Pelgrave, W.G.: Narrative of a year's Journey Through Central and Eastern Arabia (1862-1863). Vol. 2 London 1865.
(3) Raunkiaer, B.: Through Wahhabi Land on Camel Back. London 1969.
(4) Wellstred, J.R.: Travels to the city of Caliphs Shores of the Persian Gulf. Two Vols. London 1840.

سابعاً ـ المصادر الأجنبية:

(1) Adamiyat, F.: Bahrein Islands, A Legal and Diplomatic Study of the British Iranian Controversy. London 1954.
(2) Al-Baharna, H.: The Legal States of the Arabian Gulf States. London 1968.
(3) Armistrong, H.C.: Lord of Arabia. London 1958.
(4) Bartlett, M.H.: The Pirates of Trucial Oman. London 1966.
(5) Badger, R.G.P.: History of the Imams and Sayyeds of Oman, by Salil Bin Razik (661-1856). Translated from the Original Arabic. (Eddited with Appendices and Introduction). London 1871.
(6) Belgrave, C.: Welcome to Bahrein. London 1954.
(7) Belgrave, C.: The Pirate Coast. London 1966.
(8) Bathurt, M.E.: Sharjah's Title to the Island of Abu-Musa. 3 Vols, London 1974.
(9) Bolitho, H.: The British Empire. London 1947.
(10) Browne, E.: The Persian Revolution. London 1910.
(11) Busch, C.A.: Britian and the Persian Gulf (1890-1914). California 1967.
(12) Coupland, R.: East Africa and its Invaders. Oxford 1938.
(13) Coupland, R.: Exploitation of East Africa. London 1939.
(14) Curzon, G.N.: Persia and the Persian Question. Two Vols. London 1938.
(15) Curzon, G.N.: Tales of Travel. London 1910.
(16) Curzon, G.N.: Rusia in Central Asia in 1859 and the Anglo Russian Question. London 1889.
(17) Dickson, H.R.B.: Kuwait and her Neighbours. London 1956.
(18) Dickson, H.R.B.: The Arab of the Desert. London, 1951.
(19) Doughty, C.M.: Passages from Arabia Deserta. London 1949.
(20) Earle, E.: Turkey and the Great Powers and the Baghdad Railway. New York 1923.
(21) Farroughy, A.: Bahrein Islands. New York 1951.
(22) Fisher, S.N.: The Middle East. London 1966.
(23) Frazer, L.: India under Curzon and after. London 1911.
(24) Frye, R.N.: The Heritage of Persia. London 1951.
(25) Graves, P.: The Life of Sir Percy Cox. London 1951.
(26) Grant, A.J. & Temperley, H.: Europe in the Nineteenth Century (1789-1914). London 1929.
(27) Goldsmid:, F.J.: Telegraph and Travel. London 1951.
(28) Hopwood, D.: The Arabian Peninsula. London 1972.
(29) Hoskins, H.L.: British Routes to India. New York 1928.
(30) Hogarth, D.G.: The Benetration of Arabia. London 1904.
(31) Inner, A.D.: A short History of the British in India. London 1915.
(32) Kelly, J.B.: Britain and the Persian Gulf (1785-1880). London 1968.
(33) Kelly, J.B.: Eastern Arabian Frontiers. London 1964.

(34) Kirk, G.E.: A short History of the Middle East. London 1966.
(35) Keith, A.B.: Speaches and documents on Indian Policy (1750-1921) 2 Vols. — Vol. 2 (1858-1921) London 1922.
(36) Kumar, R.: India and the Persian Gulf Region (1858-1907). London 1928.
(37) Longriqq, S.: Four Centuries in Modern Iraq. Oxford 1928.
(38) Marlowe, J.: The Persian Gulf in the Twentieth Century. London 1962.
(39) Malone, J.J.: The Arab Lands of Western Asia. New Jersey 1973.
(40) Miles, S.B.: The Countries and Tribes of the Persian Gulf. (Second Edition). London 1966.
(41) Midhat, A.H.: The Life of Midhat Pacha. London 1905.
(42) Miller, W.: The Ottoman Empire, (1801-1913). London 1956.
(43) Mann, C.: Abu-Dhaby, Birth of an Oil Shaikdom. Beirut 1964.
(44) Morris, J.: Sultan in Oman. London 1956.
(45) Outram, J.: The Persian Campaign. London 1860.
(46) Philpy, J.B.: Saudi Arabia. London 1950.
(47) Rupert Hav. (Sir): The Persian Gulf States & Their Boundary Problems. London.
(48) Searight, S.: The British in the Middle East. London 1969.
(49) Sykes, P.M.: A History of Persia, Vol. 2 (3rd Edition). London 1930.
(50) Smith, H.A.: Great Britain and the Law of Natives. London 1963.
(51) Upton, J.: The History of the Modern Iran. (Second Edition), London 1961.
(52) Wilson, A.T.: The Persian Gulf. London 1956.
(53) Winder, R.B.: Saudi Arabia in the Nineteenth Centuary. New York 1965.
(54) Wilber, D: Iran, Past and Present. Princeton 1950.
(55) Zahra Dickson, F.: Kuwait was my Home. London 1953.



[illegible] من اعادة التالي

[illegible]

[illegible] على الطاولة.

[illegible] شيئا للقراءة.

[illegible] الزيتون

[illegible]

[illegible]

http [illegible]
library@ [illegible]

